



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(٠٣٢)

كلية اللغة العربية
قسم اللغويات

المواهب التليدة في حل ألفاظ الفريدة

للعامة محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبد الله الولائي (ت ١٣٣٠هـ)

دراسة وتحقيقا

رسالة علمية مقدمة للحصول على درجة العالمية العالية (الدكتوراه)

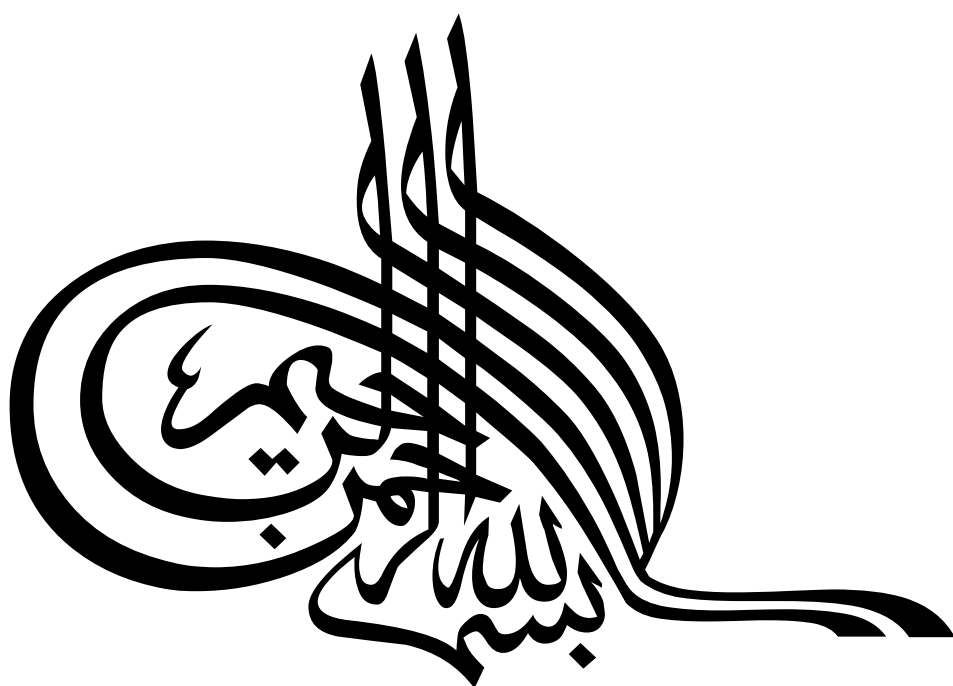
إعداد الطالب

صالح بن علي بن صالح المحوي

إشراف الأستاذ الدكتور

صلاح عبد المعز العشيري

العام الجامعي ١٤٣٦ - ١٤٣٧هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

مستخلص الرسالة

عنوان الرسالة: المواهب التليدة في حلّ ألفاظ الفريدة (دراسة وتحقيقاً).

اسم المؤلف: محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبد الله الولاتي (ت ١٣٣٠هـ).

أهمية البحث:

نظم الإمام السيوطي ألفيةً في النحو على شاكلة ألفية ابن مالك؛ سمّاها (الفريدة)؛ وسلك في ترتيبها نهجاً مغايراً؛ فرتبها على: مقدّمات، وسبعة كتب، وقام بشرحها في كتاب أسماه (المطالع السعيدة).

ولأهمية (الفريدة) للمعلّمين، والمتعلّمين فقد تناولها العلامة الولاتي بشرح أسماه (المواهب التليدة)؛ التمس فيه إيضاح الفريدة، ومدلولات ألفاظها، وحلّ مغفلها، وتبيين مجملها، وجمع فيه مذاهب النحاة؛ وخلافاتهم، وأدلتهم، وترجيحاتهم، والمختار فيها، بالإضافة إلى مقارنات بين الفريدة والخالصة.

وترجع أهمية الكتاب في أنه يضم أبواباً لم تتناولها الخالصة، فقد شرح ضمير الفصل، وضرائر الشعر، والتأريخ، والخط، وغير ذلك من الأبواب الهامة.

وتناول البحث:

١- الدراسة:

- التمهيد: تحدث فيه بإيجاز عن الإمام السيوطي، وكتابه الفريدة.
- الفصل الأول: ترجمة وافية للولاتي - قدر المستطاع -، تناولت فيها حياته، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، ومكانته، وآثاره.
- الفصل الثاني: دراسة عن شرح الولاتي، من حيث اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف، ومنهجه، ومصادره، إلى غير ذلك مما هو مثبت في الدراسة.
- ٢- تحقيق الكتاب: وفيه حاولت أن أخرج الكتاب كما أراده مؤلفه، موضحاً، ومعلّلاً، عندما يقتضي الأمر.

٣- الفهارس الفنية: تضمنت فهارس متعددة تخدم النص المحقق.

والله ولي التوفيق،

الإهداء

إلى أبي الحبيب؛ الذي لا تفيه كلمات الشكر، والثناء .

إلى أمي الحبيبة؛ التي طالما غمرتني بالحنان، والدعاء .

إلى زوجي وبناتي؛ اللاتي لمست منهنّ الحبّ، والوفاء .

إلى إخواني وأخواتي، وأقاربي الأوفياء .

إلى جميع الأساتذة، والزملاء، والأصدقاء .

إلى كلّ من أسدى إليّ معروفًا، أيّا كان .

أهدي هذا الجهد المتواضع، وأحتسب أجري عند الله .

شكر وتقدير

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا وسيّدنا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين، وبعد..

أشكر الله تعالى، وأثني عليه بما هو أهله، على ما منّ به من إتمام هذه الرسالة، فله الحمد أولاً وآخراً، وأسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

ثمّ أتوجه بالشكر الجزيل، والثناء الجميل إلى والديّ الكريمين؛ اللذين غرسا في نفسي حب العلم والإخلاص فيه، وكان لهما الأثر البالغ في مواصلة مسيرتي العلمية، أسأل الله أن يجزيهما خير الجزاء، وأن يرحمهما كما ربّيتاني صغيراً.

كما أتقدم بخالص الشكر للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ممثلة في القائمين عليها؛ على ما تقدمه من خدمات عظيمة للعلم وطلابه، وأسأل المولى أن يبقّيها صرحاً من صروح العلم والإيمان، ومعقلاً من معاقل المعرفة والبيان.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل المشرف على الرسالة أ. د/صلاح عبد المعز العشيري؛ لما بذله من جهد، ونصح، وتوجيه؛ فجزاه الله عني خير الجزاء، وبارك الله في عمره وعمله.

كما أشكر زوجي الفاضلة، وبناتي الكريمات على صبرهنّ، وتحملهنّ عناء دراستي، وتفرّغي لهذه الرسالة، فجزاهنّ الله عني خير الجزاء، ورفع ذكرهنّ في السماء. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان؛ إلى كل من وجّهني، أو قدّم لي عوناً؛ أو نصحاً، أو إرشاداً، أيّاً كان، من الأساتذة الأجلاء، والأصدقاء، والزملاء، وغيرهم.

وختاماً أسأل الله العظيم أن يكتب لعملي القبول، وأن ينفع به المسلمين، وقد بذلت فيه قصارى جهدي، وأتيت فيه بمبلغ علمي، فما أصبت فيه فمن الله وحده، وله الشكر والفضل والمنّة، وما أخطأت فيه، فمن نفسي والشيطان، وأسأل الله أن يتجاوز عني، وأن يغفر لي زلتي، وهو أهل التقوى، وأهل المغفرة.

وصلّى الله على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله، وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً.

مقدمة

المحقق

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله؛ نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد:

فلا ريب أن اللغة العربية مكانة، وأهمية كبرى في ديننا الحنيف، فهي اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، وقد عني بها العلماء الأوائل عناية كبيرة، جمعاً، ودراسة، وفهماً، وتأليفاً، ولا يزال كل جيل من الأجيال المتعاقبة يضيف جهداً كبيراً لمن سبقه، إلى أن وصل إلينا من جهودهم، ومؤلفاتهم، ما لا يحصى كثرة، فأخذ الدارسون يستخرجون من كنوزها، ويحققون ما استطاعوا منها.

ومن العلوم التي اهتم بها العلماء علم النحو، الذي هو من أشرف علوم العربية، فقد ألفوا فيه الكثير من المؤلفات، والشروح، فأبدعوا فيه إبداعاً كبيراً.

وفي هذا المجال تعد ألفية الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المسماة بـ (الفريدة) واحدة من أفضل ما نظم في علم النحو، فقد جاءت في ستمائة بيت اختصاراً للألفية، وزاد فيها أربعمئة بيت أضاف فيها إلى ألفية ابن مالك بما ذكره من أصول النحو، ومذاهبه، ومسائله، ومبيناً فيها كثيراً من أوجه الإعراب، والتصريف، وضمنها خاتمة في ضرائر الشعر، والخط، كما يقول السيوطي نفسه في شرحه لها المسمى: (المطالع السعيدة في شرح الفريدة)؛ إذ يقول: "وهذه ألفية لخصت فيها جميع ما في ألفية ابن مالك في ستمائة بيت، وزدتها أربعمئة بيت فيها من القواعد والفوائد والزوائد ما لا يستغني طالب النحو عنه، فبذلك فاقت ألفية ابن مالك، وفاقته أيضاً

بالتنبيه على قيود أهمل ابن مالك ذكرها، وبكونها أوضح عبارة من عبارة الألفية، فهذه ثلاثة أمور فاقتها بها" (١)

ونظرا لأهمية نظم الفريدة لطلبة العلم، فقد تناولها العلامة الفقيه محمد يحيى الولاقي (ت ١٣٣٠هـ)، بشرح أسماه: (المواهب التليدة في حل ألفاظ الفريدة)، التمس فيه إيضاح معاني ألفاظ النظم، ومدلولاته، واستطرد في أصول النحو، ومذاهب النحاة؛ سواء في ذلك البصريون، أو الكوفيون، وغيرهم، وللدلالة على ذلك نضرب مثالا من كلامه عن الأصل في الرفع: هل هو المبتدأ؛ أو الفاعل؛ أو كلاهما أصل؟ وهو مما زاده السيوطي على ابن مالك في ألفيته قال السيوطي:

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا لَهُ التَّأَصُّلُ فِي الرِّفْعِ هَلْ مُبْتَدَأٌ أَوْ فَاعِلٌ
وَوَجَّهَهُ كُلٌّ لِإِتِّجَاهِهِ يَجْلُو مِنْ شَمِّ قَالِ الْبَعْضُ كُلُّ أَصْلٍ
قال العلامة الولاقي في "المواهب التليدة" في اللوحة رقم ٢٣/ب من المخطوط الذي بين أيدينا ما نصه:

"واختلفوا أي: النحاة فيما له التأصل أي: في الذي له الأصالة في الرفع من المبتدأ والفاعل هل هو مبتدأ أو هو فاعل، ف قيل: الأصل المبتدأ والفاعل فرع عنه للابتداء به ولكونه لا نزول ابتدائيته بالتأخير بخلاف الفاعل، ونسب هذا القول لسيبويه، وقيل الأصل الفاعل والمبتدأ فرع عنه لكون عامله أقوى من عامل المبتدأ، ولأنه إنما رفع فرقا بينه وبين المفعول، والأصل مجيء الإعراب للفرق، ونسب هذا القول للخليل، ... إلى أن قال: " قال البعض، أي: بعض النحاة (كل أصل)، أي: كل منهما أصل برأسه غير مفرع على الآخر لتعارض الأدلة، واختاره الرضي."

ويعد مؤلف هذا المخطوط، وهو العلامة الفقيه محمد يحيى بن المختار بن الطالب عبد الله الولاقي المتوفى سنة (١٣٣٠هـ) من العلماء الأفذاذ الذين بذلوا جهودا كبيرة

(١) المطالع السعيدة ٨٠/١.

لخدمة العلوم، والمعارف الإسلامية عموماً، بما في ذلك علم اللغة العربية، فألف ونظم وعلق، وشرح واختصر وبسط، حتى ترك مكتبة متكاملة زادت عن مائة مؤلف أغلبها لم يحقق أو يطبع؛ إلا أن كثيراً من هذه المؤلفات العلمية النافعة التي تركها هذا العلامة لا تزال حبيسة الرفوف القديمة، وعرضة للضياع والنسيان.

ورغبة مني في إحياء التراث العربي، ونظراً لقيمة المخطوط العلمية، وشهرة مؤلفه، فقد اخترت هذا المخطوط ليكون موضوع رسالتي في الدكتوراه، تحت عنوان: (المواهب التليدة في حل ألفاظ الفريدة للشيخ العلامة محمد يحيى بن المختار بن الطالب عبد الله الولائي - دراسة وتحقيقاً).

وتتلخص الأسباب التي أسهمت في اختياري للمخطوط فيما يلي :

١. أهمية الكتاب وقيمتها العلمية؛ فهو يعد من الشروح المهمة لألفية السيوطي "الفريدة"، والمتداولة بين الدارسين في المغرب العربي .
٢. بروز شخصية مؤلفه في الكتاب؛ حيث آراؤه النحوية، من حيث الموافقة، أو المخالفة.
٣. شهرة المؤلف، ومكانته العلمية.
٤. الإسهام في إبراز جهد عالم من علماء العربية.
٥. الإفادة من مادة الكتاب العلمية.
٦. المشاركة في إحياء التراث العربي، واكتساب الدربة في مجال التحقيق.

وقد اقتضت طبيعة البحث توزيعه على قسمين رئيسيين:

القسم الأول: الدراسة، وتشتمل على: تمهيد، وفصلين:

التمهيد: السيوطي وكتابه الفريدة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الإمام السيوطي (حياته، وآثاره) بإيجاز.

المبحث الثاني: نظم الفريدة، وقيمتها العلمية، وأهم شروحه بإيجاز.

الفصل الأول: العلامة الولائي (حياته، وآثاره)، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته.

المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه.

المبحث الرابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: آثاره.

الفصل الثاني: ((المواهب التليدة في حل ألفاظ الفريدة))، وفيه سبعة

مباحث:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: طريقته في عرض المادة العلمية.

- المطلب الثاني: عنايته بآراء العلماء.

- المطلب الثالث: اختياراته، وترجيحاته.

المبحث الثالث: مصادره.

المبحث الرابع: الأصول النحوية التي اعتمد عليها.

المبحث الخامس: موقف الشارح فيه من السيوطي، وشرح الفريدة.

المبحث السادس: تقويم الكتاب.

المبحث السابع: وصف النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق.

القسم الثاني: التحقيق، ويشتمل على ما يلي:

١- منهجي في التحقيق.

٢- النص المحقق.

ثم ذيلت الكتاب بالفهارس الفنية اللازمة.

القسم الأول

قسم الدراسة

التمهيد

الإمام السيوطي

وكتابه (نظم الفريدة)

– المبحث الأول: الإمام السيوطي حياته، وآثاره بإيجاز.

– المبحث الثاني: نظم الفريدة، وقيمتها العلمية، وأهم شروحه بإيجاز.

المبحث الأول

الإمام السيوطي: حياته، وآثاره

يعدّ الحافظ أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد الشُّيوطي من أعلام المسلمين الذين امتلأت بشهرتهم الآفاق، وقد تميّز بتعدّد معارفه، ومشاركته في شتى فنون العلوم المتاحة في عصره.

وقد كتب لنفسه سيرة ذاتية كعادة من ترجم لنفسه؛ من أهل العلم والأدب، في ثلاثة من كتبه، هي:

١ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة.

٢ - طبقات النحاة الوسطى.

٣ - التحدّث بنعمة الله، وهو من آخر ما كتب عن نفسه، وعن حياته ونشأته، وترجمة والده، وضمنه بعض الفوائد العلمية، والمطارحات الأدبية، وسرد فيه أسماء مؤلفاته، واختياراته في الفقه، والحديث، والأصول، والنحو.

وبما أن السيوطي أجل من أن يعرف، فسوف أقوم بترجمة مختصرة له، حيث تقتضي طبيعة البحث.

اسمه ونسبه:

هو عبد الرحمن^(١) بن كمال الدّين أبو المناقب بن ناصِر الدّين بن سابق الدّين بن فخر الدّين بن ناصِر الدّين بن سيف الدّين بن نجم الدّين أبي الصّلاح بن ناصِر الدّين بن الشّيوخ المَلِك همّام الدّين^(٢) الخُضيري^(٣)

(١) أشار الإمام السيوطي إلى أن والده لم يسمه عبد الرحمن إلا يوم الأسبوع؛ وقد دفعه ذلك إلى كتابة فصل فيه ست لطائف في أفضلية اسم عبد الرحمن.

ينظر: التحدّث بنعمة الله ص ٣٢؛ وكشف الصلصلة ص ١٢.

(٢) التحدّث بنعمة الله ص ٥؛ ونظم العقيان ص ٩٥، وحسن المحاضرة ١/٣٣٥.

(٣) ضبط السيوطي نسبه إلى الخُضيري حيث يقول: "الخُضيري: بضم الخاء، وفتح الضاد المعجمتين مصغراً إلى الخُضيرية، محلة ببغداد". التحدّث بنعمة الله ص ٥-٦.

السيوطي^(١).

وكنيته: أبو الفضل^(٢)، وقد لقب بعدة ألقاب تدل على منزلته، وعلو قدره، منها: جلال الدين^(٣)، الطولوني، الشافعي^(٤)، والإمام^(٥)، والإمام الكبير^(٦)، والشيخ^(٧)، وشيخ الإسلام^(٨)، والعلامة^(٩)، والحافظ^(١٠)، والمسند^(١١)، والمحقق المدقق^(١٢)، وابن الكتب^(١٣).

(١) السُّيُوطِي، أو الأُسَيْطُوطِي؛ بضم أوله، والياء التحتية، وسكون السين، وكلاهما صحيح، نسبة إلى أسيوط، ويقال: سيوط، بلد بصعيد مصر.

اللباب في تهذيب الأنساب ٦١/١، ولب اللباب ص ١٥؛ والتحدث بنعمة الله ص ١٢.

(٢) كناه شيخه، وصديق والده قاضي القضاة عز الدين أحمد بن إبراهيم الكناني (ت ٨٧٩هـ/ ١٤٧٤م) بأبي الفضل، قال السيوطي: "وأما الكنية فلا أدري هل كناني والذي أم لا؟، ولكن لما عرضت على صديق والدي وحبيبه شيخنا قاضي القضاة عز الدين أحمد بن إبراهيم الكناني الحنبلي كناني: أبا الفضل، فإنه سألني ما كنيته؟ فقلت لا كنية لي، فقال: أبو الفضل، وكتبه بخطه".

التحدث بنعمة الله ص ٢٣٥؛ وكشف الصلصلة ص ١٢.

(٣) حسن المحاضرة ٣٣٥/١، والتحدث بنعمة الله ص ٢٣٥.

(٤) الضوء اللامع ٦٥/٤، والبدر الطالع ٣٢٨/١.

(٥) هدية العارفين ٥٣٤/١.

(٦) البدر الطالع ٣٢٨/١.

(٧) النور السافر ص ٥١.

(٨) مفاكهة الخلان ص ٢٣٨.

(٩) المصدر السابق ص ١٣٤.

(١٠) النور السافر ص ٥١؛ وشذرات الذهب ٧٤/١٠.

(١١) شذرات الذهب ٧٤/١٠.

(١٢) المصدر السابق ٧٤/١٠.

(١٣) ذكر العيدروس أنه كان يلقب بابن الكتب؛ لأن أباه كان من أهل العلم، واحتاج إلى مطالعة كتاب فأمر أمه أن تأتيه بالكتاب من بيت الكتب، فذهبت لتأتي به فجاءها المخاض، وهي بين الكتب فوضعتة". النور السافر ص ٥١.

مولده ونشأته:

ولد الإمام السيوطي ليلة الأحد بعد المغرب، مستهل شهر رجب سنة (٨٤٩ هـ)^(١)، بمدينة القاهرة، وأمه أمة تركية^(٢).

وكانت ولادته ونشأته في عهد الخليفة العباسي المستكفي بالله سليمان بن المتوكل على الله (ت ٨٥٤ هـ)، وعهد السلطان المملوكي الظاهر أبو سعيد جقمق العلائي (ت ٨٥٧ هـ)، وفي ذلك يقول السيوطي:

"وكان والدي إماما له، وكان عنده بمكان رفيع، خصيصا به، محترما عنده جدّا، وأما نحن فلم نشأ إلا في بيته وفضله"^(٣).

وقد نشأ يتيما حيث توفي والده سنة (٨٥٥ هـ)^(٤)، وله من العمر خمس سنوات وسبعة أشهر، وتولى رعايته صديق والده الفقيه الحنفي الكمال بن الهمام (ت ٨٦١ هـ)^(٥).

وقد أتم حفظ القرآن ولما يبلغ الثامنة من عمره^(٦)، ثم حفظ عدداً من كتب العلم في الفقه، والأصول، والحديث، واللغة، وغيرها.

وقرأ على مئة وخمسين عالماً من مشاهير علماء عصره^(٧)، ومن أولئك العلماء:

(١) الضوء اللامع ٦٥/٤، وحسن المحاضرة ٣٣٦/١، والتحدث بنعمة الله ص ٣٢.

(٢) الضوء اللامع ٦٥/٤.

(٣) تاريخ الخلفاء ص ٣٥٩.

(٤) المطالع السعيدة ٧/١، وشذرات الذهب ٧٥/١٠، والأعلام ٣٠١/٣.

(٥) التحدث بنعمة الله ص ٣٢، وحسن المحاضرة ٣٣٦/١.

(٦) شذرات الذهب ٧٥/١٠.

(٧) حسن المحاضرة ٣٣٦/١، ٣٣٩، وشذرات الذهب ٧٦/١٠.

تقي الدين الشمني (ت ٨٧٢ هـ)^(١)، ومحي الدين الكافيجي (ت ٨٧٩ هـ)^(٢)، وعلم الدين البلقيني (ت ٨٦٨ هـ)^(٣)، وجلال الدين المحلي (ت ٨٦٤ هـ)^(٤)، وغيرهم كثير.

وذكر أنه رزق التبخر في سبعة علوم^(٥)، هي: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، ودونها علوم آخر ذكرها.

وقد أجاز بتدريس العربية منذ وقت مبكر سنة (٨٦٦ هـ) إذ لم يكن قد أتم السابعة عشرة^(٦)، وقد ابتدأ التأليف منذ ذلك الوقت، مما يدل على تميزه، ونبوغه المبكر.

كما حصل على إجازة بالتدريس والإفتاء من شيخه البلقيني عام (٨٧٦ هـ)، تصدر على أثرها للتدريس والإفتاء، وحضر شيخه تصديده^(٧)، وكانت سنه آنذاك تقترب من السابعة والعشرين.

ولما بلغ عمر السيوطي أربعين سنة تجرّد للعبادة، وامتنع عن الإفتاء والتدريس، وشرع في تحرير مؤلفاته، واعتذر عن ذلك في مؤلف سماه: "التنفيس بالاعتذار عن ترك الإفتاء والتدريس"^(٨).

(١) بغية الوعاة ١/٣٧٥-٣٧٩، ونشأة النحو ص ٢٢٧، ٢٤٨.

(٢) بغية الوعاة ١/١١٧-١١٨، والأعلام ٦/١٥٠.

(٣) معجم المؤلفين ١١/٢٣٢.

(٤) طبقات المفسرين ٢/٨٤.

(٥) حسن المحاضرة ١/٣٣٨، ٣٣٩.

(٦) المرجع السابق ١/١٩٠.

(٧) المرجع السابق ١/١٨٩.

(٨) وهو المسمّى بالمقامة اللؤلؤية. ينظر: شرح مقامات جلال الدين السيوطي ٢/٩٩٦-١٠٤٠.

مؤلفاته:

الإمام السيوطي - رحمه الله - من أكثر أهل عصره تأليفا واختصارا، وقد ألف في فنون مختلفة من العلوم، كاللغة، والنحو، والأدب، والحديث، والتفسير، والتراجم، وغيرها من الفنون المعتمدة، وترجع وفرة عطائه التأليفي إلى عدة أسباب، منها: ابتداءه التأليف في سن مبكرة، وانعزاله عن الحياة العامة، وتفرغه لتحرير مؤلفاته^(١).

وقد اختلفت الروايات في عدد مؤلفاته اختلافا واضحا، كما أعطى السيوطي إحصاءات متفاوتة عنها في مؤلفاته^(٢)، وقد بلغت في سرد تلميذه الشاذلي أربعة وعشرين وخمسمائة مصنف^(٣).

ومن أشهر مؤلفاته في علوم العربية، على سبيل المثال لا الحصر^(٤):

١. البهجة المضية في شرح الألفية.

٢. الفريدة في النحو والتصريف والخط.

٣. النكت على الألفية، والكافية، والشافية، والشذور، والنزهة.

٤. الفتح القريب على مغني اللبيب.

٥. شرح شواهد المغني.

٦. جمع الجوامع، وشرحه مع الهوامع.

٧. الاقتراح في أصول النحو.

٨. الأشباه والنظائر في النحو.

٩. المزهر في علوم اللغة وأنواعها.

١٠. المطالع السعيدة في شرح الفريدة.

(١) ينظر: السيوطي وجهوده في الدرس اللغوي ص ٩٥-٩٦.

(٢) ينظر: حسن المحاضرة ٣٣٨/١، والتحدث بنعمة الله ص ١٠٥-١٣٦.

(٣) الإمام السيوطي معلمة العلوم الإسلامية ص ٣٠٩.

(٤) ينظر: حسن المحاضرة ٣٤٣/١، والسيوطي وجهوده في الدرس اللغوي ص ٣٨١، وما بعدها،

والسيوطي وأثره في الدراسات اللغوية ص ٢٥٤.

وفاته:

توفي الإمام السيوطي - رحمه الله - في سحر ليلة الجمعة، التاسع عشر من شهر جمادى الأولى، سنة (٩١١هـ)، وقد استكمل من عمره ما يناهز واحدًا وستين عامًا، وستة أشهر وثمانية عشر يومًا^(١).

(١) ينظر: الكواكب السائرة ١/٢٣١، وشذرات الذهب ١٠/٧٨-٧٩.

المبحث الثاني

نظم الفريدة^(١) قيمته العلمية، وأهم شروحه

قيمته العلمية:

اهتم الإمام السيوطي بعلوم اللغة العربية اهتماما بالغا، ويتضح ذلك جليا فيما تركه من مصنّفات؛ يعدّ كلّ منها أصلاً في بابه، وقد تنوعت تلك الآثار ما بين مطول، ومختصر، وما بين منشور، ومنظوم^(٢)، ومن أشهر ما كتب في النحو نظمه الموسوم بـ (الفريدة)، وهو عبارة عن ألفية في النحو، والتصريف، والخطّ، وقد صرّح بذلك المسمّى في آخر النظم بقوله^(٣):

ومثّل هذا أحرف القصيده هذا تمام نظمي الفريده
فريدة في كلّ عقيد دُرّه في جبهة المختصرات عُورّه
وأما عن سبب تفريدها، وتميزها، فهو يقول^(٤):

كافية للطالبين وافيّه بمقصد للمعضلات شافيّه
أتت من التسهيل بالخلاصه فما لقارئ بها خصاصه
وقد نظمها السيوطي على شاكلة ألفية ابن مالك سنة خمس وثمانين وثمانمائة
(٨٨٥هـ)، وقد بلغ من العمر حينها ستا وثلاثين سنة^(٥)، وعن تاريخ نظمها يقول^(٦):

نظمتها نظماً بديع النّهجة سهلاً ووافي الختم في ذي الحجة
من عام خمس وثمانين التي بعد ثمان مائة للهجرة

(١) طبع بالقاهرة عام ١٣٣٢هـ. ينظر: السيوطي وجهوده في الدرس اللغوي ص ٣١٧، والسيوطي وأثره في الدراسات اللغوية ص ٢٥٤.

(٢) ينظر: حسن المحاضرة ١/٤٥٩.

(٣) ألفية السيوطي النحوية ص ٧٦.

(٤) المرجع السابق ص ٧٦-٧٧.

(٥) المطالع السعيدة ١/١٤.

(٦) ألفية السيوطي النحوية ص ٧٧.

وفي التعريف بها يقول الإمام السيوطي:

"هذه الألفية لخصت فيها ما في ألفية ابن مالك في ستمائة بيت، وزدتها أربعمائة بيت من القواعد والزوائد ما لا يستغني طالب العلم عنه"^(١)، وقد حُدِّد ما زاده السيوطي في منظومته "الفريدة" على ألفية ابن مالك بوضعه بين قوسين^(٢)، حيث جرى التنبيه في نسختها المطبوعة في الصفحة الأولى بالعبارة التالية: "كل ما كان بين قوسين فهو من زيادات المؤلف على ألفية ابن مالك"^(٣).

وقد ذكر في مطلع نظم الفريدة تفوق ألفيته على ألفية ابن مالك، وأسباب ذلك حيث يقول^(٤):

فَهَذِهِ الْأَفِيَّةُ فِيهِ حَوَتْ	أُصُولُهُ وَنَفْعَ طُلَّابٍ نَوَتْ
فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكٍ	لِكَوْنِهَا وَاضِحَةً الْمَسَالِكِ
وَجَمْعَهَا مِنَ الْأُصُولِ مَا خَلَتْ	عَنْهُ وَضَبْطُ مُرْسَلَاتٍ أَهْمَلَتْ
تَرْتِيبُهَا لَمْ يَخَوْ غَيْرِي صُنْعَهُ	مُقَدِّمَاتٌ ثُمَّ كُتِبَ سَبْعُهُ

فهو يشير إلى أن ألفيته فاقت ألفية ابن مالك بثلاثة أمور^(٥):

١. أنها حوت من القواعد والفوائد والزوائد ما لا يستغني عنه طالب النحو.
٢. التنبيه على قيود أهمل ذكرها ابن مالك.
٣. وضوح العبارة فيها، وترتيبها الفريد.

وقد نهج السيوطي في ترتيب الألفية على نحو مغاير، حيث رتبها على مقدمات، ثم تلاها بسبعة كتب: الكتاب الأول للعمد، وهي المرفوعات والمنصوبات بالنواسخ،

(١) المطالع السعيدة ٨٠/١.

(٢) ينظر: السيوطي وجهوده في الدرس اللغوي ص ٣١٧.

(٣) ألفية السيوطي النحوية ص ١.

(٤) المرجع السابق ص ٢.

(٥) ينظر: المطالع السعيدة ٨٠/١.

والثاني للفضلات، والثالث للمجرورات والمجزومات وما يتبعها، والرابع للعوامل، والخامس للتوابع، والسادس للأبنية، والسابع للتصاريف، واختتم الألفية بخاتمة في الخط^(١)، وقد سلك ذات الترتيب في كتابه جمع الجوامع الذي شرحه بجمع الهوامع.

أهم شروحه:

بعد طول البحث والاستقصاء عن أهم الشروح التي تناولت نظم الفريدة، فقد وجدت -فيما وقفت عليه- مايلي:

١. المطالع السعيدة في شرح الفريدة؛ للإمام السيوطي:

وهو أول شرح لنظم (الفريدة)، وقد ألفه الإمام السيوطي بعد عشر سنوات خلون من تاريخ النظم، وكان الفراغ منه في عام (٨٩٥ هـ)^(٢)، وقد سمى هذا الشرح بـ (المطالع السعيدة في شرح الفريدة)، حيث يقول في مقدمة شرحه^(٣):

"فهذا تعليق على ألفيتي في علم العربية المسماة بـ "الفريدة"، كثير الفوائد العديدة، جم الفرائد المفيدة، مسمى بـ "المطالع السعيدة في شرح الفريدة"، وفقنا الله للمسالك الحميدة، وفتح لنا من كل طريق إلى الخير وصيده".

وقد وقفت على الكتاب، وهو مطبوع في جزأين، (دار الرسالة للطباعة - بغداد، طبعة ١٩٧٧)، وقد اختاره الدكتور نبهان ياسين حسين موضوعاً للدراسة والتحقيق^(٤).

(١) ينظر: المطالع السعيدة ٨٠/١-٨١، والسيوطي وجهوده في الدرس اللغوي ص ٣١٨.

(٢) المطالع السعيدة ١٤/١.

(٣) المرجع السابق ٣٥/١.

(٤) المرجع السابق ٤/١.

٢. المنح الحميدة في شرح الفريدة؛ لمحمد بابا بن الأمين المختار التبكي (ت ١٠١٤هـ)^(١).

وقد جاء شرح محمد بابا التبكي مفصلاً وموضحاً لكثير من الغموض، والخفاء الذي تبين له، سواء في نظم "الفريدة"، أو شرحها الموسوم بـ "المطالع السعيدة"؛ حيث أغفل الإمام السيوطي شرح كثير من أبياتها، واقتصر فيه على بيان بعض مراده من النظم^(٢).

وقد اطلعت على نسخة مصورة مما تيسر لي من هذا الشرح؛ حيث قام بدراسته وتحقيقه د. علي بن حسن محمد الظاهري، وكانت أطروحته لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية (نحو وصرف) بجامعة أم القرى للعام الجامعي ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

٣. المنن العديدة في شرح الفريدة؛ للعلامة محمد بن المختار بن الأعمش العلوي الشنقيطي (ت ١١٠٧هـ)^(٣).

ويذكر مؤلفه ابن الأعمش العلوي الشنقيطي أنه اعتمد فيه على كتاب (المطالع السعيدة) للسيوطي، وإيراده نص التسهيل بلفظه ليكون دليلاً على المسألة، وأنه تكلف ما تيسر له من النقول^(٤).

وقد ورد ذكر الكتاب في بعض المصادر التي ترجمت للمؤلف في قائمة مؤلفاته، ولم تيسر لي معرفة ما إذا كان الكتاب مخطوطاً، أو مطبوعاً.

٤. المهمات المفيدة في شرح الفريدة؛ للعلامة محمد بن عبد الرحمن بن زكري الفاسي (ت ١١٤٤هـ)^(٥).

(١) ينظر: فتح الشكور ص ١١١-١١٢.

(٢) ينظر: المنح الحميدة في شرح الفريدة ص ٢.

(٣) ينظر: بلاد شنقيط المنارة والرباط ص ٥٩٨، وتاريخ النحو العربي ص ٤٤٩.

(٤) ينظر: تاريخ النحو العربي ص ٤٤٩.

(٥) ينظر: الأعلام ١٩٧/٦، وموسوعة أعلام المغرب ٢٠٣٣/٥.

يقول ابن زكري في مقدمته: "وبعد فهذا تفسيرنا -بعون الله تعالى- قصدت به حلّ ألفاظ ألفية الإمام العلامة سيدنا الشيخ جلال الدين السيوطي -رحمه الله تعالى، ورضي عنه، ونفعنا به في الدارين؛ آمين-، ووشحته بفرائد يضطر إليها النجيب، ويعترف بعظم مقدارها الفطين"^(١).

وقد وقفت على نسخة مخطوطة مصورة من هذا الكتاب، وهو يقع في مائة وثلاثين لوحة، كتبت بخط مغربي دقيق سنة ١٢٩٦هـ، وهو ضمن قسم المخطوطات في مكتبة جامعة الملك سعود برقم ٧٠٣٩.

٥. حاشية الجوري على الفرائد الجديدة (الفريدة)؛ للعلامة حسن بن عبدالقادر جوري (ت ١٣٢٢هـ)^(٢).

وهو عبارة عن هوامش وتعليقات مختصرة على نظم الفريدة، وقد اطلعت على الكتاب وهو مطبوع في كردستان (الناشر: انتشارات كردستان)، وقد عني بإعداده وتقديمه الملا مهدي جوري.

٦. المواهب التليدة في حلّ ألفاظ الفريدة للعلامة محمد يحيى الولائي (ت ١٣٣٠هـ).

وقد اخترت هذا المخطوط موضوعاً للدراسة والتحقيق، وهو أطروحتي لنيل درجة الدكتوراه؛ حيث تمت الموافقة عليه، واعتماد الخطة التي قدمتها إلى قسم الدراسات العليا بكلية اللغة العربية، في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وسيأتي تفصيل المخطوط لاحقاً.

(١) المهمات الفريدة في شرح الفريدة ص ٢؛ من اللوحة [٢/أ].

(٢) ينظر في ترجمة المحشي: حاشية الجوري على الفرائد الجديدة ص ٥.

٧. المواهب الحميدة في حلّ نظم الفريدة؛ للعلامة الشيخ عبدالكريم محمد المدرّس (ت ١٤٢٦هـ)^(١).

وهذا الشرح ضمن كتاب اسمه: الفرائد الجديدة، تحتوي على نظم الفريدة، وشرح المطالع السعيدة، للإمام السيوطي، ومذيلة بالمواهب الحميدة للشيخ عبدالكريم المدرّس، حيث يقول: "وقد فرغت من استنساخ هذا الحل الجليل مع المتن والشرح ليلة الجمعة المباركة؛ الثانية عشرة من صفر الخير، سنة ١٣٩٩هـ"^(٢)، وقد أشرف على طبعها وعلق على شواهدا محمد الملا أحمد الكزني، والكتاب في جزئين، وهو من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية-سلسلة التراث الإسلامي، الكتاب رقم (٢٦)، وقد وقفت على نسخة مصورة للجزء الثاني منه، ولم أتمكن من الأول.

(١) هو العلامة الشيخ عبد الكريم بن محمد بن فاتح بن سليمان بن مصطفى بن محمد المدرّس المشهور بالشيخ عبد الكريم بيار، مفتي العراق السابق، من أعلام العراق وكردستان، فقيه، ومحدث، ومفسر، وأصولي، ومتكلم، ولغوي، وأديب. ولد في شهر ربيع الأول من سنة ألف وثلاثمائة وثلاث وعشرون هجرية (١٣٢٣هـ)، في قرية (تكية) في شمال العراق، وتوفي يوم الاثنين السابع والعشرين من شهر رجب لعام ألف وأربعمائة وستة وعشرين للهجرة (١٤٢٦هـ)، وله كثير من المؤلفات في فنون مختلفة. ينظر في الترجمة موقع ويكيديا على الشبكة العنكبوتية:

<http://ar.wikipedia.org/wiki/>

(٢) المواهب الحميدة ٢/٩٢٦.

الفصل الأول

العلامة الولائي

(حياته، وآثاره)

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه.
- المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته.
- المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه.
- المبحث الرابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.
- المبحث الخامس: آثاره.

المبحث الأول

الفقيه الولائي: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه^(١)

هو أبو عبد الله محمد يحيى^(٢) بن محمد المختار^(٣) بن الطالب عبد الله النّفاع بن أحمد حاج العلوشي^(٤) الداوديّ نسبا، الجعفريّ^(٥) الحوضيّ^(٦) الولائيّ وطنا^(٧)، وذلك نسبة إلى بلدة (وَلَاة) ^(٨)، والتي تقع في ولاية الحوض في الجنوب الشرقي من بلاد موريتانيا،

(١) ينظر في ترجمة الولائي: مقدمة حفيده في: نيل السؤل على مرتقى الوصول ص ٤، والأعلام الشرقية ٤٠٣/١، وشجرة النور الزكية ص ٤٣٥، والمعسول ٢٨١/٨-٢٨٧، والأعلام ١٤٢/٧-١٤٣، وإتحاف المطالع ٣٩٢/١.

(٢) المسمى: (محمد يحيى)؛ هو علم مركب من اسمين، وذكر (محمد) للتبرك. ينظر: الفقيه محمد يحيى الولائي: حياته وآثاره ص ٧٠، والولائي وكتابه سلم الفقه والدراية ص ٤٠٤.

(٣) المسمى: (محمد المختار)؛ هو علم مركب من اسمين، وذكر (محمد) للتبرك. ينظر: المصدران السابقان أنفسهما.

(٤) نسبة إلى أولاد علوش.

ينظر: الفقيه محمد يحيى الولائي: حياته وآثاره ص ٧٤.

(٥) نسبة إلى عبد الله بن جعفر بن أبي طالب -رضي الله عنه- الهاشمي القرشي.

ينظر: الفقيه محمد يحيى الولائي: حياته وآثاره ص ٦٩، ٧٥.

(٦) نسبة إلى منطقة الحوض جنوبي شنقيط.

ينظر في: الفقيه محمد يحيى الولائي: حياته وآثاره ص ٧٥.

(٧) الولائي وكتابه سلم الفقه والدراية ص ٤٠٤.

(٨) قال الزبيدي -رحمه الله- في تعريفها: "(وَلَاةٌ): كَسَحَابَةٍ؛ مَدِينَةٌ بِالْمَغْرِبِ الْأَقْصَى، بَيْنَهَا وَبَيْنَ شَنْقِيطَ عِشْرُونَ يَوْمًا، فِيهَا قَبِيلَةٌ مِنَ الْعَرَبِ يُقَالُ لَهُمُ: الْمَحَاجِيْبُ". تاج العروس ١٣٦/٥ (ولت).

الشنقيطي الأصل^(١).

واشتهر لدى الناس في وطنه بلقب (الفقيه)^(٢)، وما زال بعض أحفاده إلى اليوم يدعون باسم (أولاد الفقيه)^(٣)، وعرف خارج موطنه بـ (محمد يحيى الولائي)، وأولاده يكنونه (بابا) بتفخيم الباءين^(٤).

وفي موقع ويكيبيديا على الشبكة العنكبوتية (<http://ar.wikipedia.org/wiki>)

جاء التعريف عنها؛ كما يلي:

"مدينة (ولانة)، أو (ولاتن)؛ مدينة تاريخية موريتانية؛ تقع في ولاية (الحوض) الشرقي، تبعد عن العاصمة انواكشوط (١٣٥٠) كم، على الحدود مع مالي، وقد أعلنتها اليونيسكو موقعا للتراث العالمي."

(١) نسبة إلى بلاد شنقيط.

ينظر: الأعلام ١٤٢/٧.

(٢) ينظر: تاريخ النحو العربي ص ٤٨٩.

(٣) ينظر في: الفقيه محمد يحيى الولائي: حياته وآثاره ص ٨٢، ٨٣.

(٤) ينظر: نيل السؤل على مرتقى الوصول ص ٤، والدليل الماهر الناصح ص ٣.

المبحث الثاني

مولده، ونشأته، ووفاته^(١)

مولده:

ولد الفقيه الولاقي سنة (١٢٥٩هـ)، وقيل على التقريب: إن ولادته كانت في سنة (١٢٦٠هـ)^(٢)، وذلك بموطنه في (وَلَاتَة)، الواقعة في الجهة الشرقية من موريتانيا.

نشأته:

نشأ الفقيه يتيما فقد توفي والده مبكرا، وتولت أمه رعايته، والاعتناء به، واسمها (العزيزة)، وعاش في بيت أحواله (أهل الحاج بانه)، وقد كانت نشأته الأولى في بيئة علمية أهلته لطلب العلم، والحرص على مجالسة الشيوخ، والأخذ عنهم. تأثر الفقيه بالبيئة العلمية التي نشأ فيها، ففي أسرته إلى جانب أبيه (محمد المختار) علماء مشاهير؛ منهم: عمه المرواني بن الطالب عبدالله النفاع

(١) ينظر: شجرة النور الزكية ص ٤٣٥، والإعلام للمراكشي ١٨٠/٧-١٨١، والمعسول ٢٨١/٨-٢٨٧، والأعلام ١٤٢/٧-١٤٣، ودليل مؤرخ المغرب الأقصى ص ٢٤٢، وإتحاف المطالع ٣٩٢/١، ومعجم المعاجم والمشيخات ٣٤٣/٢، وموسوعة أعلام المغرب ٢٨٦٧/٨. (٢) ينظر: معجم المعاجم والمشيخات ٣٤٣/٢.

وكل المصادر الموريتانية تؤكد على ولادته سنة (١٢٥٩هـ)، ويذكر ذلك قول ولده محمد المختار مؤرخا له بحروف (أبي جاد)، من قوله: (انشرح)؛ حيث مجموع قيمه تساوي (١٢٥٩)؛ إذ يقول من الرجز:

بمولد الفخر الرضا يحيى انشرح صدر العلوم والعلا عام (انشرح)

ينظر: الفقيه محمد يحيى الولاقي: حياته وآثاره ص ٨٤.

(ت ١٢٢٩هـ)^(١)، ولم يدركه الفقيه، لكنه خلف وراءه كتباً في النحو، والفقه^(٢)، وكذلك عمه عبد الملك بن الطالب عبدالله النفاع الداودي الولائي (ت ١٢٥٢هـ)^(٣)، ومن قرابته المرواني بن احمد الداودي الجعفري الولائي (ت ١٣٦٨هـ)^(٤)، وله جملة من المؤلفات في النحو وخلافه، وأخوه عيسى بن احمد الجعفري الولائي^(٥).

وكان لتلك البيئة المحيطة بالفقيه الأثر الكبير في توجيهه، وسلوكه نهج سلفه وعشيرته، والارتقاء في سلم العلم والمعرفة، فقد كان الفقيه -رحمه الله تعالى- مجداً، ومجتهداً في طلب العلم منذ الصغر؛ حيث بدت عليه أمارات المهمة، والحرص على استثمار الوقت، والدأب على تحصيل العلوم المعتمدة بعد الفراغ من حفظ القرآن الكريم، وحفظ المتون في مختلف الفنون، كعلوم العربية، والفقه، والأصول، وتدرج في الأخذ عن مشايخ بلده ومدارسهم، منهم مولى المحاجيب^(٦) الشيخ الوسري^(٧)؛ حيث تعلم على يديه القرآن الكريم، ومدرسه الشيخ أحمد بن محمد بوكفة المحجوبي (ت ١٢٤٠هـ)^(٨)، والشيخ محمد بن سيدي عثمان العلوشي^(٩)، وآخرون من مشايخ عصره.

وقد عُرف عن الشيخ الولائي قوة نباهته، ونبوغه المبكر، وسرعة حفظه، فلم يحفظ شيئاً إلا عقله، ويظهر ذلك في إقبال المشايخ على الأخذ عنه، وهو في مرحلة

(١) ينظر: بلاد شنقيط المنارة والرباط ص ٦١٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق نفسه.

(٣) ينظر: المرجع السابق ص ٥٨٣.

(٤) ينظر: المرجع السابق ص ٦١٣.

(٥) ينظر: الفقيه محمد يحيى الولائي: حياته وآثاره ص ٨٦-٨٧.

(٦) المحاجيب: اسم قبيلة عربية في ولاتة. ينظر: تاج العروس ١٣٦/٥.

(٧) ينظر: المرجع السابق ص ٨٥-٨٦.

(٨) ينظر: بلاد شنقيط المنارة والرباط ص ٥٥٥.

(٩) ينظر: الفقيه محمد يحيى الولائي: حياته وآثاره ص ٩١.

الطلب، ويؤثر عنه قوله: "إن ضوء النهار لا يضيع إلا في المطالعة"^(١)، وقد اتخذ من مطالعة الكتب منهجاً للتحصيل، ومن نسخها مهنة ومصدر رزق، كما جنى ثمرة جده واجتهاده صغيراً، إذ نظم معاني الحروف من مغني اللبيب، وهو لم يجاوز من العمر -حينها- سبع عشرة سنة، وشرح ألفية السيوطي (عقود الجمان في علم البيان) في سن الثامنة عشرة، وشرح مراقبي السعود في علم الأصول، وهو ابن خمس وعشرين سنة.^(٢)

وكانت رحلته الحجازية سنة (١٣١١هـ) إلى مكة المكرمة، لأداء فريضة الحج؛ رحلة علمية عامرة بالكثير من الأحداث، والمناظرات، والمحاورات العلمية، التي دارت بينه وبين علماء البلدان التي مرَّ بها في ذهابه، وإيابه، في كل من المغرب، وتونس، ومصر، والحجاز، وقد استغرقت هذه الرحلة ست سنوات، وثلاثة أشهر (من ٧ رجب ١٣١١هـ حتى ٦ شوال ١٣١٧هـ)^(٣).

وفي المغرب استفاد منه بعض العلماء؛ كالشيخ أبي العباس ابن المامون البلغيثي الفاسي (ت ١٣٤٨هـ) في علمي البيان والأصول، وجالس بمصر بعض علماء الإسكندرية؛ كالشيخ أبي السعود حسن شحاتة الشافعي، واجتمع بتونس بالشيخ سالم بن عمر بو حاجب (ت ١٣٤٢هـ).

وقد مكث أربعة أشهر سوى ثلاث ليال بالمدينة المنورة خلال رحلته إلى الحجاز^(٤)، وقام بالتدريس في حلقة بالمسجد النبوي من مضمون شرحه على موطأ الإمام مالك -رضي الله عنه-، وشرحه على عقود الجمان في علم البيان للسيوطي، وشرحه على نظم ورفات إمام الحرمين.^(٥)

(١) مقدمة نيل السؤل ص ٤.

(٢) ينظر: الفقيه محمد يحيى الولاقي: حياته وآثاره ص ٩٥.

(٣) ينظر: الفقه والتاريخ في الرحلة الحجازية للعلامة محمد يحيى الولاقي ص ٢٩٩.

(٤) ينظر: المرجع السابق ص ٣١٦.

(٥) مقدمة نيل السؤل ص ٤.

وفاته:

ظل الفقيه الولائي - رحمه الله تعالى - قائما بحق العلم، والتعليم، والإفتاء، والتأليف، حتى وافاه الأجل في شهر رمضان من سنة (١٣٣٠هـ)^(١)، وقيل: في ذي الحجة من سنة (١٣٢٩هـ)^(٢)، وهو على مشارف السبعين، بعد شلل أصابه في أعضائه، وقد ألزمه الفراش حتى فارق الحياة.

(١) ذكر صاحب الشجرة الزكية أن وفاته كانت في شعبان سنة (١٣٣٠هـ). ينظر: الشجرة الزكية ص ٤٣٥.

(٢) ينظر: المعسول ٢٨٥/٨، والفقيه محمد يحيى الولائي: حياته وآثاره ص ١٦٠.

المبحث الثالث

شيوخه، وتلاميذه

شيوخه^(١):

١. مولى المحاجيب الشيخ الوسري، درس عليه القرآن الكريم.
٢. سيدي أحمد بن محمد بوكفة المحجوبي.
٣. محمد بن سيدي العلوشي، وهو من فقهاء ولاتة، وشيخ الإقراء في عصره.
٤. عمار بن محمد الطفيل الولاتي.
٥. أبو بكر بن محمد معلوم الولاتي.
٦. أحمد دوكنة بن محمد المختار، الفقيه المحدث، مفتي تندوف.
٧. عثمان بن أحمد.

هؤلاء هم بعض شيوخه الذين تم الاهتداء إليهم من خلال المصادر المتاحة، ويضاف إليهم المشايخ الذين أجازوه ممن لقيهم في رحلته الحجازية، ومن بينهم في الإسكندرية العالم حسن شحاتة الذي أجازته إجازة شاملة في جميع مروياته من الحديث، والفقه، والنحو، والبيان، والأصول^(٢)، بالإضافة إلى بعض علماء تونس، حيث أشار حفيده الأستاذ محمد عبدالله بن محمد المختار بن محمد يحيى الولاتي في قصيدة له، حيث يقول^(٣):

أجيز لدى الخضر بمذهب شافع وبالسند الأعلى أجيز وأحكما

(١) ينظر: المعسول ٢٨١/٨، والفقيه محمد يحيى الولاتي: حياته وآثاره ص ٨٩، وما بعدها.

(٢) مقدمة نيل السؤل ص ٤.

(٣) الفقيه محمد يحيى الولاتي: حياته وآثاره ص ٩٣، ٩٤.

تلاميذه^(١):

تتلمذ على الفقيه الولائي طلاب كثيرون، ومن أشهر تلاميذه الذين تردد ذكرهم فيما وقفت عليه من المصادر ما يلي:

١. العلامة أبو العباس أحمد بن المامون البلغيثي، قاضي مدينة الصويرة.

٢. ابن عمه المرواني بن محمد المختار بن أحمدادو (ت ١٣٦٥هـ) العالم المحدث.

٣. محمد باش طبجي الفقيه التونسي.

٤. محمد بن أحمد الصغير التيشيتي.

٥. محمد بن أنبال.

٦. محمد المختار بن أنبال.

٧. الشيخ سيداتي بن بابيه.

٨. الشيخ محمد الأغضف بن أحمد مولود الوسري.

٩. ابنه محمد المختار، وهو عالم جليل وشاعر مفلق (ت ١٣٥٢هـ).

١٠. ابنه محمد الحسن.

(١) ينظر: المعسول ٢٨٤/٨، وما بعدها، ومقدمة نيل السؤل ص ٥، والفقيه محمد يحيى الولائي:

حياته وآثاره ص ٩٨، وما بعدها.

المبحث الرابع

مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه

تتجلى المكانة العلمية للفقهاء الولائي في نبوغه المبكر وحفظه للعلوم، وعمارة جميع وقته في التعلم والتعليم، والإفتاء، والقضاء، والاشتغال بالنسخ والتأليف، ويروى عن تلميذه المرواني بن أحمد واصفاً الفقيه بأنه: "كان يقرأ خمسا من القرآن كل صباح، ثم يبدأ في التفسير للتلاميذ، وبعد ذلك يبدأ في التأليف والنقل، فقد كان ينقل الكتب بكثرة لنفسه ولغيره"^(١)، وكان يقول: "إن ضوء النهار لا يضيع إلا في المطالعة"^(٢).

وفي الثناء عليه يقول تلميذه محمد باش طنجي: "أما تضلعه في العلوم الشرعية وتبحره بالفنون العربية، لا سيما علم أنساب العرب فقد بلغ في جميعها غاية الأرب، مع مقدرة على النظم والسجع، والإنشاء والترسل، وبراعة في القصيد، بحيث إن قال لم يدع قولاً لقائل، وإن أطل لم يأت غيره بطائل، يسوق ما عرفه من تلك الفنون في أقوال مختلفة حتى كأنها آلة في يده يصرفها كيف يشاء"^(٣).

ولما خرج الولائي في رحلته إلى الحجاز سنة (١٣١١هـ) شعر علماء ولاتة بالفراغ الذي خلفه غياب علم كبير من أعلام المنطقة، ويظهر ذلك جلياً في هذه الأبيات للعلامة محمد المختار ولد أنباله؛ حيث يقول^(٤):

لئن غاب عن (والات) يحيى فإنها تغيب عنها نورها وشبابها
وغُيِّبَ عنها نحوها وبيانها وغُيِّبَ عنها فقهها وصوابها

(١) الفقيه محمد يحيى الولائي: حياته وآثاره ص ٩٨.

(٢) مقدمة نيل السؤل ص ٣.

(٣) الفقيه محمد يحيى الولائي: حياته وآثاره ص ٩٩.

(٤) ينظر: مقدمة نيل السؤل ص ٤، والفقيه محمد يحيى الولائي: حياته وآثاره ص ٩٩.

المبحث الخامس

آثاره

أثمر نبوغ الفقيه الولائي، واهتماماته بالتصنيف منذ سن مبكرة تراثا ضخما، في مختلف المعارف الإسلامية، فقد زادت مؤلفاته على مائة كتاب، كما أشار إلى ذلك ابنه العلامة محمد الحسن في أبيات منقوشة علي قبر والده الفقيه، حيث يقول^(١):

هذا ضريح من به علم الشريعة انتشر
فقهها ومعقولا جميعا وكتابا وأثر
ألف في حياته مائة سفر وعشر
وزار قبر المصطفى والبيت حج واعتمر
قاضى القضاة كلهم ممن بالعدالة اشتهر
محمد يحيى رضى الله عنه وغفر
فصنف في التفسير، وعلوم القرآن، وفي علوم الحديث؛ فقها، واصطلاحا،
واختصارا، وفي الفقه المالكي، وأصوله، واصطلاحاته، وقواعده، وفي النحو، والصرف،
والبيان؛ نظما وشرحا، كما ترك تراثا من الفقه في الأجوبة، والفتاوى، والنوازل المتنوعة
في باب الزكاة، والأحباس، والمعاملات، والجنايات، والأعراف، والأوراق البنكية،
وغيرها.

(١) الفقيه محمد يحيى الولائي: حياته وآثاره ص ١٦٠.

وفيما يلي قائمة بأهم مؤلفات الفقيه الولائي - رحمه الله تعالى -، وهي ما بين مطبوع ومخطوط^(١):

١. نظم معاني الحروف من كتاب مغني اللبيب لابن هشام^(٢)، ألفه في السابعة عشرة من عمره.
٢. المواهب التليدة في حل ألفاظ الفريدة^(٣)، ألفه في الثامنة عشرة من عمره، وهو موضوع بحثنا.
٣. مرتع الجنان على عقود الجمان للسيوطي^(٤).
٤. الرحلة الحجازية^(٥).
٥. لباب النقول في أسباب النزول.
٦. حسام العدل والإنصاف.
٧. التيسير والتسهيل لمعرفة أحكام التنزيل.
٨. نظم ناسخ القرآن ومنسوخه.
٩. نور الحق الصبيح في شرح أحاديث الصحيح.
١٠. شرح مختصر ابن أبي جمرة^(٦)، وهو شرح قيم.
١١. البحر الطامي على تكميل ميارة^(٧)، (وهو من أمهات كتب الفقه المالكي).

(١) ينظر: بلاد شنقيط المنارة والرباط ص ٦٠٥، ٦٠٤، والفقيه محمد يحيى الولائي: حياته وآثاره ص ١١٨، وما بعدها.

(٢) ينظر: بلاد شنقيط المنارة والرباط ص ٦٠٥.

(٣) ينظر: المرجع السابق نفسه.

(٤) ينظر: المرجع السابق نفسه.

(٥) ينظر: المعسول ٢٨٦/٨.

(٦) ينظر: المرجع السابق ٢٨٥/٨.

(٧) ينظر: بلاد شنقيط المنارة والرباط ص ٦٠٤.

١٢. العروة الوثقى الموصل إلى منبع الحق والتقى^(١)، وهو كتاب نفيس في الفروع الفقهية مع بيان أدلتها من الكتاب والسنة.
١٣. إيصال السالك في أصول الإمام مالك .
١٤. فتح الودود على مراقى السعود^(٢)، في الأصول، وهو مطبوع.
١٥. نيل السؤل في شرح مرتقى الوصول إلى علم الأصول^(٣)، وهو مطبوع.
١٦. الدليل الماهر الناصح^(٤)، وهو مطبوع.
١٧. شرح نظم ورقات إمام الحرمين^(٥)، وهو مطبوع.

(١) ينظر: المعسول ٢٨٥/٨.

(٢) ينظر: المرجع السابق نفسه.

(٣) ينظر: المرجع السابق نفسه.

(٤) ينظر: المرجع السابق نفسه.

(٥) ينظر: بلاد شنقيط المنارة والرباط ص ٦٠٤.

الفصل الثاني

كتاب

(المواهب التليدة في حل ألفاظ الفريدة)

وفيه سبعة مباحث:

- المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

- المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: طريقته في عرض المادة العلمية.

- المطلب الثاني: عنايته بآراء العلماء.

- المطلب الثالث: اختياراته، وترجيحاته.

- المبحث الثالث: مصادره.

- المبحث الرابع: الأصول النحوية التي اعتمد عليها.

- المبحث الخامس: موقف الشارح فيه من السيوطي، وشرح الفريدة.

- المبحث السادس: تقويم الكتاب.

- المبحث السابع: وصف النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق.

المبحث الأول

تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف

أ- تحقيق اسم الكتاب:

من خلال الوقوف، والاطلاع على كتب التراجم التي ترجمت للفقهاء الولائي، نجد أن معظمها قد روى أن له شرحاً على (الفريدة) للسيوطي في النحو^(١)، وبعضها نصّ على اسم الكتاب في قائمة مؤلفات الفقيه الولائي، وتسميته: (المواهب التليدة في شرح الفريدة)^(٢).

وقد صرح الفقيه الولائي في الصفحة الأولى من المخطوط الذي بين أيدينا بتسميته مؤلفه، حيث يقول:

"هذا شرح واضح وضعته على ألفية السيوطي في النحو المسماة بـ (الفريدة)؛ يحلّ مغفلها، ويبيّن مجملها لمعلميها ومتعلميها، وسمّيته بـ (المواهب التليدة في حلّ ألفاظ الفريدة)".

وفي آخر صفحة من المخطوط يقول:

"وهذا آخر ما أردته من شرح ألفية الإمام السيوطي - رضي الله تعالى عنه - ونفعنا به، وبعلومه".

(١) ينظر: المعسول ٢٨٦/٨، وتاريخ النحو العربي ص ٦١٣-٦١٤، والفقيه محمد يحيى الولائي: حياته وآثاره ص ١٣٠.

(٢) ينظر: بلاد شنقيط المنارة والرباط ص ٦٠٥.

ب- توثيق نسبته إلى المؤلف:

ليس من شك في أن مؤلف هذا الكتاب هو: العلامة الفقيه محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبد الله الولائي، وذلك للسببين التاليين:

١- أن الذين ترجموا، وأزحوا للفقيه الولائي ذكروا أن من مؤلفاته شرحاً على (الفريدة) للسيوطي في النحو^(١).

٢- أن المؤلف نفسه صرح باسمه في افتتاحيته للكتاب بقوله:

"أما بعد.. فيقول أفقر العبيد إلى مولاه، الغني به عما سواه، محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبد الله"^(٢).

(١) ينظر: المعسول ٢٨٦/٨، وتاريخ النحو العربي ص ٦١٣-٦١٤، والفقيه محمد يحيى الولائي:

حياته وآثاره ص ١٣٠.

(٢) ينظر: ص ٩٤ من النص المحقق.

المبحث الثاني

منهج المؤلف في الكتاب

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** طريقته في عرض المادة العلمية.
- **المطلب الثاني:** عنايته بآراء العلماء.
- **المطلب الثالث:** اختياراته، وترجيحاته.

المطلب الأول

طريقته في عرض المادة العلمية

لم يذكر لنا الفقيه الولائي -رحمه الله-، كعادة غالب المؤلفين، في مقدمة الكتاب الطريقة التي انتهجها، وسار عليها في مؤلفه (المواهب التليدة في حل ألفاظ الفريدة)؛ ، سوى قوله:

"هذا شرح واضح وضعته على ألفية السيوطي في النحو، المسماة بـ"الفريدة"؛ محلّ مغفلها، ويبيّن مجملها؛ لمعلّمها، ومتعلّمها، وسمّيته ..."^(١)، ثم شرع في شرح النظم.

ولكن من خلال التتبع، والاستقراء نستطيع أن نوضّح سمات المنهج العام الذي اتّبعه في هذا الكتاب، ويمكن سرد تلك السمات فيما يلي:

١. هذا الفقيه الولائي -رحمه الله- حذو الإمام السيوطي -رحمه الله- في ترتيب نظم (الفريدة)، حيث بدأ شرحه؛ بمقدمات، مرتبة كما يلي: تمييز الاسم، والفعل، والحرف، والمعرّب والمبني، وألقاب الإعراب، وأبواب النيابة، والمعرفة والنكرة، وبيان أنواع المعارف على ترتيبها في الأخصيّة، والحكاية، ثم أتبع ذلك بكتب سبعة مرتبة حسب ورودها على النحو الآتي:

الكتاب الأول: في المرفوعات.

الكتاب الثاني: في المنصوبات.

الكتاب الثالث: في المجرورات.

الكتاب الرابع: في العوامل.

(١) ص ٩٤ من النص المحقق.

الكتاب الخامس: في التوابع.

الكتاب السادس: في تصريف الأفعال والأسماء.

الكتاب السابع: في التصريف الإعلالي.

٢. أهمل المؤلف - رحمه الله - عنونة الفروع النحوية التي دأب النحاة على إفرادها بعناوين مستقلة، كالكلام وأقسامه، والاسم وعلاماته، والفعل وأقسامه وعلاماته، والكلام وما يتألف منه، والجملة وأقسامها، إلى غير ذلك من العناوين.

٣. لقد اعتمد الشارح - رحمه الله تعالى - منهج الاختصار وطريقه في حل ألفاظ الفريدة، وتقرير الأحكام النحوية، والصرفية، والإعرابية، مستعينا بالمنطق، وضرب الأمثلة، كقوله في باب علامات الاسم:

"والثانية: قبوله الإسناد له، أي الحكم عليه بوصف، أو تعليقه به، نحو: "قام زيد"، و"زيد قائم"، و"قم"؛ فعلامة كون "زيد" اسما كونه محكوما عليه بالقيام في المثالين الأولين، ومعلقا به القيام في الثالث؛ لأنه مأمور به"^(١).

٤. وقد اتبع في شرحه الطريقة التالية؛ حيث يورد العبارة من كلمة، أو جملة، أو شبهها، وفي بعض الأحيان يورد الشطر من البيت، أو يزيد عليه، ثم يبدأ بالشرح مازجا بين النص والشرح، حتى كأنهما متن واحد، لا تمييز بينهما، كما قد يورد البيت كاملا في أحيان قليلة، حسب ما تقتضيه كثافة المعنى، ومقتضى القصد.

أ - فمن إirاده للكلمة من نص الفريدة - وهي ما بين قوسين -، والكلام عليها قوله في باب المبنيات:

"(و) من المبنيات نوع من الحروف والأسماء؛ (غير مختص) بسكون، ولا حركة:

فمنه ما بني على السكون، (كهـل)، وبل، وقد، ومن.

(و) منه ما بني على الفتح، نحو: (ثم)، وليت، ولعل، وإنّ.
 (و) منه ما بني على الكسر، نحو: (جير)، بمعنى نعم، واللام والباء الجارتين.
 ومنه ما بني على الضم، نحو: (مند)، و"مُنُّ الله"، و"مُ الله"، على القول بحرفيتها^(١).

ب - ومن إيراده للجملة، أو شبهها، قوله في باب الاختصاص:
 "وكالندا أيّ)، أي: يعني: أن "أيّا" في باب الاختصاص حكمها حكم
 "أيّ" في باب النداء .

(ومن حرف عري)، أي: لا فرق بينهما في الحكم؛ إلا أنها في باب
 الاختصاص عارية من حرف النداء.^(٢)

ت - ومن إيراده للشطر، والكلام عليه في باب ألقاب الإعراب:
 "رفعٌ ونصبٌ لذي الإعرابِ حُتِمَ)، يعني أن صاحب الإعراب؛ من
 اسم، أو فعل مضارع حتم، أي وجب له الرفع والنصب؛ بمعنى أنه
 يستحقها؛ إذا دخل عامل أحدهما عليه؛ فيرفع الاسم إذا دخل عليه
 عامل الرفع، بأن كان فاعلا مثلاً، أو مبتدأ، أو خبره، نحو: "قام زيد"،
 أو "زيد قائم"، وينصب إذا دخل عليه عامل النصب؛ بأن كان مفعولاً،
 أو حالاً، أو تمييزاً، أو نحو ذلك.^(٣)

ث - ومن إيراده لشطر البيت أثناء الشرح، وداخل السياق قوله في إعراب
 المثني:

"وارفع بالألف، وانصب واجرر بالياء؛ (إن تضيف لمضمر كلتا، وكلا)،
 نحو: "جاءتني المرأتان كلتاها"، و"رأيت المرأتين كلتيهما"، و"مررت

(١) ص ١٢٠ من النص المحقق.

(٢) ص ٣٩٦، ٣٩٧ من النص المحقق.

(٣) ص ١٢٢ من النص المحقق.

بالمراأتين كليتهما"، وهكذا تقول في "كلا"، وإنما كانا ملحقين بالمتنى وليساً مثنى حقيقة؛ لأنهما غير صالحين للتجريد، وكذا لفظ اثنين واثنيتين.^(١)

ج- ومن إirاده للبيت من (الفريدة) كاملاً، وهو قليل، قوله في باب المبتدأ والخبر:

"المبتدأ والخبر، أي: هذا مبحثهما"^(٢)؛ ثم أورد البيت كاملاً من نص الفريدة:
(اسْمٌ عَنِ الْعَامِلِ لَفْظًا جُرِّدًا :: لَا زَائِدٌ أُخْبِرَ عَنْهُ الْمُتَبَدِّلُ)^(٣)

٥. كما نراه خلال العرض، والشرح يكثر من الربط بـ(أي) التفسيرية، بعد عرض الجملة، أو الكلمة، التي هو بصدد شرحها، من نص (الفريدة)، فإذا أورد العبارة أتبعها بالقصد منها، مع سرد شرحها، وعرض شواهداها، بحيث تكون الكلمة من نص (الفريدة) مقحمة في الشرح إقحاماً يستقيم معه الكلام، ولا تؤثر على السياق، وكأنها جزء من كلام الشارح، مع شيء من الاختصار، وقلة الاستطراد.

كما في قوله: "(باب الحال): أي: هذا باب الحال.
(الحال) في اصطلاح النحاة: (وصف)، أي: مشتق، أو مؤوّل به. (فضلة) أي: مستغنى عنه في أصل الكلام؛ فخرج "الخبر". (مفهم: في حال)، أي: يفهم منه هذا المعنى، أي: يفسر بـ: "في حال كذا"، فقولك: "جاء زيد راكباً"، معناه: جاء زيد في حال الركوب. (والاشتقاق)، أي: كونه مشتقاً من المصدر. (والنقل) أي: كونه منتقلاً عن صاحبه، أي: غير ملازم له. (قفي) أي: اتبع

(١) ص ١٢٨ من النص المحقق.

(٢) ص ٢٢٩ من النص المحقق.

(٣) المرجع السابق نفسه.

(فيه) في الحال؛ حال كونه، (كثيراً)، أي: غالباً لا واجباً، نحو: جاء زيد راكباً^(١)

وفي إيراد الكلمة من النص، ووضعها داخل السياق، والكلام عليها، وعرض أحوالها، وشواهداها، نرى قوله في أحوال (أمس) بين البناء والإعراب: "واطرّد البناء على الكسر أيضاً في: (أمس)، وهو اليوم الذي قبل يومك؛ إذا كان معيّناً؛ فإن نكّر نحو: "جئت أمساً"، أو عرّف بـ"أل"، نحو: ﴿كَانَ لَمْ تَعْرِ بِأَلْأَمْسِ﴾، أو بالإضافة نحو: "أمسنا خير من أمسكم"، أو صغّر نحو: "أميس"، أو جمع نحو: "أموس" أعرب^(٢).

٦. ومن نهجه -رحمه الله تعالى- الحرص على الاستقصاء، والتتبع في المسائل التي يذكرها، ويعرضها من حيث: التعريف، والتمثيل، والشواهد، وأوجه المعنى للكلمة، فمن ذلك:

- تتبعه لتعريف (العَلَم) وما دخل، وخرج بالتعريف؛ حيث يقول: "العلم) هو الاسم (المعين)، أي: المميز (المسمى)، أي: مدلوله بالوضع، أو بالغلبة، (من غير قيد)، أي: من غير قرينة زائدة على أصل الوضع، وهو إنما يكون (لذوي)، أي أصحاب (إلف)، أي مؤلفة للناس، (ما) أي: سواء كان ذو الألفة من ذي العقل أم لا.

فخرج بـ"التعيين" النكرات؛ فإنها لا تدل على معنى معين، وبقوله: "من غير قيد" بقية المعارف؛ فإن تعيينها بالقرائن الخارجة عن الوضع؛ إمّا لفظية كالتعريف بالصلة والإضافة، وإمّا معنوية كالحضور، والغيبة مع العهد في الضمير، واسم الإشارة، فالعلم المعين لمسماه بالوضع كـ"زيد"، والعلم المعين لمسماه بالغلبة كـ"المدينة" لمدينة النبي -صلى الله عليه وسلم-؛ فإنها غلبت

(١) ص ٤٩٩ من النص المحقق.

(٢) ص ١١٤ من النص المحقق.

عليها العلمية بـ"أل"، وكـ"ابن عباس" لعبدالله دون سائر بنييه؛ فإنه غلبت عليه العلمية بالإضافة.

ودخل بقوله: "إلف ما" عَلم ما لا يعقل، كـ"لاحق": علم فرس، و"لدل": علم بغلة، و"هيلة": علم شاة، و"مكة": علم قرية، و"قرن": علم موضع.^(١)
- ومن التمثيل، قوله ممثلاً لأنواع الجر الثلاثة، بالبسملة حيث يقول:

"قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾؛ فـ"اسم" مجرور بالحرف، أي الباء، ولفظ الجلالة مجرور بالإضافة، و"الرحمن الرحيم" مجروران بالتبعية للفظ الجلالة."^(٢)

ومن الملاحظ: كثرة إيراد الشواهد، والأمثال، وسردها، وخاصة الشواهد القرآنية، والشعرية، ففي باب الظروف المبنية وحدها - مثلاً - استشهد بنحو ثلاث وعشرين آية من القرآن الكريم.^(٣)

وكلما وجد مثلاً، أو شاهداً في القرآن، بدأ بذكره، وذكر ماورد فيه من القراءات المتواترة، وربما استشهد ببعض القراءات الشاذة؛ كقراءة قوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعَى﴾، بكسر الميم في "مِنْ"^(٤)، وكقراءة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا﴾، بالتنوين.^(٥)

وكذلك الإكثار من ضروب التمثيل، والاستشهاد، والأمثلة عنده على ضربين؛ أولهما: ما كان من عنده هو يضره للتوضيح، والبيان، والآخر: ما كان من أمثال العرب القديمة المعروفة، فهو لا يكاد يمر به تعريف، أو قاعدة، أو حكم نحوي، أو إعرابي؛ إلا ويورد له مثلاً، أو عدة أمثلة من القرآن، أو الشعر،

(١) ص ١٨٤ من النص المحقق.

(٢) ص ١٠١ من النص المحقق.

(٣) ص ٤٥٧-٤٦٨ من النص المحقق.

(٤) ص ٤٥٥ من النص المحقق.

(٥) ص ١٥١ من النص المحقق.

أو من الكلام المنطوق، وهو ما يكثر منه في هذا الشرح غالباً، وربما أورده من الحديث النبوي الشريف، وهذا الذي ذكرت، كقوله في أحوال الابتداء بالنكرة، وشروط ذلك:

"(ككونه)، أي: المنكر (موصوفاً) بظاهر، نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾، أو بمقدّر نحو: "السمن منوان بدرهم"، أي منه، و"شرٌّ أهرّ ذا ناب"، أي: شرّ عظيم.

(أو) كونه (وصفاً)، نحو: "ضعيف عاذ بقرملة"، أي: حيوان ضعيف التجأ إلى قرملة، والقرملة شجر ضعيف.

وكونه أي المنكر المبتدأ به (دُعا)، أي: دالاً على الدعاء بخير أو بشرّ، نحو: ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ آلِ يَاسِينَ﴾ (١٣٠)، و: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ (١).

(أو) كونه (عاملاً) رفعا، نحو: "قائم الزيدان"، أو نصبا نحو: "أمر بمعروف صدقة"، أو جرّاً نحو: "خمس صلوات كتبهن الله على العباد".

(أو) كونه (في جواب) استفهام (وقعا)، كقولك في جواب "ما عندك درهم؟"، إي عندي؛ فيقدر الخبر مؤخرًا، لأن الجواب يسلك به مسلك السؤال.

(أو) كونه (واجب الصدر)، أي: مستحقاً التصدير، كاسم الاستفهام والشرط، نحو: من عندك؟، ومن يقيم أقم معه".^(١)

وكذا إيراده للشواهد الشعرية، فقد أكثر منها وأسهب في ذكرها، ومن الملاحظ أنه غالباً ما يأتي بالبيت كله، من غير اقتصار على الشطر الذي فيه موضع الشاهد، غير أنه لا يذكر القائل غالباً، ولا يتعرض لمعنى البيت إلا نادراً. ومن أمثلة ذلك الشواهد الشعرية التي سردها في تقدير الفتحة في المنقوص؛ حيث قال:

(١) ص ٢٣٨-٢٣٩ من النص المحقق.

"(وسوى ما قلته)، أي: وكل ما خالف ما قلته من أول الباب إلى هنا (فهو شذوذاً قد حوى)، أي: فهو قد حوى شذوذاً؛ يحفظ، ولا يقاس عليه، كتقدير الفتحة في المنقوص، في قوله:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا
وفي المضارع الواوي، كقوله:

أَرْجُو وَأْمَلُ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ
أو اليائي، كقوله:

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحْطٍ مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلُ
وكظهور الضمة أو الكسرة في المنقوص، نحو قوله:

وَعِرْقُ الْفِرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ خَبِيثُ الثَّرَى كَأَبِي الْأَزْنَدِ
وقوله:

فَيَوْمًا يُؤَافِقُ الْهُوَى غَيْرَ مَاضِيٍّ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَعَوَّلُ
وفي المضارع الواوي، نحو:

إِذَا قُلْتُ عَلَى الْقَلْبِ يَسْلُو فُيَضَتْ هَوَاجِسُ لَا تَنْفَكُ تُعْرِيه بِالْوَجْدِ
أو اليائي، كقوله:

فَعَوَّضَنِي عَنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ تُسَاوِي عَنزِي غَيْرَ خَمْسَ دَرَاهِمِ
وكثبت حرف العلة مع الجازم، كقوله:

وَتَضَحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا
وقوله:

أَلَمْ يَأْتِيَنَّكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتَ لُبُونُ بَنِي زِيَادِ

وقوله:

هَجَوْتُ زَيْبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَيْبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ
فهذا كله شاذ؛ يحفظ ولا يقاس عليه.^(١)

ومن أمثلة استقصائه لأوجه المعاني؛ التي قد تعرض في الكلمة الواحدة؛ قوله في الكلام على أفعال القلوب:

"وخامسها: (وجدا)، وهي لليقين فقط، كقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾،
وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسِيقِينَ﴾^(١٠٢)، ومصدرها: "الوجود"؛ فإن كانت
بمعنى: "أصاب" تعدت لواحد، نحو: "وجد زيد المال"، ومصدرها "الوجدان"، وإن
كانت بمعنى: "استغنى"، ومصدرها "جدة"، أو بمعنى: "غضب"، ومصدرها "موجدة"،
أو بمعنى: "حزن"، ومصدرها "وجدا"؛ فهي لازمة.^(٢)

(١) ص ١٥٦-١٥٩ من النص المحقق.

(٢) ص ٣٣٤-٣٣٥ من النص المحقق.

المطلب الثاني

عنايته بآراء العلماء

لقد اعتنى المؤلف - رحمه الله تعالى - في هذا الشرح بآراء العلماء، ومذاهبهم، وأقوالهم رغم طريقة الشرح المقتضبة التي سار عليها، ومنهجية الاختصار التي انتهجها في شرحه، وأسلوبه، وتقريره.

فتراه - رحمه الله - يذكر الخلاف، والمذاهب، في المسائل النحوية، واللغوية، التي اختلف فيها العلماء، فيعزو الأقوال لأصحابها، وقائلها، سواء كان مذهباً للبصريين، أو الكوفيين، أو غيرهم ممن شذ عنهما، أو رجح قولاً، أو مذهباً، فيقرر المذاهب، ويورد الأقوال في المسألة، موضحاً المذهب، ومن نصره، ورجحه، أو خالفه، وردّه.

كقوله في "إذا":

"واختلف فيها في حال ورودها للمفاجأة، (فقل):

- ترد لها حال كونها (حرفاً)، وهو مذهب الكوفيين، والأخفش، واختاره ابن مالك.

- (أو) ترد لها حال كونها اسماً (ملكاً، أو) اسماً ل (زمان ظرفاً).

والقائل بأنها ظرف مكان: الفارسي، وابن جني، والمبرد، وابن الخياط، وابن عصفور.

والقائل بأنها ظرف زمان: الرياشي، والزجاج، واختاره الزمخشري، وابن طاهر، وابن خروف، والشلوبين.^(١)

(١) ص ٤٦٢-٤٦٣ من النص المحقق.

وكقوله في عطف البيان، وأنه:

"لا يدخل في النكرات؛ بل يختص بالمعارف، قال ابن عصفور: وإليه ذهب أكثر النحويين، وزعم الشلوبين أنه مذهب البصريين.

خلافًا للكوفيين، والفارسي، وابن جني؛ فقالوا: يدخل في النكرات؛ لأن النكرة تقبل التخصيص به كما تقبل المعرفة التوضيح به، نحو: "لبست ثوبًا جبَّةً".^(١)

وكذلك قوله في مبحث الإخبار (بالذي وبالألف واللام)، حيث يقول:

"فلا يجوز الإخبار عن الهاء من "لقيته" عند الناظم، والشلوين الصغير، وأجازه ابن مالك، والشلوبين الكبير، وابن عصفور، فتقول في الإخبار عنه: "الذي لقيته هو"^(٢).

هذه هي طبيعة المؤلف، وصنيعه -رحمه الله- أن يفصل الأقوال، وينسبها في الغالب إلى أصحابها، إلا أنه قد يجمع القول في المسألة، ويكتفي بعرض بعض الأقوال دون استقصاء المذاهب، والآراء التفصيلية فيها، كقوله في الكلام على المعرف بالأداة:

"(أل: حرف تعريف)، يعني أن "أل" بجملتها حرف يدل على تعريف مدخوله، أي تعيينه وتشخيصه بالعهد، وبه قال الخليل، وابن كيسان، (و) قال (سيبويه): إن حرف التعريف هو (اللام قط)، أي اللام وحدها، والهمزة همزة وصل؛ جيء بها للتوصل إلى النطق بالسكان، (وكلهم) أي النحاة، جار (عليه)، أي على مذهب سيبويه إلا ابن كيسان ومن تبعه"^(٣)، فإنه هنا أجمل المذاهب، واكتفى بمذهبين من مذاهب النحاة الأربعة في "أل" المعرفة.

(١) ص ٧٩٥-٧٩٦ من النص المحقق.

(٢) ص ٢٥٤ من النص المحقق.

(٣) ص ١٩٦ من النص المحقق.

وقد يصرح بأسماء بعض القائلين بالمذهب، ويترك البعض، وهي طريقة مشهورة معروفة لدى سائر المؤلفين، فتراه يعرض الخلاف، فيعزو بعض الأقوال، ويصرح بقائلها وأصحابها، في حين يكتفي في بعضها بالإشارة، وإسناد القول للمجهول، كتعبيره بـ"الأكثر"، أو "البعض"، أو "قل"، ومن ذلك قوله في باب نعم وبئس:

"(وما) التي (ب) قوله تعالى: ﴿بئسما اشتروا به أنفسهم﴾ اسم (مميز)، لإبهام فاعل "بئس" منصوب على التمييز تقديرا.

وهل هي -حينئذ-:

نكرة موصوفة بـ"ما" بعدها، والمخصوص محذوف، والتقدير: "بئس شيئا اشتروا به أنفسهم".

أو غير موصوفة، و"ما" بعدها ليس صفة لمخصوص محذوف؛ بل صلة لـ"ما" أخرى محذوفة هي المخصوص، والتقدير: "بئس شيئا الذي اشتروا به أنفسهم"؟
أقوال:

- الأول: للأكثر.

- والثاني: لبعضهم.

- والثالث: نقل عن الكسائي.

(و) قال (سيبويه): إن "ما" في الآية (فاعل) لـ"بئس"، وهي: اسم معرفة تام، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف، والتقدير: "بئس الشيء شيء اشتروا به أنفسهم".

وقال الفارسي: إنها اسم موصول، والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف، أي: "بئس الذي اشتروا به أنفسهم".

وقال الفراء، والكسائي: إنها اكتفي بها، وصلتها عن المخصوص.

وقيل: إنها مصدرية، والتقدير: "بئس شراؤهم أنفسهم".

وقيل: إنها نكرة موصوفة في موضع رفع.

وقيل: إنها كافة لـ "بئس".

وما جرى في "ما"، الواقعة بعد "بئس" يجري فيها؛ إذا وقعت بعد "نعم"؛ فلا

فرق. ^(١)

(١) ص ٧١٣-٧١٤ من النص المحقق.

المطلب الثالث

اختياراته، وترجيحاته

الولائي - رحمه الله تعالى - كغيره من الشراح؛ له اختياراته، وترجيحاته، التي تمثل رأيه، واجتهاده، في المسائل التي يعرضها، مع قلتها، وسيأتي مزيد بيان لذلك في مبحث: (موقف الشارح فيه من السيوطي، وشرح الفريدة)، حيث إنه يذكر المواقف، والآراء، حاكيا لها دون تعقيب، أو ترجيح إلا نادرا، وهذا هو دأبه، وديدنه في هذا الشرح، وهنا أذكر أمثلة من اختياراته، وترجيحاته:

١ - صرح باختياره في كلامه على موقع الضمير الرابط بين الخبر، والمبتدأ؛ عند قول الناظم: (خلف ب: حلو حامض)، حيث قال: "أي: وقع خلاف بين النحاة في الخبر المشتق المفرد المتعدد لفظه دون معناه، نحو: "الرمان حلو حامض"، أي: "مز"، (أين المقر؟) أي: مقر الضمير الرابط بين الخبر والمبتدأ، أين هو؟ هل هو في "حلو"، أو في "حامض"؟، والمختار أن كلا منهما تحمّل ضميرا عائدا على المبتدأ".^(١) وهو اختيار جمع فيه الشارح بين المذهبين.

٢ - وقع له الاختيار في الكلام في نداء اسم الإشارة، حيث قال: "وانصبته)، أي: الوصف جوازا، إتباعا للمحل، (إن عرف) موصوفه، أي: اسم الإشارة بالنداء؛ بأن كان هو المقصود بالنداء حقيقة، ويجوز رفعه إتباعا للفظ، ويجوز أيضا ترك إتباعه بوصف أصلا، فتقول: "يا هذا"، و"يا هذا الرجل"؛ بالوجهين....."، ثم ذكر آراء النحاة، ثم قال: "وظاهر النظم أنه صفة مطلقا، والصحيح أنه إن كان مشتقا فهو صفة، وإن كان جامدا فهو عطف بيان"^(٢)، وهو اختيار، وتفصيل دقيق.

(١) ص ٢٣٣ من النص المحقق.

(٢) ص ٤٠٩ من النص المحقق.

- ٣- وقع له الاختيار كذلك في الكلام على المفعول معه؛ حيث قال: "(وكون هذا)، أي: المفعول معه (جملة ما جازا)، أي: لا يجوز؛ خلافا لصدر الأفاضل، وحمل عليه قولهم: "جاء زيد والشمس طالعة"، والتحقيق: أنها جملة حالية".^(١)
- ٤- وقع له اختيار كذلك في الكلام على الماضي المفصول عن فاعله بـ "إلا"، حيث قال: "(و) اختتم الماضي بالتاء ختما (واهيا)، أي: ضعيفا (فيما)؛ أي: في الماضي الذي (بإلا الفصل) بينه، وبين فاعله الظاهر الحقيقي التأنيث (قر)؛ أي: ثبت، والراجح: حذفها منه، .."^(٢)
- ٥- ومنها قوله في باب النقل؛ عند قول الناظم (وَجَوِّدُوا تَصْحِيحَ مَفْعُولِ عَدَا):
"وظاهر كلامه: جواز الوجهين اختيارا، وليس كذلك"^(٣).
- ٦- وقوله في باب النسب عند الكلام على مدة التأنيث في الاسم الرباعي المنسوب:
"(واحذف)؛ أي: واحذفها -إن شئت-، فقل في النسب إليها: "جبلي"، و"ملهي"، و"مرمي"، وأرطبي، وذفري؛ لكن المختار في ألف التأنيث: "الحذف"، وفي الأخيرين: "القلب"."^(٤)
- ٧- وكذا قوله في باب النسب:
"(وقُلْ ب) كل اسم مفعول، من الثلاثي المعتل، نحو: (مَرْمِي)؛ اسم مفعول من "رمى": (مَرْمَوِي)؛ بقلب الياء الأصلية واوا، وحذف الياء الزائدة، (أو) قُلْ فيه (مثله)؛ بأن تقول: "مَرْمِي"؛ بحذف الياءين، وجعل ياء النسب مكانهما، وهو: المختار."^(٥)

(١) ص ٤٧٨ من النص المحقق.

(٢) ص ٩١٧ من النص المحقق.

(٣) ص ١٠٣٠ من النص المحقق.

(٤) ص ٩٦٢ من النص المحقق.

(٥) ص ٩٦٤ من النص المحقق.

المبحث الثالث

مصادره

مما لا شكّ فيه أنّ العلامة الولائي -رحمه الله- في شرحه هذا قد رجع وأحال كغيره من المؤلفين إلى كتب النّحاة واللّغويين السّابقين، فاستفاد منها وأفاد؛ وقد بدا ذلك واضحا من خلال هذا الشرح؛ فقد أورد أقوالاً وآراء معزّوة إلى بعض أئمّة اللّغة والنّحو، كسيبويه، والخليل، ويونس، والمبرد، وابن جنيّ، والفرّاء، والكسائي، والمازنيّ، والأخفش، وابن السّراج، والسّيرافيّ، والشّلوّبين الصّغير والكبير، وابن كيسان، وأبي حيان، وابن مالك، وابن عصفور، والسيوطي، وغيرهم، فهؤلاء الأئمّة هم أكثر العلماء ذكرا في هذا الشرح على الإطلاق، فتراه يصرح بذكرهم، والعزو لهم، أو لكتبهم، والنقل منها بالنص أحيانا، أو بالمعنى، دون تصريح باسم الكتاب في أغلب الأحيان، كقوله في مبحث المعرف بأداة التعريف؛ قال سيبويه:

"إنّ حرف التعريف هو اللام قطّ، أي اللام وحدها، والهمزة همزة وصل؛ جيء بها للتوصل إلى النطق بالسّاكن"^(١)

بالإضافة إلى شيوخه الذين أفردنا لهم مبحثا خاصا من هذا التحقيق، غير أن هؤلاء لا نجده يصرح بذكرهم، أو ذكر أسمائهم، أو كتبهم، وتارة يذكر هذه الأقوال دون أن يعزوها إلى عالم بعينه، وإنّما يكتفي بقوله:

"قال بعض النّحاة"^(٢)، أو "وقول بعضهم"^(٣)، أو "وعند غيره"^(٤)، أو "وغيره"^(٥)،

(١) ص ١٩٦ من النص المحقق.

وينظر في: الكتاب ٤/ ١٤٧، ١٤٨.

(٢) ينظر مثالا على ذلك: ص ٤٧٣، ٧٩٥ من النص المحقق.

(٣) ينظر مثالا على ذلك: ص ٨٣١ من النص المحقق.

(٤) ينظر مثالا على ذلك: ص ٤٧١ من النص المحقق.

(٥) ينظر مثالا على ذلك: ص ٨٢١ من النص المحقق.

أو "بخلاف غيره"^(١)، أو "وغيرهم"^(٢)، أو "خلافاً لمن"^(٣)، إلى آخر ما ذكر من الإحالات.

وهنا يصعب على الباحث أن يستقصي، ويحصّر المصادر والكتب التي اعتمد عليها الولائي - رحمه الله - في شرحه هذا؛ إلا أنه من خلال التتبع يبدو لي أن من أهم مصادره التي رجع إليها، واستقى منها شرحه، ومادته كتاب "همع الهوامع" للناظم نفسه، ويتمثل هذا في نقله عن هذا المصدر دون إشارة في الغالب.

كقوله في باب الموصول؛ معلقاً على قول الناظم: (ومن يزد فيه الذي فما وهن)، "أي فما ضعف قوله، وهو السادس من الموصولات الحرفية، وحجتهم قوله تعالى: ﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾"، أي: كخوضهم، وأول الجمهور الآية بتقدير الجمع، أي: وخضتم كالجمع الذي خاضوا"^(٤).

ومن ذلك نقله لأقوال أبي حيان الأندلسي؛ حيث نجد موافقة للمنصوص عليه في كتاب السيوطي "همع الهوامع"، إذ يقول في باب الحذف؛ عند الكلام على حذف الفاء من الأمر؛ في: "أخذ"، و"أكل"، و"أمر":

"قال أبو حيان: ولم يجعل سيبويه لهذا الحذف علة سوى السماع المحض"^(٥).

ومن ذلك قوله في مسألة أحوال "غير"، و"إلا" الوصفية؛ حيث يقول:

"(و) شرط (أن يصح)، أي: صحة (الاستثناء) بها؛ (حيث الوصف) بها (عن)، أي: حيث عرض الوصف بها، أي: حيث أمكن، فلا يجوز: "عندي درهم إلا جيد"، ويجوز: "غير جيد".

(١) ينظر مثالا على ذلك: ص ٧٦٠ من النص المحقق.

(٢) ينظر مثالا على ذلك: ص ٦٩٠ من النص المحقق.

(٣) ينظر مثالا على ذلك: ص ٧٢٣، ٧٥٣ من النص المحقق.

(٤) ص ٢٢٢ من النص المحقق.

(٥) ص ١٠٠١ من النص المحقق.

قال أبو حيان: إنه كالمجمع عليه؛ إلا أن تمثيل سيويه بـ: "لو كان معنا رجل إلا زيد" يخالفه، ...^(١)

وربما نقل بإشارة من مصادر أخرى، فينقل نصاً كاملاً، ونادراً ما يتصرف فيه؛ حيث نقل عن كتاب "المنح الحميدة في شرح الفريدة"؛ لمؤلفه محمد بابا بن الأمين المختار التنبكتي؛ مصرحاً بالعزو، وناقلاً قول المؤلف نصاً، وذلك ليعلق ويعقب عليه؛ كقوله في الكلام على عامل الحال؛ إذا كان ظرفاً:

"قال في المنح الحميدة: "ويكون الظرف أو المجرور حالاً". قلت: لا؛ بل هو متعلق بالوصف المخبر به عن المبتدأ معمولاً به، وهذا هو الصواب"^(٢).

كما نجده قد استفاد من أقوال علماء النحو، وكتبهم، وهي كثيرة، يصعب حصرها، ككتب ابن مالك، وبخاصة الخلاصة، والكافية، والتسهيل، فكثيراً ما يصرح بها، ويعزو إلى ابن مالك فيها؛ حيث يقول في نقله عن الخلاصة:

"وقال ابن مالك في الخلاصة: إن المقيس من هذين الوزنين في الرباعي المجرد، والملحق به "فعللة" فقط."^(٣)

"وزاد في الخلاصة: "فَعَلَى"؛ بفتحيتين: اسما، نحو: "أَجَلَى"؛ لموضع، و"بَرَدَى"؛ لبئر بدمشق."^(٤)

"وزاد في الخلاصة سبعة عشر وزناً مشهورة؛ منها:

(١) ص ٩٧ من النص المحقق.

(٢) ص ٥١٠ من النص المحقق.

(٣) ص ٩٠٤ من النص المحقق.

(٤) ص ٩٢١ من النص المحقق.

"فاعلاء"؛ ك: "قاصعاء"، لأحد بابي حجرة اليربوع.^(١)

وفي النقل عن الكافية، وشرحها لابن مالك؛ يقول:

"وزاد في الكافية: "فوعلة"؛ ك: "صومعة، وصوامع"، و"زوبعة، وزوابع".^(٢)

"وزاد في شرح الكافية: أن لا يكون معتل اللام، ك: "مدي".^(٣)

وكذا في نقله عن التسهيل لابن مالك؛ حيث يقول مصرحاً باسم الكتاب:

"زاد في التسهيل: أو مركباً تركيب مزج؛ نحو: "معدى كرب"، و"حضر موت"، أو مشابهاً للحرف، نحو: "من"، و"كم"، و"هو"، و"ذا"، ونحوها.^(٤)

"وبقيت أوزان كثيرة ذكرها في التسهيل، منها: "فيعلأ"؛ نحو: "ديكسا"؛ لقطعة من الغنم.^(٥)

"واستثنى في التسهيل: معتلّ اللام، ك: "ظبية"، وشبه الصفة، ك: "أهل"، فيجوز فيهما التسكين اختياراً، نحو: "ظبيات"، و"أهلات".^(٦)

ومن الأمثلة لذلك نقله رأي ابن هشام في بعض المسائل؛ مصرحاً باسم كتابه: "المغني"، حيث يقول، عند كلامه على مسألة "إذا" الفجائية:

"(وقيل): بل (جاز) دخولها على الجملة الفعلية؛ إذا كانت (مع قد) داخلية (فيها)، أي: في الجملة الفعلية؛ نحو:

"خرجت فإذا [قد] قام زيد"، ووجهه في: "المغني"؛ بأن ذلك يفرق بينها، وبين الشرطية".^(٧)

(١) ص ٩٢٣ من النص المحقق.

(٢) ص ٩٤٩ من النص المحقق.

(٣) ص ٩٤٦ من النص المحقق.

(٤) ص ٨٨٠ من النص المحقق.

(٥) ص ٩٢٤ من النص المحقق.

(٦) ص ٩٣٣-٩٣٤ من النص المحقق.

(٧) ص ٤٦٥ من النص المحقق.

وفي موطن آخر يصرح باسمه، دون ذكر لاسم الكتاب؛ حيث يقول عند كلامه على عامل الظرف، والمجرور:

"(أو) العامل فيه (ذان)، أي: الظرف، والمجرور؛ (إذ نابا)، أي: لأجل نيابتهما عن الفعل المتعلقين به المقدّر، (ففيه) أي: العامل فيه (اختلفا)، واختار الثاني: ابن هشام." (١)

وفي موطن آخر يصرح باسمه، وباسم كتابه؛ حيث يقول عند كلامه في باب عطف البيان:

"(وجملة ليس يسم)، يعني: أن عطف البيان لا يوسم بالجملة، أي: لا يكون جملة، ولا يكون متبوعه أيضا جملة، وبهذا يفارق النعت أيضا، وجزم ابن هشام في المغني: بأن هذا من الأمور التي يفارق بها البدل أيضا." (٢)

وكذا شراح الخلاصة عموما، كتوضيح المقاصد للمرادي، وأوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، وشرح ابن عقيل، وشرح الأشموني، والصبان على الأشموني، وكل هذه الكتب قد ينقل عنها إما باللفظ، أو بالمعنى دون التصريح بذلك، أو التلميح إليه في كثير من الأحيان.

ومع كثرة نقوله عن الناظم لم يصرّح باسم الكتاب الذي نقل عنه، حيث يقول عند كلامه فيما يتعلق بمسألة باب العطف:

"قال الناظم: "المطابقة في المتعاطفين بـ"الفاء" أحسن، والإفراد في المتعاطفين بـ"ثم" أحسن." (٣)

(١) ص ٧٥٩ من النص المحقق.

(٢) ص ٧٩٦ من النص المحقق.

(٣) ص ٨٥٩ من النص المحقق.

وبالرجوع إلى كتب النّازم، كـ "همع الهوامع"، و"المطالع السعيدة" نجد النّصّ
الذي نقله كاملاً؛ كما هو منصوص عليه.

المبحث الرابع

الأصول النحوية التي اعتمد عليها

إنَّ أهمَّ الأصول والأدلة على القواعد النحوية عند الولائي - رحمه الله - هو السَّماع؛ وأهم هذا السماع، وأوثقه على الإطلاق الآيات القرآنية، ثمَّ الأحاديث النبويَّة، ثمَّ كلام العرب الفصحاء الذين يحتجُّ بكلامهم شعرًا، أو نثرًا؛ وتفصيل ذلك فيما يلي:

١ - القرآن الكريم وقراءاته:

القرآن الكريم، كلام الله تعالى؛ المنزل على قلب محمد - صَلَّى الله عليه وسلَّم -؛ وهو يأتي في المرتبة الأولى من الفصاحة، والبلاغة، والاستشهاد؛ ولذلك نجد الولائي - رحمه الله - يُكثر من الاحتجاج والاستشهاد به؛ فلا ينفك يورد الشواهد، والأمثلة من الآيات القرآنيَّة؛ بحيث لا تجد بابًا من الأبواب إلا وأورد فيه عددًا كبيرًا من الآيات التي استشهد بها، وقد بلغ عدد الآيات المستشهد بها في هذا الكتاب عشرًا وسبعمئة آية، وقلَّ أن تجد موضوعًا لا يستشهد فيه بآية كريمة، أو آيات؛ وهو لا شك صنيع حسن، ومنهج موفق من هذا العالم الجليل في هذا الكتاب.

وكان منهجه في عرض الشواهد القرآنيَّة؛ أنَّه يذكر جزء الآية الذي هو موطن الشاهد في الغالب، ومن أمثلة ذلك قوله:

"(و) القسم (الثالث) من أقسام الفعل، وهو المضارع (معرب)، أي: مستحق للإعراب؛ بشرطين أشار إليهما بقوله:

- (إن يعز)، أي: يجرد (من) نون (الإناث)، ولا يكون مباشرًا له؛ فإن لم يعر منه، نحو: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾؛ فإنه يبنى على السكون حينئذ." (١)

(١) ص ١٠٧ من النص المحقق.

وقوله:

"(و) اطرّد البناء على الفتح أيضا (في) الفعل المضارع الذي اتصل به نون التوكيد الشديدة، نحو: ﴿لَيْسَ جَنْتَ﴾، أو الخفيفة نحو: ﴿لَنْسَفَعَا﴾." ^(١)

وأحيانا يذكر الآية كاملة، ومن الأمثلة في ذلك قوله:

"وكذا في "عضة"، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ ^(٢)، أي: مفرقا." ^(٣)

وقوله:

"والحق به أيضا: (عليون)؛ لأنه مفرد، وهو: علم لأعلى الجنة، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيَيْنَ﴾ ^(٤) / ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلِيُّونَ﴾ ^(٥)."

وقد استدلل بالقراءات القرآنية؛ سواء في ذلك المتواترة منها، والشاذة، وفي كثير من المواضع لا يعزو القراءة، وإنما يكتفي بقوله:

"كقراءة"، أو "قراءة"؛ دون ذكر لاسم للقارئ؛ أو "كقراءة السبعة"؛ أو "قراءة الجمهور"، أو "كقراءة الباقيين"، أو "قراءة بعضهم"؛ أو "قارئ"، أو "يقرؤون"؛ كما في الأمثلة الآتية، من نحو قوله:

"وكقراءة: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمٍ﴾ ^(٦)، بجرّ "يوم" بالكسرة." ^(٧)

"نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ ^(٨)، في قراءة النصب." ^(٩)

"وعلى ذلك حمل قراءة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ ^(١٠)؛ بفتح الحاء." ^(١١)

(١) ص ١٠٩ من النص المحقق.

(٢) ص ١٣١ من النص المحقق.

(٣) ص ١٣٢ من النص المحقق.

(٤) ص ١١٠ من النص المحقق.

(٥) ص ٦٦٣ من النص المحقق.

(٦) ص ٦٩٤ من النص المحقق.

"ومثاله في النصب قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ (٧١)؛ بالنصب في قراءة" (١)

"وكقراءة السبعة إلا ناعما: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾، برفع "يوم" في (٢).

"﴿وَكُفِّرْ بِهِ﴾ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامِ﴾، على قراءة الجمهور. (٣)

"كقراءة الباقيين: ﴿تَأْمُرُونِي﴾، بتشديد النون. (٤)

"وكقراءة بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ / فَيَدْمَغُهُ﴾. (٥)

"ولأنها تنون في قراءة بعضهم: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾. (٦)

"ومنه قراءة بعضهم: ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾، بنصب جنات. (٧)

"وقرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَيِّ لَهْدٍ لِهْدٍ وَيَذَرُهُمْ﴾. (٨)

"نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٥٤)، قرئ بالوجهين. (٩).

(١) ص ٨٦٤ من النص المحقق.

(٢) ص ١١٠-١١١ من النص المحقق.

(٣) ص ٨٥٣ من النص المحقق.

(٤) ص ١٥٣ من النص المحقق.

(٥) ص ٥٥٨ من النص المحقق.

(٦) ص ٦٨٠ من النص المحقق.

(٧) ص ٧٧٥ من النص المحقق.

(٨) ص ٦٤٨ من النص المحقق.

(٩) ص ٣١٢ من النص المحقق.

"وقرئ بهما قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَلْفِ أَمْرٍ﴾، بالنصب، و"بألف أمره" بالخفض.^(١)

غير أنه يصرح بعزو القراءة لمن قرأ بها ؛ متواترة كانت، أو شاذة، في مواضع أخرى؛ كما في قوله:

"محتجين بقراءة أبي جعفر: ﴿لِيُخْرِجَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (١٤)، وقراءة عاصم: ﴿وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٨٨)، أي: النجاة.^(٢)

وقوله:

"وقراءة الحسن: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ﴾ بالنصب.^(٣)

و(تَحْذًا) بالتخفيف، كقراءة المكي، والبصري: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ (٧٧)، أي: صيرت عليه أجرا، أي: أجرة، وكراء.^(٤)

"وكقراءة حمزة، وحفص: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ﴾؛ بالمشاة من تحت^(٥).

"مستدلين بقراءة يحيى بن يعمر: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾، أي: "هو أحسن"؛ برفع أحسن^(٦)

"وكقراءة سليمان بن مهران: / ﴿وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا﴾ (٢٣).^(٧)

(١) ص ٧٣٦ من النص المحقق.

(٢) ص ٣٨١-٣٨٢ من النص المحقق.

(٣) ص ٥٥٨ من النص المحقق.

(٤) ص ٣٤١ من النص المحقق.

(٥) ص ١٧٥-١٧٦ من النص المحقق.

(٦) ص ٢١٦-٢١٧ من النص المحقق.

(٧) ص ١٥١ من النص المحقق.

"ولذلك يقرؤون: ﴿يَا بُشْرَى﴾" (١)

٢- الحديث الشريف:

أما فيما يخص الأصل الثاني من أدلة السماع، وهو الحديث النبوي الشريف؛ فإن الولائي -رحمه الله- قد انتهج مذهب ابن مالك -رحمه الله- في الاستدلال به، فنراه يستدل بالأحاديث الشريفة على إثبات قاعدة نحوية، وينتصر لها، أو يحتج بها، ويرجح مذهباً نحوياً على آخر.

وقد أورد في ذلك عدداً من أحاديث المصطفى -صلى الله عليه وسلم-؛ كاستشهاده في جواز الابتداء بالنكرة؛ في نحو قوله:

"... أو نصبا، نحو: "أمر بمعروف صدقة"،

أو جرّاء، نحو: "خمس صلوات كتبهن الله على العباد". (٢)

ومنه استشهاده على جواز حذف الخبر في باب كاد وأخواتها، بحديث: "من تأني أصاب، أو كاد، ومن عجل أخطأ، أو كاد" (٣).

ومنه استشهاده على اطراد نصب المصدر على الظرفية ب: "قوله -صلى الله عليه وسلم-: "سُبْحَانَ اللَّهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَى نَفْسِهِ، وَزِنَةَ عَرْشِهِ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ"؛ أي: "قَدَّرَ" ما ذكر". (٤)

ومنه استشهاده في خروج "إذا" عن الظرفية؛ ب: "قوله -صلى الله عليه وسلم-: "إني لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت عليّ غضبي"؛ لأنها مفعول به، أي: إني لأعلم وقت غضبك عليّ، ووقت رضاك عني". (٥)

(١) ص ٦٣٢ من النص المحقق.

(٢) ص ٢٣٩ من النص المحقق.

(٣) ص ٣٠١ من النص المحقق.

(٤) ص ٤٤٨ من النص المحقق.

(٥) ص ٤٦١ من النص المحقق.

ومنه استشهاده على مجيء "حاشا" فعلا متعديًا، بقوله -صلى الله عليه وسلم-:
 "أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَى فَاطِمَةَ وَلَا غَيْرَهَا".^(١)
 وهكذا بالنسبة للآثار المروية عن الصحابة -رضي الله تعالى عنهم-؛ فقد أورد
 منها عددا لا بأس به؛ ومنها استشهاده على "أَيُّمَنْ" المضاف إلى كاف الخطاب؛ بقول
 عروة بن الزبير -رضي الله عنه-: "أَيُّمُنْكَ، لَئِنْ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ"^(٢).
 وقد بلغ مجموع ما استشهد به الولائي -رحمه الله تعالى- من الأحاديث والآثار
 في هذا الكتاب اثنين وأربعين شاهداً.

٣- الشعر:

وفي مجال الشعر فإن الولائي -رحمه الله- قد أكثر، وأسهب في الاستدلال
 بالشعر، على المسائل التي يوردها، ويحتج لها، حتى إنه يسرد الشواهد سرداً، من غير
 بيان وجه الاستشهاد، أو محلّ الشاهد، وفي الأكثر يورد البيت الشعري كاملاً؛ دون
 الاكتفاء بشرط منه، وقد يبلغ عدد الأبيات التي يستشهد بها على مسألة واحدة عدداً
 كبيراً؛ إذا ما قيس بحجم المسألة التي يحتج لها، أو الباب الذي يقع فيه الاستدلال.
 ومن تلك الأمثلة إيراد عدد من الأبيات الشعرية؛ فيما شدّ من الإعراب المقدر
 في الفعل المضارع؛ حيث يقول:

"(وسوى ما قلته)، أي: وكل ما خالف ما قلته من أول الباب إلى هنا (فهو
 شذوذاً قد حوى)، أي: فهو قد حوى شذوذاً؛ يحفظ، ولا يقاس عليه، كتقدير الفتحة
 في المنقوص، في قوله:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

(١) ص ٩٣ من النص المحقق.

(٢) ص ٦٠٢ من النص المحقق.

وفي المضارع الواوي، كقوله:

أَرْجُوْ وَأُمْلُ أَنْ تَدْنُوْ مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ
أو اليائي، كقوله:

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِيَّ عَلَى شَحْطٍ مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلُ
وكظهور الضمة، أو الكسرة في المنقوص، نحو قوله:

وَعِرْزُ الْفِرَزْدَقِ شَرُّ الْعِرْزِوَيْ خَيْثُ الثَّرَى كَأَيْ الْأَزْنَدِ
وقوله:

فَيَوْمًا يُؤَافِيْنَ الْهُوَى غَيْرَ مَاضِيٍّ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَعَوَّلُ
وفي المضارع الواوي، نحو:

إِذَا قُلْتُ عَلَى الْقَلْبِ يَسْلُوْ فُيَضَّتْ هَوَاجِسُ لَا تَنْفَكُ تُعْرِيه بِالْوَجْدِ
أو اليائي، كقوله:

فَعَوَّضَنِي عَنْهَا غَنَائِي وَلَمْ تَكُنْ تُسَاوِيْ عَنَزِيْ غَيْرَ خَمْسَ دَرَاهِمِ
وكثبوت حرف العلة مع الجازم، كقوله:

وَتَضَحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِيْ أَسِيرًا يَمَانِيَا
وقوله:

أَلَمْ يَأْتِيَنَّكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِيْ بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادِ
وقوله:

هَجَوْتُ زَيْنَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا / مِنْ هَجَوِ زَيْنَانَ لَمْ تَهْجُوْ وَلَمْ تَدَعِ
فهذا كله شاذ؛ يحفظ، ولا يقاس عليه. ^(١)

ومن تلك الأمثلة أيضا، استشهاده بعدد من الآيات، وذلك عند كلامه على حذف "كان"، واسمها، وبقاء خبرها؛ حيث يقول:

"(وقد) تحذف "كان"، واسمها، و(يبقى الخبر فقط) مذكورا، (وبعد: إن، لو) الشرطيتين؛ (هذا)، أي: حذف "كان"، واسمها، وإبقاء خبرها (اشتهر)، أي: كثر؛ كقوله:

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقَّ وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَدَاؤُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا
وقوله:

حَدِثْ عَلَيَّ بُطُونُ ضَبَّةٍ كُلِّهَا إِنْ ظَلَمْنَا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا
وقوله:

لَا يَأْمُنُ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ
وقوله:

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَلَمْنَا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا
وقوله:

عَلِمْتُكَ مَنَانًا فَلَسْتُ بِأَمِلٍ نَدَاكَ وَلَوْ ظَمَّانَ عَرْثَانَ عَارِيَا
وقوله:

أَنْطِقْ بِحَقٍّ وَلَوْ مُسْتَخْرِجًا إِحْنًا فَإِنَّ ذَا الْحَقِّ غَلَّابٌ وَإِنْ غُلِبَا^(١)
إلى غير ذلك من الأمثلة.

(١) ص ٢٧٤-٢٧٦ من النص المحقق.

وفي الغالب لا ينسب البيت إلى صاحبه، وإنما يكتفي بقوله: "نحو" ^(١)، أو: "ومنه قوله" ^(٢)، أو: "وقوله" ^(٣)، أو: "وشذّ قوله" ^(٤)، أو: "كقول الشاعر" ^(٥)، أو: "كقوله" ^(٦)، أو: "كقول الآخر" ^(٧)، أو: "وقول الآخر" ^(٨)، أو: "قول الشاعر" ^(٩)، أو: "قال الشاعر" ^(١٠)، أو: "قال شاعرهم" ^(١١).

وقد استشهد الولائي -رحمه الله- بشعر الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين، كما استشهد بشعر بعض المولدين؛ أمثال: أبي نواس ^(١٢)، والشريف الرضي ^(١٣)، والمعري ^(١٤)، وتميم بن المعز ^(١٥)، وغيرهم، وهو ليس بدعا في ذلك، فقد سبقه في الاستشهاد بشعر المولدين؛ الزمخشري، والرضي، والسيوطي.

وقد بلغ عدد الأبيات التي استشهد بها ثمانية وستين وستمئة بيت؛ عدا المكرر، وبلغ عدد أنصاف الأبيات وأجزائها ستة وخمسين شاهدا؛ عدا المكرر منها.

-
- (١) ينظر مثالا على ذلك: ص ١١٢، ١١٨ من النص المحقق.
 - (٢) ينظر مثالا على ذلك: ص ١١١، ٣٦٣ من النص المحقق.
 - (٣) ينظر مثالا على ذلك: ص ١١١، ١٣٣ من النص المحقق.
 - (٤) ينظر مثالا على ذلك: ص ١٣٠، ٢١٣ من النص المحقق.
 - (٥) ينظر مثالا على ذلك: ص ١١٥، ١٧٠، ٢٠١ من النص المحقق.
 - (٦) ينظر مثالا على ذلك: ص ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٥ من النص المحقق.
 - (٧) ينظر مثالا على ذلك: ص ١٩٤ من النص المحقق.
 - (٨) ينظر مثالا على ذلك: ص ١٣٥، ١٤٤، ٢٠٥ من النص المحقق.
 - (٩) ينظر مثالا على ذلك: ص ١٣٧، ١٩٣ من النص المحقق.
 - (١٠) ينظر مثالا على ذلك: ص ١٩٣، ٣٤٨ من النص المحقق.
 - (١١) ينظر مثالا على ذلك: ص ٦٣٢، ٦٩٠ من النص المحقق.
 - (١٢) ينظر شاهده في: ص ٨٢٥ من النص المحقق.
 - (١٣) ينظر شاهده في: ص ٥٥٤ من النص المحقق.
 - (١٤) ينظر شاهده في: ص ٢٤٧، ٢٤٩ من النص المحقق.
 - (١٥) ينظر شاهده في: ص ٨٨٢ من النص المحقق.

٤ - أقوال العرب وأمثالهم:

وقد كان رابع الأصول التي اعتمدها الولائي - رحمه الله - في هذا الشرح: أقوال العرب، وأمثالهم المعروفة؛ المطردة المنقولة عنهم، فكان لذلك نصيبٌ موفور عنده، فنراه يورد المثل، أو القول العربي؛ محتجا به، ومستشهدا به على قاعدة نحوية معينة.

وذلك نحو قوله في فتح همزة "أن"؛ إذا وقعت بعد "ما" التوقيتية:

"كقولهم: "لا أكلمه ما أنّ في السماء نجما"، أي: مدة ثبوت كون نجم في

السماء".^(١)

وكقوله في تعيين فعلية "خلا، وعدا":

"وقولهم في المثل: "كلُّ شيءٍ مَهَةٌ؛ -أي: يَسِيرُ- ما عدا النَّساءَ"؛ بالنصب في

المثالين".^(٢)

وقد بلغ مجموع الشواهد من الأقوال والأمثال ثمانين شاهدا، ما بين حكاية منقولة

عن العرب، ومثل سائر، وغير ذلك.

(١) ص ٣٠٩-٣١٠ من النص المحقق.

(٢) ص ٤٩٢ من النص المحقق.

المبحث الخامس

موقف الشارح فيه من السيوطي، وشرح الفريدة

إن من يتصدى لشرح متن، أو نظم؛ لعالم معين من العلماء لابد أن يسجل بعض الملاحظات، والمواقف؛ سلبيًا، أو إيجابًا، أو هما معا، فإما أن يصرح بتلك المواقف والملاحظات تصريحًا لا يبقى معه لبس في موقفه، وإما أن يشير، أو يلمح إليها بطريقة ضمنية، بحيث يتبين ذلك من خلال عرضه، وشرحه، وتعليقاته، وهذا النوع الثاني هو الذي وقع للعلامة الولائي -رحمه الله- مع السيوطي هنا؛ حين شرح نظم الفريدة في النحو، حيث لم يصرح تصريحًا بينا بمواقفه من السيوطي، وما ضمنه في الفريدة، وإنما يتبين ذلك من خلال تتبعنا لعرضه، وشرحه لمنظومته، وتحليله لأقواله فيها، وانهماكه في حل أبياتها، وجملها، ومفرداتها، كما أن كل من اشتغل بفن، أو متن معين، وانهمك في شرحه، وتحليله، ووقف عنده كثيرًا، لا بد وأن له دوافع دفعته إلى شرحه، واشتغاله بذلك المتن، والموضوع، فتظهر تلك الدوافع -إن لم يذكرها- من خلال طريقة عرض المادة، وبيانها، والوقوف على كلياتها، وجزئياتها؛ كل ذلك يجعلنا نلاحظ مواقف للشارح تبرز، وتبين في طي كلامه، -بين الفينة والأخرى- وأثناء شرحه، وعرضه، ومن هنا يمكن أن نحمل، ونذكر المواقف التالية:

١- يتبين الموقف الأول للولائي -رحمه الله- من الناظم في إطلالته الأولى حين شرع في الشرح؛ حيث أضفى على السيوطي -رحمه الله- في مقدمته أوصافًا مهمة كبيرة؛ تدل على الإعجاب الشديد به، والاهتمام به، وبعلمه، والائتمام به؛ خاصة في اللغة، والنحو، وذلك حين قال:

"قال الإمام العالم العلامة النحويّ اللّغويّ عبد الرحمن السيوطيّ:

(أقول بعد الحمد) لله؛ أي: الثناء عليه، بعد أن حمدت الله تعالى وبعد الصلاة (والسلام على) محمد -صلى الله عليه وسلم-، (النبى) الأُمى العربى القرشى، (أفصح الأنام)، أي: أفصح الخلق.^(١)

وهذا الإعجاب، والاهتمام غير مستغرب على الولائي -رحمه الله-؛ إذا علمنا أنه قد شرح ألفيته الأخرى: (عقود الجمان في علم البيان) شرحا وافيا ضافيا، سماه (مرتع الجنان على عقود الجمان)^(٢)؛ كما يتضح -كذلك- إعجابه به، وتبريزه له، من خلال خاتمة الشرح؛ حين قال: "وهذا آخر ما أردته من شرح ألفية الإمام السيوطي -رضي الله تعالى عنه-، ونفعنا به، وبعلومه"^(٣)، ولم يصرح الشارح -رحمه الله- خلال هذا الشرح الطويل باسم السيوطي، إلا في ثلاثة مواضع؛ اثنان في المقدمة^(٤)، والثالث في الخاتمة^(٥)، وفي غيرها، بل في معظم شرحه يلقبه بـ"الناظم".

٢- كما يتبين موقف الولائي كذلك من الفريدة نفسها؛ حيث نستشف من كلامه أنها لم تشرح بعد الشرح الوافي الكافي لمعلميها، ومتعلميها، والذي يحلّ مقفلها، ويبيّن مجملها، ويوضح غامضها، والذي يصبو إليه هو في رأيه، وقرارة نفسه، رغم اطلاعه على شروحها من الناظم نفسه، ومن غيره ممن شرحها، أو علق عليها، ولعل هذا من أهم دواعي تأليفه لهذا الكتاب، وهذا الموقف يتضح كذلك من خلال مقدمته الأولى؛ حيث قال: "هذا شرح واضح؛ وضعته على

(١) ص ٩٤ من النص المحقق.

(٢) مرتع الجنان على عقود الجمان للسيوطي، وهو مخطوط من تأليف الولائي؛ وقد حصلت على نسخة مصورة عنه.

(٣) ص ١٠٥٥ من النص المحقق.

(٤) ينظر: ص ٩٤ من النص المحقق.

(٥) ينظر: ص ١٠٥٥ من النص المحقق.

ألفية السيوطي في النحو، المسماة بـ"الفريدة"؛ يحلّ مقفلها، ويبيّن مجملها لمعلّميها، ومتعلّميها، وسمّيته بـ"المواهب التليدة في حلّ ألفاظ الفريدة"^(١).

٣- يتبين موقف إعجاب الولائي -رحمه الله- بالفريدة، واهتمامه بها، وتقديمها على غيرها في مجالها، وتخصّصها، وهذا ما جعله -رحمه الله- يولع بها، ويتتبع كلماتها، وأبياتها تتبعاً دقيقاً، بعناية فائقة، فلا تكاد تمر كلمة إلا وأسهب في شرحها، وتحليلها، وإعرابها، والاستشهاد عليها؛ مما يشي بأهميتها، ونفاستها لديه، ومن ذلك تمريزه، وتقريره لكلام السيوطي؛ في المقارنة بين الألفيتين، حيث لم يعلق عليه لا إنكاراً، ولا استدراكاً، مما يوحي بأنه يرى صحته، ويتبناه، ومن أمثلة ذلك عندما ينص السيوطي على أن ألفيته فاقت ألفية ابن مالك، وزادت عليها في وضوح المسالك، والجمع، والتقيد، والضبط، وذلك عند قول السيوطي:

فائقة ألفية ابن مالك لكونها واضحة المسالك
وجمعها من الأصول ما خلت عنه وضبط مرسلات أهملت
فانظر إلى شرحه في ذلك حيث يقول:

"(فائقة)، أي فاضلة (ألفية) الإمام محمد (ابن مالك) في علم النحو؛ وإنما فاقتها (لكونها واضحة المسالك)، أي أوضح منها في مسالكها، أي طرقها الموصلة إلى علم النحو، (و) لـ(جمعها من الأصول)، أي أصول النحو (ما خلت عنه) ألفية ابن مالك،

(و) لأجل (ضبط)ها، أي تقييدها لـ (مرسلات)، أي مطلقات، (أهملت)ها ألفية ابن مالك، أي أهملت تقييدها. (ترتيئها)، أي هذه الألفية على هذا الوجه الذي سأذكره، (لم يحو غيري) من المؤلفين في النحو (صنعه)، أي صناعته لحسنه ومناسبته^(١).

٤ - نقل الولاقي كذلك عن كتب الناظم، ومنها كتابه المسمى: "همع الهوامع"، ولم يصرح باسمه، في أي موضع، وإنما وجدت ذلك من خلال التتبع، والاستقصاء، فوجدت في شرحه ما يشي بالنقل عنه، وقد أحلت إلى كثير من تلك المواضع في ثنايا هذا الشرح؛ نقل فيها عن "همع الهوامع"، وكذا شرح الناظم المسمى "المطالع السعيدة"، وإذا تأملت ما نقله، وأتى به بالنص، أو المعنى، فلن تجد له تعقيبا، ولا اختيارا، وإنما يمرر كما جاء.

وقد صرح بالنقل مرة واحدة عن شرح الأمين التنبكي المسمى: "المنح الحميدة"، في كلامه عن عامل الحال؛ إذا كان ظرفا، دون ذكر لاسم المؤلف، ولكنه ردّ عليه، ولم يصوب ما ذهب إليه، بل ذهب إلى خلافه، وصوبه، حيث قال: "قال في المنح الحميدة: ويكون الظرف، أو المجرور حالا. قلت: لا؛ بل هو متعلق بالوصف المخبر به عن المبتدأ، معمولا به، وهذا هو الصواب"^(٢).

أما باقي الشروح فلم يذكرها، أو يعلق عليها، بل لم يتحدث عنها.

٥ - كما نلاحظ موقفا آخر للولاقي - رحمه الله - وهو موقفه من ترجيحات السيوطي، وتصويباته في الفريدة، حيث يذكرها حاكيا لها دون تعقيب، أو تصحيح إلا قليلا، كقوله في باب "نداء اسم الإشارة"؛ في إعراب الوصف بعد "أي"؛ في نحو: "يا أيها الرجل"، حيث قال: "وقال المازني يجوز نصبه تبعا للمحل، نحو: "يا أيها الرجل"،

(١) ص ٩٥-٩٦ من النص المحقق.

(٢) ص ٥١٠ من النص المحقق..

وظاهر النظم أنه صفة مطلقا، والصحيح أنه إن كان مشتقا فهو صفة، وإن كان جامدا فهو عطف بيان" (١).

وفي الغالب يذكر قول الناظم، واختياره، ولا يلوي على ذلك الخلاف، أو تلك المسألة، وإنما يشير فقط إلى أنه اختيار الناظم، أو قوله، أو ترجيحه، كقوله في باب أدوات الشرط:

"(وإن أتى شرطان) أي: تواليا بلا عطف، (ف) الأصح عند الناظم: أن (الجواب) الواجب ذكره بعدهما كائن (لسابق) منهما، ويحذف جواب الثاني؛ لدلالة الأول، وجوابه عليه، ولأنه مقيد له تقييد الحال. (هذا هو الصواب) عند الناظم؛ كقوله:

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا مِّنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمٌ" (٢)

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله في باب المبتدأ، والخبر؛ في اختياره الإتيان بظرف الزمان خبرا؛ إن كان في الإخبار عنه فائدة، حيث قال بعد أن ذكر قولين من الأقوال:

"(ثالثها)، أي الأقوال، (لا) يمنع الإخبار به عنه؛ (إن يفد)، أي: إن كان في الإخبار عنه فائدة، وهو مختار الناظم، وابن مالك" (٣).

ومع كل ذلك فقد كان للولائي - رحمه الله - بعض الاستدراكات على الناظم؛ وقد أشار إليها في مواضع من شرحه على الفريدة؛ كما في قوله: "وبقي على الناظم .." (٤)، وقوله: "وبقي شرط ثامن لم يذكره الناظم" (٥)، وقوله: "ولا مفهوم لقوله ..." (٦).

(١) ص ٤٠٩ من النص المحقق.

(٢) ص ٦٥١ من النص المحقق.

(٣) ص ٢٣٧ من النص المحقق.

(٤) ص ٣٢٧ من النص المحقق.

(٥) ص ٨٩٧ من النص المحقق.

(٦) ص ٩٣٨ من النص المحقق.

المبحث السادس

تقويم الكتاب

يتناول المبحث في هذا المجال جانبين؛ هما: إيجابية الكتاب، والمآخذ عليه.

١ - إيجابية الكتاب:

يعدّ شرح العلامة محمد يحيى الولاقي لنظم فريدة السيوطي شرحاً مفيداً، ونافعاً لطلاب العلم والمعلّمين، بارعاً مختصراً في منهجه ومزجه بين شرحه ومنتنه، دقيقاً في تحليله واستشهاده، جامعاً بين أصول النحو وفروعه، بمذاهبه وشواهد، وقواعد الصرف بأنواعه، وأبنيته، علاوة على ضرائر الشعر وتجاوزاته، وقواعد الإملاء، والخطّ وأحكامه، وتفريعاته، إضافة إلى حلّ ألفاظ النظم؛ بعبارة مفهومة، سهلة، يستوي فيها المتخصص، والطالب المبتدئ، كما يحسب له التوسع في المسائل النحوية، وكثرة عرض المسائل الخلافية، مع نقاش كثيرٍ من القضايا النحوية؛ وقد عزا المؤلف في كتابه هذا لأشهر النحاة؛ منذ بدء النحو إلى عصره، وقد أورد كثيراً من لغات قبائل العرب، وفيه من النقل، والعزو، ونسبة الأقوال لأصحابها الكثير، وقد تميّز الكتاب بذكر بعض الشواهد الشعرية؛ التي يندر الاستشهاد بها في كتب النحو المعروفة.

ومن تلك الشواهد الشعرية، التي يقل الاستشهاد بها في كتب النحو إيراده للبيت التالي، وهو:

"قُلْتُ لَهُ عَطَّارُ هَلَّا أَتَيْتَنَّا بَنَيْتِ الْخُرَامِي أَوْ بِحُزْمَةٍ عَرَفَج" ^(١)

مستشهداً به في باب المنادى؛ حيث حذف حرف النداء من اسم الجنس؛ على الضرورة والشدوذ.

وكذا استشهاده على جواز توسط المستثنى بين جزأي الكلام بيت أمية بن الصلت:

(١) ص ٤٠٤ من النص المحقق.

"كُلُّ دِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ — إِلَّا دِينَ الْحَنِيفَةِ بُورُ"^(١)
وكذا استشهاده على إعمال اسم الفاعل عمل الفعل بعد نفي مؤول بقول
القائل:

"وَإِنَّ أَمْرًا لَمْ يُعْنِ إِلَّا بِصَالِحٍ لَغَيْرِ مُهَيِّنٍ نَفْسَهُ بِالْمَطَامِعِ"^(٢)
ومنها استشهاده في باب أبنية الفعل؛ حيث مجيء وزن (افعل) ممدود العين
بالألف، في نحو "احمّر" وبدونه في قول تميم بن المعز:

"سَأَلْتُهُ قُبْلَةً مِنْهُ عَلَى عَجَلٍ فَاحْمَرَّ مِنْ خَجَلٍ وَاصْفَرَّ مِنْ وَجَلٍ"^(٣)
وهذا التميز ساعد عليه تميز المنظومة نفسها، والتي قال عنها السيوطي مبينا سبب
تفردها، وتميزها؛ حين يقول^(٤):

كافية للطالين وافيـه بمقصـد للمعضلات شافيه
أتت من التسهيل بالخلاصه فما لقاريء بها خصاصه
وليس غريبا أن تتميز عن سائر ما سبقها من المنظومات النحوية، فقد نظمها
السيوطي على شاكلة ألفية ابن مالك؛ عام خمسة وثمانين وثمانمائة (٨٨٥ هـ)، بعد أن
درس، وبرع، واطلع، وكان إذ ذاك قد بلغ من العمر ستا وثلاثين سنة^(٥).

(١) ص ٤٨٦ من النص المحقق.

(٢) ص ٧٣٢ من النص المحقق.

(٣) ص ٨٨٢ من النص المحقق.

(٤) ألفية السيوطي النحوية ص ٧٦-٧٧.

(٥) المطالع السعيدة ١/١٤.

٢- المآخذ عليه:

من النادر أن يسلم العمل البشري من الخطأ، والخلل، والتقص، وليس هذا أمراً غريباً؛ فالإنسان معرض للسهو، والنسيان، وشرح الولاتي -رحمه الله تعالى- في هذا الكتاب يندرج ضمن تلك الأعمال البشرية التي يعترىها ذلك، حيث وقعت منه بعض الأخطاء، والسهو في أثناء تأليفه لهذا الكتاب؛ وها أنذا أعرض منها فيما يلي، -أسأل الله غفران الذنوب، والزلات لي، وله، وللمسلمين أجمعين؛ الأحياء منهم، والميتين-:

- أولاً: عرضه للمادة العلمية، ممزوجة بالنظم؛ بطريقة تعقد على القارئ تمييز الشرح من المتن، بحيث تضع مفردة النظم بين ثنايا الشرح، مما يضعف السياق، ويقلل من سلاسة الشرح، وانسيايقته، وهذا ما ألقاه -رحمه الله- إلى الإكثار من أدوات الشرح، والتعليل؛ التي ظهرت في الشرح بشكل لافت؛ يكاد يعكر سلاسة العرض، والكلام، كما هو ظاهر في قوله:

"(و) الخبر المتعدد لفظاً دون معنى، (نحو): الرّمان (حلو حامض)، أي: "مز"، و"هذا أيسر، وأعسر"، أي: أضبط؛ (قد حظلاً)، أي: منع (فيه تقدّم)، أي: تقدّمه على المبتدأ، وتقدّم بعضه على بعض؛ لأنه في نفس الأمر متّحد، (و) منع فيه (عطف)، أي: عطف بعضه على بعض، فلا يقال: "الرّمان حلو وحامض"؛ لأن جزأي المعنى الواحد لا يتعاطفان.

(ثم إن مبتدآت عاقبت)، أي: إن توالى مبتدآت، وتعاقبت، أي: تتابعت، (أخبر عن آخرها)، أي: أخبر عن المبتدأ الأخير منهما، (وهو)، أي: المبتدأ الأخير، (وما له خبر)، أي: هو وخبره خبر (عن تلوه)، أي: عن المبتدأ الذي يليه، (وهكذا وما غير)، أي: وتصنع هكذا مع ما غير، أي: مع ما تقدم من المبتدآت إلى أن تخبر عن الأول بتاليه، وما بعده. ^(١)

(١) ص ٢٥٠ من النص المحقق.

- ثانيًا: لم يكن منهجه على وتيرة واحدة؛ فنجد تارةً يفصل كثيرا في مسألة لا تحتاج إلى التفصيل، وتارةً يجمع في مسألة بحاجة إلى التفصيل، ومن ذلك استقصاؤه لكل الشواهد في بعض المسائل، واقتضابه، واختصاره لشواهد أخرى أهم منها.

ومن أمثلة تردد منهجه بين الإجمال والتفصيل قوله في باب المبتدأ والخبر:

"(ومنه)، أي: من المبتدأ (وصفٌ رافعٌ لما كفى)، أي: رافع لفاعلٍ كفى، أي: أغنى عن الخبر؛ لتمام الفائدة به.

(يسبقه)، أي: الوصف (مستفهم)، أي: أداة استفهام، نحو: "أقائم زيد"، (أو) يسبقه (ما نفي)، أي: أداة نفي، نحو: "ما قائم زيد"؛ (لكونه)، أي: الوصف المستند على استفهام، أو نفي (قام مقام الفعل) في الاكتفاء به مع فاعله، أي: تمام الفائدة بهما؛ (لا تخبر له)، أي: لا تأت له بخبر بعد فاعله؛ لأنه مغن عنه.

(ومفردا قد جعل)، أي: جعل الوصف له الكائن مبتدأ، الرفع فاعلا أغنى عن الخبر مفردا، ولو كان فاعله مثنى، أو مجموعا، كقوله:

حَلِيلِيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ
وقوله:

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحَ اللَّهُ — وَ لَا تَعْتَرِزُ بَعَارِضِ سِلْمٍ
وقوله:

أَقَاطِنُ قَوْمُ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَعَنًا إِنَّ يَظْعَنُوا فَعَجِيبُ عَيْشُ مَنْ قَطَنًا
وقوله:

أَمُنَجِرُ أَنْتُمُو وَعْدًا وَثَقْتُ بِهِ أَمْ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرْقُوبٍ^(١)
ومثل ذلك صنيعه في باب كان وأخواتها؛ حيث يقول:

(١) ص ٢٢٩-٢٣٠ من النص المحقق.

" (ارفع بـ: كان المبتدأ)؛ حال كونه (اسما) لها، (وانصب) بها (خبره)؛ حال كونه خبرا لها، نحو: "كان زيد قائما"، ومعناها: اتصاف المبتدأ بالخبر في الزمن الماضي.

وارفع المبتدأ، (و) انصب الخبر بـ (ظلّ)، و(بات)؛ إن تفعل ذلك (تصب)؛ أي: توافق الصواب، نحو: "ظل زيد متعبا"، ومعناها: اتصاف المبتدأ بالخبر نهارا، ونحو: "بات زيد مريضا"، ومعناها: اتصاف المبتدأ بالخبر ليلا.

وبـ (أضحى)، نحو: "أضحى زيد راجلا"، ومعناها: اتصاف المبتدأ بالخبر ضحى، (وأمسى)، نحو: "أمسى زيد نازلا"، ومعناها: اتصاف المبتدأ بالخبر مساء.

و(صار)، نحو: "صار الطين خزفا"، ومعناها: التحويل، و(ليس)، نحو: "ليس زيد قائما"، ومعناها: نفي الخبر عن المبتدأ في الحال، و(أصبح)، نحو: "أصبح زيد مقيما"، ومعناها: اتصاف المبتدأ بالخبر صباحا.

(وفتئى، وانفك، وزال، وبرحا)؛ فإنها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر؛ (إن نفيا، أو شبها) للنفي، وهو: النهي، والدعاء، (تلا)، أي: تبعه، (ذي الأربعة)، أي: يشترط في إعمال هذه الأربعة أن تتبع نفيا، أو شبهه، ومعناها كلها واحد، وهو ملازمة الخبر للمخبر عنه على ما يقتضيه الحال، سواء كان النفي:

- لفظا، نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِفينَ﴾ (١١٨)، ﴿لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَكِيفِينَ﴾

- أو تقديرا؛ كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوْسُفَ﴾.

وكقوله:

فَقُلْتُ يَمِئُ اللَّهُ أَبْرَحَ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي
ولا يحذف النافي معها قياسا إلا في: القسم، والفعل المضارع، والنافي "لا"، وشذ
قوله:

وَأَبْرَحَ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا
أي: لا أبرح.

وسواء كان النفي بالحرف، كالأيتين، أو بالفعل؛ كقوله:

لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غِيٍّ وَاعْتِرَازٍ كُلُّ ذِي عَقَّةٍ مُقِلٌّ قَنْوَعُ
أو بالاسم؛ كقوله:

غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرٌ هَوًى كُلُّ وَإِنْ لَيْسَ يَعْتَبِرُ
وسواء كان النفي متصلا، كالأمثلة، أو مفصولا؛ كقوله:

وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تُخَدِّثُ لِي قَرْحَةً وَتَنْكُوهَا
ومثال النهي قوله:

صَاحِ شَمَّرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوِّ تِ فَنَسْيَانُهُ ضَالٌّ مُبِينٌ
ومثال الدعاء قوله:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مِيٍّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ^(١)
إلى غير ذلك من الأمثلة.

-ثالثاً: اعتماده كثيراً على كتاب "همع الهوامع" للسيوطي، ونقله لنصوص عنه؛
إما باللفظ، أو بالمعنى، ومع ذلك لم يُشر إلى المنقول منه، بالرغم من تصريحه، وإشارته
لبعض الكتب والمصادر التي نقل عنها، واستقى منها، وقد سبق التمثيل لذلك في
المبحث الثالث (مصادره).

(١) ص ٢٥٩ - ٢٦٢ من النص المحقق.

المبحث السابع

وصف النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق

بعد البحث المضني عن نسخ هذا الكتاب تمكنت بواسطة حفيد المؤلف، من الحصول على نسخة وحيدة، ومكتملة من هذا المخطوط، وهي التي اعتمدت عليها في تحقيق هذا الكتاب؛ لوضوحها، واكتمالها، ونسخها في حياة المؤلف، وفيما يلي وصفها:

مصورة عن نسخة مكتبة الأوقاف، بمدينة "تيشيت"، بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، وهي مقيدة تحت الرقم (٢٧٣)، ويبلغ عدد لوحاتها (١٤٢)؛ بواقع (٢٨٣) صفحة، ومتوسط عدد الأسطر في كل صفحة يبلغ (٢٦) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر (١٢) كلمة تقريبًا. وتظهر فيها الرطوبة، ويوجد تآكل في بعضها من أثر الأرضة.

وقد كتبت بخط مغربي جيد، وميّزت كلمات، وجمل، وأبيات نظم (الفريدة) للسيوطي من الشرح بخط أحمر، وكذا عناوين الأبواب كلّها، خطها الناسج باللون الأحمر، وأما الشرح فبخط أسود، وهو الغالب.

وهذه النسخة روجعت من قبل ناسخها؛ فكان يستدرك ما سقط منها فيكتبه في الهامش، ثم يضع في نهايته كلمة (صح) .

وفي هوامشها إشارات توضّح أنّها قوبلت مع نسخة أخرى.

واسم الناسخ: محمد بن أحمد بن داد بن محمد بن حمى الله بن المختار، الملقب بالشوّاف، ويرجع تاريخ نسخها إلى سنة: (١٣٠٠هـ)، كما هو موضح بخط الناسخ في نهاية المخطوط، حيث يقول:

"كمل الشرح المبارك بحمد الله، وحسن عونه، على يد كاتبه: محمد بن أحمد بن داد بن محمد بن حمى الله بن المختار الملقب بالشواف، كتبه لنفسه، ووافق فراغه ضحى يوم الجمعة؛ لتاريخ خمسة ليال من عاشوراء، عام ثلاث مائة بعد الألف." (١)

وكتب في أول صفحة من المخطوط:

"كتاب المواهب التليدة في حل ألفاظ الفريدة، لشيخنا، وقدوتنا: محمد يحيى بن محمد المختار، جعله الله، ووالديه، في زمرة الأبرار، آمين." (٢)

(١) ص ١٠٥٦ من النص المحقق.

(٢) هامش ص ٩٤ من النص المحقق.

نماذج من المخطوط

المؤلف: محمد يحيى الولائي

الكتاب : الحواشي النبيلة في حل الفاتحة الزكية

الرقم 273

المادة : النُّمُو

التاسخ محمد بن الحارث بن عاصم الخلقبي السعوي شارع 4

المالك مكتبة رابوخلاف (٥١٤)

المكان ربه شمس

المصدر مكتبة داروقاف

الوسيط ۱۶۸ رایہ

القياس: ط 14 ع 10 س 25

الخط مغربي

عدد الصفحات

تاريخ النسخ ١٣٥٥

تأريض التأليف

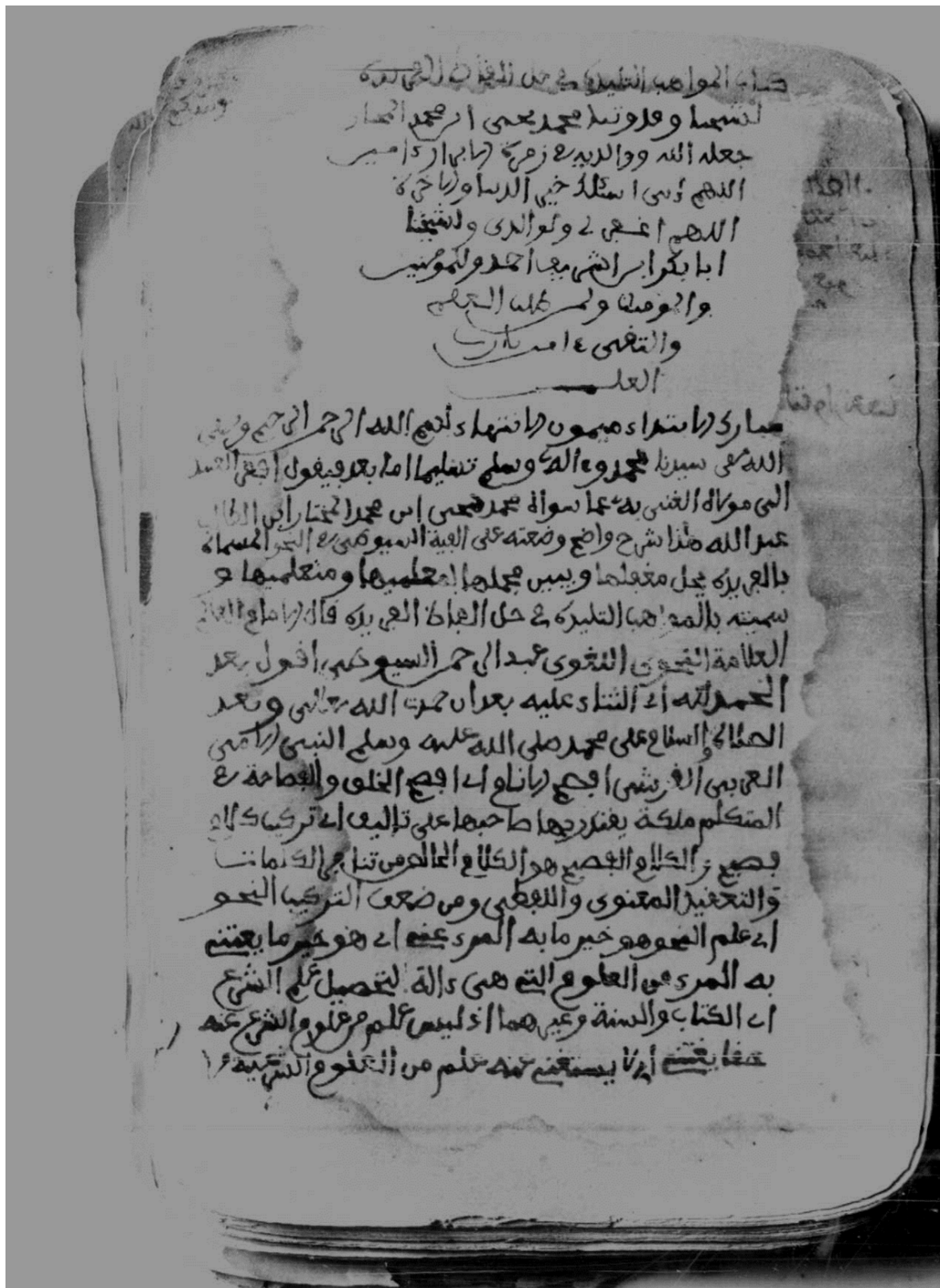
رقم الفيلم 33/3

تاريخ الاقتناء أو التصوير

الملاحظات: شاع

البداية:

النهاية



صورة للورقة الأولى من المخطوط

القسم الثاني

قسم التحقيق

ويشتمل على ما يلي:

١ - منهجي في التحقيق.

٢ - النص المحقق.

منهجي في التحقيق:

اتبعت في تحقيق المخطوط المنهج المتعارف عليه في تحقيق كتب التراث، وسرت فيه وفق الخطوات التالية:

١- اعتمدت في تحقيق نص المخطوط على نسخة مكتبة الأوقاف بمدينة "تيشيت".

٢- قمت بنسخ الكتاب وفق القواعد الإملائية الحديثة، مع الالتزام بعلامات الترقيم.

٣- إذا وجد سقط في النسخة فإني أكمله بما يوافق السياق، وأضعه بين معقوفين هكذا []، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية.

٤- احترمت النص؛ فلم أتدخل فيه إلا بالقدر الذي يقيم معوجاً، أو يكمل ناقصاً، وما أضفته جعلته بين معقوفين هكذا [] .

٥- ما جزمت بخطئه في الأصل فإني أصوبه، وأبين الخطأ، وسببه في الحاشية.

٦- قمت بوضع خطٍّ مائلٍ هكذا / للدلالة على نهاية الصفحة، مع الإشارة إلى ذلك على الجانب الأيسر من الصحيفة.

٧- ميزت ما ضمّنه الولائي في شرحه من مفردات نظم الفريدة؛ بأن كتبتها بحرف كبير أسود، ووضعتها بين قوسين ().

٨- ضبطت الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث الشريفة، والشواهد الشعرية والنثرية، وأبيات النظم، والكلمات التي تحتاج إلى ضبط.

٩- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، مع بيان رقمها، وكتابتها بالرسم العثماني.

١٠- قمت بتوثيق القراءات من كتب القراءات.

١١- وثقت الأحاديث النبوية، من كتب السنة المعتمدة.

١٢- وثقت أقوال العرب، والأمثال العربية من الكتب المعتمدة .

١٣- وثقت الشواهد الشعرية، مبينا بحر البيت، وقائله - ما أمكن ذلك-، مع

الإحالة إلى ديوانه إن وجد، أو إلى كتب الأدب المعتمدة، ذاكرة وجه الاستشهاد فيه،

مع إيراد بعض الكتب النحوية التي استشهدت به، مراعيًا في ذلك التسلسل التاريخي لوفاة مؤلفيها.

١٤- وثقت الأقوال، والآراء الواردة في الشرح؛ بالرجوع إلى مصنفات أصحابها؛ إن تيسرت، وإلا فمن كتب النحو المعتمدة.

١٥- علقت على المسائل النحوية تعليقًا علميًا عند الحاجة إلى ذلك.

١٦- شرحت الكلمات الغريبة الواردة في الكتاب، من خلال المعاجم اللغوية.

١٧- ترجمت للأعلام غير المشهورين الوارد ذكرهم في النص المحقق ترجمة موجزة.

١٨- عرفت بالأماكن، والبلدان تعريفًا موجزًا.

١٩- وضعت الفهارس الفنية اللازمة آخر الكتاب.

٢٠- وضعت اختصارًا لأسماء بعض المصادر في التحقيق، وهي:

١- الدّرر: الدّرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي.

٢- الإتحاف: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنا.

٣- النشر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري.

٤- اللّمع: اللّمع في العربية لابن جني.

٥- البلغة: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي.

٦- شرح الكافية: شرح الكافية الشافية لابن مالك.

٧- المحتسب: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني.

٨- شرح الشافية: شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأسترابادي.

٩- التبصرة: التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيّمري.

١٠- الإنصاف: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين للأنباري.

١١- شرح الرّضي: شرح الرّضي على الكافية لابن الحاجب.

١٢- المقتصد: المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني.

١٣- المساعد: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل.

النص المحقق

كتاب المواهب التليدة

في

حل ألفاظ الفريدة

للعلامة

محمد يحيى الولاتي

[أ/١]

/كتاب المواهب التليدة في حل ألفاظ الفريدة^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً.

أما بعد..

فيقول أفقر العبيد إلى مولاه، الغني به عما سواه، محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبد الله:

هذا شرح واضح وضعته على ألفية السيوطي في النحو المسماة بـ"الفريدة"؛ يحلّ مغفلها، ويبيّن مجملها؛ لمعلّمها، ومتعلّمها، وسمّيته بـ"المواهب التليدة في حلّ ألفاظ الفريدة".

قال الإمام، العالم، العلامة، النحويّ، اللّغويّ عبد الرحمن السيوطي:
(أقول بعد الحمد) لله؛ أي: الشناء عليه، بعد أن حمدت الله تعالى وبعد الصلاة
(والسلام على) محمد ﷺ، (النبي) الأمي العربي القرشي، (أفصح الأنام)، أي:
أفصح الخلق.

(١) ذكر الناسخ بعد اسم المخطوط النص التالي:

"لشيخنا وقدوتنا محمد يحيى بن محمد المختار جعله الله ووالديه في زمرة الأبرار، آمين.
اللهم إني أسألك خير الدنيا والآخرة. اللهم اغفر لي ولوالدي، ولشيخنا أبا بكر بن الشريف
أحمد، وللمؤمنين والمؤمنات، ولمن طلب العلم والتقوى. آمين يارب العالمين.
مبارك الابتداء ميمون الانتهاء."؛ ولأن هذا النص من قول الناسخ، ولا صلة له بقول الشارح
فقد أثبتته هنا في الهامش.

والفصاحة في المتكلم: ملكة يقتدر بها صاحبها على تأليف -أي: تركيب- كلام فصيح^(١). والكلام الفصيح: هو الكلام الخالص من تنافر الكلمات، والتعقيد المعنوي واللفظي، ومن ضعف التركيب^(٢).

(النحو)، أي: علم النحو، هو: (خير ما به المرء عني)، أي: هو خير ما يعتني به المرء من العلوم، التي هي آلة لتحصيل علم الشرع، أي: الكتاب، والسنة وغيرهما؛ (إذ ليس علم) من علوم الشرع (عنه حقًا يغتني)؛ أي: لا يستغني عنه علم من العلوم الشرعية؛ / لأنه هو الآلة التي تفتح بها مغاليق العلوم.

[١/ب]

(وهذه) أرجوزة (ألفية)، أي: ألف بيت مصنفة (فيه)، أي: في علم النحو قد (حوت)، أي: شملت، واستكملت (أصوله)، أي: قوانينه، وقواعده الكلية، (ونفع طلاب) له (نوت)، أي: قصدت نفع طالبه، أي: المتعلمين له، وفي نسبة القصد لها مجاز عقلي، علاقته السببية؛ لأن فاعل القصد حقيقة هو الناظم، والألفية مسببة عن القصد؛ حال كونها (فائقة)، أي: فاضلة (ألفية) الإمام محمد (ابن مالك) في علم النحو؛ وإنما فاقتها:

- (لكونها واضحة المسالك)، أي: أوضح منها في مسالكها، أي: طرقها الموصلة إلى علم النحو.

(١) قال الجوهري:

"رجلٌ فصيحٌ وكلامٌ فصيحٌ، أي بليغٌ. ولسانٌ فصيحٌ، أي طلقٌ. ويقال: كلُّ ناطقٍ فصيح، وما لا ينطقُ فهو أعجمٌ.

وفُصِّحَ العَجَمِيُّ بالضمِّ فصاحَةً: جادت لُغَتُهُ حَتَّى لَا يَلْحَنَ. وَتَقَصَّحَ فِي كَلَامِهِ وَتَفَاصَحَ: تَكَلَّفَ الْفَصَاحَةَ. وَتَقُولُ أَيْضاً: فَصَّحَ اللَّبْنَ، إِذَا أَخَذْتَ عَنْهُ الرِّغْوَةَ."

الصحاح ٣٩٠/١، ٣٩١ (فصح).

(٢) مدار الفصاحة في الكلمة على كثرة استعمال العرب لها، وضابطه عند المتأخرين من أرباب علوم البلاغة: خلوصه من تنافر الحروف، ومن العراة، ومن مخالفة القياس اللغوي.

ينظر: المزهري ١٨٤/١، ١٨٥، والبلاغة العربية ١١٦/١.

- (و) لـ (جمعها من الأصول)، أي: أصول النحو؛ (ما خلت عنه) ألفية ابن مالك.

- (و) لأجل (ضبط)ها، أي: تقييدها لـ (مرسلات)، أي: مطلقات، (أهملت)ها ألفية ابن مالك، أي: أهملت تقييدها. ^(١)

(ترتيبها)، أي: هذه الألفية على هذا الوجه الذي سأذكره، (لم يحو غيري) من المؤلفين في النحو (صنعه)، أي: صناعته لحسنه، ومناسبته، وهو هكذا:

(مقدمات) مشتملة على: تمييز الاسم، والفعل، والحرف، والمعرب والمبني، وألقاب الإعراب، وأبواب النيابة، والمعرفة والنكرة، وبيان أنواع المعارف على ترتيبها في الأخصية، والحكاية.

(ثم) بعد المقدمات (كُتِبَ)، بسكون التاء، جمع: كتاب، (سبعة)، أي: سبعة كتب ^(٢):

- الكتاب الأول: في المرفوعات.
- الكتاب الثاني: في المنصوبات.
- الكتاب الثالث: في المجرورات.

(١) قال السيوطي:

"فهذه ثلاثة أمور فاقتها بها، والتنبيه على ذلك في النظم أحسن من السكوت عنه، فقد قيل في قول ابن مالك: (فائقة ألفية ابن معطي)؛ أنها دعوى بلا دليل."

المطالع السعيدة ٨٠/١.

(٢) قال السيوطي:

"وهذا ترتيب بديع لم أسبق إليه؛ حذوت فيه حذو كتب الأصول، وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة؛ مأخوذة من حديث ابن حبان، وغيره: "إن الله وتر يحب الوتر؛ أما ترى السموات سبعة، والأيام سبعة، والطواف سبعة" الحديث."

المطالع السعيدة ٨١/١.

- الكتاب الرابع: في العوامل.
 - الكتاب الخامس: في التوابع.
 - الكتاب السادس: في تصريف الأفعال والأسماء.
 - الكتاب السابع: في التصريف الإعلالي. ^(١)
- (وَأَسْأَلُ اللَّهَ)، أي: أطلب من الله (وفاء الملتزم)، أي: أن يعينني على الوفاء بما التزمته (فيها)، أي: في هذه الألفية، (مع النفع) بها لمعلميها ومتعلميها، (وحسن المختتم)، أي: مع حسن الخاتمة، أي: الموت على الإيمان الكامل.

(١) هذه المقدمات، والكتب السبعة؛ هي نفسها التي ذكرها، وسار عليها في جمع الجوامع، والجمع.

ينظر: همع الهوامع ٢١/١.

الكلام
في
المقدّمات

(الكلام في المقدمات)

أي: هذا مبحثه.

(كلامنا)، أي: معاشر النحاة، (قول)، أي: لفظ مستعمل، (مفيد)؛ أي: متضمن فائدة يحسن السكوت عليها، (يقصد)، أي: ناشئ عن القصد من المتكلم.^(١)

[أ/٢]

(وعندنا الكلمة^(٢) قول مفرد)، يعني: أن الكلمة في اصطلاح النحاة؛ هي: القول، أي: اللفظ المستعمل، المفرد، أي: الذي ليس بمركب^(٣)، سواء كان مفردا حقيقة، كـ"زيد"، أو حكما، كـ"عبد الله"، و"برق نحره"، و"معدي كرب".

فخرج بقوله: "قول" كلام النفس، والإشارة، ودلالة الحال، فهذه لا تسمى كلاما، وخرج بقوله: "مفيد" ما ليس بمفيد، كجملة الشرط بلا جزاء، نحو: "إن قام زيد"، وخرج بقوله: "يقصد" هذيان النائم، والسكران، فلا يسمى شيء من ذلك كلاما في عرف النحاة.

وخرج بقوله في حدّ الكلمة: "قول" اللفظ المهمل، كـ"دیز" مقلوب "زيد"، فلا يسمى كلمة، وخرج بقوله: "مفرد" المركب كلاما كان، أو كلما؛ فلا يسمى كلمة في عرف النحاة.

(١) ينظر: همع الهوامع ٤٨/١.

(٢) في (الكلمة) ثلاث لغات: كَلِمَةٌ، كِلْمَةٌ، كَلْمَةٌ. والكلمة عند اللغويين، كما قال ابن منظور: "الكلمة: تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء، وتقع على لفظة مؤلّفة من جماعة حروف ذات معنى، وتقع على قصيدة بكاملها، وخطبة بأسرها." لسان العرب ١٢/٥٢٣-٥٢٤ (كلم).

(٣) قال السيوطي:

"وأما في الاصطلاح فأحسن حدودها: قول مفرد؛ فخرج بالقول غيره من الدوالّ بالخطّ والإشارة، وبالمفرد -وهو ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه-؛ المركّب أفاد، أو لم يفد." المطالع السعيدة ٩٠/١، وينظر: همع الهوامع ٤٨/١.

(فإن على معنى بها قد دلت)، أي: فإن دلت الكلمة على معنى بها، أي: فيها بأن كانت تدل عليه بالاستقلال، (و) مع ذلك (اقتربت)، أي: اقترن المعنى الذي دلت عليه، (بأحد الأزمنة) الثلاثة: الماضي، أو الحال، أو المستقبل؛ بأن كان معناها لا بد له من زمن يتعلق به، ويقع فيه، فهي أي: الكلمة (فعل)، أي: تسمى "فعلا" في اصطلاح النحاة؛ لأن الفعل معناه الذي يدل عليه بالاستقلال: الحدث، أي: الوصف المتحدد، وذلك عرض؛ فلا بد له من زمن يقع فيه، نحو: "قام"، و"يقوم"، و"قَمَ".

(وإلا) تقتزن الكلمة، أي: معناها بأحد الأزمنة الثلاثة مع دلالتها على معنى في نفسها بالاستقلال؛ بأن كانت مستقلة بنفسها من كل وجه، (فهي) أي: تلك الكلمة (اسم)، أي: تسمى في اصطلاح النحاة "اسما"؛ كـ "زيد"، و"رجل".

(و) الكلمة (التي) دلت على معنى (بغيرها)، أي: في كلمة أخرى مغايرة لها (حرف)، أي: تسمى بـ "الحرف" في اصطلاح النحاة^(١)، نحو: "لا" النافية، فإن معناها النفي، وهي لا تدل عليه إلا إذا ذكر ما بعدها المنفي.

قوله: (وُسَم بالفضلة) معناه، أي: الحرف موسوم عند النحاة، أي: معروف

عندهم بالفضلة^(٢)، فهي جملة فعلية، / نعت لقوله: "حرف"، لأن "وُسَم": فعل ماضٍ مبني للنائب، ويحتمل أن "الواو" حرف استئناف، و"سَم": فعل أمر^(٣).

(١) قال السيوطي عن أقسام الكلمة:

"وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، ولا رابع لها، والدليل على الحصر في الثلاثة: الاستقراء، والقسمة العقلية؛ فإن الكلمة لا تخلو؛ إما أن تدل على معنى في نفسها، أو لا".

المطالع السعيدة ٩٠/١-٩١.

(٢) قال السيوطي:

"سمي فضلة، بخلاف الاسم، والفعل؛ فإن كلا منهما عمدة، لأن الاسم يسند، ويسند إليه، والفعل يسند، فيقعان أحد ركني الإسناد؛ بخلاف الحرف". المطالع السعيدة ٩١/١-٩٢.

(٣) (سَم) فعل أمر؛ أي: وسمه (أي: الحرف) بالفضلة، وبه ضبطت في: ألفية السيوطي النحوية

(فَالِاسْمَ سِمَ بِالْجَرِّ وَالْإِسْنَادَ لَهُ وَتَعْرِيفٌ وَأَنْ تُنَادِي)

أي: اعرف أيها المتعلم الاسم بهذه العلامات؛ فإنه يتميز بها عن الفعل،
والحرف:

الأولى: قبوله الجرّ، أي: لحوق علامة الجرّ في آخره؛ سواء كان الجرّ بالحرف، أو
بالإضافة، أو التبعية، واجتمع الثلاثة في: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(١)؛ ف"اسم" مجرور
بالحرف، أي: الباء، ولفظ الجلالة مجرور بالإضافة، و"الرحمن الرحيم" مجروران بالتبعية
للفظ الجلالة.

والثانية: قبوله الإسناد له، أي: الحكم عليه بوصف، أو تعليقه به، نحو: "قام
زيد"، و"زيد قائم"، و"قم"؛ فعلاقة كون "زيد" اسما كونه محكوما عليه بالقيام في المثالين
الأولين، ومعلقا به القيام في الثالث؛ لأنه مأمور به.

و[الثالثة]^(٢): تعريفه، أي: كونه معرفة، سواء كان تعريفه بـ"أل"، نحو: "الرجل"،
أو بالإضافة نحو: "غلام زيد"، أو العلمية نحو: "زيد".

والرابعة: قبوله أن تناديه، أي: قبوله النداء، أي: بـ:"يا"^(٣)، أو إحدى أخواتها
نحو: "يا رب"، "يا كريم"، "يا غفور"؛ لأن النداء معناه طلب الإقبال، وذلك خاص
بالذوات التي هي مدلولات الأسماء، إذ لا يمكن طلب الإقبال من المعاني التي هي
مدلولات الأفعال.

(و) سِمَ (الفعل)، أي: ميّزه عن قسميه: الحرف، والاسم بهذه العلامات التي
يذكرها في هذا البيت، وهو على ثلاثة أقسام: مضارع، وماض، وأمر^(٤).

(١) سورة الفاتحة، الآية: ١.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في المخطوط (بياء) وهو تحريف.

(٤) قال السيوطي:

"الفعل ثلاثة أقسام؛ خلافا للكوفيين في قولهم قسمان، وجعلهم الأمر مقتطعا من المضارع".

فَسِمَ (ما ضارع) منه؛ أي: الفعل المضارع، (بالسين)، أي: بدخولها في أوله، دالة على الاستقبال، نحو: "سيقول"، (و) بدخول (لم) النافية الجازمة، في أوله أيضا، نحو: "لم يقم".

(و) سِمَ بـ (تاء أنشئ سكنت)، أي: ميّز بتاء التأنيث الساكنة (ماضي)، أي: الفعل الماضي، أي: بلحقها في آخره، دالة على تأنيث فاعله، (ك: عَمَّ)، فيقول فيها: "عَمَّت" ^(١).

[٣/١]

وإلى القسم الثالث من أقسام / الفعل أشار الناظم بقوله:

يعني أن الأمر: هو اللفظ الذي يفهم منه الطلب، أي: طلب إيقاع مدلوله من المخاطب، مع قبوله لحوق ياء الواحدة المؤنثة المخاطبة في آخره، فمجموع الأمرين هو العلامة التي يتميز بها الأمر عن الاسم، والحرف، وعن المضارع، والماضي، نحو: "قومي"؛ فإن معناه طلب القيام من المخاطبة، وذلك هو علامة كونه فعل أمر، فإذا فهم منه الطلب، ولم يقبل الياء فهو اسم فعل، نحو: "صه"، بمعنى: اسكت، وإن قبل الياء، ولم يفهم منه الطلب فهو مضارع ^(٢)، نحو: "تقومين".

(ومشبه الثلاث)، أي: الذي يشبه هذه الثلاثة المتقدمة من الألفاظ في تأدية معناها؛ حال كونه (ما هذي حوى)، أي: لم يحو هذه العلامات التي ذكرنا، أي: لا يقبلها.

- (ك: صه)، أي: كلفظ: "صه"؛ فإنه يشبه: "اسكت" في تأدية معناها؛ لأن معناها طلب السكوت من المخاطب، لكنه لا يقبل ياء المؤنثة المخاطبة، فهو (سَمَا فعل)، أي: اسم فعل، لا فعل.

- (و) ك (شتان)؛ فإنها تشبه "افترق" في المعنى؛ لأنها تدل على حدث، وزمان ماض، ولكنها لا تقبل تاء التأنيث الساكنة، فلذلك كانت "اسم فعل"، لا فعلا.

همع الهوامع ٣٤/١.

(١) ينظر: المطالع السعيدة ٩٤/١.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٣٤/١.

- (و) ك (وَ)، فإنها تشبه "أعجب" في المعنى؛ لأنها تدل على حدث، وزمان حاضر، لكنها لا تقبل دخول "لم"؛ فلذا كانت "اسم فعل"؛ لا فعلا. ^(١)

(وما حوى ثلاثة فهو الكلم)، يعني: أن اللفظ المركب الذي حوى ثلاث كلمات، أي: اشتمل عليها، سواء أفاد، أم لا، تعددت أنواع تلك الكلمات، أم لا، فهو المسمى بـ "الكلم" في اصطلاح النحاة ^(٢).

فهو أخص من "الكلام"؛ باعتبار تركيبه من ثلاث، وأعم منه باعتبار عدم اشتراط الفائدة فيه.

- فيجتمعان في نحو: "قد قام زيد".

- وينفرد الكلم في نحو: "إن قام زيد".

- وينفرد الكلام في نحو: "قام زيد".

(والجملة) في اصطلاح النحاة: هي اللفظ المركب الذي حوى (اثنتين)، أي:

لفظتين، بأن تركب / منهما، (وفيد ^(٣) ما التزم)، يعني: أن الجملة، والكلم لا تشترط [٣/ب]

(١) ينظر: شرح الكافية ٣/١٣٨٥، وتوضيح المقاصد ٣/١١٦١.

(٢) اختلف النحاة في "الكلم"؛ فذهب الجرجاني، ومن معه إلى: أنه جمع للكلمة، وذهب الفارسي وغيره من المحققين إلى: أنه اسم جنس لها، ثم اختلفوا فيما تقع على مذاهب: أحدها: أنه لا يقع إلا على ما فوق العشرة، وإذا قصد به ما دونها جمع بألف وتاء، وعليه الأكثرون.

والثاني: أنه يقع على الكثير والقليل.

والثالث: أنه لا يقع على أقل من ثلاث، وعليه ابن مالك.

ينظر: شرح التسهيل ٧/١، وشرح التسهيل لناظر الجيش ١/١٣٨-١٤٠، وجمع الهوامع ٥٤/١.

(٣) هكذا وردت في نسخة المخطوط (فيد) من الإفادة، وهو ما يقتضيه سياق الشارح، ووردت في ألفية السيوطي النحوية ص ٣: (وَفَيْدٌ).

فيهما الإفادة، فالجملّة أعم من الكلام مطلقاً^(١)؛ لأنها تجتمع معه في نحو: "قام زيد"، وتنفرد عنه في نحو: "إنّ زيدا"، و"لكنّ زيدا"، وهي ثلاثة أقسام؛ لأنها:

- إمّا (اسمية)؛ بأن كان صدرها اسماً، نحو: "زيد قائم"، أو "زيد قام".

- أو (فعلية)؛ بأن كان صدرها فعلاً، نحو: "قام زيد".

- أو (ظرفية)؛ وهي ما صدرت بظرف، نحو: "أعندك زيد"، "أفي الدار زيد"؛ بناء على أن ما بعد الظرف فاعل له، وإما على أنه مبتدأ خبره الظرف؛ فعليه هي: جملة اسمية.

(وذاًت وجهين لها مزية)، يعني: أنّ الجملة التي لها وجهان؛ بأن كانت اسمية باعتبار صدرها، فعلية باعتبار عجزها، نحو: "زيد قام أبوه"؛ لها مزية -أي: فضلية، ودرجة- على الجملة التي ليس لها إلا وجه واحد.

(وما تكون خبراً فصغرى)، يعني: أن الجملة الكائنة خبراً عن مبتدأ هي المسماة بـ"الجملة الصغرى" في اصطلاح النحاة، (أو جملة خبرها فكبرى)، أي: والجملة التي خبر مبتدئها جملة هي المسماة بـ"الجملة الكبرى" في اصطلاح النحاة، نحو: "زيد قام أبوه"؛ فمجموع الكلام جملة كبرى، وجملة: "قام أبوه"، جملة صغرى^(٢).

(١) قال الأبيّدي:

"حدّ الجملة: ما ترّكّب من كلمتين فصاعداً، بشرط الإسناد، أفاد أم لم يفد".

الحدود في علم النحو ص ٤٧٤، وينظر: همع الهوامع ٥٥/١، ٥٦.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ص ٤٩٧، وهمع الهوامع ٥٥/١-٥٧.

(المعرب والمبني)

أي: هذا مبحثهما.

(والاسم فابنه)، أي: احكم أيها المتكلم ببناء الاسم، أي: بلزومه لحالة واحدة؛

(لشبه الحرف)، أي: لأجل شبهه بالحرف في واحد من هذه الوجوه الستة:

- الأول: أن يشابهه (في وضع)؛ بأن يكون الاسم موضوعا على ما يوضع^(١)

عليه الحرف، وهو حرفان فساflا فيبني لذلك؛ لأن الأصل في الأسماء: أن توضع على

ثلاثة أحرف فصاعدا، والأصل في الحرف: أن يوضع^(٢) على حرفين فساflا.

فما كان من الأسماء موضوعا على حرفين، أو حرف فقد شابه الحرف في أصل / [٤/أ]

وضعه؛ فيبني لذلك كالضمائر، نحو: جئ "تنا"، وك "كم"، و "قد"، و "قط".

- (و) الثاني: أن يشابهه في (الاستعمال)؛ بأن تستعمله العرب استعمال

الحروف، وذلك بأن يكون عاملا غير معمول فيه؛ لأن ذلك هو شأن الحروف كأسماء

الأفعال، نحو: "صه"، و "مه"، و "نزال"؛ فإنها بنيت لشبهها بالحروف العاملة عمل

الفعل، كإن وأخواتها.

- (و) الثالث: أن يشابهه في (المعنى)؛ بأن يتضمن الاسم، أو محله معنى من

المعاني التي حقها أن تؤدي بالحروف، سواء وضع لذلك المعنى حرف كأسماء الاستفهام

والشرط، فإنها بنيت لشبهها بحروف الاستفهام والشرط في المعنى، أم لم يوضع له كأسماء

الإشارة؛ فإنها بنيت لشبهها بالحرف في المعنى، لأن الإشارة معنى من معاني الحروف؛ إلا

أنها لم يوضع لها حرف. قوله: (تقيي)، تنميم للبيت.

- (و) الرابع: أن يشابهه (في افتقاره) لـ (جملة) تتم معناه، (إن أصلا) ذلك

الافتقار؛ بأن كان أصليا، أي: غير عارض كأسماء الموصول، و "حيث"، و "إذا"؛ فإنها لا

يتم معناها إلا بالجملة التي بعدها، فأشبعت الحروف لذلك فبنيت.

(١) في المخطوط: (توضع)، وهو تحريف.

(٢) في المخطوط: (توضع)، وهو تحريف.

واحترز بقوله: "جملة" من افتقاره إلى مفرد، كالأسماء اللازمة للإضافة إلى المفرد، كـ"عند" و"بين"؛ فإنها معربة، واحترز بقوله: "إن أصلاً" من افتقاره إلى الجملة افتقاراً عارضاً، كالنكرات الموصوفات بالجملة؛ فإنها مفتقرة إليها افتقاراً عارضاً.

- (و) الخامس: أن يشابهه في (لفظه)؛ بأن يكون الاسم متفقاً مع الحرف في الحروف، والترتيب، والهيئة، كـ"حاشا" الاسمية؛ فإنها بنيت لشبهها بـ"حاشى" الحرفية في اللفظ^(١).

- (و) السادس: أن يشابهه^(٢) في (كونه)، أي: الاسم (جاء)، حال كونه (مهملاً)، أي: لا عاملاً، ولا معمولاً فيه، كفواتح السور فإنها بنيت لشبهها بالحروف المهملة، وهذا بناء على أنها لا محل لها من الإعراب^(٣).

(وغيره أعرب)، يعني: أن غير المشابه للحرف من الأسماء معرب، أي: يستحق الإعراب؛ إمّا لفظاً، نحو: زيد قائم، وإمّا تقديراً، نحو: "موسى"، "مصطفى".

(والماضي بني)، يعني: أن الفعل الماضي مستحق للبناء على الفتحة ظاهرة، نحو: "قام"، أو مقدرة، / نحو: "دعا".

[٤/ب]

(و) كذا فعل (الأمر)؛ فإنه مبني على ما يجزم به المضارع المقتضب منه؛ من سكون، نحو: "قم"، أو حذف، نحو: "اخش"^(٤).

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٤/١، وجمع الهوامع ٧٠/١.

(٢) في المخطوط (يشابه).

(٣) وذلك خلافاً لمن قال: إنها موقوفة، ولمن قال: إنها معربة حكماً.

ينظر: توضيح المقاصد ٣٠١/١.

(٤) مذهب البصريين أن فعل الأمر مبني، وهو عند الكوفيين والأخفش معرب.

ومذهبهم أن نحو: (قم)، و(اقعد) مجزوم بلام الأمر، وأنها حذفت حذفاً مستمراً، والأصل: (لتقم)، و(لتقعد) فحذفت اللام تخفيفاً، وتبعها حرف المضارعة.

وفعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه؛ فيبنى على السكون إذا لم يتصل به شيء، نحو: (اضرب)؛ ويبنى على حذف النون إذا اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة؛ نحو: (اضربا)، و(اضربوا)، و(اضربي)، ويبنى على حذف حرف العلة إن كان آخره

(و) القسم (الثالث) من أقسام الفعل، وهو المضارع (معرب)، أي: مستحق للإعراب؛ بشرطين أشار إليهما بقوله:

- (إن يعر)، أي: يجرد (من) نون (الإناث)، ولا يكون مباشرا له؛ فإن لم يعر منه، نحو: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾^(١)؛ فإنه يبنى على السكون حينئذ.^(٢)

- (و) من نون (التوكيد)، خفيفة كانت، أو ثقيلة؛ فإنه يبنى حينئذ على الفتح؛ (إن باشره)، أي: المضارع، أي: نون التوكيد؛ بأن لم يفصل بينه مع المضارع "واو الجماعة"، ولا "ياء المؤنثة" المخاطبة، ولا "ألف التثنية"، وإلا أعرب بالنون المحذوفة. مثال ما استوفى الشروط قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾^(٣).

(والحرف بالبنا قمن)، يعني: أن الحرف قمن^(٤)، أي: حقيق: وجدير بالبناء بالأصالة؛ لأنه لا يدل على معنى في نفسه، فلذلك جمد على حالة واحدة.

معتلا؛ نحو: (اغز)، و(اخش)، و(ارم)؛ ويبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد نحو: (اضربن).

ينظر: الإنصاف، المسألة الثانية والسبعون، ٥٢٤/٢، والتبيين، المسألة الخامسة عشرة، ص ١٧٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١٧/٢، وشرح الرضي ٢٦٨/٢، وأوضح المسالك ٢٧/١، وشرح ابن عقيل ٣٨/١، وشرح التصريح ٥٥/١، وجمع الهوامع ٦٥/١.

(١) من الآية: ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٢) قال السيوطي: "وادعى ابن مالك في (شرح التسهيل): أنه لا خلاف في بنائه معها. وليس كذلك، فقد قال بإعرابه حينئذ جماعة منهم: ابن درستويه، والسهيلي، وابن طلحة؛ وعللوه بأنه قد استحق الإعراب، فلا يعدم إلا لعدم موجهه، وبقاء موجهه دليل على بقاءه، فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي". جمع الهوامع ٧٣/١.

(٣) من الآية: ٣٢ من سورة يوسف.

(٤) (قَمَنْ): بفتحين، أي: جدير، وخليق، وحقيق، ويستعمل بلفظ واحد مطلقا في: التذكير، والتأنيث، والإفراد، والجمع. ويجوز (قَمِنْ)؛ بكسر الميم فيطابق في: التذكير، والتأنيث، والإفراد، والجمع.

(واخترت فيما قبل أن يركبا)، يعني: أن الناظم اختار في الاسم المفرد قبل التركيب أن يكون (واسطة) بين المعرب، والمبني، أي: لا يوصف بالبناء، ولا يوصف بالإعراب، وهذا هو معنى قوله: (لا تبنيه، أو تعربا)، أي: لعدم الموجب لذلك.

(والأصل في المبنيّ تسكين)، يعني: أن الأصل في كل مبني -اسما كان، أو فعلا، أو حرفا- التسكين؛ لأنه ضد الإعراب الذي أصله الحركة، (ك: كم)؛ سواء كانت خبرية، أو استفهامية.

(وهو)، أي: التسكين بكلّ فعل ماض اتصل به ضمير رفع بارز متحرك؛ (ب: قُمتَ)، و"قمتنا"، و"قمتن"، وفروعها، (و) كلّ فعل مضارع اتصل بنون النسوة، نحو: "النساء (يُرْعَن)"^(١) من فُتِنَ بهنّ يوم القيامة؛ (ملتزم)، أي: واجب.

(أو) ملتزم (هو) أي: السكون، (أو نائبه)، وهو: الحذف (في) فعل (الأمر)؛ فيتعيّن هو: في المسند إلى المفرد المذكّر إذا كان صحيحا، (نحو: قُمْ).

ويتعيّن نائبه:

- في المسند إلى ضمير المؤنثة المخاطبة، (نحو: اضربي).

- وفي المسند إلى ألف التثنية نحو: (اضربا).

- وفي المسند إلى واو الجمع المذكّر السالم نحو: (اضربوا).

فهذه الثلاثة مجزومة بحذف نون الرفع.

- (و) في كل فعل أمر معتل بالألف، نحو: (اخش)؛ فإنه مبني على حذف

الألف، أو معتل بالياء أو الواو، نحو: (ادّر)^(٢)؛ فإنه مبني على / حذف الياء، و"ادع"؛ فإنه مبني على حذف الواو.

ينظر: لسان العرب (قمن) ٣٤٧/١٣، وتاج العروس (قمن) ١٨/٣٦.

(١) (يُرْعَن): أي: يفزعن، من الرّوع، والرّوْع: الفزع.

ينظر: الصحاح (روع) ١٢٢٣/٣، ولسان العرب (روع) ١٣٥/٨.

(٢) ادّر: أي اعلم؛ فعل أمر من (درى) بمعنى: عَلِمَ.

ينظر: الصحاح (درى) ٢٣٣٥/٦، ولسان العرب (درى) ٢٥٤/١٤.

(واطرّد الفتح)، أي: البناء على الفتح لفظاً، (بماض جرّداً)، أي: الفعل الماضي الصحيح المجرد عن ضمير الرفع البارز المتحرك، نحو: "ضرب"، و"قام".
(وقدّر الفتح)، أي: فتحة البناء (في) الماضي المعتل بالألف المجرد أيضاً، (نحو: عدا)، و"دعا".

(و) اطرّد البناء على الفتح أيضاً (في) الفعل المضارع إذا^(١) اتصل به نون التوكيد الشديدة، نحو: (ليسجنن)، أو الخفيفة نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾^(٢).

(و) اطرّد البناء على الفتح أيضاً في المركّب تركيب مزج (الذي بدا)، أي: ظهر؛ حال كونه (مركّباً حالاً)، أي: حالاً مركّباً، نحو:

تُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتُهَا سِقَاطُ شَرَارِ الْقَيْنِ أَخْوَلُ أَخْوَلًا^(٣)

أي: متفرّقين، فقلوه: "أخْوَلُ أَخْوَلُ"، حال منصوبة محلاً؛ لأنها مبنية على الفتح لتضمنها معنى حرف العطف.

(١) في المخطوط (الذ) وهو تحريف.

(٢) من الآية: ١٥ من سورة العلق.

(٣) البيت من الطويل، وهو لضائب بن الحارث البرجمي، وبرواية:

(يساقط ضارياتها :: سقاط حديد القين).

وقد وصف فيه الشاعر ثورا يطعن الكلاب بقرنه.

(الرّوق): القرن. (الشّرار): ما يتطاير من الحديد. (القَيْن): أي الحدّاد. (ضارياتها) أي: الضاري من الكلاب.

والشاهد فيه: (أخْوَلُ أَخْوَلًا)؛ حال منصوبة محلاً؛ لأنها مبنية على الفتح، ومعناها: متفرّقاً. ينظر البيت في: النوادر ص ٤٢٠، والأصمعيّات ص ١٨٣، وجمهرة اللغة ص ٦٢١، والخصائص

١٣٠/٢، ٢٩٠/٣، والمحتسب ٨٦/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥١، وشرح الكافية ١٦٩٨/٣، ولسان العرب ٣١٦/٧ (سقط)، ٢٢٦/١١ (خول)، وشرح شذور الذهب ص ٩٨، وجمع الهوامع ٢٤٩/١، والدرر ٥٢٨/١.

(و) في الذي بدا؛ حال كونه (ظرفاً) مركباً تركيب مزج، نحو: "فَلَانُ يَأْتِينَا صَبَاحَ مَسَاءٍ"، أو حال كونه (عدداً) مركباً أيضاً، نحو: "أَحَدَ عَشَرَ إِلَى عِشْرِينَ".

(و) اطرّد البناء على الفتح أيضاً في (الزمن المبهم)، أي: غير المعين لوقت، (إن) أضيفاً لجملة؛ سواء كانت:

اسمية، نحو: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُونَ﴾^(١).

أو فعلية، نحو: "جِئْتُكَ فِي يَوْمٍ مَاتَ زَيْدٌ"؛ بفتح "يوم" في الموضعين.

(أو) أضيف إلى مفرد (ذي بناء)، أي: صاحب بناء، (تعريفاً) أي: لأجل تعريفه، أي: إيضاح معناه، إذ لا يتضح إلا بالمضاف إليه، نحو: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمٍ﴾^(٢)، بفتح "يوم" ^(٣)، (وجاز أن تعربه)، يعني أن الزمن المبهم يجوز إعرابه في حال إضافته إلى الجملة، أو المفرد المبني جوازا مرجوحا، فتقول: "جِئْتُكَ فِي يَوْمٍ مَاتَ زَيْدٌ"؛ بجر "يوم" بالكسرة، وكتراءة: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمٍ﴾^(٤)، بجر "يوم" بالكسرة^(٥).

(وإن وضح) الزمن المبهم، أي: ورد حال كونه (من قبل) اسم، أو فعل (معرب)، أي: مضافاً له؛ (فإعراب رجح)، أي: فإعرابه هو الراجح، وبناءؤه على الفتح مرجوح، نحو: "هَذَا يَوْمٌ قِيَامُ زَيْدٍ"، وكتراءة السبعة إلا نافعا^(٦): ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ

(١) من الآية: ١٦ من سورة غافر.

(٢) من الآية: ٦٦ من سورة هود.

(٣) قرأ (يَوْمٍ)؛ بفتح الميم نافع، والكسائي، وأبو جعفر، وقرأ الباقر بكسرها.

ينظر: السبعة لابن مجاهد ص ٣٣٦، والنشر ٢/٢٨٩، والإتحاف ص ٣٢٣.

(٤) من الآية: ٦٦ من سورة هود.

(٥) قرأ (يومئذ)؛ بفتح الميم أبو جعفر، ونافع، والكسائي، والباقر بكسرها. ينظر: البدور الزاهرة ص ١٥٦.

(٦) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، يعرف بنافع المدني، أحد القراء السبعة المشهورين أخذ القراءة عرضاً عن جماعة من التابعين. وتوفي بالمدينة سنة ١٦٩ هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار

١/١٠٧، وغاية النهاية ٢/٢٨٧-٢٨٩.

صَدَّقَهُمْ ﴿١﴾، برفع "يوم" في الموضعين على الخبرية، وقرأ نافع ببناء "يوم" على الفتح ^(٢) في قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ نَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدَقَهُمْ﴾ ^(٣).

(أو) المطرّد (هو)، أي: الفتح، (أو نائبه)، وهو: الياء، أو الكسرة، (وهو)، أي: الاسم الذي يطرد فيه الفتح، أو نائبه: (اسم لا)؛ حال كونها (نافية للجنس)، وحال كون اسمها (فردا)، أي: غير مضاف، ولا شبيه به، فيبنى على الفتح؛ إذا كان مفردا، / [٥/ب] أو جمع تكسير، نحو: "لا رجل"، أو "لا رجال في الدار"، ويبنى على الياء؛ إذا كان مثنى، أو جمع تصحيح، نحو: "لا رجلين"، ومنه قوله:

تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَّعَا وَلَكِنْ لِرُزَادِ الْمَنُونِ تَتَابُعٌ ^(٤)
وقوله:

يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَيْنَيْنِ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَّتْهُمْ شُؤُونُ ^(٥)

(١) من الآية: ١١٩ من سورة المائدة.

(٢) قرأ نافع بالفتح في الميم من: (هذا يوم)، والباقون بضمها. ينظر: السبعة لابن مجاهد ص ٢٥٠، والنشر ٢/٢٥٦، والإتحاف ص ٢٥٨، والبدور الزاهرة ص ٩٩.

(٣) من الآية: ١١٩ من سورة المائدة.

(٤) البيت من الطويل، وبلا نسبة إلى قائله.

(تعزّ): تسلّ وتصبّر. (إلفين): تشية إلف؛ وهو الصديق الذي يألفك وتألفه. (رُزَاد): جمع وارد. (المنون): الموت. (تتابع): توارد؛ يرد بعضهم في إثر بعض.

والشاهد فيه: (لا إلفين)؛ حيث جاء اسم (لا) النافية للجنس مثنى؛ فبنى على الياء التي ينصب بها حين يكون اسما معربا.

ينظر في: أوضح المسالك ١٠/٢؛ وتخليص الشواهد ص ٣٩٥؛ وشرح شذور الذهب ص ١٠٩؛ والمقاصد النحوية ١٠٢/٢؛ وشرح التصريح ٢٦٨/١؛ وجمع الهوامع ٤٥٦/١؛ والدرر ٢٤٧/١.

(٥) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة إلى قائله.

(يحشر الناس): يعيشون يوم القيامة. (عنّتهم): أهملتهم. (شؤون): قضايا، وهي الخطوب.

ويبنى على الكسر نيابة عن الفتحة؛ إذا جمع بقاء، وألف، نحو:
 لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَأَوَاءَ بِاسِلَةً تَقِي الْمُنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالٍ^(١)
 أو متبوعاً؛ بأن (تلاه نعت)، مفرد أيضاً كمنعوتة، فيبنى على الفتح أيضاً، نحو:
 "لا رجلَ ظريفَ في الدار"، ببناء النعت، والمنعوت على الفتح.
 (وتوكيد)، أي: أو تلاه توكيد لفظي؛ فيبنى على الفتح أيضاً، نحو: "لا ماء ماءً
 بارد"؛ ببناء التوكيد، والمؤكد على الفتح.
 (وعطف)، أي: أو تلاه عطف، فالواو بمعنى "أو" في الموضعين، أو عطف (كرراً
 "لا" فيه)، أي: في المعطوف، وكان صالحاً لعملها؛ بأن كان نكرة، كقوله تعالى: ﴿فَلَا
 رَفَثَ وَلَا فُسُوفَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(٢)؛ ببناء المعطوف، والمعطوف عليه على الفتح؛
 فإن لم تكرر "لا" مع المعطوف تعيّن النصب فيه؛ تبعاً لمحل اسم "لا"، نحو:

والشاهد فيه: (لا بنين)؛ حيث جاء فيه اسم (لا) جمع مذكر سالماً، وبني على الياء التي هي
 علامة نصبه في حال الإعراب.

ينظر: أوضح المسالك ١١/٢؛ وتخليص الشواهد ص ٢٩٦؛ وشرح شذور الذهب ص ١١٠؛
 والمقاصد النحوية ٣٣٤/٢؛ وشرح التصريح ٣٤٢/١؛ وجمع الهوامع ٥٢٨/١؛ والدرر
 ٣١٨/١.

(١) البيت من البسيط، وبلا نسبة إلى قائله.

(السابغات): الدروع الواسعة. (الجأواء): الجيوش العظيمة التي تلونت بالسواد لكثرة الدروع.
 (الباسلة): المتصفة بالشجاعة. (تقي المنون): تحفظ من الموت. (لدى استيفاء آجال): لدى
 بلوغ الإنسان آخر حياته.

الشاهد فيه: (لا سابغات)؛ حيث وقع جمع المؤنث السالم اسماً ل(لا)، فجاز فيه البناء على
 الفتح، أو البناء على الكسر نيابة عن الفتحة. وقد روي البيت بالوجهين.
 ينظر في: شرح التسهيل ٥٥/٢، وتخليص الشواهد ص ٣٩٦؛ وشرح قطر الندى ص ١٦٧،
 وجمع الهوامع ٥٢٨/١؛ والدرر ٣٢٠/١.

(٢) من الآية: ١٩٧ من سورة البقرة.

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَ^(١)

وإن كان غير صالح لعمل "لا"؛ بأن كان معرفة تعيّن رفعه؛ تبعا لمحل "لا"، واسمها، وهو الابتداء، نحو: "لَا رَجُلٌ فِيهَا وَلَا زَيْدٌ".

(والنصب ورفع عرى)، يعني: أنّ نصب تابع اسم "لا" ورفع عرى، أي: عرض، وورد عن العرب^(٢).

- فالنصب تبعا لمحل اسم "لا"؛ لأنها عاملة عمل "إن".

- والرفع تبعا لمحل "لا" واسمها، وهو الابتداء.

وقد رويت الأوجه الثلاثة في: النعت، والتوكيد، والعطف في الأمثلة المتقدمة.

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت بن معروف في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٣، وقيل:

للكميت الأسدي، وقيل للفرزدق - وليس في ديوانه-، وقيل: لرجل من بني عبد مناة بن

كنانة، يمدح فيه مروان بن الحكم، وابنه عبد الملك بن مروان.

(المجد): العزّ والشرف. (ارتدى): لَبَسَ الرِّدَاءَ، وهو ما يستر النصف الأعلى. (تأزّر): لَبَسَ

الإزار، وهو الثوب الذي يستر النصف الأسفل؛ والارتداء والارتازر بالمجد كناية عن غاية الكرم

ونهاية الجود، فكأُثَمَّا متلبسان به لا يفارقانه.

الشاهد فيه: (فلا أَبَ وَابْنًا)؛ حيث عطف على اسم (لا) النافية للجنس ولم يكررها؛ وجاء

بالمعطوف منصوبًا؛ لأنّه عطفه على محلّ اسم (لا)؛ وهو مبنيّ على الفتح في محلّ نصب؛

ويجوز فيه الرفع، ووجهه أن يكون معطوفًا على محلّ (لا) مع اسمها، فإنّهما معًا في محلّ رفع

بالابتداء.

ينظر: الكتاب ٢/٢٨٥، ومعاني القرآن للقرّاء ١/١٢٠، والمقتضب ٤/٣٧٢، واللمع

ص ٤٦، وشرح المفصل ٢/٩٤، ١٠٨، ١٠٩، وشرح ابن التّائظم ص ١٣٨، وتخليص الشّواهد

ص ٤١٣، والمقاصد التّحويّة ٢/٣٥٥، وشرح التّصريح ١/٣٤٩، وخزانة الأدب ٤/٦٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية ١/٥٢٦، وتوضيح المقاصد ١/٥٤٨، وشرح ابن عقيل ٢/١٧، والمطالع

السعيدة ١/١١٦.

(و) اطرّد (الكسر)، أي: البناء على الكسر (في) كل اسم مركب: تركيب مزج، (ك: سيبويه)، و"عَمَرَوِيَّهِ"، و"نِفْطَوِيَّهِ" (المختتم)، أي: في الاختتام بـ"ويه"، فقوله: "المختتم"؛ بفتح التاءين: مصدر ميمي منصوب على التمييز، و"أل" فيه زائدة، أي: اطرّد الكسر في كلّ مركّب تركيب مزج، مثل "سيبويه" مختتماً، أي: في الاختتام بـ"ويه".

(و) اطرّد البناء على الكسر أيضاً في: (أمس)، وهو: اليوم الذي قبل / يومك؛ إذا كان معيّناً، فإن:

- نكر، نحو: "جئت أمساً"^(١).

- أو عرّف؛ بـ"أل"، نحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ الْيَأْمَسِ﴾^(٢)، أو بالإضافة، نحو: "أَمْسُنَا خَيْرٌ مِنْ أَمْسِكُمْ".

- أو صغر، نحو: "أُمَيْسٌ".

- أو جمع، نحو: "أُمُوسٌ".

أُعْرِبَ^(٣).

(أو)، أي: واطرّد البناء على الكسر أيضاً في كلّ اسم على وزن: (فَعَالٍ) بفتح الفاء؛ سواء كانت:

- (أمرأ)، أي: اسم فعل أمر، نحو: "نَزَالٍ"، بمعنى: انزل.

- (أو) كانت (عَلَم)، أي: علماً لمؤنث، نحو: "حَدَامٌ، وَقَطَامٌ".

- (أو) كانت لـ (سَبِّ الْأُنثَى)، أي: دالة على سبِّ للأنثى، ولا يكون هذا النوع إلا في النداء، نحو: "يا خباثٍ"، و"يا لكاع".

و"أو" في قوله: "أو فعال" بمعنى: الواو.

(١) في المخطوط: (أمسى)، والصواب ما أثبتته.

(٢) من الآية: ٢٤ من سورة يونس.

(٣) أي: أجري فيما ذكر من الأمثلة الإعراب، ولم يبين على الكسر.

وقوله: "عَلَمَ"؛ بالوقف على السكون^(١) لغة ربيعة^(٢).
وقوله: "أَمَرًا"، حال من قوله: "فَعَالَ".

(ثم ضمَّ اطرْد)، يعني: أن البناء على الضمِّ اطرْد (فيما)، أي: في كلِّ اسم (نوى) المتكلم (إضافة) له في المعنى إلى شيء محذوف، و(لفظًا)، أي: وفي اللفظ (فَقَدْ هَا؛ (من الظُّروف) المبهمة المقطوعة عن الإضافة لفظًا، (مثل: قبلُ)، و(أَوَّلُ، وبعدُ)، كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٣).
وكقول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى أَيَّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ^(٤)

(١) في الوقف على المنون ثلاثة لغات:

إحداها: حذف التنوين، وتسكين الآخر مطلقًا، وهي لغة ربيعة.

والثانية: إبدال التنوين ألفًا بعد الفتحة، وواوًا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، وهي لغة الأزدي.

والثالثة: الوقف على المنصوب والمفتوح بإبدال التنوين ألفًا، وعلى غيرهما بالسكون وحذف التنوين بلا إبدال، وهي لغة سائر العرب.

ينظر في: شرح الكافية ٤/١٩٨٠-١٩٨١، وشرح الشافية للأسترباذي ١/٥٢٩.

(٢) (ربيعة): هم بنو ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، والنسبة إليهم: ربيعي، ويقال له: ربيعة

الفرس، وهم إحدى القبيلتين الكبيرتين اللتين تتفرع إليهما العرب العدنانية، والثانية: مضر.

ينظر: قلائد الجمان ص ١٢٩، وضياء السالك ٢/٣٥٢.

(٣) سورة الروم: من الآية: ٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو لمعن بن أوس المزني.

(لعمرك): أي وحياتك. (أوجل): يحتمل أن تكون فعلًا مضارعًا بمعنى: أخاف، أو أفعل

تفضيل بمعنى: أشد خوفًا. (تعدو): تركض، تسرع. (المنية): الموت.

الشاهد فيه: (أَوَّلُ)؛ حيث بنى هذه الكلمة على الضم؛ لحذف المضاف إليه ونية معناه؛

والمراد: أول الوقتين، لأنَّ لكل واحد منهما وقتا يموت فيه.

(والجهات)، أي: والألفاظ الدالة على الجهات الست، وهي: "فوق"، و"تحت"، و"يمين"، و"شمال"، و"أمام"، و"وراء"، كقوله:

إِذَا أَنَا لَمْ أَوْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ^(١)

واطرّد أيضا في: (غير)، وهو: اسم دال على مخالفة ما قبله لما بعده، نحو: "جاء زيد، لا غير"، بالبناء على الضم؛ لقطعها عن الإضافة لفظا.

واطرّد أيضا في: (عل)؛ إذا أريد به مكان معين، وقطع عن الإضافة لفظا، نحو: "أخذت هذا من أسفل الدار، وهذا من عل"؛ فإن أريد به مكان عال غير معيّن أعرب، كقول امرئ القيس:

مَكْرٌ مَقَرٌّ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَا كَجُلُودٍ صَخِرَ حَطُّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ^(٢)

ينظر البيت في: ديوان معن بن أوس ص ٩٣؛ والمقتضب ٢٤٦/٣؛ والمنصف ٣٥/٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩١؛ وشرح المفصل ١٠٧/٣، ١٣٣/٤؛ ولسان العرب ١٢٧/٥ (كبر)، ٧٢٢/١١ (وجل)؛ ٤٣٨/١٣ (هون)، ٢٥٧/٩ (عنف)؛ وشرح شذور الذهب ص ١٣٣؛ وشرح قطر الندى ص ٢٣؛ والمقاصد النحوية ٤٩٣/٣؛ وشرح التصريح ٧٢١/١؛ وخزانة الأدب ٥٠٥/٦؛ ٢٤٤/٨، ٢٤٥، ٢٨٩، ٢٩٤.

(١) البيت من الطويل، وهو لعتي بن مالك العُقَيْلي في: لسان العرب ٣٩٠/١٥ (ورى)، (لم أومن): لم أكن أمينا ومؤمنا.

والشاهد فيه: (من وراء وراء)؛ حيث بني الظرف المبهم (وراء) على الضم، وذلك لحذف لفظ المضاف إليه، وثية معناه.

ينظر البيت في: شرح المفصل ١٠٥/٤، ولسان العرب ٩٢/٣ (بعد)، وشرح شذور الذهب ص ١٣٤، وشرح التصريح ٧٢٢/١، وهمع الهوامع ١٩٧/٢، وخزانة الأدب ٥٠٤/٦، والدرر ٤٤٨/١.

(٢) البيت من الطويل، لامرئ القيس؛ في ديوانه ص ٥٤؛

(مكر): عظيم الكرّ والهجوم، لا يسبقه غيره. (مفر): سريع الفرار من الأعداء، (الجلمود): الصخرة العظيمة الصلبة. (حطه السيل): حدره وألقاه من أعلى إلى أسفل. (من عل): من فوق.

(و) اطرّد البناء على الضمّ أيضا في: (أيّ) الموصولة؛ (إن يحذف ضمير الصلة) العائد عليها، وهو صدر الصلة، وتضاف؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾^(١).

وبنيت الظروف، وما بعدها على الضمّ؛ لشبهها بحروف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها، وتسمى: "الغايات"^(٢).

(وأتبع الأخفش في إعراب تي)، يعني: أن الناظم تابع للأخفش في قوله: أنّ "أيّا" الموصولة معربة مطلقا^(٣)؛

والشاهد فيه: إعراب (عل)، وجره ب(من)، وقطعه عن الإضافة؛ لأنه لم ينو لفظ المضاف إليه، ولا معناه؛ إذ لم يرد الشاعر أن الصخر ينحط من أعلى شيء خاص، وكان حقه التنوين؛ لأنه نكرة، ولكنه حذف للشعر.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٢٨/٤؛ وإصلاح المنطق ص ٢٦؛ والشعر والشعراء ١١٦/١؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٩٢/٢؛ والمقرب ٢١٥/١؛ ورصف المباني ص ٣٢٨؛ وأوضح المسالك ١٦٥/٣؛ وشرح شذور الذهب ص ١٤٠؛ ومغني اللبيب ص ٢٠٥؛ والمقاصد النحوية ٤٤٩/٣؛ وشرح التصريح ٧٢٥/١؛ وشرح شواهد المغني ٤٥٨/١، وجمع الهوامع ١٩٩/٢؛ وخزانة الأدب ٣٩٧/٢، ١٥٨/٣، ٢٤٢؛ والدرر ٤٥٠/١.

(١) سورة مريم، الآية: ٦٩.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١٤٢/٢، وشرح المفصل ١٠٤/٣.

(٣) ينظر رأي الأخفش في: معاني القرآن ٢١٨/١، وفي هذه المسألة قال السيوطي:

"واعلم أن أيّا الموصولة لها أربعة أحوال:

الحال الأولى: أن يذكر مضافها وصدر صلتها.

الثاني: أن يحذف معا.

الثالث: أن يحذف المضاف إليه دون صدر الصلة.

وهي في هذه الأحوال الثلاثة معربة بالإجماع.

لأنه هو قول الجمهور من البصريين^(١).

(كما^(٢)) تعرب الظروف المتقدمة، / و"غير"، و"عل"، و"أي"؛ (إذا مضاف كُـلٌّ) [ب/٦] منها (ذُكِرَا) معها لفظاً، نحو: "جئت من قبل زيد، ومن بعد عمر غير خائب"، و"أخذت هذا من عل الدار".

(أو) ذكر (صدر) صلة (أي)، نحو: "لأضربن أيُّهم هو أفضل"؛ بنصب "أيًّا" بالفتحة.

(أو سواها نُكِّرَا)، أي أو نُكِّرَ سوى "أي"، وهو الظروف، وغير؛ بأن قطعت عن الإضافة لفظاً، ومعنى، نحو:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ^(٣)

الرابع: أن يحذف صدر الصلة دون المضاف إليه، وهي في هذه الحالة تبنى على الضم عند: سيبويه، والجمهور، وعللوه بشدة افتقارها إلى ذلك المحذوف، واستدلوا عليه بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْتَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًا﴾.

وذهب الأخفش، وطائفة إلى إعرابها في هذه الحالة أيضاً، وهو المختار عندي، والآية مخترجة على التعليق أو الحكاية". المطالع السعيدة ١/١٣١.

(١) هو قول الخليل، ويونس، والأخفش، والزجاج، والكوفيين.

ينظر أدلتهم في: الكتاب ٢/٣٩٩، والإنصاف ٢/٥٨٤، وشرح الرضي ٣/٦٢، وشرح الأشموني ١/١٥٢-١٥٣، وشرح التصريح ١/١٥٩.

(٢) في المخطوط: (كذا)، وهو تحريف.

(٣) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن الصعق. ويروى (الحميم) مكان (الفرات).

(ساغ الشراب): سهل مروره في الحلق. (أغص) بالطعام أو الشراب: إذا تعذر بلعه فمنعه عن التنفس. (الماء الفرat): الماء العذب.

الشاهد فيه: (قبلاً)؛ حيث قطعه عن الإضافة فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه؛ ولذلك أعرب منوناً.

ونحو: "طلعت فوقاً"، و"نزلت تحتاً".

(أو) اطرّد (هو)، أي: الضم، واطرّد (نائبه)، وهو "الألف" في التثنية، و"الواو" (في) جمع التصحيح في الاسم، (ذي النداء)، أي: صاحب النداء؛ حال كونه (مفرداً)، أي: غير مضاف ولا شبيه به، وهو حينئذ (إمّا):

- أن يكون (علماً) مفرداً، نحو: "يَا زَيْدُ"، أو مثني، نحو: "يَا زَيْدَانِ"، أو جمعا، نحو: "يَا زَيْدُونَ"، فالمفرد مبني على الضم، والمثنى والجمع الصحيح مبنيان على نائبه، وهو: "الألف" في الأول^(١)، و"الواو" في الثاني^(٢).

- (أو)، أي: وإمّا أن يكون منكراً (قصداً)، أي: قصده المتكلم بالنداء فتعرّف بالقصد، فيبني على الضم أيضاً، سواء كان مفرداً، نحو: "يا رجل"، أو جمع تكسير، نحو: "يا رجالاً".

(وقدّرن ضم) الاسم المبني (الذي قبل بني)، أي: بني قبل النداء، ويظهر أثره في التابع نحو: "يا سيويوه الكريم"؛ برفع "الكريم" تبعاً لمحلّ المنادى، و"يا هؤلاء الكرام"، و"يا حذام الكرمة"، وتبقى الكسرة الظاهرة في المبني، وتقدر فيه الضمة.

ينظر البيت في: معاني القرآن للقرّاء ٣٢٠/٢، والمقتصد ١٥١/١، وشرح المفصل ١٠٧/٣، وشرح الكافية ٩٦٥/٢، وتذكرة النُّحاة ص ٥٢٧، وشرح شذور الذهب ص ١٣٦، وشرح ابن عقيل ٧٣/٣، والمقاصد النّحويّة ٤٣٥/٣، وشرح التّصريح ٧١٩/١، وخزانة الأدب ٤٢٦/١.

وقد ورد البيت في بعض المصادر (الزُّلال) بدل (الْفُرات)، وفي بعضها (الحميم) بدل (الْفُرات)؛ ورواية (الحميم) أصحّها؛ لوروده في قصيدة ميميّة مطلعها:

أَلَا أْبْلِغُ لَدَيْكَ أَبَا حُرَيْثٍ ... وَعَاقِبَةُ الْمَلَامَةِ لِلْمُلِيمِ

يُنظر: أشعار العامريّين الجاهليّين ص ٦٠-٦١.

(١) أي ينوب عن الضمة الألف في المثنى.

(٢) أي ينوب عن الضمة الواو في جمع المذكر السالم.

(وفي) كل صفة مشبهة أضيفت إلى فاعلها، ونوديت نحو: يا (جميل الوجه؛ ضمًّا وهن)، أي: ضعّف البناء على الضم فيها؛ بل الراجح فيها الإعراب نصباً^(١).

(و) من المبنيات نوع من الحروف، والأسماء؛ (غير مختصّ) بسكون، ولا حركة؛

فمنه:

- ما بني على السكون، (كهَلْ)، و"بَلْ"، و"قَدْ"، و"مِنْ".

- (و) منه ما بني على الفتح، نحو: (ثمَّ)، و"لَيْتَ"، و"لَعَلَّ"، و"إِنَّ".

- (و) منه ما بني على الكسر، نحو: (جِيرَ)، بمعنى: نعم، و"اللام"، و"الباء"

الجارّتين.

- ومنه ما بني على الضم، نحو: (منذ)، و"مُنْ اللهُ"، و"مُ اللهُ"، على القول

بحرفيتها^(٢).

(و) من المبنيات غير المختصة بسكون، ولا حركة (بواقِي الأسماء) غير المتمكنة

التي لم تذكر (من):

(١) قال السيوطي: "فإنه معرب نصباً على المفعولية، وذهب ثعلب إلى جواز بناء نحو: "حسن

الوجه"؛ لأن إضافته في نية الانفصال؛ وردّ لأن البناء ناشئ عن شبه الضمير، والمضاف عادم

له. "المطالع السعيدة ١/١٣٤، ١٣٣.

(٢) في الميم من قولهم: (مُ اللهُ)، بضمّ الميم؛ أربعة أقوال:

- أنها حرف جرّ، عند قوم من النحويين.

- وذهب البعض إلى أنها بدل من واو القسم.

- وذهب قوم إلى أن هذه الميم اسم، على أنها بقية (أَيْمُن). واختاره ابن مالك. وحكى

تثليث الميم فيها.

- وذهب الزمخشري إلى أن (مُ اللهُ) هي (مُنْ) التي تستعمل في القسم، حذفت نونها.

ينظر: الجنى الداني ص ١٣٩.

- أسماء (الإشارة)؛ فالمبني على السكون منها: "ذا"، و"ذي"، و"تا"، و"تي"، والمبني منها على الفتح: "ثم"؛ بفتح الثاء، والمبني منها على الكسر: "أولاء"، والمبني منها على الضم: "هؤلاء"؛ بالضم^(١) في لغة حكاها قطرب^(٢).

- (و) من (أسماء الفعل)، أي: أسماء الأفعال، فمنها ما بني على السكون: ك"صه"، و"مه"، ومنها ما بني على الفتح: ك"شَتَّانَ"، و"آمِينَ"، ومنها ما بني على الكسر: ك"إيه"، ومنها ما بني/ على الضم: ك"هَيْثُ" في لغة.

[أ/٧]

- (و) من أسماء (الشرط)؛ فمنها ما بني على السكون: ك"مَنْ"، و"ما"، ومنها ما بني على الفتح: ك"أَيْنَ"، و"أَيَّانَ"، وليس فيها مبني على كسر، ولا ضم.

- (و) من (الضمير)، أي: الأسماء المضمرات، فمنها ما بني على السكون: ك"ياء المتكلم"، و"ياء المؤنثة المخاطبة"، و"واو الجمع"، و"ألف التثنية"، ومنها ما بني على الفتح: ك"تاء المخاطب"، ومنها ما بني على الكسر: ك"تاء المخاطبة"، ومنها ما بني على الضم: ك"تاء المتكلم"، و"نحن".

- (أو ذي الوصل)، أي: الأسماء الموصولات، فمنها ما بني على السكون: ك"الذي"، و"التي"، ومنها ما بني على الفتح: ك"الذين"، ومنها ما بني على الكسر: ك"الأولاء"^(٣)، ومنها ما بني على الضم: ك"ذاتُ"؛ بمعنى "التي".

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢٤١/١، وشرح شذور الذهب ص ١٥٨.

(٢) هو: محمد بن المستنير، المعروف بقطرب، من علماء النحو، واللغة، أخذ النحو عن عيسى بن عمر، ثم لازم سيبويه، وهو الذي سماه قطرباً؛ لمباكرته إياه في الأسفار للقرأة عليه، وأخذ عنه ابن السكيت، له مصنفات كثيرة منها: الأضداد، والنوادر، والاشتقاق، والفرق. مات سنة (٢٠٦ هـ).

ينظر: طبقات النحويين ص ٩٩، ومعجم الأدباء ٢٦٤٦/٦، وإنباه الرواة ٢١٩/٣، وإشارة التعيين ص ٣٣٨، وبغية الوعاة ٢٤٢/١.

(٣) وهي بالمدّ لغة في "الأولى" بمعنى: الذين. ينظر: المطالع السعيدة ١٣٦/١.

(فصل في ألقاب الإعراب)

(رفع ونصب لذي الإعراب حتم)، يعني أن صاحب الإعراب؛ من: اسم، أو فعل مضارع؛ حتم - أي: وجب - له الرفع، والنصب؛ بمعنى أنه يستحقها؛ إذا دخل عامل أحدهما عليه؛ فيرفع الاسم إذا دخل عليه عامل الرفع، بأن كان فاعلا مثلا، أو مبتدأ، أو خبره، نحو: "قام زيد"، أو "زيد قائم"، وينصب إذا دخل عليه عامل النصب؛ بأن كان مفعولا، أو حالا، أو تمييزا، أو نحو ذلك.

والمضارع يرفع إذا جرّ من الناصب والجازم، وينصب إذا دخل عليه ناصب؛ كـ"لن"، و"أن"، و"كي"، فهذان اللقبان مشتركان بين الاسم، والفعل المضارع.

(والاسم ينجر)، أي: يختص بالجرّ دون الفعل؛ لأن عامل الجرّ في الاسم ضعيف لا يستقلّ حتى يحمل غيره عليه^(١).

(١) هذا تعليل ابن مالك، وعامل الجرّ غير مستقل؛ لافتقاره إلى ما يتعلق به من فعل، أو ما يقوم مقامه، فموضع المجرور نصب بما يتعلق به الجار، ولذلك إذا حذف الجار نصب معموله، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف، وربما اختير النصب. ينظر: شرح التسهيل ٣٩/١، وينظر: همع الهوامع ٨١/١.

وقال ابن يعيش:

"الجرّ امتنع من الأفعال لأمرين:

أحدهما: أن الجرّ يكون بأدواتٍ يستحيل دخولها على الفعل، وهي حروف الجرّ والإضافة، فحروف الجرّ لها معانٍ من التبعية والغاية والملّك وغير ذلك ممّا لا معنى له في الأفعال؛ وأمّا الإضافة فالغرض بها التعريف أو التخصيص، والأفعال في غاية الإبهام والتنكير، فلا يحصل بالإضافة إليها تعريف، ولا تخصيص، فلم يكن في الإضافة إليها فائدة.

الأمر الثاني: أن الفعل يلزمه الفاعل، ولا يفارقه، والمضاف إليه داخل في المضاف ومن تمامه، وواقع موقع التنوين منه، ولا يبلغ من قوّة التنوين أن يقوم مقامه شيان قويّان". شرح المفصل ٢١٧/٤.

ويُنظر: التبصرة ٨٠/١، وشرح عيون الإعراب ص ٥٥-٥٦، وكشف المشكل في النحو ٢٣١/١.

(وفعلٌ يَنْجَزِم)، يعني أن الفعل المضارع يختصّ بالجزم دون الاسم؛ لكونه فيه كالعوض من الجزم^(١).

- (فارفع) المعرب من: اسم، أو فعل مضارع؛ (بضم)، أي: بالضمّة؛ إذا كان معرباً بالحركات، نحو: "يقومُ زيدٌ".

- (وانصَبَن) المعرب منهُما بالحركات أيضاً؛ (فتحاً)، أي: بالفتحة، نحو: "لن أضربَ زيداً".

- (وجرّ) المعرب من الأسماء بالحركات (كسراً)، أي: بالكسرة، نحو: "الزيدِ مالٌ".

- (وسكّن) المعرب من الأفعال، وهو: المضارع؛ حال كونك (جازماً) له؛ (ك: لم يزر) زيدٌ عمرًا.

فهذه الأربعة هي: الأصل في الإعراب، (وغير ذَا) الذي ذكرنا من الأربعة المتقدمة ينوب عنها فيما ليس معرباً بها.

ثم شرع الناظم يفصّل ذلك فقال:

(فانصب بالألف)؛ نيابة عن الفتحة، (وارفع بواو)؛ نيابة عن الضمة، (وبيا

اجر): أي واجر/ بالياء؛ نيابة عن الكسرة (ما أصف)، أي: ما أذكر لك في البيت الذي يلي هذا، أو هو "الأسماء الستة"، أعني:

(١) قال ابن يعيش: "وإنّما لم تُجزم الأسماء؛ لتمكّنها ولزوم الحركة والتّنين لها؛ فلو جزمت لأبطل الجازم الحركة، وإذا زالت الحركة زال بزوالها التّنين؛ لأنّ التّنين تابعٌ للحركة، ولو زال اختلّت الكلمة بذهاب شيئين:

أحدهما: الحركة، وهو دليل كونها فاعلة، أو مفعولة، أو مضافاً إليها.

والآخر: التّنين؛ الذي هو دليل كونه منصرفاً". شرح المفصّل ١/ ١٩٨.

ويُنظر: الكتاب ٩/ ٣، والتّبصرة ٨٠/ ١، ٨١، وشرح عيون الإعراب ص ٥٥-٥٦، وكشف

المشكّل في النحو ٢٣١/ ١، واللّباب في علل البناء والإعراب ٦٥/ ١.

(أبا، أخوا، حما، هنا)؛ فتقول: "جاء أبوك"؛ برفع الفاعل بالواو نيابة عن الضمة، و"رأيت أباك"؛ بنصب المفعول به بالألف نيابة عن الفتحة، و"مررت بأبيك"؛ بالجر بالياء نيابة عن الكسرة، وتقول مثل هذا في "أخ"، و"حم"، و"هن"، فهذه أربعة منها، وسيأتي الخامس والسادس قريباً إن شاء الله تعالى.

(والتنقص)^(١)، أي: نقص حرف الإعراب (جل)، أي: كثر، (في ذا)، أي: "هـن"؛ فالأكثر فيه أن يعرب بالحركات^(٢)، كقوله -صلى الله عليه وسلم-: "مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهَنْ أَبِيهِ؛ وَلَا تَكُونُوا"^(٣). فقد نقصه، وجزه بالكسرة.

وتقول: "هذا هـن زيد"، و"رأيت هنة"؛ بنقصه، ورفع بالضممة في المثال الأول، ونصبه بالفتحة في الثاني، و"الهـن" كناية عن الفرج^(٤).

(١) التنقص: أن تحذف اللام، وهو الحرف الثالث من: (هنا)، ويعرب بالحركات الظاهرة على العين، وهي التّون.

(٢) قال ابن مالك: "ومن العرب من يقول: (هذا هُنوك) و (رأيت هَنَّاك) و (مررت بهنيك)، وهو قليل؛ فمن لم ينبّه على قلته فليس بمصيب، وإن حظي من الفضائل بأوفر نصيب". شرح التسهيل ٤٤/١، ويُنظر: توضيح المقاصد ٣١٩/١، ٣٢٠، وشرح قطر الندى ص ٥٤، وشرح ابن عقيل ٥١/١، وشرح الأشموني ٥٠/١، وجمع الهوامع ١٣٥/١.

(٣) أخرجه البخاري في: الأدب المفرد ٥٣٥/١ برقم (٩٦٣)، والنسائي في: السنن الكبرى، كتاب السّير، باب إعضاض من تعزّى بعزاء الجاهليّة، ١٣٦/٨ برقم (٨٨١٣)، وأحمد في: مسند الإمام أحمد ١٤٢/٣٥ برقم (٢١٢١٧)، والبغوي في: شرح السنّة، كتاب الاستئذان، باب التّعزّي بعزاء الجاهليّة، ١٢٠/١٣ برقم (٣٥٤١)، وذكره الألباني في: سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥٣٧/١ برقم (٢٦٩).

قوله: "مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ" أي: انتسب وانتمى، ويقصد به من يقول: (يا لفلان) ليحرّك الناس إلى القتال في الباطل.

"فَأَعْضُوهُ بِهَنْ أَبِيهِ" أي: قولوا له: اعضض بأير أبيك؛ ولا تكونوا عن الأير بالهـن؛ تنكياً له وتأدياً.

(٤) الهـن: كلمة يكتى بها عن أسماء الأجناس، كرجل، وفرس، وغيرها.

(وقلّ)، أي: النقص، والإعراب بالحركات الظاهرة (دون قصر)، أي: دون القصر، أي: لزوم الألف، والإعراب بالحركات مقدّرة (في) الأسماء (الأول)^(١)، أي: فالنقص فيها قليل، والقصر كثير، فمن النقص فيها قوله: بِأَبِيهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكِرَمِ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ^(٢) فقد جرّ "أبا" بالكسرة الظاهرة في قوله: "بأبه"، ونصبه بالفتحة الظاهرة في قوله: "وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ".

ومن القصر فيها قوله:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(٣)

وقيل: يُطلق على الشّيء المستهجن الذّكر من العورة، والفعل القبيح.

وقيل: عن الفرغ خاصّة.

يُنظر: لسان العرب ٣٦٥/١-٣٦٩ (هنا) ، وشرح قطر النّدى ص ٥٤، وشرح الأشمونيّ ٥٠/١، وشرح التّصريح ٦٤/١.

(١) نحو: (هذا أباهُ)، و (رأيت أباهُ)، و (مررتُ بأباهُ).

يُنظر: توضيح المقاصد ٣١٣/١، وشرح ابن عقيل ٤٤/١، وشرح التّصريح ٦٥/١، وشرح الأشمونيّ ٦٦/١.

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج؛ في ديوانه ص ١٨٢.

والشّاهد فيه: (بأبه، ومن يشابه أبه)؛ حيث أعرب الشّاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظّاهرة؛ فجرّ الأولى بالكسرة الظّاهرة، ونصب الثّانية بالفتحة الظّاهرة؛ وهذا يجري على لغة النّقص.

ينظر في: شرح الكافية ١٨٤/١، وشرح ابن النّاظم ص ٢٠، وتوضيح المقاصد ٣١٧/١، وأوضح المسالك ٤٤/١، وشرح ابن عقيل ٥٠/١، والمقاصد التّحويّة ١٢٩/١، وشرح التّصريح ٦٢/١، وجمع الهوامع ١٣٩/١.

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج؛ في: ديوانه ص ١٦٨؛ كما ينسب إلى أبي التّجّم العجليّ، وهو في: ديوانه ص ٢٢٧، كما يُنسب إلى رجل من بني الحارث، أو لرجل من اليمن.

وقولهم في المثل: "مكرهٌ أخاك لا بطل"^(١)؛ فقد أعربت بالحركات مقدرة على الألف.

ثم أشار إلى الخامس، والسادس من الأسماء الستة، فقال:
(وذا)؛ حال كونها (لصحة)، أي: دالة على معنى الصحة؛ بأن كانت بمعنى: صاحب^(٢)، فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجرّ بالياء نيابة عن الكسرة، نحو: "جاء ذو مال"، و"رأيت ذا مال"، و"مررت بذي مال".
(فمّا؛ إن يحذف آخره)، يعني: أن "الفم"^(٣) يعرب هذا الإعراب؛ إذا حذف آخره، وهو "الميم"، نحو: "هذا فوك"، و"رأيت فاك"، و"نظرت إلى فيك".

والشاهد فيه: (أباها) الثانية؛ لأنها في موضع الجرّ بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك فقد جاء بها بالألف على لغة القصر.

يُنظر في: سرّ صناعة الإعراب ٣٤١/٢، والإنصاف ١٨/١، وشرح المفصل ١٥٥/١، وشرح جمل الزجاجي ١٥١/١، وتوضيح المقاصد ٣١٨/١، وأوضح المسالك ٤٦/١، والمقاصد النحويّة ١٣٣/١، وشرح التصريح ٦٣/١، وخزانة الأدب ٤٥٥/٧.
(١) مثل يضرب في حمل الرجل صاحبه على ما ليس من شأنه بالإكراه.
والشاهد فيه: (أخاك)؛ فإنه مقصور معرب بالحركات المقدرة على الألف.
والرواية في جميع المصادر: "مكره أخوك لا بطل".

ينظر المثل في: أمثال العرب ص ١١٢؛ والأمثال ص ٢٧١؛ والفاخر ص ٦٣؛ والعقد الفريد ١٣/٣؛ وجمهرة الأمثال ٢١٣/٢، ٢٤٢؛ وجمع الأمثال ٣١٨/٢؛ والمستقصى ٣٤٧/٢؛ وخزانة الأدب ٢٩٩/٧.

(٢) وذلك احترازًا من (ذو) الموصولة في لغة طيء، فإنّها مبنية على الأعرف.
يُنظر: توضيح المقاصد ٣١٩/١، وشرح ابن عقيل ٤٥/١، وجمع الهوامع ١٣٥/١.
(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل ٤٨/١، وجمع الهوامع ١٣٥/١.
وفي (فم) عشر لغات، وهي: النقص، والقصر، وتشديد الميم مع فتح الفاء، وضمها، وكسرها، فهذه تسع لغات، وعاشرها إتباع الفاء حركة الميم في الإعراب.
يُنظر: شرح التسهيل ٤٧/١، ٤٨، وتوضيح المقاصد ٣١٥/١، وشرح الأشموني ٥٠/١، وجمع الهوامع ١٤١/١.

(وكلها)، أي: الأسماء الستة تعرب هذا الإعراب؛ (إن تضاف لغير ياء) المتكلم، فإن لم تضاف أصلاً أعربت بالحركات ظاهرة، نحو: "الزيد أبٌ"، و"رأيت أباً"، و"مررت بأبٍ".

وإن أضيف إلى ياء المتكلم أعربت بالحركات مقدرة على ما قبل الياء، نحو: "هذا أبي"، و"رأيت أبي"، و"مررت بأبي".

فلا تعرب هذه الأسماء بالحروف المذكورة إلا إذا أضيفت لغير ياء المتكلم، حال كون المضاف منها إلى غير ياء المتكلم: (مفرداً)، أي: غير مثنى، ولا مجموع؛ فإن ثني، أو جمع جمع تصحيح^(١) أعرب إعرابهما، وحال كونه (مكبراً)، أي: غير / مصغر؛ فإن صغر أعرب بالحركات الظاهرة، نحو: "هذا أُنَيْكُ"، و"رأيت أُنَيْكُ"، و"مررت بأُنَيْكُ".

[٧/ب]

(وصحّحوا)، أي: جمهور البصريين؛ منهم: سيبويه، والفارسي^(٢) (إعرابها)، أي: الأسماء الستة؛ حال كونه (مقدّراً) بالحركات^(٣)، فتقدّر "الضمة" على "الواو" في

(١) يقصد بجمع التصحيح: جمع المذكر السالم.

(٢) هو: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، إمام النحو المشهور، وأحد علماء العربية، أخذ عن الزجاج وابن السراج، وأخذ عنه ابن جني، وغيره. قيل: إنه كان أعلم من المبرد، له مصنفات كثيرة منها: الإيضاح في النحو، والتكملة في التصريف، وكتاب الحجة في التعليل لقراءات القرآن، وتعليقان على كتاب سيبويه، والمسائل: (الحلبية، البغدادية، البصرية، الشيرازية....)، وكتاب الأغفال... إلخ. توفي ببغداد، سنة (٣٧٧هـ).

ينظر: إنباه الرواة: ٣٠٨/١، والبلغة ص ٥٣، وغاية النهاية ٢٠٦/١-٢٠٧، وبغية الوعاة ٤٩٦/١.

(٣) ذكر النحاة في إعراب الأسماء الستة أقوالاً كثيرة، أوصلها السيوطي إلى اثني عشر قولاً؛ من أشهر تلك الأقوال:

- أنّها معربة بالحروف نيابة عن الحركات.
- وقيل: إنّها معربة بحركات مقدّرة في الحروف، وأنّها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر.
- وقيل: إنّها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً.

حالة الرفع، نحو: "جاء أبوك"، و"الفتحة" على "الألف" في حالة النصب، نحو: "رأيت أباك"،

و"الكسرة" على "الياء" في حالة الجر، نحو: "مررت بأبيك"، وهكذا في البواقي.
(بالألف ارفع) نيابة عن الضمة، (وانصب، واجرر بيا)؛ نيابة عن الفتحة والكسرة لفظ: (اثنين، و) لفظ: (اثنتين)، فتقول: "هذان اثنان"، و"رأيت اثنين"، و"مررت باثنين"، وهكذا تقول في "اثنتين"، حال كون "اثنين" و"اثنتين" كـ"ابنين".

(مع ما)، أي: الاسم الذي (ثَنِيًا) في هذا الإعراب، أي: ملحقين به فيه، وهو: كل اسم معرب دالّ على اثنين بسبب زيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه، نحو: "عندي رجلان"، و"رأيت رجلين"، و"مررت برجلين".

وارفع بالألف، وانصب، واجرر بالياء؛ (إن تضيف لمضمر كلتا، وكلا)، نحو: "جاءتني المرأتان كلتاهما"، و"رأيت المرأتين كلتيهما"، و"مررت بالمرأتين كلتيهما"، وهكذا تقول في "كلا"، وإنما كانا ملحقين بالمتنى، وليساً مثني حقيقة؛ لأنهما غير صالحين للتجريد، وكذا لفظ "اثنين" و"اثنتين".

(و) ارفع بالألف، وانصب، واجرر بالياء إلحاقاً بالمتنى لفظ: (القمرين)، وما شابهه من كل مثني بالتغليب؛ بأن كان غير صالح لعطف مثله عليه، ك:

- "القمرين"^(١)؛ للشمس، والقمر.

- و"الأبوين"؛ للأب، والأم.

ينظر في: الكتاب ٣/٣٥٩-٣٦٠، ٤١٢، والمقتضب ٢/١٥٤، ١٥٥، والإنصاف: المسألة الثانية ١/١٧، والتبيين عن مذاهب النحويين: المسألة العشرون ص ١٩٣-١٩٤، وشرح المفصل ١/١٥٣-١٥٤، وشرح التسهيل ١/٤٣، وشرح الرضي ١/٧٦-٧٨، وتوضيح المقاصد ١/٣١٣-٣١٤، وجمع الهوامع ١/١٣٦-١٣٨.

(١) القَمَران: هما الشَّمس والقمر.

وغلبوا القمر على الشَّمس؛ لحَقَّة التذكير.

يُنظر: أمالي ابن الشَّجَرِيّ ١/١٩.

- و"العمرين"^(١)؛ لأبي بكر، وعمر.

فتقول: "جاء القمران"، و"رأيت القمرين"، و"نظرت إلى القمرين"، وهكذا.
وإنما يكون هذا الإعراب (بعد فتح ما)، أي: الحرف الذي (تلا)، أي: تبعه
حرف الإعراب في: المثني، والملحق به، وهو "الألف" في حالة الرفع، و"الياء" في حالة
النصب، والجر.^(٢)

(وارفع بواو)؛ نيابة عن الضمة، (وبيا اجرر وانصبا)، أي: واجرر، وانصب بالياء؛
نيابة عن الكسرة، والفتحة (سالم جمع)، أي، الجمع الذي سلم مفردة من التغيير في
حالة الجمع.

وإنما يكون الجمع سالما (بشروط تجتبي)، أي: تختار^(٣):

(١) العُمَران: هما أبو بكر الصّدِّيق، وعمر بن الخطّاب - رضي الله عنهما -.

وغلبوا عمر على أبي بكر؛ لأنَّ أيام عمر امتدّت فاشتهرت؛ وقيل: لأنّه أخفُّ الاسمين.

يُنظر: إصلاح المنطق ص ٢٨١، وأمالى ابن السّجريّ ١٩/١.

(٢) للنّحاة في حرف الإعراب في كلّ من التّثنية والجمع مذاهب:

فمذهب سيّويه: أنّ "الألف، والواو، والياء" هي حروف الإعراب.

ومذهب الأخفش، والمبرد: أنّها تدلّ على الإعراب، وليست بإعراب، ولا حروف إعراب.

ومذهب الجرمي: أنّ انقلابها هو الإعراب.

ومذهب قُطْرُب، والفراء، والزّيادي: أنّها هي الإعراب.

ينظر في: الكتاب ١٧/١، والمقتضب ١٥٣/٢، ١٥٤، وسرّ صناعة الإعراب ٦٩٥/٢،

وأسرار العريّة ص ٦٢، ٦٣، والإنصاف: المسألة الثالثة ٢٩/١-٣٣، وكشف المشكل في

النحو ٢٦١/١، والتّبيين عن مذاهب النّحويين: المسألة الثّانية والعشرون ص ٢٠٣، واللّباب

في علل البناء والإعراب ١٠٣/١، وشرح المفصل ١٥٣/١، وشرح التّسهيل ٧٤/١، وائتلاف

النّصرة: فصل الاسم؛ المسألة الثّالثة ص ٢٩، وشرح الأشمونيّ ٦٦/١، وجمع الهوامع ١٧٧/١-

١٧٨.

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد ٩٢/١، وشرح ابن عقيل ٦٠/١-٦٢، وشرح الأشمونيّ ٣٣١/١،

والمطالع السعيدة ١٤٩/١.

أولها: أن يكون الجمع مبنياً (من علم) لمذكر عاقل، خال من: تاء التأنيث، والتركيب، نحو: "الزيدون"؛ جمع "زيد"، فنقول: "جاء الزيدون"، و"رأيت الزيدون"، و"مررت بالزيدون"، فلا يجمع هذا الجمع علم المؤنث، كـ"زينب"، ولا علم المذكر غير العاقل، كـ"واشق" لكلب، أو علم المذكر الذي فيه التاء، كـ"طلحة"، أو المركب تركيب مزج، كـ"بعلبك"، أو تركيب إسناد، كـ"برق نحره"، أو تركيب إضافة، كـ"عبد الله".

[أ/ب] (أو) مبنياً (من صفة المذكر، ذي العقل)؛ أي: العاقل؛ حال كون/ كل من العلم، والصفة (من تاء) تأنيث، (وتركيب) مزجي، أو إسنادي، أو إضافي؛ (عري): أي: تجرد كل من: علم المذكر، وصفته، من: التاء، والتركيب؛ إلا أن التركيب لا يتصور في الصفة، فهو راجع على العلم وحده.

مثال الصفة المستوفية للشروط:

"جاء الضاريون"، و"رأيت الضارين"، و"مررت بالضارين".

فلا تجمع هذا الجمع صفة المؤنث؛ كـ"حائض"، ولا صفة المذكر غير العاقل؛ كـ"سابق" صفة لفرس، أو التي فيها التاء كـ"علامة"، و"نسابة".

ويشترط في صفة المذكر العاقل الخالية من التاء أن تكون (ليست) على وزن: "أفعل فعلاء"، (كأحمر)، و"أسود"، و"أبيض"، وشذّ قوله:

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءَ بَنِي تَمِيمٍ حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ^(١)

(١) البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد في: ديوانه ص ٤٣٧؛ وللحكيم الأعور بن عياش الكلبي في: خزانة الأدب ١/١٧٨؛

(تميم): قبيلة من العرب. (حلائل): جمع حليل، وهو زوج المرأة.

والشاهد فيه: (أسودين وأحمرين)؛ حيث جمعهما جمع مذكر سالم مع كون مؤنثهما على وزن "فعلاء"؛ إذ يجب أن يقال: "سُودٌ"، و"حُمُرٌ". وهذا شاذّ عند جمهور النحاة.

ينظر في: المقرب ٢/٥٠؛ وشرح المفصل ٣/٣٠٧؛ وشرح الشافية ٢/١٧١؛ وجمع الهوامع

١/١٦٨، والدرر ١/٥٠.

(و) أن تكون على وزن: "فعلان فعلى"، نحو: (سكرانا)، و"شبعان"؛ فلا تجمع على "سكرانين"^(١)، بل تكسر فتجمع على "سكاري".

(و) أن تكون مما يستوي فيه المذكر، والمؤنث، نحو: (صبور، وجريح)، يقال: "رجل صبور، وجريح"، و"امرأة صبور، وجريح"، فلا تجمعان على "صبورين" و"جريحين". وقوله: (بانا)، تتميم للبيت.

(وَالْحَقُّ) بجمع المذكر السالم في هذا الإعراب: (العشرون، والسنون، وباب ذين)، فباب عشرين، وبقية العقود إلى تسعين، وباب السنين: جمع سنة؛ هو كل كلمة ثلاثية حذفت لامها، وعوّضت منها هاء التأنيث، ولم تجمع جمع تكسير، نحو: "سنة"، و"عضة"؛ لأنّ أصل "سنة": "سَنَوٌ"، أو "سَنَّة"^(٢)، وأصل "عضة": "عِضْوٌ"، فحذفت اللام منهما، وعوّضت عنها هاء التأنيث، فتقول: "هذه سنون"، و"مكثت سنين"، و"أجلته إلى سنين".

وكذا في "عضة"، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾^(٣)، أي: مفرقا^(٤).

(١) في المخطوط: (سكارين)، وهو تحريف.

(٢) وقيل: أصل "سنة": "سَنَهَةٌ"، فاستثقلوا الجمع بين هاءين، فقالوا سنة، بدليل جمعه على سَنَهَات. ينظر: الصحاح ٢٢٣٥/٦ (سنة)، ولسان العرب ٥٠١/١٣ (سنة).

(٣) سورة الحجر، الآية: ٩١.

والشاهد فيه: (عضين)؛ حيث جاءت اسما ملحقا بجمع المذكر السالم؛ لأنه من الثلاثي المحذوفة لامه، والمعوض عنها هاء التأنيث.

(٤) اختلفوا في أصل (عضين)، وتفسيرها؛ فمنهم من قال: واحدتها عِضَةٌ، وأصلها: عِضْوَةٌ؛ من: عَضَيْتُ الشيء؛ إذا فَرَّقْتَهُ، وجعلوا النقصان "الواو"، والمعنى: أنهم فَرَّقُوا -يعني المشركين- أقوالهم في القرآن؛ فجعلوه كذبا وسحرا، وشعرا وكهانة، ومنهم من جعل نقصانه "الهاء"، وقال: أصل العِضَةِ: عِضْهَةٌ؛ فاستثقلوا الجمع بين هاءين؛ فقالوا: عِضَةٌ، كما قالوا: شَفْهَةٌ، والأصل: شَفْهَةٌ.

ينظر في: الصحاح ٢٢٤١/٦ (عضه)، ولسان العرب ٥١٦/١٣ (عضه).

(وكذا) ألحق به في هذا الإعراب: (الأهلون)؛ جمع أهل، وإنما كان ملحقا به مع أنه جمع "أهل"؛ لأنَّ "أهلا" ليس بعلم، ولا صفة.

وألحق به: (أولو)؛ لأنه اسم جمع؛ لا جمع، فتقول: "جاء أولو العلم"، و"رأيت أولي العلم"، و"مررت بأولي العلم".

(و) ألحق به أيضا: (عالمون)، نحو: "هؤلاء عالمون"، و"رأيت عالمين"، و: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١)، وإنما كان ملحقا لأنه ليس جمعا لعالم؛ لأنه أخص منه، لاختصاصه بالعقلاء، و"العالم"؛ بفتح اللام: اسم لما سوى الله تعالى، وإن قلنا: إنه جمع له، فهو ليس بعلم، ولا صفة.

وألحق به أيضا: (عليون)؛ لأنه مفرد، وهو: علم لأعلى الجنة، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيِّنَ﴾^(٢) / وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلِيُّونَ^(٣) .

[أ/٩]

(و) ألحق به أيضا: (أرضون)، جمع أرض^(٤)، وإنما كان ملحقا مع أنه جمع لتغيير المفرد فيه بفتح الراء، ولأنَّ "أرضا" ليست بعلم، ولا صفة.

وشدَّ في الإلحاق به عن نظائره: (عانسون)؛ لأن مفرده، وهو "عانس"، وإن كان وصفا لمذكر عاقل خال من التاء، فهو مما يستوي فيه المذكر، والمؤنث، فالقياس أن لا يجمع هذا الجمع، وإن جمع عليه فشاد، كقوله:

مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ^(٥)

(١) سورة الفاتحة، الآية: ٢.

(٢) سورة المطففين، الآية: ١٨، ١٩.

(٣) "الأصل في أرض: (أرضة) بدليل قولهم في التصغير: (أَرِضَّة)، وكان القياس يقتضي: أن يُجمع بالألف والتاء، إلَّا أنهم لمَّا حذفوا التاء من (أرض)، جمعوها بالواو والتون تعويضًا عن حذف التاء، وتخصيصًا له بشيء لا يكون في سائر أخواته". أسرار العربية ص ٦٧.

(٤) البيت من البسيط، وهو لأبي قيس بن رفاعة الأنصاري؛ أو لأبي قيس بن الأسلت؛

(طَرَّ شاربه)؛ بفتح الطاء، أي: نبت شاربه. (والعانسون)؛ جمع عانس، وهو من بلغ حد التزوج ولم يتزوج؛ رجلا كان أو امرأة. (والمرد)؛ بضم الميم: جمع أمرد، وهو من حان وقت ظهور شعر لحيته ولم يظهر. (والشَّيْب)؛ بكسر الشين المعجمة: جمع أشيب، وهو المبيض شعر رأسه.

(وكسر نون لمثنى اتبع)، يعني أن كسر نون المثنى متبع، أي: مقيس، سواء كان مرفوعاً، أم منصوباً، أم مجروراً، (وقل فتح) لها، أي: نون المثنى، كقوله:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْحَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا^(١)
وقوله:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيبُ^(٢)

والشاهد فيه: (والعانسون)؛ حيث جَوَزَ الكوفيون جمع الصفة بالواو والنون، مع كونها غير قابلة للتاء محتجين بهذا.

وعند الجمهور فيه شذوذان: الأول: إطلاق العانس على الذكر، والأكثر إطلاقه على المرأة، وإنما الأشهر استعماله في المؤنث، والثاني: جمعه بالواو والنون.

ينظر البيت في: إصلاح المنطق ص ٢٤١؛ ولسان العرب ١٤٩/٦ (عنس)؛ والمقاصد النحوية ١٦٧/١؛ والدرر ٤٩/١؛ ويروى بلا نسبة في: أمالي القالي ٦٧/٢؛ وسر صناعة الإعراب ٣٢١/٢، والأزهية ص ٩٧، ومغني اللبيب ص ٤٠٠؛ وجمع الهوامع ١٦٨/١.

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١٨٧؛ ولرجل في: النوادر ص ١٦٨؛ ولرؤبة أو لرجل من ضبة في: الدرر ٥٥/١.

(الجيد): العنق، وجمعه أجياد. و(ظبيان)؛ بفتح الظاء: اسم رجل.

والشاهد فيه: (العينانا)؛ وهو فتح نون المثنى بعد الألف، والأصل كسرهما.

ينظر في: سر صناعة الإعراب ص ١٥٢؛ ٣٤٠؛ وشرح المفصل ٣٥٦/٢، ٧٥/٣، ١٩١، وأوضح المسالك ٦٤/١؛ ورصف المباني ص ٢٤؛ وتخليص الشواهد ص ٨٠؛ والمقاصد النحوية ١٨٤/١؛ وشرح التصريح ٧٩/١؛ وشرح ابن عقيل ٧١/١؛ وجمع الهوامع ١٨١/١، وخزانة الأدب ٤٥٢/٧، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحيد بن ثور الهلالي-رضي الله عنه-، في ديوانه ص ٥٥؛ من قصيدة يصف فيها قطة؛

(أحوذيين): مثني أحوذي؛ وهو: الخفيف المشي، وأراد بهما جناحي القطة. (استقلَّت): ارتفعت. (لمحة): نظرة.

والشاهد فيه: (على أَحْوَذِيَّيْنِ)؛ حيث فتحت نون المثني على لغة بعض العرب، وليس الفتح هنا ضرورة؛ لأنَّ الكسر يصحّ معه الوزن.

وقد تضمّم، كقوله:

يَا أَبْتَا أَرْقَنِ الْقِدَانُ وَالنَّوْمُ لَا تَأْلُفُهُ الْعَيْنَانُ^(١)

وحكى الشيباني^(٢): "هما خيلان"^(٣).

ينظر البيت في: سر صناعة الإعراب ١٥١/٢؛ وشرح المفصل ١٩٠/٣؛ والمقرب ٤٧/٢؛
ولسان العرب ٤٨٦/٣ (حوز)؛ وتخليص الشواهد ص ٧٩؛ وأوضح المسالك ٦٣/١؛ وشرح ابن
عقيل ٦٩/١؛ والمقاصد النحوية ١٧٧/١؛ وشرح التصريح ٧٨/١؛ وجمع الهوامع ١٨٠/١،
وخزانة الأدب ٤٥٨/٧؛ والدرر ٥٤/١.

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٨٦؛

(أرقني): سهرني. (القدان)؛ بكسر القاف وتشديد الذال جمع قذّة، وهي البرغوث. وقيل: هو
بالدال المهملة.

والشاهد فيه: "العينان"؛ حيث رفع المثنى بالضمّة المقدرة على الألف، وأجراه مجرى الاسم
المقصور، والأصل أن يقال: "العينان"؛ بكسر النون، وهذا دليل أن بعض العرب يجعلون المثنى
بالألف في جميع أحواله.

ينظر في: شرح التصريح ٧٨/١، وجمع الهوامع ١٨٦/١؛ وخزانة الأدب ٩٢/١؛ وتاج العروس
٤٥٥/٩، ٤٥٦ (قذذ)، والدرر ٥٧/١.

(٢) هو: إسحاق بن مرار الشيباني بالولاء، لغوي، أديب، رحل إلى البادية وشافه الأعراب، جمع
أشعار نيف وثمانين قبيلة من العرب، ودونها وأخرجها للناس، أخذ عنه جماعة من كبار العلماء،
منهم أحمد بن حنبل وغيره، من مصنفاته: كتاب الجيم، وكتاب أشعار القبائل، واللغات، والخيال،
توفي سنة ٢٠٦ هـ.

ينظر: تهذيب اللغة ١٣/١، ونزهة الألباء ص ٧٧، ومعجم الأدباء ٦٢٥/٢، وإنباه الرواة
٢٥٦/١.

(٣) الشاهد فيه: (خيلان)؛ بضم النون، لغة مع الألف؛ تشبيها بـ: عثمان، وغضبان؛ حيث
أجرى علامة الإعراب في المثنى على النون، إجراء له مجرى المفرد، والأصل أن يقال:
"خيلان"؛ بكسر النون.

ينظر في: المحكم والمحيط ٨٥/٥ (خفس)، ولسان العرب ٦٩/٩ (خسف)، وتوضيح المقاصد
٣٣٩/١، وشرح الأشموني ٦٨/١، وجمع الهوامع ١٧٤/١.

(بخلاف) نون (ما جمع)، أي: جمع التصحيح، والملحق به؛ فإن قياسها الفتح،
وشدّ فيها الكسر، كقوله:

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ^(١)

وقول الآخر:

وَمَادَا يَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ^(٢)

(بالكسر نصب جمع تاء وألف مزيدتين)، يعني أن نصب الجمع الكائن بتاء
وألف زائدتين كائن بالكسرة نيابة عن الفتحة، وهو جمع المؤنث الذي سلم مفرده من

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٤٢٩،

(جعفر): هو جعفر بن ثعلبة؛ أخو عرين بن ثعلبة بن يربوع، وعرين أحد آباء فضالة.

(زعانف): جمع زعنفة: وهو طرف الأديم أو هذب الثوب، ويقال للثام الناس وأراذلهم.

والشاهد فيه: (آخرين)؛ حيث جاء معربا بالياء إعراب جمع المذكر السالم، غير أنه كسر نونه،

والأصل أن يفتح في لغة العرب، وابن مالك يرى في كسر نون جمع المذكر السالم، وما يلحق

به أنها لغة من لغات العرب، وبعضهم يرى أن كسرها لضرورة الشعر.

ينظر في: تذكرة النحاة ص ٤٨٠؛ وتخليص الشواهد ص ٧٢؛ وأوضح المسالك ١/٦٧؛ ،

وشرح ابن عقيل ١/٦٧، والمقاصد النحوية ١/١٨٧؛ وجمع الهوامع ١/١٨٣، وخزانة الأدب

٨/٩٥٦؛ والدرر ١/٥٦.

(٢) البيت من الوافر، لسحيم بن وثيل، ويروى (يَدْرِي) مكان (يَبْتَغِي).

(يَبْتَغِي): يطلب. (يَدْرِي): ادّراه يَدْرِيه؛ إذا خَتَلَه، وخدعه.

والشاهد فيه: (الأربعين)؛ حيث جاء معربا مجرورا، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على النون، مع

لزوم الياء فيه، وقيل: إنه معرب بالحروف، وهو مجرور بالياء -هنا- نيابة عن الكسرة؛ لأنها

ملحق بجمع المذكر السالم -على أصله- وكسر النون فيه لغة.

ينظر البيت في: الأصمعيات ص ١٩، وإصلاح المنطق ص ١١٩، والمقتضب ٣/٣٣٢، وسر

صناعة الإعراب ٢/٢٧١، وشرح المفصل ٣/٢٢٧، وشرح ابن الناظم ص ٢٨، ولسان العرب

٣/٥١٣ (نجد)، ٨/٩٩ (ربع)، ١٤/٢٥٥ (دري)، وتذكرة النحاة ص ٤٨٠، وتخليص الشواهد

ص ٧٤، وأوضح المسالك ١/٦١، وشرح ابن عقيل ١/٦٨، والمقاصد النحوية ١/١٩١، وشرح

الأشعوني ١/٦٥، وجمع الهوامع ١/١٨٤، وخزانة الأدب ٨/٦٥، والدرر ١/٥٦.

التغيير حالة الجمع، نحو: "رأيت الهندات المسلمات"؛ بالنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وأما رفعه بالضمة، وجره بالكسرة على الأصل.

وهو مقيس في ذي التاء مطلقا، علما كان لمذكر؛ نحو: "طلحة"، والمؤنث نحو: "فاطمة"، أو صفة؛ كـ"ضاربة"، أو اسم جنس؛ كـ"شبله".

وفي ذي الألف، أي ألف التأنيث مقصورة كانت؛ نحو: "ذكرى"، و"حبلى"، أو ممدودة؛ نحو: "حمراء"، و"صحراء".

وفي علم المؤنث العاري من التاء؛ كـ"زينب".

وفي صفة المذكر الذي لا يعقل، نحو: "جبال راسيات"، وفي مصغره أيضا، نحو: "دريهمات".

(وأولات قد ألف)، يعني أن "أولات" قد ألف إلحاقها بهذا الجمع في إعرابه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنَّ أَزْوَاجًا مُّشْرِكِينَ﴾^(١).

(وما به سُمِّي)، يعني: أن كل ما سُمِّي به، (من ذا)، أي: من جمع المؤنث السالم^(٢)، كـ"عرفات": علم لموضع، (و) من (الذي) ذكر (قبل)، أي: قبله، وهو: جمع المذكر السالم، والمثنى؛ كـ"عليين": علم لأعلى الجنة، و"البحرين": اسم/ لموضع؛ كائن (على ما)، أي: الذي (كان) عليه (قبل)، أي: قبل التسمية من الإعراب، (يحتذي)، أي: يقتفي، فينصب جمع المؤنث السالم المسمّى به بالكسرة، نحو: "رأيت عرفات"،

(١) من الآية: ٦ من سورة الطلاق.

(٢) فضّل كثير من النحاة القدامى تسميته: "الجمع بألف وتاء مزيدتين"، دون تسميته بجمع المؤنث السالم؛ لأن مفردة قد يكون مذكرا، كـ(حمام وحمامات، واصطبل واصطبلات)؛ فقد جمعت بألف وتاء وليست بمؤنث، وأحيانا لا يسلم مفردة في الجمع، بل يدخله شيء من التغيير: كـ(سجدة وسجّدت)؛ تحركت الجيم، و(حبلى وحلبات)؛ قلبت الألف ياءً، و(صحراء وصحراوات)؛ قلبت الهمزة واوا؛ فانتفى قيد (المؤنث)، وانتفى قيد (السلامة).

ومع ذلك كله لا مانع من التسمية الثانية، لأنها تنطبق على أغلب الحالات، واشتهرت بين النحاة وغيرهم حتى صارت "اصطلاحا".

ينظر في: همع الموامع ٨٣/١، وحاشية الصبان ١٣٨/١.

ويرفع جمع المذكر السالم المسمّى به بالواو، وينصب، ويجرّ بالياء، ويرفع المثنّى المسمّى به بالألف، وينصب، ويجرّ بالياء.

(بالفتح جرّ الاسم غير المنصرف)، يعني أن جرّ الاسم الذي لا ينصرف كائن بالفتحة نيابة عن الكسرة، نحو: "مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ، وَعُثْمَانَ، وَفَاطِمَةَ"؛ بالجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة، وإنما منع من الصرف لثقله؛ بسبب مشابهة الفعل.

(فإن يضاف) الاسم الذي كان ممنوعاً من الصرف، (أو يتل)، أي يتبع (أل)، سواء كان معرّفاً بها أم لا؛ بأن كانت موصولة، أو زائدة.

(أو) يتل (أم) المرادفة لـ "أل" عند طيئ صُرف؛ لضعف شبهه بالفعل حينئذ، فيرجع إلى أصله، وهو الجرّ بالكسرة^(١)؛ لأن الإضافة، و"أل" من خواصّ الأسماء، كقوله تعالى: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿كَأَلَا عَمَىٰ وَالْأَصْمَىٰ ۝٣﴾^(٣)،

وقول الشاعر:

وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاطِرُهُ إِذَا نَسِيتَ بِمَنْ تَهَوَّاهُ ذَكَرَ الْعَوَاقِبِ^(٤)

وهذان المثالان لـ "أل" الموصولة، ومثال الزائدة قوله:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ^(٥)

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤١/١، وجمع الهوامع ٩٢/١، والمطالع السعيدة ١٥٧/١.

(٢) من الآية: ٤ من سورة التين.

(٣) من الآية: ٢٤ من سورة هود.

(٤) البيت من الطويل، وبلا نسبة إلى قائله.

(اليقظان): الحذر، والمنتبه. (الناظر): هنا البصيرة.

والشاهد فيه: "باليقظان"؛ حيث دخلت "أل" على الصفة المشبهة باسم الفاعل فجرّ بالكسرة مع وجود الوصفية، وزيادة الألف والنون.

ينظر في: شرح الكافية ١٨٠/١، وشرح التسهيل ٤١/١، وتوضيح المقاصد ٣٤٢/١،

وتعليق الفرائد ١٣٦/١، والمقاصد النحوية ٢١٥/١، وشرح الأشموني ٧٣/١.

(٥) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة في ديوانه ص ١٩٢؛

ومثال "أم" قوله:

أَنَّ شِمْتَ مِنْ بَحْدِ بُرَيْقَا تَأَلَّقَا تَيْتُ بِلَيْلِ امْأَزَمِدِ اعْتَادَ أَوْلَقَا^(١)

ثم شرع يفصل موانع صرف الاسم فقال:

(ويمنع الصرف)، أي: الجرّ، والتنوين في الاسم (بإطلاق)، سواء كانت مقصورة، أم ممدودة (ألف أنثى)، أي: ألف التأنيث؛ فالمقصورة نحو: "حبل"، والممدودة نحو: "حمراء"، وهي علة تقوم مقام علتين؛ إحداهما^(٢): لفظية، والأخرى: معنوية؛ لأن صرف الاسم لا يمنعه إلاّ هما، أو علة تقوم مقامهما، وذاك علتان: ألف التأنيث، (ووزن منتهى الجمع)، أي: صيغة منتهى الجموع؛ أي: الجمع الذي لا نظير له في الأحاد؛ فإنها أيضا تمنع الصرف وحدها؛ لكونها قائمة مقام علتين؛ إحداهما:

(كاهله)، الكاهل: اسم لما بين الكتفين، ويعبر بشدة الكاهل عن القوة.

والشاهد فيه: (اليزيد)؛ حيث جرّ بالكسرة لدخول (أل) عليه؛ مع أنها زائدة.

ينظر البيت في: سر صناعة الإعراب ١٢١/٢؛ والإنصاف ٢٥٩/١؛ وشرح الشافية ٣٦/١؛ وأما ابن الحاجب ٣٢٢/١؛ وأوضح المسالك ٧٣/١؛ والمقاصد النحوية ٢١٨/١، ٥٠٩؛ وشرح التصريح ٨٤/١؛ ١٨٦، وجمع الهوامع ٩٢/١، وخزانة الأدب ٢٢٦/٢؛ والدرر ١٧/١.

(١) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين،

(شمت): نظرت من بعيد. (التألق): الوميض، واللمع. (امرأمد): أي: الأرمد، وهو الذي في عينه رمد، أي: وجع. (أولقا): خبل، وشبه جنون. والشاهد فيه: (امرأمد)؛ حيث جرّ بالكسرة، لدخول (ام) عليه، التي هي بمثابة (أل) عند سائر العرب.

ينظر البيت في: شرح الكافية ١٨١/١، وتوضيح المقاصد ٣٤٣/١، وتعليق الفرائد ١٣٧/١، والمقاصد النحوية ٢٢٢/١، وشرح الأشموني ٧٤/١، وجمع الهوامع ٩٤/١، والدرر ١٧/١.

(٢) في المخطوط: (أحدهما)، والصواب ما أثبتته.

معنوية، هي: الجمعية^(١)، والثانية: لفظية، وهي: خروجه عن أوزان الآحاد. قوله: (عرف)، تتميم للبيت.

(وهو)، أي: وزن منتهى الجمع؛ كل جمع:

- على وزن: (مفاعل)؛ بلا مد، نحو: "مساجد"، و"دراهم".

- وعلى وزن: (مفاعيل)؛ بالمد، نحو: "دنانير"، و"مصاييح"^(٢).

(وما أشبهه)، أو على وزن يشابه هذا الوزن، سواء كان:

جمعا، نحو: "فواعل"؛ كـ "جواهر"، و"ضوارب".

أو مفردا، نحو: "سراويل"، و"شراويل".

(ولو يصير)، أي: الجمع الذي على أحد الوزنين (علمًا)؛ بأن سمي به، وهو

جمع؛ فلا خلاف في منع صرفه، كما إذا سمي رجل بـ "مساجد"، أو "دنانير"^(٣).

ثم شرع في بيان العلل التي لا يمنع الصرف منها إلا ثنتان؛ إحداهما: لفظية، والأخرى: معنوية، فقال:

(وعدله)، أي: ومما يمنع صرف الاسم عدله، أي: نقله عما يستحق بالأصالة،

[أ/١٠] (ولو) كان الاسم المعدول به عن أصله (مسمًى) به؛ بأن/ كان علما، وقد كان المانع

له من الصرف مع العدل الوصفية؛ لأنها لما زالت بالتسمية خلفتها العلمية، فلا يزال المنع من الصرف باقيا.

(١) في المخطوط: (الجمعية)، وهو تحريف.

(٢) وضع المؤلف (دراهم)، و(دنانير) في وزن (مفاعل)، و(مفاعيل)؛ مع أنهما يندرجان تحت

قوله: (وما أشبهه). قال السيوطي:

"صيغة منتهى الجموع، وهو الذي لا نظير له في الآحاد، كـ: (مفاعل)، و(مفاعيل)، ولا

يشترط أن يكون في أوله ميم مزيّدة، بل أن يكون أوله حرفا مفتوحا، أي حرف كان، وأن

يكون بعد ألف الجمع حرف مكسور لفظا، أو تقديرا".

المطالع السعيدة ١٥٩/١، وينظر: شرح شذور الذهب للجوجري ٨٢٩/٢-٨٣٠.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٩٦/١، والمطالع السعيدة ١٦٠/١.

وهو أي: العدل (معتبر) في المنع من الصرف (في) شيئين:

- (الوصف)؛ بأن كان الاسم المعدول به عما يستحقه وصفاً، (نحو: أُخِر)، جمع "أخرى"، تأنيث "آخر"، نحو: "مررت بنساء آخر"؛ فإنه معدول (عن الآخر)، أي: عما يستحقه من التعريف بالألف، واللام؛ لأنه "أفعل" تفضيل؛ فحقه أن لا يجمع إلا مقروناً بـ"أل"، فالمانع لـ"آخر" علتان؛ إحداهما: معنوية، وهي: الوصفية، والثانية: لفظية، وهي: العدل.

- وفي نحو ألفاظ العدد المعدولة التي على (وزن: مَفْعَل)، ووزن: (فُعَال)، وهي تبنى (من عشر؛ فـ) ما (دونها) إلى واحد.

وبنائها منها (ما بين قيس)، أي: ذي قيس، (وأثر)، أي: وذى سماع؛ فالمقيس منها أربعة، وهو:

- "سُدَّاس"، و"مَسْدَس".

- و"سُبَاع"، و"مَسْبَع".

- و"ثُمَان"، و"مَثْمَن".

- و"تُسَاع"، و"مَتْسَع".

والمسموع عن العرب منها ستة، وهو من: "واحد" لـ"خمس"، و"عاشر"^(١)، وقيست عليه الأربعة الأولى، والمانع لها من الصرف: العدل، والوصفية.

أما العدل فلأنها معدولة عن أسماء العدد الأصلية، فـ"أحاد"؛ معدولة عن "واحد" واحد، و"ثناء"؛ معدولة عن "اثنين اثنين"، وهكذا. وأما الوصف فلأنها لا تستعمل إلا نعتاً، أو حالاً، أو خبراً، وهذه أوصاف:

- الأول، كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَجْنَحَةٌ مَّتَنِي﴾^(٢)، وكقوله: "جئت برجال أُحَاد أُحَاد".

(١) وهذه الستة المسموعة كما يلي: "أحاد وموحد"، و"ثناء ومثنى"، و"ثلاث ومثلث"، و"رباع ومربع"، و"خماس ومخمس"، و"عشار ومعشر".

(٢) من الآية: ١ من سورة فاطر.

- والثاني، كقوله: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾^(١).

- والثالث، كقوله -صلى الله عليه وسلم-: "صلاة الليل مثنى مثنى"^(٢).

ومعتبر أيضا العدل في (علم ك: فَعَلَ)، أي: على وزن "فَعَلَ"؛ بضم الفاء، وفتح العين؛ حال كونه (مؤكدًا)، أي: دالًّا على تأكيد ما قبله، كألفاظ التوكيد، وهي: "جمع"، و"كتع"، و"بصع"، و"بتع"، فتقول: "مررت بالنساء كلهنَّ جُمع، كُتّع، بُصّع، بُتّع"؛ فتمنع من الصرف للعدل، والعلمية.

أما العدل فإنها معدولة عن: "جمعوات"، و"كتعاوات"؛ لأن مفردا "جمعاء"، و"كتعاء"، فقياس جمعها: "فعلاوات"، وأما العلمية فإنها أعلام على الإحاطة.

(أو) كان العلم المعتبر فيه العدل مع العلمية (أصله) الذي عدل عنه (فاعل)، نحو: "عمر"، و"زفر"، و"قزح"؛ فإنها أعلام عدلت عن: "عامر"، و"زافر"، و"قازح"، فتقول: "مررت بعمر، وزفر، وقزح".

(أو) كان العلم المعدول به عن أصله قد (خصَّ النَّدا) في الأصل، نحو: "غدر"، و"خبث"، و"لكع"؛ فإنها في الأصل أوصاف خاصة بالنداء، فإذا سُمِّي بها منعت من الصرف للعدل، والعلمية؛ لأنها معدولة عن "غادر"، و"خبث"، و"لاكع".

(و) معتبر أيضا العدل مع العلمية في (سَحَرَ)؛ حال كونه (مُعَيَّنًا)، أي: مراد به يوم معيّن، نحو: "جئتكَ في يوم الجمعة سَحَرَ"؛ لأنه معدول عمّا يستحقه / من [١٠/ب] التعريف بالألف واللام، أو الإضافة، وجعل علما للوقت الذي قبيل الفجر فمنع من الصرف لذلك.

(وفي عِلْمٍ أَنثَى) على وزن: (فعالٍ)، كـ "حذام"، و"قطام"، و"رقاش"، (ذا): أي: المنع من الصرف للعدل، والعلمية، (تَمِيمٌ التَزَمَ)، أي: التزمه بنو تميم^(٣)، أما العدل فعن "حاذمة"، و"قاطمة"، و"راقشة"، وأما العلمية فلأنها أعلام نسوة.

(١) من الآية: ٣ من سورة النساء.

(٢) أخرجه البخاري ومسلم. ينظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول ٤٨/٦ - ٤٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٧٧/٣، والمقتضب ٤٩/٣، وتوضيح المقاصد ١٢١٩/٣، وشرح ابن عقيل

(و) يمنع من الصرف أيضا (وصف) على وزن: (فعلان)؛ للوصفية، وزيادة الألف والنون، بشرط أن تكون (له فعلى تفي)، أي: بشرط؛ أن تفي، أي: تحيىء "فعلى"؛ حال كونها مؤنثا له، نحو: "سكران"، و"غضبان"، فإن مؤنثهما "سكرى"، و"غضى"؛ فلذلك منع من الصرف.

وأما إن لم يكن مؤنثه على "فعلى"؛ بأن كان لا مؤنث له أصلا، نحو: "لحيان"، أو مؤنثه على "فعلانة"، نحو: "ندمان"؛ لأن مؤنثه "ندمانه"، فلا يمنع من الصرف.

(وقيل): إن "فعلان" يمنع من الصرف بشرط واحد، وهو: (إن فعلانة منه نفي)، أي: إن نفي منه كون مؤنثه على "فعلانة"، سواء كان مؤنثه على "فعلى"، كـ"سكران"، أو لا مؤنث له أصلا، نحو: "لحيان"، فيمنع من الصرف للوصفية، وزيادة الألف والنون؛ الأولى: معنوية، والثانية: لفظية.

(و) يمنع من الصرف أيضا (الوزن) الذي (خصّ الفعل)؛ بأن كان لا يوجد في الاسم إلا نادرا، أو في علم، أو أعجمي، نحو: "شمر"؛ علما لفرس، و"تعلم"؛ إذا كان علما لرجل.

(أو قد غلبا)، أي: الوزن في الفعل؛ بأن كان أكثر فيه من الاسم؛ كـ"تألب"^(١)، و"تنضب"^(٢)؛ علمين لشجرة^(٣)، وكـ"أحمد"، و"أفكل"^(٤)؛ علمي رجل.

٣٣٥-٣٣٦، وجمع المواع ١٠٧/١-١٠٨.

(١) في المخطوط: (يرمع)، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته، ويقتضيه السياق.

والتألب: شجرٌ تُتخذُ منه القسيّ العربيّة، وهو من أشجار الجبال. ينظر: لسان العرب ٢٢٥-٢٢٦ (ألب).

واليرمع: الحصى البيض تتلأأ في الشمس، ولعبة يلعب بها الصبيان. ينظر: لسان العرب ١٣٤/٨ (رمع).

(٢) التَّنَضُّب: شَجَرٌ لَهُ شَوْكٌ قِصَارٌ، تَأْلَفُهُ الْحِرَاءُ، وَيَنْبِتُ بِالْحِجَازِ. ينظر: لسان العرب ٧٦٤/١ (نضب).

(٣) ينظر: الخصائص ٢١٦/١.

(٤) الأَفْكَلُ: الرَّعْدَةُ تَعْلُو الْإِنْسَانَ؛ مِنْ بَرْدٍ أَوْ خَوْفٍ. ينظر: لسان العرب ١٩/١١ (أفكل)،

وإنما يمنع من الصرف إذا كان (في علم)، نحو: "خَضَمَ" ^(١) علم رجل، و"شَمَر" علم فرس ^(٢)، فيمنع من الصرف؛ لوزن الفعل، والعلمية.

(أو) كان في (وصف التاء أبي)، أي: لا يقبل لحوق تاء التأنيث به، نحو: "أحمر" و"أصفر"، فيمنع من الصرف لوزن الفعل، والوصفية، والعلمية.

(لا) يمنع من الصرف الوزن الخاص بالفعل، أو الغالب فيه؛ إذا كان في وصف (عارض)، أي: وصفية عارضة، لكونه في الأصل اسما، نحو: "مررت برجل أرنب" ^(٣)، أي: ذليل، فيصرف لعروض الوصفية؛ لأنه في الأصل: اسم لدويبة معروفة.

(و) لا يمنع من الصرف أيضا وزن خاص بالفعل، أو غالب فيه؛ إذا كان في اسم (غير لازم)، أي: غير لازم لذلك الوزن؛ بأن كان ينتقل عنه إلى وزن آخر، نحو: "امرؤ"، و"ابنم"؛ علمين فإنهما في الرفع على وزن "أخرج"، وفي النصب على وزن "أعلم"، وفي الجر على وزن "اضرب" على لغة الإتياع، فلم تستقر حركة العين على حالة واحدة فلذلك صرف.

(و) لا يمنع من الصرف أيضا (ما)، أي: الوزن الخاص بالفعل، أو الغالب فيه الذي (آل)، أي: رجع (ل) وزن (شبه)، أي: مشابه وزن (الاسم)؛ بأن زال اختصاصه بالفعل، وغلبته فيه بسبب التغيير فشابه أوزان الأسماء، نحو: "قيل"، و"قول"؛ على لغة، فإنهما يشبهان أوزان الأسماء نحو: "فيل"، و"حوت".

(ثم ربما يلمح)، أي: يلاحظ الوصف في الاسم الجامد المتضمن/لمعنى عرضي؛ [١١/أ] إذا كان على وزن خاص بالفعل، أو غالب فيه، (ك: أجدل) ^(٤) اسم للصقر، (وأخيل)

١١/٥٢٩ (فكل).

(١) هو العنبر بن عمرو بن تميم، وقد غلب على القبيلة. يُنظر: الصّحاح ١٩١٤/٥ (خضم).

(٢) لسان العرب ٤/٤٢٩ (شمر).

(٣) أَرْنَبٌ: "يُقَالُ لِلذَّلِيلِ: إِنَّمَا هُوَ أَرْنَبٌ، لِأَنَّهُ لَا دَفْعَ عِنْدَهَا؛ لِأَنَّ الْقُبْرَةَ تَطْمَعُ فِيهَا." تاج العروس ٢/٥٣٥ (رنب).

(٤) الأجدل: من صفة الصَّقْر، وجمعه: أَجَادِلُ. ينظر: تاج العروس ١٩٣/٢٨ (جدل).

اسم لطائر ذي نقط كالخيلان^(١)؛ فيمنع من الصرف لوزن الفعل، والوصف الذي لمح فيه، فيلمح في "أجدل" الشدة، وفي "أخيل" الخيلان، كقوله:

كَأَنَّ الْعُقَيْلَيْنِ يَوْمَ لَقَيْتُهُمْ فِرَاحُ الْقَطَا لَأَقَيْنَ أَجْدَلَ بَارِئًا^(٢)

وقول الآخر:

دَرَبْنِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشِمَمِي فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخْيَلًا^(٣)

وفي قول الناظم: "ربما" دليل على أن منع الصرف فيما لمح فيه الوصف من اسم على وزن الفعل قليل، وصرفه كثير؛ لعروض الوصفية فيه.

(١) جمع خال: وهي النقط المخالفة لبقية البدن، والأخيل: طائر أخضر، وعلى جناحيه لمعة تخالف لونه؛ سمي بذلك للخيلان؛ وقيل: الأخيل الشقراق، وهو مشووم عند العرب؛ تقول العرب: (أشأمت من أخيل).

لسان العرب ٢٢٩/١١ (خيل).

(٢) البيت من الطويل، وهو للقطامي في ديوانه ص ١٨٢؛ ولجعفر بن علبة الحارثي في: المؤتلف والمختلف ص ٢٢؛

(أجدل): الصقر. (بارئاً): متطاولاً، ويجوز أن يكون بارئاً: الطير المشهور، ويكون معطوفاً على (أجدل)، وقد حذف حرف العطف ضرورة، والأصل: لَأَقَيْنَ أَجْدَلَ وَبَارِئًا. والشاهد فيه: (أجدل)؛ حيث منعه من الصرف لوزن الفعل، ولمح الصفة؛ وذلك لأنه مأخوذ من (الجدل) وهو الشدة. وأكثر العرب يصرفه؛ لخلوه عن أصالة الوصفية.

ينظر في: شرح شواهد الإيضاح ص ٣٩٣؛ ولسان العرب ١٠٤/١١، وأوضح المسالك ١١٩/٤؛ والمقاصد النحوية ٣٤٦/٤؛ وشرح الأشموني ١٤٠/٣، وشرح التصريح ٣٢٥/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٠٦؛ والشاهد فيه: (بأخيلاً)؛ حيث منعه من الصرف لوزن الفعل، ولمح الصفة؛ لأنه مأخوذ من (المخيول) وهو الكثير الخيلان.

ينظر البيت في: شرح شواهد الإيضاح ص ٣٩٢؛ ولسان العرب ٢٣٠/١١ (خيل)؛ وأوضح المسالك ١٢٠/٤؛ والمقاصد النحوية ٣٤٨/٤؛ وشرح الأشموني ١٤١/٣، وشرح التصريح ٣٢٥/٢.

(وأجر)، أي: استعمل (هذا) المانع، وهو: وزن الفعل، مع الوصفية (علة)؛ لمنع الصرف (بأفعل)؛ أي: في "أفعل" التفضيل كلها؛ لأنها على وزن غالب في الأفعال، فتقول: "مررت برجل أحسن من عمرو".

(و) امنع من الصرف الاسم (العلم الممزوج)، أي: المركب تركيب مزج، أي: اختلاط؛ بأن جعل اسمان اسما واحدا، نحو: "مررت بمعدّي كرب"؛ وإنما منع من الصرف للعلمية، وهي: العلة المعنوية، والتركيب، وهي: اللفظية.

(أو) العلم حال كونه (ذا)، أي: صاحب (ألف، ونون)، كألف، ونون (فعلان) في الزيادة، والتطرف بعد ثلاثة أحرف أصلية، نحو: "عمران"، و"عثمان"، وإنما منع من الصرف للعلمية، وهي: المعنوية، وزيادة الألف، والنون، وهي: اللفظية، سواء كان العلم على وزن: "فعلان"، كالمثاليين، أم لا، نحو: "أصبهان".

(أو) العلم ذا (الها)، أي: تاء التأنيث؛ سواء كان علم مؤنث، نحو: "فاطمة" و"عائشة"، أو علم مذكر، نحو: "طلحة" و"حمزة"، وإنما منع من الصرف للعلمية، وهي: المعنوية، وتاء التأنيث، وهي: العلة اللفظية.

قوله: (امنع): فعل أمر مفعوله ظهر في قوله: "العلم الممزوج" في صدر البيت، أي: امنع من الصرف العلم الممزوج إلخ.

وقوله: (تفي)، جواب للأمر، وتتميم للبيت، أي: إن تمنع العلم الممزوج، وما عطف عليه من الصرف تف بالمقصود، وإثبات الياء فيه للضرورة؛ لأنه مجزوم بحذفها.

(وامنع) من الصرف علما (مؤنثا) تأنيثه (بغير الها)، أي: تاء التأنيث، (استقر)، أي: ثبت؛ إذا كان (فوق ثلاث) من الأحرف، كـ"زينب" و"سعاد"؛ لأن الرابع منزل منزل تاء التأنيث، فالفرعية المعنوية: العلمية، واللفظية: تاء التأنيث المقدرة.

أو كان على ثلاثة أحرف، وهو ساكن الوسط، ولكنه أعجمي، (ك: جُور)^(١) اسم بلدة؛ لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث، والعلمية تحتم المنع من الصرف.

(١) جُور: مدينة بأرض فارس، بينها وبين شيراز عشرون فرسخا، وإليها ينسب الورد الجوري، وهي أيضا محلة بنيسابور.

(أو) كان غير عجمي، ولكنه متحرك الوسط، نحو: (سَقَر)، اسم لجهنم - أعاذنا الله منها-؛ فإنه يمنع من الصرف أيضا؛ لأن الحركة في "العين" قامت مقام الرابع.
(أو) كان غير متحرك الوسط، ولكن (أصله) علم (مذكّر)، ونقل إلى مؤنث، نحو: "زيد"؛ إذا كان علم امرأة، فإنه يمنع من الصرف؛ لأنه حصل بنقله إلى مؤنث ثقل عادل خفة اللفظ.

[١١/ب] (وإن فقد)، أي: / عدم في علم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط (هذا)، أي: كونه في الأصل كلّها لمذكّر، (و) عدت فيه (عجمة)، أي: كونه أعجميًا، كـ"هند"، و"دعد"؛ (ف) فيه وجهان؛ ولكنّ (منعه) من الصرف (أجد)، أي: جعله جيّدًا، وهو: مذهب الجمهور؛ خلافاً للفارسي في: كون الصرف أفصح من المنع.
(وابن)، أي: استعمل، وأجر أعلام (القبيل)، أي: القبائل، (و) أعلام (البلاد)، (و) أفراد (الكلم)، أي: الكلمات على المعنى (الذي قصدته) بها في أصل الوضع، من: تذكير، وتأنيث؛ إذا كنت أنت الواضع (كما رسم)، أي: على الهيئة التي رسم، أي: ثبت بها ذلك المعنى الذي قصدته، وهي: الصرف؛ إذا قصدت التذكير، والمنع منه؛ إذا قصدت التأنيث.

فإذا قصد الواضع لعلم القبيلة به: الأب؛ كـ"مَعَدّ"، و"تميم"، والحيّ؛ كـ"قُرَيْشٍ"^(١)، و"تَقِيْفٍ"، أو قصد بعلم البلد: المكان؛ كـ"بَدْرٍ"، و"تَبِيرٍ"^(٢)، أو قصد باسم المفرد: اللفظ؛ نحو: "كتبت زيدًا فأجدته"، أي: لفظ "زيد"؛ صرف.

ينظر: معجم البلدان ١٨١/٢، وآثار البلاد وأخبار العباد ص ١٨١، ومراصد الاطلاع ٣٥٦/١.

(١) في المخطوط غير واضحة، وما أثبتته يقتضيه السياق، وموافق لما ورد في: همع الهوامع ١٢٤/١.

(٢) تَبِير: بفتح التاء، وكسر الباء؛ جبل بمكة، وهو جبل المزدلفة على يسار الدّاهب إلى منى. ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار ١٣٦/١.

وإن قصد بعلم القبيلة: الأم؛ كـ "باهلة"، أو القبيلة؛ كـ "محوس"، و"يهود"، أو قصد بعلم البلد: البقعة؛ كـ "عمان"، أو قصد باسم المفرد: الكلمة؛ نحو: "كَتَبْتُ زَيْدًا فَأَجَدْتُهَا"؛ منع من الصرف للتأنيث، والعلمية في الجميع.

(وامنع) من الصرف أيضا العلم (العجمي) في أصل (الوضع، و) في (التعريف)؛ بأن كان وضعه، وتعريفه، أي: وكونه علما ثابتين في لغة العجم، ونقل إلى لغة العرب بذلك، وأما إن نقل من لغة العجم نكرة، ثم جعل علما في لغة العرب، كـ "دِيْبَاج" ^(١)؛ إذا جعل علما لرجل؛ فإنه يصرف.

ويشترط في منع العجمي: الوضع، والتعريف؛ أن يكون (قد زاد على ثلاثة) أحرف، (في) القول (المعتمد)، نحو: "مررت بإبراهيم"، و"إسماعيل"، و"إسحاق"، و"إسرائيل".

(وتعرف العجمة)، أي: عجمة الاسم ^(٢):

- (بالتنقل) عن أئمة العربية؛ بأن هذا الاسم منقول من لغة العجم إلى لغة العرب.

- (و) تعرف أيضا بـ (أن يخرج) الاسم، أي: بخروجه (عن وزن به)، أي: عليه (الاسم) العربي (اتزن)؛ بأن كان خارجا عن أوزان الأسماء العربية كـ "إبراهيم"؛ فإن هذا الوزن مفقود في لغة العرب.

- (و) تعرف أيضا عجمة الاسم بـ (أن يلي)، أي: يتبع (في الابتداء)، أي: في أوله (النون را)، أي: يكون الراء في أوله تابعا للنون، وذلك بأن يكون الاسم مبدوءا بهما، و"النون" سابق على "الراء"، نحو: "نرجس" ^(٣).

(١) الدِّيْبَاج: الثَّيَابُ الْمَتَّخَذَةُ مِنَ الْإِبْرِسَمِ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَيُجْمَعُ عَلَى: دَيَابِيجَ، وَدَبَابِيجَ، لِأَنَّ أَصْلَهُ: دَبَاجٌ. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٩٧/٢ (دبج)، والمغرب في ترتيب المعرب ص ١٥٩.

(٢) ينظر: المزهري ٢١٣/١، وجمع الهوامع ١١٩/١-١٢٠.

(٣) التَّرْجِسُ: من الرياحين، وهو دخيل. ينظر: لسان العرب ٢٣٠/٦ (نرجس).

- (و) تعرف أيضا بأن يلي، أي: يتبع (الدال) في آخر الاسم (زاي)، وذلك بأن يكونا في آخره، و"الدال" سابق على "الزاي"، نحو: "مهندز"؛ لأن هذا لا يكون في كلمة عربية.

- (أو) كان الاسم (رباعيًا)، أي: على أربعة أحرف (عري)، أي: عاريا (عن) أحرف (الدلالة)^(١)، أي: الخفة، وهي حروف: "مُرْ بِنْفَلْ"، فإنه تعرف بذلك عجمته.

- (و) تعرف أيضا عجمة (ما)، أي: الاسم الذي، (ذا) أي: الرباعي، (تبعا) في عدد الحروف، وهو: الخماسي العاري من حروف الدلالة.

- (و) تعرف أيضا عجمة الاسم بما إذا كان (الصّاد)، والجيم، (أو قاف، وجيم جمعا) فيه، فالأول، نحو: "صولجان"، والثاني، نحو: "منجنيق"؛ لأن "الصّاد، والجيم"، أو "القاف، والجيم" لا يجتمعان في كلمة عربية، علم ذلك بالاستقراء.

(و) يمنع من الصرف أيضا (ألف الإلحاق)؛ حال كونها (ذات قصر)، أي: مقصورة؛ احترازا من الممدودة/ فلا تمنعه، وإنما تمنعه المقصورة إذا كانت (في علم)؛ لتكون ألف الإلحاق، هي: الفرعية اللفظية، والعلمية، هي: الفرعية المعنوية؛ كـ"أرطى"^(٢) علما.

(وذا) الذي ذكرنا من منع الصرف بألف الإلحاق المقصورة مع العلمية هو: (ختام الأمر)، أي: ختام أمر منع الصرف، وذكر موانعه.

(وما)، أي: الاسم الممنوع من الصرف الذي استقرّ (به)، أي: فيه (التعريف) بالعلمية؛ حال كونه (مانعا) من صرفه؛ بأن كان إحدى علّتيه (صرف)؛ إذا كان (منكرا)؛ لزوال إحدى علّتيه بالتّكثير، وهي: العلمية، نحو:

(١) عرّف الرضي حروف الدلالة بقوله:

"الدّالّة: الفصاحة، والخفة في الكلام، وهذه الحروف أخفّ الحروف، ولا ينفك رباعي، ولا خماسي من حرف منها إلا شاذّا." شرح الشافية ٢٦٢/٣.

(٢) الأَرطَى: شَجَرٌ يَنْبُثُ بِالرَّمْلِ، وَثَمَرُهُ مُرَّةٌ كَالْعُنَابِ، تَأْكُلُهَا الْإِبِلُ غَضَّةً، وَعُرْوُهُ حُمْرٌ. ينظر: تاج العروس ١٢٥/١٩ (أرط).

"رَبَّ معدِي كَرَبٍ، وعمرانٍ، وفاطمةٍ، وإبراهيمٍ، وأحمدٍ، وعمرٍ؛ لقيثهم".
فتصرف الجميع؛ لزوال العلمية بالتنكير؛ لأن مدخول "رَبَّ" لا يكون إلا منكراً.
أو (لا) يصرف منكراً (ما)، أي: الممنوع من الصرف الذي (بدونه)، أي: بدون
التعريف (ألف)، أي: وجد منع صرفه؛ لأن التنكير لا يزيل إحدى علتيه.
(وبصرف) الاسم (الممنوع) من الصرف مطلقاً (إن صغر)؛ لزوال أحد السببين
بالتصغير، كنزوال العدل في: "عمير"^(١)، وألف الإلحاق في: "غُليق"^(٢)، والألف، والنون
في: "عثيمين"^(٣)، ووزن الفعل في: "شمير"، والجمعية^(٤) في: "جنيدل"^(٥).
(لا مؤنث)، أي: إلا العلم المؤنث، كـ "طلحة"، و"فاطمة"، والعجمي، نحو:
"إبراهيم"، والمركب المزجي، نحو: "بعلبك"، والعلم الذي على وزن المضارع، [نحو]^(٦):
"يشكر"، والوصف الذي على وزن "فعلان" الذي مؤنثه على "فعلى"، نحو: "سكران
سكرى"؛ فإن هذه الخمسة لا تصرف إذا صغرت، لبقاء السببين مع التصغير.
(وامنع) الاسم المنصرف قبل التصغير من الصرف (به)، أي: بسبب التصغير،
(إن كُملاً)، أي: التصغير؛ لشبهه للفعل، بأن كان شبهه للفعل ناقصاً قبل التصغير،
فلما صغر كمل شبهه به فيمنع من الصرف لذلك، كـ "هند"؛ فإن شبهه بالفعل كان
ناقصاً، ولذلك يجوز فيه الوجهان: الصرف، وعدمه؛ فإذا صغر تعيّن منعه من الصرف؛
لدخول "التاء" فيه حينئذ، فتقول: "مررت بهئيدة".
(وما سوى المنصوب)، وهو: المرفوع، والمجرور، (مما)، أي: من كل اسم ممنوع
من الصرف (ختماً بالياء)؛ بأن كان معتلاً بها، حال كون "الياء" (تلي كسراً)، وهو:

(١) وهو تصغير: (عُمَر).

(٢) وهو تصغير: (عَلْقَى).

(٣) وهو تصغير: (عُثْمان).

(٤) في المخطوط: (والجمعية)، وهو تحريف.

(٥) وهو تصغير: (جَنَادِل).

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

المنقوص (فنون)ه، أي: اختمه بالتنوين؛ حال كونه (معدما) للياء؛ لأن التنوين عوض منه، والعوض، والمعوض منه لا يجتمعان، نحو:

"هؤلاء جوار"، و"مررت بجوار".

هذا إذا كان منكرا كما مثلنا، وأما إذا كان معرّفا فإن "الياء" تبقى، وتقدر الضمة فيها رفعا نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ﴾^(١)، وتقدر الكسرة فيها جرّا، نحو: "مررت بالجواري"، وأما المنصوب فإنه ينصب بفتحة ظاهرة على "الياء" مطلقا^(٢).

(واصرف) الممنوع من الصرف (للاضطرار)، أي: لأجل الضرورة بلا خلاف، كقوله:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدرَ خِدرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي^(٣)

وقوله:

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ تَحْمَلْنَ بِالْعُلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُمٍ^(٤)

(١) من الآية: ٣٢ من سورة الشورى.

(٢) وذلك في نحو: "رَأَيْتُ الْجَوَارِي".

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١١؛

(الخدر): ستر يمد للمرأة في ناحية البيت. (عنيزة): عشيقه الشاعر. (لك الويلات): دعاء عليه بالشدّة والعذاب. (المرجل): الذي يصير راجلا، أي ماشيا على رجله.

والشاهد فيه: (عنيزة)؛ حيث صرفه للضرورة الشعرية، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. ينظر في: أوضح المسالك ١٣٦/٤؛ ومغني اللبيب ص ٤٤٩، والمقاصد النحوية ٣٧٤/٤؛ وشرح الأشموني ١٧٢/٣، وشرح التصريح ٣٥٢/٢؛ وخزانة الأدب ٣٤٥/٩.

(٤) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٦٥، ويروى شطره الثاني: "سَوَالِكُ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمِي شَعْبَعِبٍ"؛ لامرئ القيس في ديوانه ص ٧٤؛

(الظعائن): جمع ظعينة، وهي المرأة في الهودج. (العلياء): رأس الجبل، وقيل: أرض مرتفعة في نجد. (جرثم)؛ بضم الجيم، والثاء ماء لبني أسد.

والشاهد فيه: (ظعائن)؛ حيث صرفها للضرورة الشعرية، وكان حقها المنع من الصرف؛ لأنها على صيغة منتهى الجموع.

(و) اصرف أيضا لأجل (التناسب)؛ إذا كان اللفظ الممنوع من الصرف مقترنا مع آخر مصروف، كقوله تعالى: ﴿سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا﴾^(١)، وكقراءة سليمان بن مهران^(٢): ﴿وَلَا / يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا﴾^(٣).

[١٢/ب]

(والمنع) للاسم المنصرف من الصرف (في غير ضرورة) الشعر (أبي)، أي: أباه جمهور النحاة، وأما في ضرورة الشعر فيجوز، كقوله: فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِيٍّ بِجَمْعٍ^(٤)

ينظر في: شرح ابن عقيل : ٣/٣٣٩؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٦٨، وشرح الأشموني ٣/١٧٣، وجمع الهوامع ١/١٣١.

(١) من الآية: ٤ من سورة الإنسان.

(سَلَسِلًا)؛ بالتثنية قراءة: نافع، والكسائي، وأبي بكر عن عاصم، والباقون بلا تنوين. ينظر في: معاني القرآن للفراء ٣/٢١٤، وحجة القراءات ص ٧٣٧، والنشر ٢/٣٩٤، والإتحاف ص ٥٥٨.

(٢) هو: أبو محمد؛ سليمان بن مهران بن الأعمش، الأسدي الكوفي، أحد أصحاب القراءات الشاذة بعد العشرة، أخذ القراءة عن عاصم ومجاهد وغيرهما، وكان حافظا ثبنا واسع العلم بالقراءة، ورعا ناسكا يتجنب الاتصال بأصحاب السلطان، وكان يسمى "المصحف" لشدة إتقانه وضبطه. قال عنه هشام: ما رأيت بالكوفة أحدا أقرأ منه لكتاب الله، وكان مع هذا صاحب نوادر وملح، توفي سنة ١٤٨هـ.

ينظر: وفيات الأعيان ٢/٤٠٠، وتذكرة الحفاظ ١/١١٦، وغاية النهاية ١/٣١٥.

(٣) من الآية: ٢٣ من سورة نوح.

(يغوث)، و(يعوق)، و(نسر): كلها أصنام.

وينظر في القراءة بالتثنية: مختصر في شواذ القرآن ص ١٦٢، ومشكل إعراب القرآن ٢/٧٦١، والكشاف ٤/٦١٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٤٢، والإتحاف ص ٥٥٨.

(٤) البيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١١٢؛

(حصن): هو أبو عيينة بن حصن الفراري. (حابس): هو أبو الأقرع بن حابس. (مرداس): هو أبو العباس مرداس السلمي.

فقلوه: "مرداس"، ممنوع من الصرف؛ لضرورة الوزن، وهو في الأصل مصروف.

(ورفع فعل) مضارع (ألف اثنين)، أي: الألف الدال على اثنين، (أحل) فيه، أي: ألحق بآخره حال كونه فاعلا له، (أو) أحل فيه (واو جمع)، أي: الواو الدال على الجمع؛ حال كونه فاعلا له.

(أو) كان المضارع (بياء أنش) مخاطبة (وصل)، أي: ألحقت بآخره فاعلا له، كائن (بالنون)، أي: هي علامة الرفع فيه نيابة عن الضمة، نحو: "الزبدان يقومان"، و"الزبدون يقومون"، و"أنت تقومين"، و"أنتما تقومان"، و"أنتم تقومون"، فهذه الأفعال الخمسة ترفع بالنون كما رأيت.

(واحذف) التّون منها؛ حال كونك (ناصبا) لها، نحو: "الزبدان لن يقوما"، و"الزبدون لن يقوموا"، و"أنت لن تقومي".

(أو) حال كون الفعل (منجزم)، نحو:

"الزبدان لم يقوما"، و"الزبدون لم يقوموا"، و"أنت لم تقومي".

وقوله: "منجزم"؛ بالوقف على السكون لغة ربيعة؛ لأنه منصوب على الحالّة.

والشاهد فيه: (مرداس)؛ حيث منع من الصرف، وحذف منه التنوين لضرورة الشعر، وحقه في الأصل التنوين، لأنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية.

ينظر البيت في: الشعر والشعراء ٧٣٦/٢؛ وسر صناعة الإعراب ١٩٨/٢؛ وسمط اللآلي ص ٣٣؛ والإنصاف ٤٠٧/٢؛ وشرح المفصل ١٨٨/١؛ ولسان العرب ٩٧/٦ (ردس)؛ ٣١٦/١٠ (فوق)، والمقاصد النحوية ٣٦٥/٤؛ وشرح التصريح ١٣٠/٢؛ وجمع الهوامع ١٣٣/١؛ وخزانة الأدب ١٤٧/١، ١٥٢-١٥٣؛ والدرر ٣٠/١.

(و) احذف أيضا النون من الأفعال المذكورة جوازا؛ (ل) أجل نون (الوقاية)؛ إذا اتصلت بها، كقراءة نافع: ﴿تَأْمُرُونِي﴾^(١)، والأصل "تأمرؤني"، فحذفت نون الرفع، وبقيت نون الوقاية.

وأثبتها إن شئت معها، (وَفَكَّ)ها، أي: افصلها منها، كقراءة ابن عامر^(٢): ﴿تَأْمُرُونِي﴾، وإن شئت فأدغمها فيها كقراءة الباقيين: ﴿تَأْمُرُونِي﴾، بتشديد النون.

(والفعل) المضارع (إن يختم) في آخره (بواو)، نحو: "يدعو"، (و) يختم بـ (ألف) في آخره، نحو: "يخشى"، (و) أي: أو يختم بـ (الياء)، نحو: "يرمي"، فهو: (معتل)، أي: يسمّى بالمعتل.

وإذا كان معربا، ومسندا إلى مفرد؛ (ففي) حالة (الجزم)، أي: جزمه (حذف) آخره؛ الذي هو: "الواو"، أو "الألف"، أو "الياء"، نحو: "لم يدع"، و"لم يخش"، و"لم يرم".

وأما رفعه فبالضمة مقدرة على "الواو"، و"الألف"، و"الياء"، وأما نصبه فبالفتحة مقدرة في المعتل في "الألف"، وظاهرة في المعتل بـ "الواو"، أو "الياء".

وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) من الآية: ٦٤ من سورة الزمر.

قرأ نافع: ﴿تَأْمُرُونِي﴾؛ بتخفيف النون، وابن عامر بفكّها، والباقون بتشديدها.

ينظر في: السبعة لابن مجاهد ص ٥٦٣، والنشر ٣٦٣/٢، والإتحاف ٤٨٢/٢-٤٨٣.

(٢) ابن عامر: هو أبو عمران، عبد الله بن عامر الدمشقي، إمام أهل الشام في القراءة، وأسن القراءة السبعة، قرأ على جماعة من الصحابة، وقيل: إنه قرأ على عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولد سنة ٢١هـ، وتوفي بدمشق سنة ١١٨هـ.

ينظر: معرفة القراء الكبار ص ٤٧، وغاية النهاية ٤٢٣/١-٤٢٤.

(والحركات كلّها)، أي: الضمة، والفتحة، والكسرة (تقدّر في) كلّ (ما)، أي: اسم (يضاف)، أي: يضاف، فحذف "الألف" لضرورة الوزن، (للياء) أي: ياء المتكلم، نحو: "جاء غلامي"، و"رأيت غلامي"، و"مررت بغلامي".

(أو) أي: وتقدّر أيضا في (ما)، أي: الاسم الذي (يقصر)، أي: المقصور، وهو: الاسم المعرب الذي آخره ألف لينة لازمة، نحو: "جاء المصطفى"، و"رأيت المصطفى" ^(١)، و"مررت بالمصطفى".

(و) تقدّر الحركات كلّها أيضا في (الفعل) المضارع المعتل بالألف، نحو: "يسعى"، و"لن يسعى".

(و) تقدّر أيضا في الحرف (المدغم) الذي في آخر ^(٢) الاسم المعرب؛ إذا كان مدغما في الحرف الأول/ من الكلمة التي تليه، كقراءة أبي عمرو ^(٣):

[١٣/أ]

﴿وَقَتَلَ دَاوُدُ دَجَالُوتَ﴾ ^(٤)؛ بإدغام الدال من "داود" في الجيم من جالوت ^(٥)، ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَى﴾ ^(٦)، ﴿وَالْعَدِيدَتِ ضَبْحًا﴾ ^(٧)، بإدغام سين

(١) في المخطوط: (المصفى) وهو تحريف.

(٢) في المخطوط: (آخره) وهو تحريف.

(٣) هو أبو عمرو، زبان بن العلاء بن عمار المازني البصري، أحد أصحاب القراءات السبع، كان أعلم الناس بالقراءة والعربية، مع الصدق والأمانة والدين؛ أخذ عن نافع مولى ابن عمر، وأخذ عنه اليزيدي النحوي وغيره. مات سنة ١٥٤؛ وله ٨٦ سنة.

ينظر: وفيات الأعيان ٤٦٦/٣، وغاية النهاية ٢٨٨/١، وبغية الوعاة ٢٣١/٢.

(٤) من الآية: ٢٥١ من سورة البقرة.

(٥) القراءة بإدغام الدال في الجيم من "داود جالوت"؛ لأبي عمرو ويعقوب بخلفهما. ينظر: الإتحاف ٢٠٧/١.

(٦) من الآية: ٢ من سورة الحج.

(٧) سورة العاديات، الآية: ١.

"الناس" في سين "سكرى"^(١)، والتاء من "العاديات" في الضاد من "ضحاً"^(٢)؛ فتقدر الحركات في المدغم؛ لتعذرهما من أجل إسكان حرف الإعراب للإدغام.

(و) تقدر كلها أيضاً في اللفظ المعرب (المحكي)، كقولك: "من زيد؟"، لمن قال: "قام زيد"، و"من زيداً؟"، لمن قال: "رأيت زيداً"، و"من زيد؟"؛ بالجر لمن قال: "مررت بزيد".

(ثم) مما يعرب بالحركات حال كونه (مقدّراً) إعرابه (بكسر)، أي: في حالة جرّه، (منقوص)، أي: الاسم المنقوص، نحو: "مررت بالقاضي"، ويقدر إعرابه أيضاً في حالة (ضم)، أي: في حالة رفعه، نحو: "جاء القاضي"، وأما نصبه بفتحة ظاهرة على الياء، نحو: "رأيت القاضي".

(و) يقدر (الضم)، أي: ضمّ المضارع؛ حالة رفعه على الواو (في) المعتلّ منه بها، نحو: (يغزو)، و"يدعو"، (و) يقدر على الياء في المعتلّ منه بها، نحو: (يرمي)، و"يعطي"، وأما نصبه بفتحة ظاهرة على الواو، والياء، نحو: "لن يغزو"، "لن يرمي"، وجزمه بالحذف كما تقدم.

(وقدر سكون ما)، أي: الفعل المضارع المجزوم الذي لأجل التقاء (الساكنين قد كسر) آخره، نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٣)؛ فيقدر السكون في "يكن" على النون المكسورة لالتقاء الساكنين.

وقدر سكون المضارع المجزوم أيضاً الذي كان سكونه على (الهمز، إن أبدل) الهمز حرفاً (لينا)؛ فيقدر على ذلك الحرف اللين، وهو الألف نحو: "لم يقرأ"؛ بإبدال الهمزة ألفاً للتخفيف.

(١) والقراءة بالإدغام في المثليين السين في السين هنا لأبي عمرو.

ينظر: التيسير في القراءات السبع ص ٢٠، وتجيير التيسير ص ١٨٩.

(٢) والقراءة بالإدغام في المتقارين؛ التاء في الضاد هنا لأبي عمرو.

ينظر: التيسير في القراءات السبع ص ٢٦، وتجيير التيسير ص ١٩٩.

(٣) من الآية: ١ من سورة البينة.

(وسوى ما قلته)، أي: وكل ما خالف ما قلته من أول الباب إلى هنا (فهو شذوذاً قد حوى)، أي: فهو قد حوى شذوذاً؛ يحفظ، ولا يقاس عليه، كتقدير الفتحة في المنقوص، في قوله:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا^(١)
وفي المضارع الواوي، كقوله:

أَرْجُو وَأُمْلُ أَنْ تَذْنُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ^(٢)
أو اليائي، كقوله:

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحْطٍ مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلُ^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو لمجنون ليلي في ديوانه ص ٢٣٣؛
والشاهد فيه: (أَنَّ وَاشٍ)؛ حيث تقدير الفتحة على "واشٍ" المنقوص؛ والأصل: "أَنَّ وَاشِيًا"،
وذلك لأجل الضرورة الشعرية.

ينظر البيت في: شرح الشافية ١/١٧٧، ٤/٤٠٥؛ وشرح المفصل ٤/٦١؛ ومغني اللبيب
ص ٣٨٢؛ وجمع الهوامع ١/٢٠٩، وخزانة الأدب ١٠/٤٨٤؛ والدرر ١/٧٥.

(٢) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦٢؛
(أرجو): أتوقع الخير. (تدنو): تقرب. (إخال): أظن. (تنويل): العطاء.
والشاهد فيه: (أَنْ تَذْنُو)؛ حيث لم يُظهر الفتحة على الفعل "تدنو" مع إمكانية ظهورها،
للضرورة الشعرية.

ينظر في: شرح الكافية ٢/٥٥٧، وأوضح المسالك ٢/٦٧؛ وشرح ابن عقيل ٢/٤٧؛
والمقاصد النحوية ٢/٤١٢، وشرح التصريح ٢/٢٧٤؛ وجمع الهوامع ١/٢١٣؛ ٥٥٢، وخزانة
الأدب ٩/١٤٣؛ والدرر ١/٨٠، ٣٤٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو لحنديج بن حندج المري؛
(يديني): يقرب. (على شحط): على بعد. (الحزن): اسم موضع، وفي الأصل ما غلظ من
الأرض. (صَوْلُ): اسم موضع.
والشاهد فيه: (أَنْ يَدْنِي)؛ حيث لم يُظهر الفتحة على الفعل "يديني" مع إمكانية ظهورها،
للضرورة الشعرية.

وكظهور الضمة، أو الكسرة في المنقوص، نحو قوله:

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ خَيْثُ الثَّرَى كَابِي الْأَزْدِ^(١)

وقوله:

فَيَوْمًا يُوَافِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍّ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَعَوِّلُ^(٢)

وفي المضارع الواوي، نحو:

إِذَا قُلْتُ عَلَى الْقَلْبِ يَسْلُو فُيْضَتْ هَوَاجِسُ لَا تَنفَكُ تُعْرِيه بِالْوَجْدِ^(٣)

ينظر البيت في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٨٣؛ والإنصاف ١/١٠٥؛ ومعجم البلدان ٣/٤٣٥ (صول)؛ وتوضيح المقاصد ١/٣٥٣، والمقاصد النحوية ١/٣٨١؛ وجمع الهوامع ٣/٣٢٠، والدرر ٢/٥٣٨.

(١) البيت من المتقارب، لجرير في ديوانه ص ٨٤٣،

(عرق الفرزدق): أراد به أصله. (خبيث الثرى): أي: خبيث التربة. (كابي الأزند): من كبا الزند؛ إذا لم يخرج نارا، والأزند -بضم النون- جمع زند، وهو العود الذي تقدح به النار، وهو الأعلى، والزند السفلى فيها ثقب.

والشاهد فيه: (كابي)؛ حيث بروز الضمة على الياء؛ وذلك لأجل الضرورة الشعرية.

ينظر في: توضيح المقاصد ١/٣٤٨، والمقاصد النحوية ١/٤٢٤، وجمع الهوامع ١/٢١٠، والدرر ١/٧٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ٣٥٥؛

(يوافين): يقبلن. (غير ماض): غير نافذ. (الغول): كل ما يغتال الإنسان أو يهلكه، وقد وصفه العرب بصفات غريبة، ولا يعرفونه. (تغول): أي تتغول. وتغولت الغول: تلونت. والشاهد: (غير ماضي)؛ حيث جرّ الاسم المنقوص "ماضي" بكسرة ظاهرة، والقياس أن يحذفها.

ينظر في: الكتاب ٣/٣١٤؛ والمقتضب ١/٣٥٤؛ والخصائص ٣/١٥٩؛ وشرح المفصل ٥/٤٨٣؛ والممتع في التصريف ص ٣٥٣؛ ولسان العرب ١١/٥٠٧ (غول)، ١٥/٢٨٣ (مضي)؛ والمقاصد النحوية ١/٢٢٧، وخزانة الأدب ٨/٣٥٩.

(٣) البيت من الطويل، وبلا نسبة إلى قائله،

أو اليائي، كقوله:

فَعَوَّضَنِي عَنْهَا غَنَائِي وَمَ تَكُنْ تُسَاوِي عَنَزِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمٍ^(١)

وكتبوت حرف العلة مع الجازم، كقوله:

وَتَضَحَكُ مِنِّي شَيْخَةً عَبْشَمِيَّةً كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا^(٢)

(علّ) أي لعلّ. (يسلو)؛ من سلوت عنه سلوا؛ إذا برد قلبه من هواه. (قيضت) أي: سلطت. (هواجس) جمع هاجسة؛ من هجس في صدري شيء إذا حدث، والهاجس: الخاطر. (تغريه) تحرضه وثحثه. (بالوجد) وهو شدة الشوق. والشاهد فيه: (يسلؤ)؛ حيث جاء الشاعر بهذا الفعل مرفوعاً بضمة ظاهرة على الواو للضرورة الشعرية، والقياس تقديرها.

ينظر في: توضيح المقاصد ٣٥٤/١، والمقاصد النحوية ٢٥٢/١، وجمع الهوامع ٢١٢/١، والدرر ٧٨/١.

(١) البيت من الطويل، وبلا نسبة إلى قائله،

والشاهد فيه: (تساوي)؛ حيث جاء الشاعر بهذا الفعل مرفوعاً بضمة ظاهرة على الياء للضرورة الشعرية، والقياس تقديرها.

ينظر في: توضيح المقاصد ٣٥٤/١، والمقاصد النحوية ٢٤٧/١، وجمع الهوامع ٢١١/١، خزانة الأدب ٢٨٢/٨، والدرر ٧٨/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي؛

(شيخة): امرأة عجوز. (عبشمية): نحت مشتق من آل عبد شمس. (يمانيا): نسبة إلى اليمن. والشاهد فيه: (لم ترى)؛ حيث ثبوت حرف العلة مع الجازم، في رواية من رواه بالألف، والأصل: "لَمْ تَر".

ينظر البيت في: المحتسب ٦٩/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤١٤؛ وشرح المفصل ٣٦٥/٣، ٤٩٣/٥؛ ومغني اللبيب ص ٢٦٦؛ ولسان العرب ٥١٧/٣ (هذذ)، ٧٥ / ٥ (قدر)، ١١٥/٦ (شمس)؛ والأشباه والنظائر ١٥/٢؛ وخزانة الأدب ١٩٦/٢، ٢٠٢.

وقوله:

أَلَمْ يَأْتِيَنَّكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(١)

وقوله:

هَجَوْتَ زَيْتَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا / مِنْ هَجَوِ زَيْتَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ^(٢) [١٣/ب]

فهذا كله شاذ؛ يحفظ، ولا يقاس عليه.

(١) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير؛

(الأنباء): الأخبار. (تنمي): ترتفع، تنتشر. (اللبن): ذات اللبن، أي الإبل.

والشاهد فيه: (ألم يأتيك) حيث أثبت الياء للضرورة الشعرية، والأصل حذفها.

ينظر البيت في: الكتاب ٣/٣١٦؛ والمختضب ١/٦٧، والإنصاف ١/٣٠؛ وشرح المفصل

٤/٤٧٨، ٥/٤٨٨؛ والمقرب ١/٥٠، ٢٠٣؛ ولسان العرب ١٤/١٤ (أتى)، وجمع الهوامع

١/٢٠٥، وخزانة الأدب ٨/٣٥٩، ٩/٥٢٤، والدرر ١/٧٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو لزبان بن العلاء في: معجم الأدباء ١١/١٥٨،

(زيتان): اسم الشاعر.

والشاهد فيه: (لم تهجو)؛ حيث لم يحذف حرف العلة، وذلك للضرورة الشعرية.

ينظر البيت في: سر صناعة الإعراب ٢/٢٧٥؛ والإنصاف ١/٢٢؛ وشرح المفصل ٥/٤٨٨؛

والممتع في التصريف ١/٣٤٣، ولسان العرب ١٥/٤٩٢ (يا)؛ والمقاصد النحوية ١/٢٤٣؛

وشرح التصريح ١/٨٧، وجمع الهوامع ١/٢٠٤، وخزانة الأدب ٨/٣٥٩، والدرر ١/٧٢.

(النكرة والمعرفة)

أي: هذا مبحثهما.

(معارف النحو)، أي: المعارف في اصطلاح أهل النحو: (ضمير)؛ سواء كان متكلماً، كـ"أنا"، أو لمخاطب، كـ"أنت"، أو لغائب، كـ"هو"، وإنما بدأ به؛ لأنه هو أعرفها^(١).

(فعلَم)، أي: يليه في الرتبة: العلم الشخصي، كـ"زيد" و"عمرو"، (ف) يليه في الرتبة: اسم (ذو)، أي: صاحب (إشارة)، نحو: "ذا"، و"ذي"، و"تي"، و"تا".

(و) النكرة المقصودة بالنداء، (نحو: يا قثم)، و"يا رجل"، وإنما كان اسم الإشارة، والنكرة المقصودة في رتبة؛ لأن تعريفهما معا بالقصد. (فيليه)، أي: المعرف بالقصد في الرتبة: اسم (موصول)، نحو: "الذي" و"التي"؛ لأن تعريفه بالصلة.

(ف) يليه في الرتبة: (ذو)، أي: صاحب (أل) العهدية، أي: المعرف بها (ك: الوله)، و"البله"؛ لأن تعريفه بالعهد.

(واجعل مضافاً)، أي: المعرف بالإضافة، (ك) الاسم (الذي أضيف له) في الرتبة، أي: نزله منزلته إلا إذا كان مضافاً (لمضمّر)؛ سواء كان متكلماً، نحو: "غلامي"، أو مخاطباً، نحو: "غلامك"، أو لغائب، نحو: "غلامه"، (فساوي) به حينئذ (العلما)، الشخصي في الرتبة.

(١) اختلف النحاة في أعرف المعارف:

فمذهب سيوييه والجمهور أن أعرف المعارف الاسم المضمّر؛ لأنه لا يُضمّر إلا وقد عُرف؛ ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف.

ومذهب أبي سعيد السيرافي، وعليه ابن معطٍ، واختاره أبو حيّان: أن العلم أعرفها.

ومذهب الكوفيّين وابن السراج: أن أسماء الإشارة أعرف من الضمير، ومن العلم.

يُنظر: الكتاب ٦/٢، ١١، والمقتضب ٤/٢٨١، والإنصاف، المسألة الواحدة بعد المائة،

٥٨١/٢، وأسرار العربيّة ص ٢٤٣، واللّباب في علل البناء والإعراب ١/٤٩٤، وشرح المفصل

٣٤٧/٢، ٣٤٩/٣، وجمع الهوامع ١/٢٢٠.

(وغير) ذا الذي ذكرته من المعارف (نكرة)، أي: يسمى بالنكرة؛ لعدم تعيين مدلوله، (ك: مَنْ، وَمَا) الاستفهاميتين، والشرطيتين.

(وصح)، أي: صحح جمهور النحاة (التعريف)، أي: وجوده (في ضمير) راجع على (نكرة)، و(لو) كانت النكرة العائد إليها من (واجب التنكير)، أي: مما يجب تنكيره، كالحال، والتمييز^(١).

(ومفهم الغيبة، والحضور سم بمضمر)، أي: سم اللفظ الدال على تعيين مسماه، مع إفهامه لغيبته، ك"هو"، و"هي"، أو حضوره؛ ك"أنا"، و"أنت"؛ بـ: "المضمر"، و"الضمير" عند البصريين، و"الكناية"، و"المكنى" عند الكوفيين^(٢). وهو على قسمين: متصل، ومنفصل.

(وذو اتصال)، أي: المتصل (منه)، أي: من المضمر، (لم يقع في الابتداء)، أي: لا يقبل الوقوع في ابتداء الكلام، (وتلو إلّا)، أي: ولا يقع تابعا لـ"إلّا" الاستثنائية؛ إلا في الضرورة، كقوله:

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَعَثَ عَلَيَّ فَمَالِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ^(٣)

(١) بخلاف غيره كالفاعل، والمفعول. همع الهوامع ٢٢٢/١.

(٢) الكناية أو المكنى: مصطلح كوفي، وهو الضمير أو المضمر عند البصريين.

قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢٩٢/٢:

"لا فَرْقَ بين المضمر والمكنى عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناها واحد، وإن اختلفا من جهة اللفظ. وأمّا البصريون، فيقولون: المضمراتُ نوعٌ من المكنيات، فكلُّ مضمر مكنيٌّ، وليس كلُّ مكنيٍّ مضمرًا."

ينظر: توضيح المقاصد ٣٥٩/١، وشرح شذور الذهب ص ١٧٥، وهمع الهوامع ٥٦/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة؛

(أعوذ): أي ألتجئ وأتحصن. و(فتنة): أي جماعة. و(بغت): من البغي؛ أي اعتدت وظلمت. و(عوض): ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل "أبدا" إلا أنه مختص بالنفي، وهو مبني على الضم كقبل وبعد.

وقوله:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَارُ^(١)

وهو (ك: تاء قمت)؛ بضم التاء، فإنه ضمير متكلم متصل، وتاء (قمت)؛ بفتح التاء فإنه ضمير مخاطب متصل، وتاء (قمت)؛ بكسر التاء فإنه ضمير متصل في [محل]^(٢) رفع للمخاطبة، قوله: (كلّا) تتميم للبيت، معناه: انته^(٣).

(وك: نون) جماعة (نسوة، وواو) لجماعة الذكور، (وألّف) المثني؛ فهذه الثلاث ضمائر رفع متصلة، فتارة (لغائب)؛ إذا اتصلت بالماضي، نحو: "النساء قُمن"، و"الرجال قاموا"، و"الزيدان قاما"، (و) تارة (لمخاطب عرف)، أي: عرف كونها تجميعة للغائب، والمخاطب؛ وإنما تكون للمخاطب إذا اتصلت بالأمر، نحو: "قُمن يا نساء"، و"قوموا يا رجال"، و"قومًا / يا رجالان".

[١٤/أ]

والشاهد فيه: (إلّا)؛ حيث وقع الضمير المتصل بعد "إلا"، وهو شاذ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

ينظر في: شرح ابن عقيل ٨٩/١، والمقاصد النحوية ٢٥٥/١، وشرح التصريح ٩٨/١، والدرر ٨٤/١.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(ما نبالي): لا نكثر ولا نهتم. من المبالاة. (ديار): أحد، ولا يستعمل إلا بعد نفي، أو شبهه.

والشاهد فيه: (إلّا)؛ حيث وقع الضمير المتصل بالكاف بعد "إلا"؛ لضرورة الشعر. ينظر في: الخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢، وشرح المفصل ٣١٧/٢، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٨٥، وأوضح المسالك ٨٣/١، وتخليص الشواهد ص ١٠٠، ومغني اللبيب ص ٥٧٧، وشرح ابن عقيل ٩٠/١، وشرح ابن الناظم ص ٣٤، والمقاصد النحوية ٢٥٣/١، وشرح الأشموني ٨٧/١، وجمع الهوامع ٢٢٤/١، والدرر ٨٤/١، وخزانة الأدب ٢٧٨/٥، ٣٢٥.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو سقط في المخطوط.

(٣) (كلّا): كَلِمَةُ رَجُلٍ، وَرَدَّعَ، وَتَنَبَّهَ؛ وَمَعْنَاهَا: اُنْتَهَ لَا تَفْعَلْ.

ينظر: لسان العرب ٥٨٩/١١ (كلّا)، وتاج العروس ٤٤٥/٤٠ (كلّا).

(وك: ياء أنثى خوطبت)، نحو: "قومي"، و"تقومين". (وكل ذي) الضمائر المتصلة التي ذكرنا (رفع)، أي: ضمائر رفع.

(ونا)، التي هي ضمير (لمتكلم خذي)، أي: خذها، واستعملها (بكل)، أي: في كل وجوه الإعراب الثلاثة، فالرفع، نحو: "قمنا"، والنصب، [نحو]^(١): "أكرمنا"، والجر، نحو: "مر بنا".

(وهاء الغائب، وللخطاب الكاف جرّ، وانصب)، أي: جرّ، وانصب "هاء الغائب" مذكراً كان، أو مؤنثاً، و"كاف الخطاب" مذكراً كان، أو مؤنثاً، نحو: "مر به"، و"مرّ بها"، و"ضربه"، و"ضربها"، و"مرّ بك"، و"مرّ بك"، و"ضربك"، و"ضربك".

(ويوصلان)، أي: "هاء الغائب"، و"كاف الخطاب"؛ حال كونهما (مع تاء) المتكلم، أو الخطاب، أي: مشتركين معها في الوصل؛ (بالألف، والميم في) حال (تثنية)، نحو: "مرّ بهما" و"ضربهما"، و"مرّ بكما"، و"ضربكما"، و"ضربتما".

(و) توصل الثلاثة أيضاً بـ (الميم) وحدها، (في) حال (جمع)، نحو: "مرّ بهم"، و"ضربهم"، و"مرّ بكم"، و"ضربكم"، و"ضربتكم".

(و) توصل الثلاثة أيضاً بـ (نون في) جمع (الإناث) المضمر (شدّداً)، أي: ذلك النون، نحو: "مرّ بكنّ"، و"ضربكنّ"، و"مرّ بهنّ"، و"ضربهنّ"، و"ضربتنّ".

(وألّف) توصل به الهاء التي (لغائب الأنثى)، أي: للأنثى الغائبة (بدا)؛ أي: ظهر وصلها به وحدها، نحو: "مرّ بها"، و"ضربها"، فهذه هي ضمائر الاتصال.

(وذو انفصال)؛ أي: وصاحب انفصال، (منه) أي: من المضمر قسمان: ضمائر رفع، وضمائر نصب.

فالذي (لرفع) من ضمائر الانفصال اثنا عشر متفرعة عن ثلاثة؛ وهي: (أنا) للمتكلم، (وأنت) للمخاطب، (وهو) للغائب، (والفروع)، أي: وفروع هذه الثلاثة، (تجتني)؛ أي: تكتسب منها بالقياس، ففرع "أنا": "نحن" للمتكلم المعظم لنفسه، أو

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو سقط في المخطوط.

المشارك لغيره، وفرع "أنت" للمذكر: "أنت" ^(١) للمؤنث، و"أنتما" للمخاطبين مطلقا، و"أنتم" للمخاطبين، و"أنتن" للمخاطبات، وفرع "هي" للغائبة: "هما" ^(٢) للغائبين مطلقا، و"هم" للغائبين، و"هنّ" للغائبات.

وضمائر الانفصال التي (لنصب) لفظ (إيّا)؛ حال كونه يذكر (بعده دليل ما أريد)، أي: ما أرادته المتكلم من لفظ دالّ على تكلم، أو خطاب، أو غيبة؛ مفردا، أو مثنى، أو مجموعا مذكرا، أو مؤنثا؛ حال كون الدليل على ما ذكر حرفا للتكلم، والخطاب، أو الغيبة، (لا سما)، أي: وليس اسما (في) القول (المعتمى)، أي، المختار، نحو: "إيّاي" و"إيّانا"، و"إيّاك" و"إيّاك" و"إيّاكما"، و"إيّاكن"، و"إياه" و"إياها" و"إياهما"، و"إياهم" و"إياهنّ"؛ فهذه اثنا ^(٣) عشر ضميرا للنصب ^(٤).

ثم شرع يقسم الضمير إلى مستتر، وبارز، فقال:

(وستر) مضمر (مرفوع ب) فعل (أمر) للواحد المذكر (حتما)، نحو: "قم"، (و) حتم أيضا ستر المضمر المرفوع بمضارع مبدوء ب (دون)، أي: غير (يا مضارع)، أي: ياء المضارعة؛ بأن كان مبدوءا بهمزة المضارعة، أو نونها اللتين / للمتكلم، أو تائها التي للمخاطب، نحو: "أقوم"، و"نقوم"، و"تقوم".

(و) حتم أيضا ستر المضمر المرفوع ب (اسميهما)؛ أي: اسم فعل الأمر، واسم فعل المضارع.

- الأول نحو: "صه"، و"مه"، و"نزال"؛ بمعنى: اسكت، وانكف، وانزل.

- والثاني نحو: "أفّ"، و"أؤّه"، بمعنى: أتضجر، وأتوجع.

(و) حتم أيضا ستر المضمر المرفوع ب (فعل الاستثناء)، نحو: "خلا"، و"عدا"، ك: "قاموا ما خلا زيدا"، و"ما عدا عمرا".

(١) في المخطوط (وأنت)، والصواب ما أثبتته.

(٢) في المخطوط (وهما)، والصواب ما أثبتته.

(٣) في المخطوط (اثني)، والصواب ما أثبتته.

(٤) ينظر: المطالع السعيدة ١/١٩٨.

(و) المرفوع بـ (فعل التعجب)، نحو: "ما أَحْسَنَ زَيْدًا"، و"أَحْسِنُ بِزَيْدٍ"، والمرفوع بـ (أفعل التفضيل)؛ أي: الاسم الدال على التفضيل الذي على وزن "أفعل"، نحو: "زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْ عَمْرٍو".

فهذه العوامل لا ترفع إلا الضمير المستتر، وقوله: (فاحفظ تصب)، تتميم للبيت؛ أي: احفظ ما فصلنا لك توافق الصواب.

(ولم يجرى) الضمير (منفصلا)، أي: لا يجوز ضمير^(١) الانفصال (إن أمكننا وصل)، أي: إن أمكن التعبير بضمير الوصل؛ لأن الضمائر وضعت لقصد الاختصار، والضمير المتصل أخصر من المنفصل^(٢).

(و) إن كان الضمير واقعا (بعد إنما)، محصورا بها (تعيّنا)، أي: وجب انفصاله، كقوله:

أَنَا الذَائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارُ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَانِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي^(٣)

(١) في المخطوط (بضمير)، والصواب ما أثبتته.

(٢) جاء الضمير في الشعر منفصلا؛ مع إمكان الاتصال؛ لضرورة إقامة الوزن، وذلك في قول الشاعر:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتُ قد ضَمِنْتُ ... إِيَّاهُمْ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

ينظر: شرح التسهيل ١/١٥٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٦٧، وشرح ابن عقيل ١/١٠١، وجمع الهوامع ١/٢٤٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/٣١٥، وينسب لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ١٨٦،

ويروى للفرزدق (أنا الضامن الراعي عليهم ..).

(الذائد): المدافع. (الأحساب): جمع حَسَب، وهو الشرف والمجد، ومفاخر الآباء والأجداد. (الذمار): كل ما يجب الحفاظ عليه.

والشاهد فيه: "إنما يدافع أنا أو مثلي"؛ حيث تعيّن انفصال الضمير لأنه محصور بـ "إنما".

ينظر البيت في: المحتسب ٢/١٩٥، وتذكرة النحاة ص ٨٥، والجني الداني ص ٣٩٧، وأوضح المسالك ١/٩٥، ومغني اللبيب ص ٤٠٧، ولسان العرب ١٥/٢٠٠ (فلا)، ١٣/٣١ (أنن)،

أي: لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا، ف"أنا" فاعل "يدافع"، وإنما انفصل لكونه محصوراً بـ"إنما".

(و) يتعين أيضاً فصله بعد (رفعه بمصدر) متعدّد، وقد كان (لما انتصب به)، أي: لمنصوبه، (أضيف)، أي: المصدر، كقوله:

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ وَقَدْ أَغْرَى الْعِدَا بِكُمْ اسْتِسْلَامُكُمْ فَشَلَا^(١)

فقوله: "نصر"، مصدر مضاف لمفعوله، و"نحن" فاعله، وإنما انفصل لكونه مرفوعاً لمصدر مضافاً إلى مفعوله.

(أو) بعد رفعه (بصفة ذات سبب)، أي: بصفة سببية، أي: جارية على غير صاحبها؛ بأن كانت خبراً عنه؛ بسبب تلّبسها بضميرها، كقوله:

غِيلَانُ مَيَّةَ مَشْغُوفٌ بِهَا هُوَ مُذْ بَدَتْ لَهُ فَجَجَاهُ بَانَ أَوْ كَرِيَا^(٢)

والمقاصد النحوية ٢٧٧/١، وجمع الهوامع ٢٤٧/١، ومعاهد التنصيص ٢٦٠/١، وخزانة الأدب ٤٦٥/٤، والدرر ٩٩/١، وتاج العروس ٥٠١/٤٠ (ما).

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(ظافرين) من الظفر، وهو الاستيلاء على العدو. (أغرى) أي: زين من الإغراء. (العدا)؛ بكسر العين جمع عدو، (الاستسلام) الانقياد والطاعة. (الفشل) من: فشِل؛ إذا جبن. والشاهد فيه: "بنصركم نحن"؛ حيث جاء الضمير منفصلاً لعدم إمكان الاتصال.

ينظر في: توضيح المقاصد ٣٦٨/١، والمقاصد النحوية ٢٨٩/١، وجمع الهوامع ٢٤٨/١، والدرر ١٠٠/١.

(٢) البيت من البسيط، وهو بيت مفرد لذي الرمة في ملحقات ديوانه ص ٦٦١ (طبعة كارليل هنري) بتحقيق مكارتني،

(غيلان): اسم الشاعر. (مَيَّة): اسم محبوبته. (مشغوف): أي معلق ومولع قلبه بالحب، والشغاف غلاف القلب أو سويداؤه وحبّه. (بدت): ظهرت. (حجاه): عقله. (بان): أي ذهب. (كربا): أي كاد.

والشاهد فيه: (مشغوف بها هو)؛ حيث فصل الضمير؛ لرفع اللبس.

(أو كان ما)، أي: الفعل الذي (يعمل فيه مضمرًا)، أي: محذوفًا، كقوله:
 فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ^(١)
 أي: "فإن ضللت لم ينفعك علمك"؛ فأضمر الفعل، وانفصل الضمير.
 (أو) كان ما يعمل فيه (ابتداءً)، بأن كان مبتدأً، نحو: "أنت تقوم"، (أو) كان
 (نفيًا)، أي: حرف نفي، كقوله:
 إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمُجَانِينِ^(٢)

ينظر في: شفاء العليل ص ١٩٣، وشرح التسهيل ١/١٤٩، والتذيل والتكميل ٢/٢٢٢،
 وجمع الهوامع ١/٢٤٩، والدرر ١/١٠٠.
 (١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٣١،
 (ينفعك): النفع ضد الضر. (فانتسب): انتسب إلى أبيه أي: اعتز به. (تهديك): ترشدك
 وتدلّك وهديته الطريق والبيت هداية عرفته. (القرون): جمع قرن، والقرن مائة سنة، وقيل:
 ثلاثون، وقيل: ثمانون وقيل: غير ذلك.
 والشاهد فيه: "فإن أنت لم ينفعك"؛ فقد فصل الضمير "أنت"؛ حيث أضمر عامله، وتقديره
 "ضللت" فانفصل الضمير.
 ينظر في: المعاني الكبير ٣/١٢١١، وشرح التسهيل ١/١٤٩، وشرح الأشموني ١/٤٢٩،
 وشرح التصريح ١/١٠٨، وجمع الهوامع ١/٢٤٩، وخزانة الأدب ٢/٢٥٢-٢٥٤، والدرر
 ١/١٠٢.

(٢) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة إلى قائله؛
 (إن): ما. (مستوليا): مسيطرا. (المجانين): الذين فقدوا عقولهم.
 والشاهد فيه: "إن هو مستوليا"؛ حيث أعمل "إن" النافية عمل "ليس"، وجاء ضميرها اسما
 بارزا.
 ينظر البيت في: المقرب ١/١٠٥؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١٦؛ وتوضيح المقاصد ١/٥١٢،
 وأوضح المسالك ١/٢٩١؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٦٠، وشرح ابن عقيل ١/٣١٧؛
 والمقاصد النحوية ٢/١١٣؛ وشرح الأشموني ١/٢٦٨، وشرح التصريح ١/٢٧١؛ وجمع الهوامع
 ١/٢٥٠، ٤٥٣، وخزانة الأدب ٤/١٦٦؛ والدرر ١/٢٤٥.

(أو) كان عامله (مؤخرا) عنه، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(١)، إذ الأصل: نعبدك.

(أو) كان (تلو إمّا)، أي: تابعا لها، كقوله:
بِكَ أَوْ بِي اسْتَعَانَ فَلَيْلِ إمّا أنا أو أنت ما ابتغى المستعين^(٢)
أو كان تلو (واو مع)، أي: الواو التي بمعنى "مع"، كقوله:
فَأَلَيْتُ لَا أَنْفُكَ أَشْدُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا مَثَلًا بَعْدِي^(٣)
(و) أي: أو كان تلو اللام (الفارقة) بين "إن" النافية، و"إن" المخففة من "إن"
المشددة/ كقوله:

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَّاكَ فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا^(٤)

[١٥/أ]

(١) من الآية: ٥ من سورة الفاتحة.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(استعان): من الاستعانة وهو طلب العون. (فليل): أمر من ولي الأمر يليه ولاية. (ما ابتغى):
الابتغاء وهو الطلب.

والشاهد فيه: (إمّا أنا)؛ حيث جاء الضمير فيه منفصلا؛ لأنه وقع بعد "إمّا"، وتعذر الاتصال
فيه.

ينظر في: شرح التسهيل ١/١٥٠، وتوضيح المقاصد ١/٣٧٠، والمقاصد النحوية ١/٢٩٩.

(٣) البيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١/٢١٩،

(فألئت) أي: حلفت، (لا أنفك): لا أزال. (أشدو): أغنى.

والشاهد فيه: (تكون وإياها)؛ حيث جاء الضمير منفصلا، لكونه عقب واو المصاحبة.

ينظر في: شرح شواهد الإيضاح ص ١٨٠، وتذكرة النحاة ص ٤٤، وتوضيح المقاصد

١/٣٧٠، والمقاصد النحوية ١/٢٩٥، وجمع الهوامع ١/٢٥١، ٢/٢٣٩، وخزانة الأدب

٨/٥١٥، ٥١٩، والدرر ١/١٠٣، ٤٨٠.

(٤) البيت من الخفيف، وبلا نسبة إلى قائله؛

والشاهد فيه: "لإيّاك"؛ حيث وقع الضمير منفصلا بعد اللام الفارقة.

(أو) كان تلو (مضمّر) منصوب (في رتبة قد وافقه)، أي: موافق له في الرتبة؛ بأن كانا معا ضميري تكلم، نحو: "علمتني إيتاي"، وضميري خطاب، نحو: "علمتك إيتاك"، وضميري غيبة، نحو: "علمته إيتاه".

(أو) كان تلو مضمّر (دونه) في الرتبة؛ بأن كان أعمّ منه فإنه يتعيّن الفصل، نحو: "أعطيتك إيتاي"، أو "أعطيته إيتاك".

(فإن تقدّم الضمير الأخصّ)، أي: الأعلى رتبة، (أجز) الوجهين: الفصل، والوصل، نحو: "أعطيتك إيتاه"، أو "أعطيتكه"، والوصل أرجح عند ابن مالك^(١).

(وفي) باب (ظنّ، و) باب (كان الفصل) لثاني الضميرين المنصوب، الكائن خبراً في الأصل؛ (نصّ)، أي: ظهر، ووجب عند سيّويه؛ لوجوب الفصل قبل الناسخ، فكذاك بعده^(٢)، نحو: "حلتك إيتاه"، و"كنت إيتاه".

وكقوله:

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرِيبًا
لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَحْشَى رَقِيْبًا^(٣)

ينظر في: توضيح المقاصد ٣٧١/١، والمقاصد النحوية ٣٠١/١، وشرح التصريح ١٠٩/١،

وهمع الهوامع ٢٥١/١، والدرر ١٠٣/١.

(١) ينظر: شرح الكافية ٢٣١/١-٢٣٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٥٨/٢، والمطالع السعيدة ٢٠٥/١.

(٣) البيتان من مجزوء الرمل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٧٩؛

(عريباً): أي أحداً، بمعنى معرباً أي متكلماً عنا بخير. (رقيباً): أي راصداً.

والشاهد فيه: "ليس إيتاي وإيتاك"؛ حيث وقع الضمير خبراً للفعل "ليس" وجاء منفصلاً.

ينظر في: الكتاب ٣٥٨/٢، والمقتضب ٩٨/٣، وشرح المفصل ٢٧٩/٢، ٣٢٣، وشرح

التسهيل ٤٠٦/٢، ولسان العرب ٢١٠/٦ (ليس)، وهمع الهوامع ٢٥٤/١، وخزانة الأدب

(والشرط في) ضمير (الغائب)، أي: في جواز التعبير به (أن يقدم) قبل النطق به؛ (مرجعه)، أي: مفسره الراجع هو عليه ليفهم معناه، وأن يكون أقرب مذكور، نحو: "لقيت زيدا وعمرا يضحك"؛ فالضمير في "يضحك" عائد على "عمرو"؛ لأنه أقرب مذكور^(١).

(أو) يقدم عليه (ما)، أي: شيء (لهذا)، أي: لمرجع الضمير (استلزم) في المعنى؛ فإن كان مرجع الضمير يفهم من هذا المذكور فيستغني به عنه، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ﴾ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَبْعَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ﴿٢﴾.

فالضمير في "إليه" عائد على "العافي" المفهوم من "عفي"؛ لأن العفو يستلزم عافيا.

وكقول الشاعر:

لَكَالرَّجُلِ الْحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيْرُ الْمَنَائِيا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ^(٣)

فضمير "فوقهن" عائد على الإبل المفهومة من لفظ "الحادي"؛ لأنه يستلزم إبلا محدودة.

(١) قد يعود الضمير على أبعد مذكور؛ قال الزركشي:

"الْقَاعِدَةُ عَوْدَ الضَّمِيرِ إِلَى الْأَقْرَبِ وَلَكِنْ قَدْ يَعُودُ إِلَى غَيْرِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَعَزَّوْهُ وَتَقَرُّوهُ وَتَسْبِيحُوهُ بِكْرَةً وَأَصِيلًا﴾؛ فَالضَّمِيرُ فِي التَّعْزِيرِ وَالتَّوْقِيرِ رَاجِعٌ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَفِي التَّسْبِيحِ عَائِدٌ إِلَى اللَّهِ -تَعَالَى-، وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى ذِكْرِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى غَيْرِ الْأَقْرَبِ".

البرهان في علوم القرآن ١/١٢٤، وينظر: الإتيان في علوم القرآن ٣/٥٩.

(٢) من الآية: ١٧٨ من سورة البقرة.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(الحادي): سائق الإبل. (تلع الضحى): كناية عن ارتفاع الشمس. (أواقع): نازل.

ينظر في: سر صناعة الإعراب ٢/٤١٩، وشرح الكافية ٢/١٠١٤، وشرح التسهيل ١/١٥٨، ١١٧/٣، ولسان العرب ٨/٤٠٢ (وقع).

(وفي) باب (تنافع) الفعلين؛ إذا عمل الأول منهما في ضمير الاسم المتنازع فيه، (وفي) باب (نعم) و"بئس"؛ إذا كان الفاعل ضميراً مفسراً بالمخصوص، (أخراً)^(١)، أي: مرجع ضمير الغائب.

- الأول، كقوله:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لِعَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٍ^(٢)

فالضمير في "جفوني" عائد على "الأخلاء" المنصوب بالفعل الثاني.

- والثاني، كقوله:

نَعَمْ أَمْرًا هَرِمٌ لَمْ تَعُرْ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لَمَرْتَاعٍ هَا وَزَرًا^(٣)

(١) المواضع التي يتحدث عنها السيوطي؛ هي: تقدم الضمير عن مرجعه لفظاً ورتبة، وهناك مواضع قد يتقدم الضمير فيها لفظاً دون الرتبة، أو يتقدم في الرتبة دون اللفظ. قال الزركشي: "وَإِذَا اتَّصَلَ الضَّمِيرُ بِمَا مَرَّتَبَتُهُ التَّقْدِيمُ وَهُوَ يَعُودُ عَلَى مَا مَرَّتَبَتُهُ التَّأْخِيرُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُتَقَدِّمًا لَفْظًا وَمَرَّتَبَةً، وَإِذَا اتَّصَلَ الضَّمِيرُ بِمَا مَرَّتَبَتُهُ التَّأْخِيرُ وَهُوَ يَعُودُ عَلَى مَا مَرَّتَبَتُهُ التَّقْدِيمُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُقَدِّمًا لَفْظًا مُؤَخَّرًا رُتَبَةً، فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ (فِي دَارِهِ زَيْدٌ) لِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِالْخَيْرِ وَمَرَّتَبَتُهُ التَّأْخِيرُ، وَلَا يَجُوزُ (صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ) لِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِالْمُبْتَدَأِ، وَمَرَّتَبَتُهُ التَّقْدِيمُ".

البرهان في علوم القرآن ١/٣١٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(جفوني): ابتعدوا عني. (الأخلاء): جمع الخليل، وهو الصديق.

الشاهد فيه: "جفوني ولم أجف الأخلاء"؛ حيث قدّم الضمير على مفسره؛ لأنه معمول لأول المتنازعين.

ينظر في: شرح التسهيل ١/١٦٣، وتذكرة النحاة ص ٣٥٩؛ وأوضح المسالك ٢/٢٠٠؛ وتخليص الشواهد ص ٥١٥؛ وتوضيح المقاصد ٢/٦٣٩، وشرح الأشموني ١/٤٥٨؛ وشرح التصريح ٢/٤٨٤؛ وجمع الهوامع ١/٢٦٩، ٣/١٢٠، والدرر ١/١١٥، ٢/٣٥٢.

(٣) البيت من البسيط، وينسب لزهير بن أبي سلمى، وليس في ديوانه؛

ففاعل "نعم" ضمير عائد على قوله: "هرم".

(و) أخر أيضا مرجع ضمير (مبدل منه) الاسم (الذي قد فسرا) له، نحو: ما حكى عن الكسائي^(١): "اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم"^(٢).

[١٥/ب]

وأخر أيضا مرجع الضمير المحرور بـ"رُبّ"، نحو: "رُبّه عبدا"، وكقوله: /
وَإِ رَأَيْتُ وَشِيكًا صَدَعًا عَظُمُهُ وَرُبّه عَطِبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطِبِهِ^(٣)
فالضمير المحرور بـ"رُبّ" عائد على قوله "عطبا".

(لم تَعْرِ): أي لم تنزل ولم تعرض. (نائبة): كارثة وحادثة. (لمتاع): أي فرع وخائف. (وَرَرَا): ملجأ ومعينا.

والشاهد فيه: "نعم امرأ هرم"؛ فإن "نعم" فعل ماض فيه ضمير مستتر يعود على "هرم"، وهو متأخر لفظاً ورتبة، و"امرأ" تمييز مفسر للضمير المبهم العائد إليه.

ينظر في: أوضح المسالك ٢٧٥/٣؛ وشرح شذور الذهب ص ١٩٧، وشرح الأشموني ٢٨٢/٢، وشرح التصريح ٦١٢/١.

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة المعروف بالكسائي، شيخ أئمة النحو، الكوفي، وأحد القراء السبعة، أخذ عن الخليل ويونس بن حبيب، وغيرهما. وأخذ عنه القراء وخلف وغيرهما، له عدّة مؤلفات منها: معاني القرآن، ومختصر في النحو، والقراءات النوادر، توفي سنة ١٨٢ هـ. وقيل ١٨٩ هـ.

ينظر في: نزهة الألباء ص ٥٨، ومعرفة القراء الكبار ٧٢/١، ومعجم المؤلفين ٨٤/٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٥٤/١، ومغني اللبيب ص ١٥٨، وجمع الهوامع ٢٧١/١، وحاشية الصبان ١٦١/١.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(واه): ضعيف، من وها أي ضعف. (رأيت): أي أصلحت وشعبت. (وشيكاً): أي سريعاً، (صدع): أي شق. (عَطِباً): هالكا.

ينظر في: شرح التسهيل ١٦٢/١، ١٦٩/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٧١، وتوضيح المقاصد ٧٤٣/٢، وشرح ابن عقيل ١٢/٣، والمقاصد النحوية ٢٥٧/٣، وشرح الأشموني ٦٦/٢، وجمع الهوامع ٢٧٠/١، ٤٣٥/٢، والدرر ١١٦/١، ٤٩/٢.

(وفيما)، أي: وفي الضمير الذي (اتّصلا)، أي: لصق بفاعل مقدّم، والضمير عائد على المفعول (قد نقلا)، أي: عن العرب تأخير مرجع الضمير عنه، كقوله:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ^(١)

فالضمير في "حلمه" عائد على "ذا الحلم"، والضمير في "نداه" عائد على "ذا النداء"، وتأخير مرجع الضمير في هذا جائز، وفيما قبله واجب.

ويؤخر أيضا مرجع ضمير الغائب في (ضمير الشأن)؛ لأنه مفسر بمضمون جملة تأتي بعده خبرا عنه، وهو: (حتما يفرد)، أي: يفرد إفرادا حتما، أي: واجبا، لأن مرجعه مفرد، وهو مضمون الجملة المذكورة بعده، ويجب تذكيره، ولو وليه في الجملة بعده مؤنث.

كقوله:

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَلْمٌ غَرِيضٌ فَإِنَّهُ تُكَبُّ عَلَى أَفْوَاهِهِنَّ الْغَرَائِرُ^(٢)

وحكي: "إِنَّهُ أَمَةُ اللَّهِ ذَاهِبَةٌ"^(١).

(١) البيت من الطويل، وبلا نسبة إلى قائله؛

(كسا): ألبس. (الحلم): العقل والأناة. (السودد): المجد والسيادة. (رقى): صعد. (الندى): الجود. (الذرى): جمع الذروة، وهي أعلى الشيء.

والشاهد فيه: "كسا حلمه ذا الحلم ورقى نده ذى الندى"؛ حيث تأخر المفعول عن الفاعل مع أن الفاعل يشمل ضميرا يعود على المفعول المتأخر لفظا ورتبة.

ينظر في: شرح الكافية ٥٨٧/٢، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤؛ ومغني اللبيب ٤٩٢/٢؛ وشرح ابن عقيل ١٠٧/٢، والمقاصد النحوية ٤٩٩/٢؛ وشرح الأشموني ٤٠٩/١، وجمع الهوامع ٢٦٧/١، والدرر ١١٤/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي طالب في ديوانه ص ١٣٨،

(الغريضة): الطري من اللحم. (الغرائر): جمع الغرارة، وهي عدل الدقيق، والحنطة، وغيرهما. ينظر في: شرح الكافية ٢٣٨/١، وشرح التسهيل ١٦٥/١، وخزانة الأدب ٢٤٥/٤، ١٤٧/٨.

فضمير الشأن الكائن اسم "إن" في المثالين ذكر لفظه، مع أنه يليه في الجملة المفسرة له مؤنث، وهو "الغرائر" في المثال الأول، و"أمة الله" في الثاني.

(والطبق في التأنيث)، أي: ومطابقته في التأنيث للمؤنث الذي يليه في الجملة المفسرة له، (قالوا)؛ أي: النحاة: إنه (أجود)، أي: أحسن من تذكيره، فيؤنث باعتبار القصة؛ ليطابق المؤنث الذي يليه^(٢)، نحو: "إِنَّهَا قَمَرٌ جَارِيَةٌ"^(٣)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾^(٤).

(يرى)، أي: يبرز ضمير الشأن؛ حال كونه (اسم ما) العاملة عمل "ليس"، كقوله:

وَمَا هُوَ مَنْ يَأْسُو الْكُلُومَ وَيَتَّقَى بِهِ نَائِبَاتُ الدَّهْرِ كَالدَّائِمِ الْبُخْلِ^(٥)
(و) يبرز أيضا حال كونه اسم (أن)، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٦)، ويبرز أيضا حال كونه أول مفعولي (ظن)، كقوله:

عَلِمْتُهُ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ فُكُنْ مُحِقًّا تَنَلْ مَا شِئْتَ مِنْ ظَفَرٍ^(٧)

(١) ينظر: الكتاب ٦٩/١، ١٤٧، والمفصل ص ١٧٣، وجمع الهوامع ٢٧٣/١.

(٢) هذا هو مذهب البصريين، فهم يحسنون تذكيره مع المذكر، وتأنيثه مع المؤنث. ينظر: جمع الهوامع ٢٧٣/١.

(٣) شرح الكافية ٢٣٨/١، وشرح التسهيل ١٦٤/١، وجمع الهوامع ٢٧٣/١.

(٤) من الآية: ٤٦ من سورة الحج.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(يأسو): يداوي. (الكلوم): جمع كلم، وهي الجراحة. (نائبات الدهر): أي حوادثه ومصائبه.

والشاهد فيه: "ما هو"؛ حيث برز ضمير الشأن "هو" الواقع اسما لـ "ما" العاملة عمل "ليس".

ينظر في: شرح التسهيل ١٦٦/١، وشفاء العليل ص ٢٠٥، وجمع الهوامع ٢٧٤/١، والدرر ١١٨/١.

(٦) من الآية: ١٩ من سورة الجن.

(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(الحق): أي محققاً من أحق، إذا قال الحق، والحق ضد الباطل. (تنل): تعط. (الظفر): الفوز.

ويبرز أيضا حال كونه (مبتدأ)، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١).

(وهو)، أي: ضمير الشأن إذا كان بأحد (بابي: كان، وكاد)؛ بأن كان اسما لفعل من أفعال أحد البابين، (ما بدا)، أي: لا يظهر؛ بل يستتر كقوله: إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ^(٢) ففي "كان" ضمير شأن مستتر، والجملة بعده خبره. وكقراءة حمزة^(٣)، وحفص^(٤):

والشاهد فيه: (علمته)؛ حيث وصل ضمير الشأن بالفعل "علمت".

ينظر في: شرح التسهيل ١/١٦٦، وشفاء العليل ص ٢٠٥، وجمع الهوامع ١/٢٧٤، والدرر ١/١١٨.

(١) سورة الإخلاص، الآية: ١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي؛

(صنفان): أي نوعان. (شامت): هو الذي يفرح بمصيبة غيره. (مثن): مادح.

والشاهد فيه: "كان الناس صنفان"؛ حيث أضر ضمير الشأن في "كان"، وأخبر عنه بالجملة الاسمية بعده.

ينظر البيت في: الكتاب ١/٧١؛ واللمع ص ٣٨؛ وأمالى ابن الشجري ٣/١١٦، وأسرار العربية ص ١١٤؛ وشرح المفصل ١/٢٠٦، واللمحة في شرح الملحة ٢/٥٧٨، وشرح الأشموني ١/٢٤١، وجمع الهوامع ١/٢٧٤، ٤٠٩، وخزانة الأدب ٩/٧٢، ٧٣؛ والدرر ١/١١٨، ٢٠٤.

(٣) حمزة: هو أبو عمارة، حمزة بن حبيب الكوفي الزيات، أحد أصحاب القراءات السبع، وإمام القراء بالكوفة بعد عاصم، كان ثقة عارفا بالعربية، حافظا للحديث، ورعا زاهدا، وكان يعمل بالتجارة وخاصة تجارة الزيت حتى لُقِّبَ بها، ولد سنة ٨٠هـ. وتوفي سنة ١٥٦هـ. ينظر: وفيات الأعيان ٢/٢١٦، وغاية النهاية ١/٢٦١.

(٤) في روايته عن عاصم، وهو: أبو عمر، حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي، من أصحاب عاصم، معروف بضبط الحروف، وقد أقرأ الناس مدة طويلة، ولد سنة ٩٠هـ، ومات سنة ١٨٠هـ.

﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ﴾^(١).

بالمثناة من تحت^(٢)، ففي "كاد" ضمير الشأن، والجملة بعدها خبرها.

[أ/١٦]

(بجملة مخبرة)، أي: خبرية، لا إنشائية، (يفسر)/ ضمير الشأن، أي: يجب تفسيره بها، ولا يفسر بغيرها، وتلك الجملة (مصرّح بكلها)، أي: بجزأياها؛ فلا يجوز حذف واحد منهما، وكلّها (مؤخر) عن ضمير الشأن؛ فلا يجوز تقديم الجملة، ولا جزء منها عليه، نحو: "إنّه زيد قائم".

(ثم) من الضمائر على الأصح (ضمير الفصل)؛ خلافا لابن عصفور^(٣)

ينظر: الجرح والتعديل ١٧٣/٣، ومعرفة القراء الكبار ص ٨٤، وغاية النهاية ٢٥٤/١.

(١) من الآية: ١١٧ من سورة التوبة.

(٢) قرأ حمزة، وحفص: (يزيغ)، بالياء، وقرأ الباقر بالتاء.

ينظر: معاني القرآن للقراء ص ٤٥٤، والسبعة لابن مجاهد ص ٣١٩، والحجة في القراءات ص ١٨٧.

(٣) هو: أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الأشبيلي، المعروف بابن عصفور، نشأ بأشبيلية، وأخذ العلم عن شيوخها، ومنهم: أبو الحسن الدباج، وأبو علي الشلوين، ولازمه عشر سنين، ثم انقطع عنه، وقد أتقن العربية، ومن أشهر تلاميذه: أبو حيان الأندلسي، وقد ترك ابن عصفور مؤلفات كثيرة منها: المقرب، وشرح الجمل، والممتع، والضرائر. وقد توفي سنة (٦٦٩ هـ).

ينظر: إشارة التعيين ص ٢٣٦، والبلغة ص ٢١٨، وبغية الوعاة ٢/٢١٠، وشذرات الذهب ٥٧٥/٧.

القائل: إنّه حرف كـ "الكاف" في الإشارة^(١)، وتَمِّي ضمير فصل لفصله بين المبتدأ، والخبر^(٢).

وهو (رفع)، أي: ضمير رفع (منفصل)، أي: لا متصل، و(مطابق) أي: موافق، (معرفة) ذكرت (قبل)، أي: قبله.

و(وصل) بها من غير فصل؛ حال كون تلك المعرفة (مبتدأ) في الحال لم ينسخ، نحو: "زيد هو القائم"، (أو كانه) أي: أو كان مبتدأ ثم نسخ، نحو: "كان زيد هو القائم"، و"إنّ زيدا هو القائم"، و"ظننت زيدا هو القائم".

(ثم) لا بد أن يكون ضمير الفصل (تلاه)؛ أي: تبعته (معرفة)؛ كالأمثلة المتقدمة، أو تلاه (ما)، أي: اسم لدخول (أل قد حظلا)، أي: قد منع؛ فيكون شبيها بالمعرفة من تلك الحيشية، نحو: "زيد هو خير منك"، أو "مثلك". ثم إنّ هذا الضمير إذا استوفى الشروط، وكان ما قبله وما بعده مرفوعين؛ فإنه يحتمل ثلاثة:

- الفصلية؛ بأن يكون ضمير فصل، لا محل له من الإعراب.
- والابتداء؛ بأن يكون مبتدأ خبره ما بعده، وهو، وخبره خبر عن المبتدأ الأول.
- ويحتمل البدلية من المبتدأ الأول.

(١) قال السيوطي:

"ومذهب الخليل، وسيبويه، وطائفة: أنه باق على اسميته، وذهب أكثر النحاة إلى: أنه حرف، وصححه ابن عصفور؛ كالكاف في الإشارة". جمع الهوامع ٢٧٥/١.

(٢) البصريون يسمونه "ضمير الفصل"؛ لأنه يفصل به بين المبتدأ والخبر، وقيل: يفصل به بين النعت والخبر، وقيل: يفصل به بين الخبر والتابع، ولا موضع له من الإعراب عندهم؛ لأنه إنما دخل لمعنى هو الفصل، وأما الكوفيون فيرون أن لهذا الضمير محلاً من الإعراب، ويسمونه "عماداً"؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة، إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع، وبعض الكوفيين يسميه "دعامة"؛ لأنه يدعم به الكلام، أي: يقوى به، ويؤكد، والتأكيد من فوائد مجيئه.

ينظر: المفصل ص ١٧٢، والإنصاف ٥٧٩/٢، وشرح ابن عقيل ٣٧٢/١، وجمع الهوامع ٢٧٥/١، والمطالع السعيدة ٢١٣/١-٢١٤.

(وعين الفصل)، أي: وتتعين فيه الفصلية، أي: كونه ضمير فصل لا محل له من الإعراب؛ (إذا نصب يلي)، أي: إذا وليه منصوب؛ حال كونه هو (تالي)، أي: تابع اسم (مظهر) منصوب، إذ لا تمكن الابتدائية فيه لنصب ما بعده، ولا البدلية لنصب ما قبله، نحو: "ظننت زيدا هو القائم".

(و) تتعين الفصلية أيضا (إن يتصل) الضمير (بلام فرق)، نحو: "إن كان زيد هو الفاضل"؛ إذ لا يمكن فيه الابتدائية؛ لنصب ما بعده، ولا البدلية؛ لدخول اللام عليه، (ووجوبا آخر)، يعني: أن ضمير الفصل يجب تأخيرها عن المبتدأ كما مثلنا.

(ولا محل) له من الإعراب، (ولحصر ذا يرى)، يعني: أن ضمير الفصل يرى، أي: يجيء لحصر الخبر على المبتدأ، نحو: "زيد هو الفاضل"، أي: لا فاضل غيره.

(مسألة)

(نون الوقاية)، أي: النون التي تلحق آخر الفعل، وتقيه من الكسر، (اختياراً
تشتط)، أي: يشترط مجئها في الفعل في حال الاختيار، (من قبل يا النفس)، أي:
من قبل "ياء المتكلم"؛ حال كونها (مع الفعل) منصوبة / به، فلا بد من نون الوقاية
قبلها؛ لئلا ينكسر الفعل، سواء كان الفعل:

– أمراً، نحو: "أكرمني".

– أو ماضياً، نحو: "أكرمَني".

– أو مضارعاً، نحو: "يكرمُني".

متصرفاً كما مثلنا، أو جامداً، نحو: "هبني"، و"عساني"، و"ليسي".

وقوله: "اختياراً"؛ احترازاً من حال الضرورة، فإنها يجوز فيها مجيء "ياء النفس" مع
الفعل بدون نون الوقاية، ولم يسمع إلا في "ليس"، كقوله:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي^(١)

(و) تشتط أيضاً نون الوقاية اختياراً من قبل "يا النفس" مع (قط)، بمعنى:

حسب، نحو: "قطني"، (و) مع (قد) أيضاً بمعنى: حسب، نحو: "قدني"، وهما جارتان

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٧٥،

(عديد): أي عدد. (الطيس): الكثير من الرمل، ونحوه، وقد يسمى طيسلاً. (ليسي): أي
غيري.

والشاهد فيه: "ليسي"؛ حيث حذف نون الوقاية التي تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم
لتقيها الجر، وهذا الحذف للضرورة الشعرية.

ينظر البيت في: سر صناعة الإعراب ٨/٢، وشرح المفصل ٣٢٣/٢، وشرح التسهيل
١٣٦/١، وشرح ابن الناطم ص ٤٠، ولسان العرب ١٢٨/٦ (طيس)، ٢١١/٦ (ليس)،
وأوضح المسالك ١٠٨/١، وشرح ابن عقيل ١٠٩/١، وشرح الأشموني ١٠١/١، وجمع الهوامع
٢٥٥/٢، ٢٨٤/٢، وخزانة الأدب ٣٢٤/٥، ٢٦٦/٩، والدرر ١٠٥/١، ٥٠٣.

لـ"ياء المتكلم"، (و) مع (من، وعن) الحرفيتين الجارتين، نحو: "مني" و"عني"، (و) مع (ليت)، نحو: "ليتني"، وشذّ حذفها في قوله:

قَدْنِي مَنْ نَصَرَ الْخُبَيْيْنَ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ^(١)
وقوله:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي^(٢)
وقوله:

كُمْنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ بَعْضَ مَالِي^(٣)

(١) الرجز لحميد بن مالك الأرقط في: التنبيه والإيضاح ٤٧/٢، ولأبي بجدلة في: شرح المفصل ٣٤٩/٢، ولحميد بن ثور في: لسان العرب ٣٨٩/٣ (لحد)، وليس في ديوانه.
(قدي): يكفني، حسبي. (الخبييان): هما: عبد الله بن الزبير، وابنه حبيب، وقيل مصعب بن الزبير أيضا. ويروى "الخبييين" بالجمع فيعني عبد الله وشيعته. (الشحيح): البخيل.
والشاهد فيه: "قدي"، و"قدي"؛ حيث أثبت النون في الأولى، وهو الأشهر، وحذفها من الثانية، وهو قليل.

ينظر البيت في: الكتاب ٣٧١/٢، وأما ابن الشجري ٢٠/١، ٣٩٧/٢، والإنصاف ١٠٧/١، وشرح ابن الناظم ص ٤٥، ومغني اللبيب ص ٢٢٦، وأوضح المسالك ١٢٠/١، وشرح ابن عقيل ١١٥/١، والمقاصد النحوية ٣٥٧/١، وخزانة الأدب ٣٨٢/٥، والدرر ١٠٧/١.

(٢) البيت من المديد، وهو بلا نسبة إلى فائله؛
(قيس): هو قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد.
والشاهد فيه: "عني"، و"مني"؛ حيث حذف النون للضرورة الشعرية، والقياس "عني"، و"مئي".

ينظر البيت في: شرح المفصل ٣٥٠/٢؛ وتوضيح المقاصد ٣٨٣/١، وأوضح المسالك ١١٨/١؛ وشرح ابن عقيل ١١٤/١؛ والمقاصد النحوية ٣٥٢/١؛ وشرح الأشموني ١٠٤/١، وشرح التصريح ١٢٠/١؛ وجمع الهوامع ٢٥٩/١، وخزانة الأدب ٣٨٠/٥؛ والدرر ١٠٩/١.

(٣) البيت من الوافر، وهو لزيد الخيل في ديوانه ص ١٣٧؛

(ورجح الحذف)، أي: حذف نون الوقاية (من: بَجَلْ)، المضافة لياء المتكلم،

وهي بمعنى: حسب، كقوله:

أَلَا إِنِّي شَرِبْتُ أَسْوَدَ حَالِكَا أَلَا بِجَلِيٍّ مِنَ الشَّرَابِ أَلَا بِجَلْ^(١)

فقوله: "بجلي" من غير نون أرجح من "بجلي" بالنون.

(و) من (علّ) بمعنى: لعلّ، نحو: "علّي"، كقوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ

﴿٣٦﴾^(٢).

ومن إثباتها قوله:

(جابر): اسم رجل من غطفان تمّ أن يلقي زيداً ليقُتله كما تمّ قبله مزيد أن يلقي زيداً، فتشابهت مناهما.

والشاهد فيه: "اليتي"؛ حيث حذف نون الوقاية عن "ليت" على الشذوذ.

ينظر في: الكتاب ٣٧٠/٢؛ والمقتضب ٢٥٠/١؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٩؛ وشرح أبيات سيويه ١٠٥/٢؛ وسر صناعة الإعراب ٢٠١/٢؛ وشرح المفصل ٣٠٠/٢؛ ولسان العرب ٨٧/٢ (ليت)؛ والمقاصد النحوية ٣٤٦/١؛ وجمع الهوامع ٢٥٦/١، وخزانة الأدب ٣٧٥/٥، والدرر ١٠٥/١.

(١) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٦٢،

(الحالك): الشديد السواد. (بجلي): أي حسبي. و(بجل): على وجهين: حرفية بمعنى: نعم، واسمية على وجهين: أحدهما: اسم فعل بمعنى: يكفي، فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم فيقال: "بجلي". والثاني: اسما بمعنى: حسب؛ فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع، ولا تلحقها نون الوقاية، وهو الأكثر.

والشاهد فيه: "ألا بجلي"؛ حيث جاء به بحذف النون فيه؛ لأن حذف النون فيه أكثر، وبالنون "بجلي" وهو قليل.

ينظر في: لسان العرب ٢٢٧/٣ (سود)، وتوضيح المقاصد ٣٧٨/١، ومغني اللبيب ص ١٥١، والمقاصد النحوية ٣٨١/١، وجمع الهوامع ٥٩١/٢، وخزانة الأدب ٢٤٧/٦، والدرر ٢١٦/٢.

(٢) من الآية: ٣٦ من سورة غافر.

فَقُلْتُ أَعْيَرَانِي الْقُدُومَ لَعَلِّي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأُبَيِّضَ مَا جَدِ^(١)

وقوله:

أَرِيَنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَعَلِّي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَحْيِلًا مُخَلَّدًا^(٢)

(وليبح) إلحاق نون الوقاية، وتركها (في الباقيات) من أخوات "لَعَلَّ"، وهي: "إِنَّ"، و"أَنَّ"، و"لَكِنَّ"، و"كَأَنَّ"؛ إذا نصبت ياء المتكلم، نحو:

"إِنِّي" و"إِنِّي"، و"أَنِّي" و"أَنِّي"، و"لَكِنِّي" و"لَكِنِّي"، و"كَأَنِّي" و"كَأَنِّي".

(و) في (لَدُنْ)؛ إذا جرّت ياء المتكلم، نحو: "لَدُنِّي"؛ بالتشديد، و"لَدُنِّي"؛ بالتخفيف، (ولتمنعا)، أي: نون الوقاية (في: لَد) بغير نون؛ إذا أضيفت إلى ياء المتكلم، نحو: "لَدَيَّ"، (وفي اسم فاعل) مضاف إلى ياء المتكلم (قد سمعا) إلحاق نون الوقاية، كقوله:

(١) البيت من الطويل، لِمُدْرِكِ بن حصن الأسديّ.

(الْقُدُوم): الآلة التي ينجر بها الخشب. (أَخْطُ): أَنْحَتُ. (قَبْرًا) المراد: جفن السيف وقُرابه. (أُبَيِّضَ ما جد): سيف صقيل.

والشاهد فيه: (لَعَلِّي)؛ حيث أثبت نون الوقاية مع (لَعَلَّ).

ينظر في: شرح التسهيل ١/١٣٧، وتوضيح المقاصد ١/٣٨١، وشرح ابن عقيل ١/١١٣، وشرح الأشموني ١/١٠٣، وجمع الهوامع ١/٢٦٠، والدرر ١/١١٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في: ديوانه ص ٢١٨، ولمعن بن أوس في: ديوانه ص ٨٠،

ولدريد في: لسان العرب ١١/٤٧٤ (علل)، ولخطاط بن يعفر في: خزنة الأدب ١/٤٠٦،

(الجواد): السخي. (الهزل): الضعف. (المخلّد): الدائم في الحياة.

والشاهد فيه: (لَعَلِّي)؛ حيث أثبت نون الوقاية مع "لَعَلَّ".

ينظر في: سر صناعة الإعراب ١/٢٤٩، وسمط اللآلي ١/٧١٤، وشرح المفصل ٤/٥٥٧،

وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٤٨، وأوضح المسالك ١/١١٢، والمقاصد النحوية ١/٣٦٩،

وشرح التصريح ١/١١٨.

وَمَا أَذْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ أَمْسَلِمْنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي^(١)

وقوله:

وَلَيْسَ الْمُوَافِقِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا^(٢)

(١) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن محرم الحارثي؛

(شراحى): أصله شراحيل، اسم لرجل لحقه الترخيم.

والشاهد فيه: (أمسلمني)؛ حيث لحقت نون الوقاية اسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم شذوذاً.

ينظر في: المحتسب ٢/٢٢٠، ولسان العرب ١١/٣٥٣ (شرح)، وتذكرة النحاة ص ٤٢٢، وتوضيح المقاصد ١/٣٨٨، ومغني اللبيب ص ٤٥٠، ٨٤٣، والمقاصد النحوية ١/٣٨٥، وجمع الهوامع ١/٢٦١، والدرر ١/١١٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(الموافي): من وافاك، إذا جاءك. (يرفد): ينال العطاء والهبة.

والشاهد فيه: (الموافيني)؛ حيث لحقت نون الوقاية اسم الفاعل "الموافي" المضاف إلى ياء المتكلم شذوذاً.

ينظر في: شرح التسهيل ١/١٣٨، وتوضيح المقاصد ١/٣٨٨، ومغني اللبيب ص ٤٥١، ٨٤٤، والمقاصد النحوية ١/٣٨٧؛ وشرح الأشموني ١/١٠٧، وجمع الهوامع ١/٢٦١، والدرر ١/١١١.

(العلم)

أي: هذا مبحثه.

(العلم): هو الاسم (المعين)، أي: المميز (المسمى)، أي: مدلوله بالوضع، أو بالغلبة، (من غير قيد)، أي: من غير قرينة زائدة على أصل الوضع، وهو إنما يكون (لدوي)، أي: أصحاب (إلف)، أي: مؤلفة للناس، (ما) أي: سواء كان ذو الألفة من / ذي العقل، أم لا.

[١٧/أ]

فخرج بـ"التعيين" النكرات؛ فإنها لا تدل على معنى معين، وبقوله: "من غير قيد" بقية المعارف؛ فإن تعيينها بالقرائن الخارجة عن الوضع؛ إمّا لفظية؛ كالتعريف بالصلة، والإضافة، وإمّا معنوية؛ كالحضور، والغيبة، مع العهد في الضمير، واسم الإشارة. فالعلم المعين لمسماه بالوضع، كـ"زيد"، والعلم المعين لمسماه بالغلبة، كـ"المدينة" لمدينة النبي ﷺ؛ فإنها غلبت عليها العلمية بـ"أل"، وكـ"ابن عباس" لعبدالله، دون سائر بنيه؛ فإنه غلبت عليه العلمية بالإضافة.

ودخل بقوله: "إلف ما" عَلم ما لا يعقل، كـ"لاحق" (١): علم فرس، و"دُلْدُل" (٢): علم بغلة، و"هَيْلَة" (٣): علم شاة، و"مكة": علم قرية، و"قَرْن" (٤): علم موضع.

(فإن يكن) تعيين اللفظ لمسماه (ذهنا)، أي: في الذهن لا في الخارج؛ بأن كان اللفظ موضوعا للحقيقة الذهنية، (ف) هو علم (للجنس جرى لفظا)، أي: جرى في اللفظ مجرى العلم فلا يضاف، ولا يدخل عليه حرف التعريف، ولا ينعت بنكرة، ويتبدأ

(١) (لاحق): اسْمُ فَرَسٍ مَعْرُوفٍ مِنْ خَيْلِ الْعَرَبِ؛ واسْمُ فَرَسٍ كَانَ لِمُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ. ينظر: لسان العرب ٣٢٨/١٠ (الحق).

(٢) (دُلْدُل): "بَعْلَةٌ شَهْبَاءٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ" قيل: هِيَ الَّتِي أَهْدَاهَا لَهُ الْمُقَوْقِسُ. تاج العروس ٤٩٩/٢٨ (دل).

(٣) (هَيْلَة): "شَاةٌ كَانَتْ لِقَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ، مَنْ أَسَاءَ إِلَيْهَا دَرَّتْ لَهُ بَلْبَنَاهَا، وَمَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا، وَعَلَفَهَا نَطَحَتْهُ، فَكَانَتْ الْعَرَبُ تَضْرِبُ بِهَا الْمَثَلِ." شرح المفصل ١١٠/١.

(٤) (قَرْن): بِسُكُونِ الرَّاءِ؛ اسْمُ مَوْضِعٍ يُحْرِمُ مِنْهُ أَهْلُ بَنَدٍ، وَيُسَمَّى: قَرْنُ الْمَنَازِلِ؛ وَقَرْنُ النَّعَالِ. ينظر: لسان العرب ٣٤١/١٣ (قرن).

به بلا مسوغ، وتنصب النكرة بعده على الحال، ويمنع الصرف من علة أخرى مع العلمية، (و) هو (في المعنى)، أي: بالنظر إلى معناه، وهو الحقيقة الذهنية الموجودة في كل فرد من أفراد الجنس، (كما قد نكرا)، أي: كالنكرة؛ لأنه يصح إطلاقه على كل فرد من أفراد الجنس؛ باعتبار جزء الحقيقة الذهنية الموجود فيه كـ "أسامة"، فإنه علم للحقيقة الذهنية، التي هي: الأسدية، أي: كون الأسد أسدا، ويصح إطلاقه على كل فرد من أفراد "الأسود" باعتبار جزء الحقيقة الذهنية الموجود فيه.

(أو) كان تعيين اللفظ لمسماه (خارجا)، أي: في الخارج؛ بأن كان اللفظ موضوعا لمعنى معين في الخارج، (ف) هو علم (الشخص)، أي: العلم المشخص لمدلوله في الخارج، وهو (إما) أن يكون: (مفردا)، نحو: "زيد" و "عمرو"، (أو) مركبا (مزجا)، أي: تركيب مزج، كـ "معدى كرب"، و "سيويه"، (أو مركبا)، أي: تركيب إضافة، نحو: "عبد الله"، و "زين العابدين"، (أو ما أسندا)، أي: أو مركبا تركيب إسناد، نحو: "برق نحره"، و "تأبَّط شرا".

وهو أيضا إما (اسم)؛ كـ "زيد"، و "زينب"، (أو الكنية) أي: وكنيته، وهي: العلم الذي (بالأم، أو أب صُدِّر)، أي: بدأ بـ "أم"، نحو: "أم كلثوم"، أو بـ "أب"، نحو: "أبو بكر".

(أو للمدح، والذم لقب)، أي: ولقب لمدح مسماه، نحو: "زين العابدين"، أو لذمه، نحو: "أنف الناقة"، و "بطّة".

(و) اللقب (غالبا)، أي: في الغالب (لا يسبق الاسم)، أي: العلم الذي ليس بكنية؛ إذا كانا لمسمى واحد، وأريد إطلاقهما عليه، بل يسبقه الاسم نحو: "جاء سعيد كرز"، وقد يسبق اللقب، كقوله:

بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ نَسَبًا / بِبَطْنِ شَرِيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ^(١) [١٧/ب]

(١) البيت من البسيط، وهو لجنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان من قصيدة ترثيه فيها في: ديوان الهذليين ١٢٥/٣؛ ويروى (حَسَبًا) مكان (نَسَبًا).

(الحسب): الشرف. (بطن شريان): موضع. (يعوي حوله الذيب): كناية عن موته.

(وفيما)، أي: وفي الاسم، واللقب اللذين (أفردا)، أي: لم يركبا، ولا واحد^(١) منهما، وأخّر اللقب عن الاسم (حتما)، أي: وجوبا؛ حال كونهما (بلا أل)، أي: مجردين، (أضف) أي: أضف الاسم إلى اللقب حتما، نحو: "جاء سعيد كرز"، و"رأيت سعيد كرز"؛ بإضافة "سعيد" إلى "كرز" على تأويل الأول بالمسمى، والثاني بالاسم. (ومنه)، أي: العلم نوع (منقول)، أي: من معنى استعمل فيه قبل العلمية كـ"فضل" علم رجل؛ فإنه منقول من مصدر، و"حارث"؛ فإنه منقول من اسم فاعل، و"أسد"؛ فإنه منقول من اسم جنس السبع. (و) منه نوع (ذو ارتجال)، أي: صاحب ارتجال، أي: ابتداء، والمرتل إمّا (مجهول أصل)؛ بأن لم يعرف هل استعمل قبل العلمية في شيء أم لا؟، (أو) علم أنه (بلا استعمال)، أي: لم يستعمل في شيء ما قبل العلمية، نحو: "سعاد" علم امرأة، و"أد" (٢) علم رجل، و"مذحج" (٣) علم قبيلة.

والشاهد فيه: "ذا الكلب عمرا"؛ حيث قدّم اللقب "ذا الكلب" على الاسم "عمرا"، وهو قليل.

ينظر البيت في: شرح التسهيل ١/١٧٤، ولسان العرب ١٤/٤٣١ (شري)، وتوضيح المقاصد ١/٣٩١، ومعجم ما استعجم ٣/٧٣٩؛ وشرح ابن عقيل ١/١٢٠؛ والمقاصد النحوية ١/٣٩٥، وشرح الأشموني ١/١١٠، وجمع الهوامع ١/٢٨٣، والدرر ١/١٢٠.

(١) في المخطوط (واحد)، والصواب ما أثبتته.

(٢) هو: أد بن زيد بن يشجب بن عريب الكهلاني، من قحطان: جدّ جاهلي، بنوه: طي، والأشعريون، ومذحج، ومرة. الأعلام ١/٢٧٨.

(٣) مذحج: قبيلة من اليمن، وأصل التسمية: أن أباهم (مالك بن أد)، وُلد على أكمة اسمها: مذحج، فسمي بها مذحجًا، ومن نسله قبائل: (سعد العشيرة)، و(عنس)، و(مراد)، و(نخع)، وبنو(عبد المدان)، و(زبيد)، والحارثيون (بنو الحارث ابن كعب)، وبنو الديان، وبنو سنان، وآخرون.

ومذحج: مَفْعَل من دَحَج الأديم، وهو دَلْكُهُ. يقال: دَحَج الأديم وغيره؛ إذا دلّكه. ويقال: دَحَجَت الأمُّ بولدها: إذا رمت به عند الولادة.

(وما)، أي: والعلم الذي (بأل)، أي: بالتعريف بها، (أو) بالتعريف (بإضافة غلب)، أي: غلبت عليه العلمية بأحدهما، (واسطة) بين المنقول، والمرتل.
 (وحذف أل من ذا)، أي: من العلم الذي غلبت عليه العلمية بـ"أل" وجب عند النحاة؛ (حال نداء) له، كقولك في الأخطل^(١): "يا أخطل"، (أو إضافة) له، نحو: "أخطل بني فلان"، (وقل) حذف "أل" منه (دونهما)، أي: النداء، والإضافة، كقوله: إِذَا دَبْرَانٌ مِنْكَ يَوْمًا لَقِيْتُهُ أُؤَمِّلُ أَنْ أَلْقَاكَ بَعْدُ بِأَسْعَدِ^(٢)
 (ك) ما تحذف "أل" من العلم المرتجل، أو المنقول؛ حال ندائه، أو إضافته؛ (إن تقارن) "أل"، أي: دخولها في:
 - العلم (مرتجل)، أي: ارتجاله، نحو: "السموأل"^(٣)، و"اليسع"^(٤).
 - (والنقل) أي: أو قارنت نقله، نحو: "النعمان"، فنقول فيهما:

ينظر: معجم ديوان الأدب ٢٨٨/١، وشمس العلوم ٢٢٤٧/٤ (مذحج)، ولسان العرب ٢٧٨/٢ (ذحج)، والأعلام ١٩٨/٧.
 (١) هو: أبو مالك؛ غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو، من بني تغلب، شاعر نصراني، أحد أشهر ثلاثة شعراء في العصر الأموي مع جرير، والفرزدق؛ وقد اتصل بالأمويين فكان شاعرهم، وكان معجباً بأدبه، تياهاً، كثير العناية بشعره. مات سنة ٩٠ هـ.
 ينظر: سير أعلام النبلاء ٥٨٩/٤، والأعلام ١٢٣/٥.
 (٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في: ديوانه ص ٤٣٥،
 (الدبران): اسم لنجم؛ سمي بذلك لأنه يدبر الثريا.
 والشاهد فيه: "دبران"؛ حيث حذف "أل" منه دون نداء أو إضافة.
 ينظر البيت في: المستقصى ١٨٠/١، والمقاصد النحوية ٥٠٨/١، وجمع الهوامع ٢٨٨/١، والدرر ١٢٢/١.
 (٣) هو: سموأل بن غريض بن عادياء الأزدي، شاعر جاهلي حكيم، يضرب به المثل في الوفاء؛ إذ لم يخن أمانته في أذراع أودعها عنده امرؤ القيس لما صار إلى الشام، وقتل بسببها ابنه.
 ينظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢٧/١، والأعلام ١٤٠/٣.
 (٤) اليسع: اسم نبي من الأنبياء. ينظر: لسان العرب ٤١٤/٨ (يسع).

"يا سموأل"، و"يا يسع"، و"يا نعمان".

و"هذا سموألنا"، و"يسعنا"، و"نعماننا".

(أما غير ذا)، أي: غير العلم الذي قارنت "أل" ارتجاله، أو نقله، وهو: الذي لم تقارن ارتجاله، أو نقله كـ "أسد"، و"فضل"، و"حارث"، (فلتدخل) "أل" عليه؛ (إن لمح)، أي: نظر، (الأصل به)، أي: فيه؛ بأن لمح في "فضل" معناه الأصلي، وهو: المصدر، أو لمح في "أسد" معناه الأصلي، وهو: اسم من الأسد، أو لمح في "حارث" معناه الأصلي، وهو: اسم الفاعل، فتقول "الفضل"، و"الأسد"، و"الحارث"، (أو لا)، أي: وإلا يلمح فيه الأصل، بل قصد به معناه العلمي، (فلا) تدخل فيه "أل"، بل يستدام تجريده منها.

(ولا يزول علم)، أي: ولا تزول علمية العلم (إن نوديا)، نحو: "يا زيد"، فإنه باق على العلمية على الأصح، وإنما ازداد تأكيداً، ووضوحاً بالنداء، (ولا) تزول علميته أيضاً (إذا صغر) تصغير الترخيم، نحو: "جُعِفُ" في جعفر، (بل) تزول علميته، (إن ثبياً)، أو جمع؛ لأن من شروط الثنية، والجمع التنكير؛ فلا يثنى العلم، ولا يجمع إلا بعد تقدير تنكيره، ولذلك يحلّى بـ"أل" عوضاً عما سلب من التعريف بالعلمية؛ إذا قصد تعريفه، كقوله:

وَقَبْلِي مَاتَ الْخَالِدَانِ كِلَاهُمَا عَمِيدُ بَنِي جَحْوَانَ وَابْنُ الْمُضَلَّلِ^(١)

ونحو: "جاء الزيدون"، أما إذا لم يقصد تعريفه فلا يحلّى بـ"أل"، كقوله:

رَأَيْتُ سُعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ وَلَمْ تَرَ عَيْنِي مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ^(٢)

(١) البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر؛

(الخالدان): خالد بن نضلة بن جحوان، وخالد بن قيس بن المضلل. (عميد): رئيس.

والشاهد فيه: "الخالدان"؛ حيث عرّف العلم المثني بـ"أل".

ينظر في: إصلاح المنطق ٢٨٣/١، والبخلاء للجاحظ ٩٥/١، والمفصل ص ٣٢.

(٢) البيت من الطويل، لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٦٠،

(سُعودًا): جمع لاسم "سعد".

(وما به سَمِّي)، أي: وكل لفظ سَمِّي به شخص معيّن، (من) لفظ (ذي)، أي: صاحب (عمل)، أي: متضمن عملاً، نصبا نحو: "ضاربٌ زيدًا"، أو رفعاً نحو: "قائمٌ أبوه"، أو جرّاً نحو: "الزيد"، (أو) من لفظ (مسند)، أي: متضمن إسناداً، نحو: "قام زيد"، (أو) من لفظ (متبع)، أي: يتضمن إتباعاً نحو: "رجل عاقل"، (أو) من لفظ (منجلي)؛ أي: متضح حال كونه (حرفين)، أي: مركباً منهما، نحو: "إنّما" و"ليتما"، (أو) حال كونه (حرفاً وغيره)، أي: مركباً من حرف وغيره، من اسم نحو: "يا زيد"، أو فعل نحو: "إن قام"؛ فإنه إذا كلّ شيء من هذه الألفاظ علم شخص (حكى)؛ أي: فإنه يحكى عن لفظه، في حال الرفع، والنصب، والجرّ، ولا يغيّر عن حاله، لا في النداء، ولا في غيره، فتقول: "جاء لزيد"، و"رأيت لزيد"، و"مررت بلزيد".

(ولا تضيف) شيئاً من هذه الألفاظ إذا كانت أسماء أشخاص، (ولا تصغره)، ولا يثنى، ولا يجمع، بل إذا أردت تثنيته، أو جمعه، فقل: "جاءني كلاهما قام زيد"، أو "كلهم قام زيد".

(و) إذا سميت شخصاً بكلمة موضوعة على حرفين ف (اسلك)، أي: اقصد (تضعيف ثاني اثنين)، أي: تضعيف الحرف الثاني منهما؛ إذا كان (لِينًا)، كما إذا سميت شخصاً بـ: "لو"، أو "ما"، فتقول: "جاء لو"، و"رأيت لوًّا"، و"مررت بلوًّا"، و"جاء ماءً"، و"رأيت ماءً"، و"مررت بماءً"، بتضعيف واو "لو"، وألف "ما"^(١).

(و) إذا سميت شخصاً بكلمة على ثلاثة أحرف حذف أحدها ف (اردد) المحذوف منها قبل التسمية، كما إذا سميت شخصاً بـ: "قُل"، و"خف"، فتقول: "قول"، على وزن "حوت"، و"بيع"، على وزن "فيل"، و"خاف"، على وزن "دار".

والشاهد فيه: "سعودًا"؛ حيث لم يعرف بـ"أل"؛ لأنه لم يقصد تعريفه.

ينظر في: الكتاب ٣/٣٩٦، والمقتضب ٢/٢٢٢، وشرح أبيات سيويه ٢/٢٨٧، وإيضاح

الشواهد ١/٤١٦، وشرح التسهيل ١/١٨١.

(١) ضعفت ألف (ما) فاجتمعت ألفان فقلبت الثانية همزة.

ينظر: المطالع السعيدة ١/٢٣٠.

(والحرف) الواحد الذي ليس بعض كلمة (إن) سميت به شخصا، و(حرك أيا)، أي: وكان محركا أي تحريك، أي: سواء كان مفتوحا، أم مكسورا، أم مضموما، (تجد) تضعيفه إن أردته متولدا (من جنس تحريكه)، فتضعف المفتوح بألف بعدها همزة، كما إذا سميت شخصا بكاف المخاطب، فتقول: "جاء كاء"، و"رأيت كاء"، و"مررت بكاء"؛ بالإعراب، وتضعف المكسور بياء مشددة، كما إذا سميت شخصا بلام الجر، فتقول: "جاء لي"، و"رأيت ليّا"، و"مررت بلي"، وتضعف المضموم بواو مشددة، كما إذا سميت شخصا بتاء المتكلم، فتقول: "جاء توّ"، و"رأيت توّ"، و"مررت بتوّ".

(وإن) كان الحرف المسمى به (بعضا) من كلمة، أي جزءا منها، وقد (سكن) ذلك البعض، وكان غير ألف كالراء من "الضرب"، والباء من "اضرب"، (ف) الحرف الذي/ يضعف به، ويكمل هو (الهمز) في أوله، فتقول فيهما: "أرّ"، و"أبّ".

[١٨/ب]

(أو لا) يكن (البعض) المسمى به ساكنا؛ بأن كان متحركا بفتحة، كالضاد من "ضرب"، أو بضمة كالضاد من "ضرب" المبني للنائب، أو بكسرة كالضاد من "ضيزى"، فالبعض الذي سمي به (منه)، أي: من جنس تحريكه لحركته (ضعفن)، أي: ضعفه بحرف مجانس، فتقول في المسمى بالضاد المفتوحة: "ضّا"، وفي المسمى بالضاد المضمومة: "ضُو"، وفي المسمى بالمكسورة: "ضي".

(أسماء الإشارة)

أي: هذا مبحثهما.

(أشْر بـ: ذا)، أي: أشْر بلفظة "ذا" (لذكر)، أي: لمذكر (فرد)، أي: مفرد، (و) أشْر بلفظة (ذي، وتي، وتا) للأنثى المفردة، وأشْر بلفظة (ذان)، و(تان للذي ثني)، أي: للمثنى المرتفع، الأول: للمثنى المذكر، والثاني: للمثنى المؤنث.

(و) أشْر بلفظة (ذين)، و(تين) للمثنى، (غير) ذي^(١) (الرفع)، وهو المنصوب، والمجرور، فتقول: "رأيت ذين الرجلين"، و"تين المرأتين"، و"مررت بذين الرجلين"، و"تين المرأتين".

(و) أشْر (بأولى لمطلق من جمع)، أي: سواء كان مذكرا أم مؤنثا، (والمدّ) فيها (أولى) من القصر^(٢)، فتقول: "جاء هؤلاء الرجال"، أو "النساء"، بالمدّ مع كسر الهمزة، قال جرير^(٣):

(١) في المخطوط (ذ)، والصواب ما أثبتته.

(٢) في اسم الإشارة (أولاء) لغتان: لغة القصر: (أولى)؛ وهي لغة بني تميم،

لغة المدّ: (أولاء)؛ وهو لغة أهل الحجاز، وهي الفصحى، وبها جاء القرآن.

ينظر: شرح الكافية ٣١٥/١، وشرح التسهيل ٢٤١/١، وتوضيح المقاصد ٤٠٨/١، وشرح

الأشْمُوني ١٢٠/١، وشرح التصريح ١٤٣/١، وجمع الهوامع ٢٩٦/١.

(٣) هو: جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي، من بني كليب بن يربوع، يكنى أبا حذرة، أحد ثلاثة يعدون أشعر شعراء عصرهم مع الفرزدق، والأخطل، وهم المقدمون على سواهم، وجرير أكثرهم فنون شعر، وأسهلهم ألفاظا، وأقلهم تكلفا، وأرقهم نسيبا، وكان ديناً عفيفاً، وهو أشبه الشعراء بالأعشى. مات باليمامة سنة ١١١هـ.

ينظر: الشعر والشعراء ٤٥٦/١-٤٦١، وتجريد الأغاني ٩١٥-٩٢٩.

دُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَئِكَ الْأَيَّامِ^(١)

(وزد الكاف)، أي: كاف الخطاب في اسم الإشارة حرفا دالا على حال المخاطب من كونه مذكرا، أو مؤنثا، أو مفردا، أو مثنى، أو مجموعا، (إذا يبعد) المشار إليه حقيقة، أو حكما، فتقول: "جاء أولئك الرجال"، أو "النساء"، و"ذلك الرجل"، و"تيك المرأة".

(وزد اللام) فيه أيضا (إذا شئت)، فتقول: "ذلك" و"تلك". قوله: (خذنا) تميم للبيت، (إلا) اسم الإشارة (المثنى)، فلا تزد فيه اللام، بل يقتصر فيه على الكاف، نحو: "ذانك" و"تانك"، و"زينك" و"تينك"، (و) إلا (أولاء) بالمد، فلا تزد فيها اللام، بل يقتصر فيه على زيادة الكاف، (و) اسم^(٢) الإشارة (الذي قارن هاء) التنبيه، نحو: "هذا"، و"هاقي"؛ فلا تزد فيه اللام، بل يقتصر فيه على الكاف، نحو: "هذاك" و"هاتيك".

(وللمكان فاحتذي هنا)، يعني أن "هنا" موضوعة للإشارة إلى المكان القريب، نحو: "جئتك هنا"، (وزد ل) أجل (البعد)، أي: بعد المكان المشار إليه (ما تقدما)، وهو الكاف وحدها، أو مع اللام، نحو: "هناك"، و"هنالك"، (لكن به)، أي: فيه (الكاف جمودا لزما)، أي: ملازمة للجمود على حالة واحدة، وهي حالة التذكير، والإفراد، فلا ينصرف بحسب تغير حال المخاطب.

(١) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص ٩٩٠، ويروى فيه "الأقوام" مكان "الأيام"؛

(ذم): ضد امدح. (اللوى): اسم موضع.

والشاهد فيه: "أولئك الأيام"؛ حيث أشار بـ"أولاء" إلى جمع غير العاقل "الأيام"؛ مما يدل على جواز ذلك. والغالب أن يستعمل للعاقل.

ينظر البيت في: المقتضب ١/١٨٥، وشرح المفصل ٢/٣٥١؛ وتوضيح المقاصد ١/٤٠٨، ولسان العرب ٥/٤٣٧ (أولي)، وأوضح المسالك ١/١٣٤؛ وتخليص الشواهد ص ١٢٣، وشرح ابن عقيل ١/١٣٢؛ والمقاصد النحوية ١/٤٠٨؛ وشرح الأشموني ١/١٢٠، وشرح التصريح ١/٤٣؛ وخزانة الأدب ٥/٤٣٠.

(٢) في المخطوط: (الاسم)، والصواب ما أثبتته.

(و) تستعمل (فيه)، أي: في المكان البعيد (هَنا)؛ بفتح الهاء، والنون مشددة، وتستعمل فيه أيضا (ثَمَّ)؛ بفتح الثاء، والميم مشددة، وتستعمل فيه أيضا (هَنا)؛ بكسر الهاء، وفتح النون مشددة، والمعنى: أن هذه الثلاثة يشار بها إلى المكان مثل "هنا"، لكنها تختص بالمكان البعيد، وملازمة الظرفية، وتصحب/ الكاف دون اللام "هَنا"، و"هَنا"؛ بالتشديد، فيقال: "هَناك"،

و"هَناك"، وقد تصحبهما أيضا "ها" التنبيه دون الكاف، فيقال: "هاهَنا"، و"هاهَنا".

(وقف بالها) على "ثَمَّ" خاصة، وعلى "هَنا" بالتخفيف، فيقال: "ثَمَّة" و"هَنَّة"،

قال الشاعر:

قَدْ أَقْبَلْتُ مِنْ أَمْكِنِهِ مِنْ هَا هُنَا وَمِنْ هُنَا^(١)

وللمكان القريب أيضا "هَنا"؛ بالضم وتشديد النون، ومن شواهد "هَنا" و"هَنا"

و"هَنا" قول الشاعر:

هَنا وهَنا وَمِنْ هَنا هَنا هَنا ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالْأَيْمَانِ هَيْنُومُ^(٢)

(١) الرجز المجزوء بلا نسبة إلى قائله؛

والشاهد فيه: "هنة"؛ حيث أبدلت الالف هاء للوقف، والأصل "هنا".

ينظر في: المحتسب ٢٧٧/١، وسر صناعة الإعراب ١٧٦/١، ٢٠٧/٢، والمنصف ١٥٦/٢، وشرح المفصل ٣٦٩/٢، ٤٠٧/٢، ٢٣١/٥، ٤٠١، والمقرب ٣٢/٢، والممتع في التصريف ٤٠٠/١، وشرح الأشموني ١٣٩/٤، وهمع الهوامع ٣٠٥/١، ٢٨٠/٣، ٤٣٠، والدرر ١٣٣/١، ٥١٣/٢، ٥٦٣.

(٢) البيت من البسيط لذي الرمة في ديوانه ص ٢٥٧، (هَنا وهَنا): أي هنا وهنا. (هينوم): صوت لا يفهم. والشاهد فيه: "هَنا وهَنا ومن هَنا"؛ حيث استعملت "هَنا" مشددة مشارًا بها إلى المكان.

ينظر البيت في: جمهرة اللغة ١٢٠٤/٢، والخصائص ٣٨/٣، وشرح المفصل ٣٦٩/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٩٥/١، وشرح ابن النظم ص ٥٣، ولسان العرب ٦٢٣/١٢ (هنم)،

الأول: بالفتح، والثاني: بالكسر، والثالث: بالضم، مع تشديد النون في الثلاث، وكلها بمعنى المكان، إلا أن الأولين للمكان البعيد، والثالثة للقريب.

قوله: (وفي الزمان ربما تفي)، يعني: أن "هنا" المخففة، والمشددة ربما تحيء للزمان، أي: يشار بها إليه، كقوله تعالى:

﴿ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾^(١)، يعني: زمن الخوف.

وكقول الأفوه^(٢):

وَإِذَا الْأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ فَهُنَاكَ يَعْزِفُونَ أَيْنَ الْمَفْزَعِ^(٣)

أي: ففي ذلك الزمان.

وكقول الآخر:

١٥/٤٨٤ (هنا)، والمقاصد النحوية ١/٤١٢، وشرح الأشموني ١/١٢٣، وشرح التصريح ١/١٤٧.

(١) من الآية: ١١ من سورة الأحزاب.

(٢) الأفوه الأودي: هو أبو مالك صلاة بن عمرو بن مالك، من بني أود، من مذحج، شاعر يمني، جاهلي، ولقب بالأفوه؛ لأنه كان غليظ الشفتين ظاهر الأسنان، توفي نحو سنة ٥٠ قبل الهجرة.

ينظر: الشعر والشعراء ١/٢١٧، والأعلام ٣/٢٠٦.

(٣) البيت من الكامل، وهو للأفوه الأودي في ديوانه ص ٩١،

(تشابهت): اختلط بعضها ببعض. (تعاضمت): بمعنى عظمت. (المفزع): أي الملجأ.

والشاهد فيه: "فهناك"؛ فإنه هنا إشارة إلى الزمان، وأصل وضعه الإشارة إلى المكان.

ينظر في: شرح التسهيل ١/٢٥١، وتوضيح المقاصد ١/١٨٧، وتخليص الشواهد ص ١٢٨،

والمقاصد النحوية ١/٤٢١، وجمع الهوامع ١/٣٠٥، والدرر ١/١٣٤.

حَنَّتْ نَوَارٍ وَلَاتٌ هُنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٍ أَجْنَّتِ^(١)
 أي: ولات الوقت وقت حنين.

(١) البيت من الكامل، وهو لشبيب بن جعيل في: المؤلف والمختلف ص ١٠٥؛ ولحجل بن نضلة في: الشعر والشعراء ٩٧/١؛ ولهما معاً في: خزانة الأدب ١٩٥/٤؛
 (حَنَّتْ): من الحنين وهو الشوق. (نَوَارٍ): اسم أم الشاعر، وهو مبني على الكسر في لغة جمهور العرب، وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف. (لات): أي ليس. (هنا) أي حين، (بدا) ظهر. (أجنت): أي أخفت وكتمت وسترت.
 والشاهد فيه: "هنا"؛ حيث أشير بها إلى الزمان، والأصل أن تكون للمكان.
 ينظر البيت في: شرح التسهيل ٣٨٧/١، وتذكرة النحاة ص ٧٣٤؛ والجني الداني ص ٤٨٩؛ وتوضيح المقاصد ٤١٥/١، ومغني اللبيب ص ٧٧١؛ وتخليص الشواهد ص ١٣٠؛ والمقاصد النحوية ٤١٨/١؛ وشرح الأشموني ١٢٤/١؛ وهمع الهوامع ٣٠٥/١، ٤٦٠، وخزانة الأدب ٤٦٣/٥، والدرر ١٣٥/١، ٢٥٢،

(المعرف بأداة التعريف)

أي: هذا مبحثه.

(أل: حرف تعريف)، يعني: أن "أل" بجملتها حرف يدل على تعريف مدخوله، أي: تعيينه، وتشخيصه بالعهد، وبه قال: الخليل، وابن كيسان^(١).
(و) قال (سيبويه): إن حرف التعريف هو (اللام قط)، أي: اللام وحدها، والهمزة همزة وصل؛ جيء بها للتوصل إلى النطق بالسكان^(٢)، (وكلهم)، أي: النحاة، جار (عليه)، أي: على مذهب سيبويه إلا ابن كيسان، ومن تبعه.
وهي نوعان: (عهدية)، وجنسية، فالعهدية: هي التي (مصحوبها)، أي: مدخولها (ذو خبر)، أي: معلوم عند المخاطب، أي: معهود بينه، وبين المتكلم:

(١) هو: أبو الحسن، محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي، جامع المذهبين، البصري، والكوفي في النحو؛ لأنه أخذ عن المبرد، وثعلب، ولكنه كان إلى المذهب البصري أميل، ولم يكن مجلس أكثر فائدة، وأجمع لأصناف العلوم، والتحف من مجلسه، كما قال أبو حيان التوحيدي، له تصانيف هامة، منها: المهذب في النحو، وعلل النحو، ما اختلف فيه البصريون الكوفيون، غلط أدب الكاتب... إلخ. توفي سنة ٣٢٠هـ.

ينظر: طبقات النحويين البصريين ص ١٥٣، وبغية الوعاة ١/١٨، والأعلام ٥/٣٠٨.

(٢) للنحاة في تعيين المعرف بالأداة "أل" أربعة مذاهب:

الأول: أن المعرف هو "أل" برمتها، والألف أصلية، لا زائدة، وهو مذهب الخليل بن أحمد، وابن كيسان.

والثاني: أن المعرف هو "أل" برمتها، والألف زائدة، وهو مذهب سيبويه.

والثالث: أن المعرف هو اللام وحدها، وهو مذهب كثير من النحاة.

والرابع: أن المعرف، هو الألف وحدها واللام زائدة فرقا بين همزة الاستفهام والهمزة المعرفة، وهو مذهب المبرد.

ينظر: الكتاب ٣/٣٢٤، ٣٢٥، وشرح التسهيل ١/٢٥٣، وتعليق الفرائد على تسهيل

الفوائد ٢/٣٥١، ٣٥٥، وشرح شذور الذهب للجوجري ١/٣١٦، ٣١٧، وشرح التصريح:

١٧٩/١-١٨٠، وجمع الهوامع ١/٣٠٦.

- (في الحس)؛ بأن كان محسوسا، أي: مشاهدا لهما حالة الخطاب، كقولك لمن سدد سهمًا للرمي: "القرطاس"؛ أي: "ارم القرطاس" المعهود حسا.
- (أو) معهود بينهما (في العلم)؛ بأن كان معلوما لهما لكنه غير محسوس، كقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾^(١)، ﴿إِذْ يَبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾^(٢)؛ لأن "الغار"، و"الشجرة" معهودان في علم الله تعالى، وعلم النبي ﷺ الذي هو المخاطب.
- (أو) معهودا بينهما (في الذكر)؛ بأن تقدم ذكره، كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾^(٣)، ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾^(٤)، أي: الذي تقدم ذكره.

(وغيرها)، أي: غير العهدية (جنسية)، أي: "أل" الجنسية، وإنما تكون جنسية؛ (إن خلفا)، بألف الإطلاق؛ أي: إن خلفها، إن صح أن يجيء عوضا عنها (كل)، أي: لفظ "كل"، (مجازا) أي: على سبيل المجاز؛ بأن كانت "أل" لاستغراق صفات الجنس، لا أفراد، نحو: "أنت الرجل علما وأدبا"، أي: أنت كل رجل علما، وأدبا، أي: أنت الجامع لصفات الرجال العلمية، والأدبية، (أو) خلفتها "كل" (حقيقة)، أي: على سبيل الحقيقة؛ بأن كانت "أل" لاستغراق أفراد الجنس، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾^(٤)، أي: إن كل فرد من أفراد الإنسان لفي خسر، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات. وقوله: (وفا)، تتميم للبيت.

(وغيرها)، أي: وغير ما تخلفه "كل" من "أل" الجنسية (عرف بها الماهية)، أي: فهي التي لتعريف ماهية مدخولها، أي: حقيقة الذهنية، من غير نظر إلى استغراق

(١) من الآية: ٤٠ من سورة التوبة.

(٢) من الآية: ١٨ من سورة الفتح.

(٣) من الآية: ١٥، ١٦ من سورة المزمل.

(٤) سورة العصر، الآية: ٢.

صفاته، ولا أفراد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾^(١)، أي: من حقيقة الماء.

(وعن ضمير) مضاف إليه مدخولها (قد أنابوا)، أي: النحاة (ذيه)، أي: "أل" هذه، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(٢)، أي: هي مأواه، ويترد ذلك في مضاف الصفة المشبهة، نحو: "زيد حسن الوجه"، أي: وجهه.

(ولازما تزداد)، أي: تزداد "أل"؛ حال كونها لازمة للمزيدة فيه، وذلك في الأعلام المرتجلة، (كاليسع)، و"إلياس"، (وفي) الموصولات كـ (الذي)، و"التي" وفروعهما.

(و) تزداد أيضا لازمة في (ما عداه)، أي: فيما عدا "الذي"، وهو الآن للزمن الحاضر، وقوله: (فاسمع) تتميم للبيت^(٣).

وقد تزداد غير لازمة، وهي الداخلة على بعض الأعلام، كقوله:

بَاعَدَ أُمُّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا^(٤)

(١) من الآية: ٣٠ من سورة الأنبياء.

(٢) سورة النازعات، الآية: ٤١.

(٣) أو لعل الناظم يريد من قوله: (فاسمع) أنه مقصور على السماع، فهو الحكم.

(٤) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ١١٠،

والشاهد فيه: (أم العمرو)؛ حيث عرّف العلم (عمرو) بزيادة (أل) عليه، وذلك لتقدير الشيوع فيه.

ينظر البيت في: المقتضب ٤/٤٩، والمنصف ٣/١٣٤، ١٣٣، وسر صناعة الإعراب ١/٣٦٦، والمخصص ١٣/٢١٥، والإنصاف ١/٣١٧، وشرح المفصل ١/١٢١، ولسان العرب ٥/٢٧٢ (وبر)، والجنى الداني ص ١٨٩، ومغني اللبيب ص ٧٥، وشرح التصريح ١/٩٥، وهمع الهوامع ١/٣١١، والدرر ١/١٣٧.

أو على لازم التنكير ، كالأحوال ، كقولهم: "ادخلوا الأول فالأول".

أو التمييز، كقوله:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ رَأَيْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو^(١)

(١) البيت من الطويل، وهو لرشيد بن شهاب؛

(وجوهنا): ذواتنا. (صددت): أعرضت وابتعدت. (طبت النفس): طابت نفسك ورضيت. والشاهد فيه: (طبت النفس)؛ حيث جاء التمييز الواجب تنكيره معرفاً ب(أل)، وكان حقه أن يقال (نفساً)، وإنما زاد الألف، واللام فيه للضرورة.

ينظر البيت في: شرح اختيارات المفضل ص ١٣٢٥؛ وأوضح المسالك ١/١٨١؛ وتخليص الشواهد ص ١٦٨؛ والجنى الداني ص ١٩٨؛ والمقاصد النحوية ١/٥٠٢، ٣/٢١٢٥؛ وشرح الأشموني ١/١٧٠، وشرح التصريح ١/١٨٤؛ ٦١٦؛ وهمع الهوامع ١/٣١٢، ٣٤٤، والدرر ١/١٣٨، ٥٣٢.

(الموصول)

أي: هذا مبحثه.

(هو)، أي: الموصول؛ (الذي) للمفرد المذكر، (مع التي) للمفردة المؤنثة، والموصول (المثنى) المذكر (له اللذان)، والمؤنث له (اللتان)، أي: عرض مجيئهما للمثنى، وهذا في حالة الرفع، و"الذين"، و"اللتين" في حالة النصب، والجَرَ. و"ألف": (عَنَّا) للإطلاق، و"له" متعلق به.

(وجمعه)، أي: "الذي" (الذين)، في حالة الرفع، والنصب، والجَرَ، وهو قد (خصَّ العقلاء)، أي: لا يطلق إلا عليهم؛ بخلاف مفردة، فإنه يطلق على العاقل وغيره، (ولهم)، أي: العقلاء، (وغيرهم خذ الأولى)، أي: خذ "الأولى" للعقلاء وغيرهم؛ حال كونها جمعا للذي والتي، واجتمع الأمران في قوله:

وَتُبْلِي الْأَلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحَدَا الْقُبْلِ^(١)

فـ"الألى" الأول جمع للعقلاء، وهم الرجال؛ بدليل رجوع ضمير جمع العقلاء عليها، وهو الواو في "يستلتمون"، والثانية جمع لغير العاقل، وهي "الخیل"؛ بدليل رجوع ضمير الإناث عليها، وهو "هنّ". وقد تمدّ "الأولى"؛ كقوله:

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي؛ في: شرح أشعار الهذليين ص ٩٢؛

(تبلي): تفني. (يستلتمون): يلبسون الأئمة، أي الدرع. (الروّع): الحرب. (الحداء): جمع الحدأة، وهي نوع من الطيور الجارحة تصطاد الجرذان. (القبل): جمع قبلاء، وهي التي في عينيها قبل، وهو يشبه الحول.

والشاهد فيه: (الألى يستلتمون) و(الألى تراهن)؛ وهي كما ذكر الشارح.

ينظر في: توضيح المقاصد ٤٢٣/١، وتخليص الشواهد ص ١٣٩، وشرح ابن عقيل ١٤٢/١؛ والمقاصد النحوية ٤٥٩/١؛ وشرح الأشموني ١٢٩/١، ومع الهوامع ٣٢٣/١، وخزانة الأدب ٢٤٩/١١، والدرر ١٤٧/١.

أَبَى اللّٰهُ لِلشُّمِّ الْأَلَاءَ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا^(١)

(و) لفظ (اللاتي، واللاتي، وشبهه) ها، وهو "اللواتي"، و"اللوات"، و"اللا"،

و"اللوا"، و"اللاواء"، و"اللاءات"؛ جمع (لتي)، وكقوله تعالى:

﴿وَأَلَّتِي يَأْتِيكِ الْفَحْشَاءُ مِنْ نِسَائِكَ﴾^(٢)،

﴿وَأَلَّتِي يَسْنَنُ مِنَ الْمَحِيضِ﴾^(٣)،

و"جاء اللواتي فعلن".

وكقول الشاعر:

وَكَاثَتْ مِنَ اللَّأِ لَا يُعَيِّرُهَا ابْنُهَا إِذَا مَا الْعُلَامُ الْأَحْمَقُ الْأُمَّ عَيَّرَا^(٤)

وكقوله:

جَمَعَتْهَا مِنْ أَيْتَقِ عَكَارٍ مِنَ اللَّوَا شُدِدْنَ بِالصَّرَارِ^(٥)

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٨٧؛

(أبي الله): أي قضى الله. (الشم): جمع الأشم، وهو الممجد، وصاحب الرفعة والشرف.

(القين): الحداد. (صقالها): من صقل السيف: أي جلاءه.

ينظر البيت في: شرح التسهيل ١/١٩٥، وتوضيح المقاصد ١/٤٢٤، وشرح شذور الذهب

ص ١٥٩؛ والمقاصد النحوية ١/٤٥٩؛ وشرح الأشموني ١/١٢٩، وشرح التصريح ١/١٥٣؛

وهمع الهوامع ١/٣٢٣. والدرر ١/١٤٨.

(٢) من الآية: ١٥ من سورة النساء.

(٣) من الآية: ٤٠ من سورة الطلاق.

(٤) البيت من الطويل، وهو للكيميت بن زيد الأسدي، في ديوانه ص ١٩٤؛ ويروى بالعين بدلا

من الغين المعجمة في "يغيرها".

والشاهد فيه: "اللا"؛ وهي صيغة جمع من صيغ "اللاتي".

ينظر البيت في: أمالي ابن الشجري ٣/٦١، وشرح التسهيل ١/١٩٥، وشرح الكافية

١/٢٦٩، والأزهية ص ٣٠٥، وهمع الهوامع ١/٣٢٥، والدرر ١/١٥٠.

(٥) الرجز لكثير بن عطية في: النوادر ص ٢٦٣، والرواية فيه:

(وَمَنْ، وما، وأل) أسماء موصول مشتركة، (تساوي) في المعنى (كلّ تي)، أي: كل هذه الموصولات التي تقدم ذكرها، فتطلق على المذكر، والمؤنث، وتشيتهما، وجمعهما بلفظ واحد، (ف: مَنْ)؛ إنما تستعمل (لِعَالِم)، أي: لا تطلق إلا على العاقل، (وشبهه)، أي: وما يشبه العاقل في تنزيه منزلته بالخطاب، أو بالعبادة.
- الأول؛ كقوله:

أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ^(١)
وقوله:

أَلَا عِمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يِعْمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْحَالِي^(٢)

(مَنْحُهَا مِنْ أَيْنُقٍ غَزَارٍ: مَنْ أَيْنُقٍ شَرْفُ بِالصَّرَارِ)

(أينق): جمع قلة لناقة. (عكار): جمع عَكَرة، وهي القطعة من الإبل. (الصرار): خيط يُشَدُّ فوق الخلف لئلا يرضعها ولدها.

والشاهد فيه: (اللوا)؛ وهي صيغة جمع من صيغ (اللاقي).

ينظر في: شرح التسهيل ١/١٩٥، وشرح الكافية ١/٢٦٩، وشرح الأشموني ١/١٤٤، وشرح التصريح ١/١٦٢، وجمع الهوامع ١/٣٢٦، والدرر ١/١٥٠.

(١) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٠٦، وللعباس بن الأحنف في ديوانه ص ١٤٣؛

(سرب): هو القطيع من القطا ونحوها. (القطا): ضرب من الطير، قريب الشبه من الحمام. (هويت): أحببت.

والشاهد فيه: (من يعير)؛ حيث استعمل "من" في غير العاقل، وهو "القطا"؛ وإنما جاز ذلك لأنه نزل "القطا" منزلة العاقل، فنادها، وطلب منها الجناح، ومعلوم أنه لا يتصور النداء والإقبال، إلا من العاقل الذي يفهم الطلب.

ينظر البيت في: شرح التسهيل ١/٢١٧، وشرح الكافية ١/٢٧٧، وأوضح المسالك ١/١٤٧، وشرح ابن عقيل ١/١٤٨، والمقاصد النحوية ١/٤٣١؛ وشرح الأشموني ١/١٣٣؛ وشرح التصريح ١/١٥٥، وجمع الهوامع ١/٣٥١، والدرر ١/١٧٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٣٥

فقد أطلق لفظ من في البيت الأول على "القطا"، وفي الثاني على "الطلل"؛
لتنزيلهما منزلة العاقل بسبب توجه الخطاب إليهما.

- والثاني؛ كـ "الأصنام" في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ﴾^(١).

فقد أطلق لفظ "من" على "الأصنام"؛ لتنزيلهما منزلة العاقل؛ بسبب عبادة المشركين لها.
(و) تستعمل "مَنْ" أيضا في (ما) لا يعقل الذي (أدرج)، أي: أدخل (فيه)
العاقل في حكم عام يشملهما، على سبيل التغليب، أي: يغلب العاقل على غيره،
فيعبر عن الجميع بـ "من" التي هي للعاقل أصالة، كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي
السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٢).

أي: جميع ما فيهما من عاقل، وغيره.

(و) الموضوع من الموصولات المشتركة لـ (سوى العالم)، أي: لغير العاقل؛ أصالة
لفظا، نحو قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾^(٣)، أي: ما عندكم من الخير، والرزق يفنى.

(عم صباحا): فعل أمر أصله أنعم، حذفت الهمزة والنون تخفيفا، وهي إحدى تحيات العرب
الجاهليين في الصباح. (الطلل البالي): كل ما بقي شاخصا من آثار الديار. (الخالي):
السالف.

والشاهد فيه: (يعمن من)؛ حيث استعمل (من) الموصولة للمفرد غير العاقل، وهو الطلل
البالي، والذي جوز ذلك الاستعمال مناداة الطلل، وتنزيله منزلة من يجيب الداعي؛ لأنه لا
ينادى إلا العاقل.

ينظر البيت في: الكتاب ٣٩/٤؛ وشرح المفصل ٤/٤٢٧، وأوضح المسالك ١/١٤٨؛ وشرح
الأشعري ١/١٣٣، ٢/٨٥، وشرح التصريح ١/١٥٥، وجمع الهوامع ٣/٢٠، وخزانة الأدب
٣٧١/٢، والدرر ٢/٢٦٤.

(١) من الآية: ٥ من سورة الأحقاف.

(٢) من الآية: ٦٦ من سورة يونس.

(٣) من الآية: ٩٦ من سورة النحل.

(و) تستعمل أيضا في (نوع عالم)، أي: نوع العاقل؛ بأن يقصد بها نوع منه، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾^(١)؛ فقد أطلق "ما" على الإماء مع أنهن عاقلات، لأنهن من أنواع العاقل.

(و) تستعمل أيضا في (وصفه)، أي: العاقل، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾^(٢)، أي: "وبانيها"، وهو الله تعالى، وقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٣)، أي: الطيب منهن.

(و) تستعمل أيضا في (ما) يعقل؛ إذا (أدرج)، أي: أدخل (فيه) ما لا يعقل؛ بسبب عموم يشملهما، على سبيل التغليب لغير العاقل على العاقل، فيعبر عن الجميع بـ"ما" التي هي لما لا يعقل أصالة، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٤)؛ فقد أطلق لفظ "ما" على من يعقل، وغيره، تغليبا لغير العاقل على العاقل لكثرة.

[٢٠/ب] (وكذا) تستعمل "ما" أيضا في (ما)، أي: الشيء الذي (أبهما)، أي: / لم يدر هل هو من ذي العقل أم لا؟؛ كأن ترى شبحا من بعيد، فتقول لمن معك: "انظر إلى ما أرى".

(و) من الموصوف المشترك، أي: الذي يطلق على المذكر، والمؤنث، وتثنيتهما وجمعيهما؛ بلفظ واحد (ذو)، (ب) لغة (طبيي)^(٥)، أي: في لغتهم، إذ لا يستعملها هذا الاستعمال إلا طبيي، فتقول: "جاء ذو قام"، و"ذو قامت"، و"ذو قاما"، و"ذو قاموا"، و"ذو قامتا"، و"ذو قُمن"، ومن شواهدهما:

(١) من الآية: ٦ من سورة المؤمنون.

(٢) سورة الشمس، الآية: ٥.

(٣) من الآية: ٣ من سورة النساء.

(٤) من الآية: ١٠٩ من سورة آل عمران.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/١٩٩، وشرح ابن عقيل ١/٤٥، وشرح شذور الذهب للجوجري ٣١١/١، وشرح التصريح ١/١٦٠، وجمع الهوامع ١/٢٤٨.

فَأَمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسِيٍّ مِنْ دُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا^(١)

أي: من الذي عندهم، وقول الآخر:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءٌ أَبِي وَجَدِّي وَيُنْزِي دُو حَفَرْتُ وَدُو طَوَيْتُ^(٢)

أي: الذي حفرته، والذي طويته.

(و) من الموصول المشترك أيضا لفظ "ذا" المسبوق بـ"ما"، أو "من" الاستفهامية،

وإنما تكون موصولة بثلاثة شروط:

- أولها: (إن لم تلغ ذا)؛ بأن كانت بمعنى الذي، و"ما" استفهامية مبتدأ، و"ذا"

وصلتها خبرها، ومعنى إلغائها: أن تكون مركبة مع "ما"، ويكون الجميع اسما واحدا

(١) البيت من الطويل، وهو لمنظور بن سحيم الفقعسي؛

(الموسرون): الأغنياء. (حسي): كفاني. (ذو): أي الذي.

والشاهد فيه: (من ذو)؛ حيث جاءت (ذو) اسما موصولا بمعنى (الذي)؛ على لغة طيئ.

ينظر البيت في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨١٣؛ وشرح المفصل ٣٨٥/٢؛ والمقرب

٥٩/١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ١٢٢؛ ومغني اللبيب ص ٥٣٥ وأوضح المسالك ٤٢/١؛

وتخليص الشواهد ص ٥٤، ١٤، وشرح ابن عقيل ٤٥/١، ١٥٠؛ والمقاصد النحوية ١٢٧/١؛

وشرح الأشموني ١٤٢/١، وشرح التصريح ٦٠/١، ١٦١؛ وجمع الهوامع ٣٢٦/١، والدرر

١٥٢/١.

(٢) البيت من الوافر، وهو لسنان بن الفحل؛

(ذو حفرت): أي التي حفرتها. (ذو طويت): أي التي طويتها، أي بنيتها بالحجارة.

والشاهد فيه: (ذو حفرت وذو طويت)؛ حيث استعمل (ذو) اسما موصولا بمعنى (التي)،

وأجراه على غير العاقل؛ مع بأن المقصود بها (البئر)، وهي مؤنثة.

ينظر البيت في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٩١، وشرح المفصل ٣٨٤/٢، وأمالي ابن

الشجري ٥٥/٣، والإنصاف ٣١٨/١، ولسان العرب ٤٦٠/١٥ (ذوا)، وأوضح المسالك

١٥٤/١، والمقاصد النحوية ٤٣٦/١، وشرح الأشموني ١٤٣/١، وشرح التصريح ١٦١/١،

وجمع الهوامع ٣٢٦/١، وخزانة الأدب ٣٤/٦، ٣٥، والدرر ١٥١/١.

للاستفهام؛ فإن ألغيت لم تكن موصولة، ويظهر أثر الأمرين في البدل من "ما"؛ فإن رفعتها فهي موصولة، كقول الشاعر:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَالَالٌ وَبَاطِلٌ^(١)

فقوله: "أنحب"؛ بالرفع بدل من "ما"؛ لأنها مبتدأ، و"ذا" وصلتها خبره، وإن نصبت البدل ف"ذا" ملغاة، وهي مع "ما" اسم واحد للاستفهام، منصوب على المفعولية بالفعل الذي بعده، كقولك: "ماذا صنعت أخيراً أم شراً؟"، أي: "أي شيء صنعت؟"، وقولك: "أخيراً" بدل من "ماذا"، ويظهر أثرهما أيضاً في الجواب، فإذا قيل لك: "ماذا صنعت؟"؛ فإن جعلتها موصولة قلت: "خير"؛ بالرفع، أي: "هو خير"، وإن جعلتها ملغاة قلت: "خيراً"؛ بالنصب أي: "صنعت خيراً"، وإن لم يأت بعد "ماذا" بدل من "ما"، ولا جواب كانت صالحة للأمرين.

- والشرط الثاني: أن تكون (لم تشر)، أي: لم تقصد بها الإشارة؛ فإن قصدت بها لم تكن موصولة، بل تكون اسم إشارة، و"ما" اسم استفهام، والجملة مبتدأ وخبره، نحو قولك: "ما ذا؟"، أي: "أي شيء بهذا؟"، و"من ذا؟"، أي: "أي شخص هذا؟"، وعلامة المشار بها أنها لا توصل بالفعل.

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٣١؛

(يحاوِل): يريد ويطلب بالحيلة. (النحب): أي النذر، ويطلق أيضاً على المدة والوقت. والشاهد فيه: (ماذا)؛ حيث استعملت (ذا) موصولة بمعنى الذي، وأتى بعدها بجملة صلة، وتقدمها (ما) الاستفهامية، ولا يصح أن تجعل (ذا) ملغاة مركبة مع (ما) مفعولاً مقدماً (يحاوِل)؛ لأنه جاء بالبدل مرفوعاً، مما يدل على أن المبدل منه كذلك. ينظر البيت في: الكتاب ٤١٧/٢؛ والمعاني الكبير ١٢٠١/٣؛ ومجالس ثعلب ص ٤٦٢، واللامات ص ٦٤؛ وشرح أبيات سيويه ٥٣/٢؛ وديوان المعاني ١١٩/١؛ والأزهية ص ٢٠٦؛ وشرح المفصل ٣٨٧/٢، ٤٢٩، ووصف المباني ص ١٨٨؛ ولسان العرب ٧٥١/١ (نحب)؛ ١٨٧/١١ (حول)، ٤٥٩/١٥ (ذو)؛ والجنى الداني ص ٢٣٩؛ ومغني اللبيب ص ٣٩٥؛ وشرح الأشموني ١٤٥/١، وشرح التصريح ١٦٤/١؛ وخزانة الأدب ٢٥٢/٢، ١٤٥/٦.

- (وطلبنا بما خذا، أو من)، أي: وخذ طلبا بـ"ما"، و"من" الاستفهامية قبل "ذا" الموصولة؛ وإلا لم تكن موصولة، وهذا هو الشرط الثالث في كونها موصولة. وقال الكوفيون: إنها تكون موصولة، وإن لم يسبقها طلب بـ"ما"، أو "من" الاستفهامية، وحجتهم قول الشاعر:

عَدَسٌ؛ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ بَحْوَتٍ وَهَذَا تَحْمِلَيْنِ طَلِيقٌ^(١)

أي: "والذي تحمليه طليق"، وأجيبوا بأن "هذا" اسم إشارة مبتدأ، و"طليق" خبره، وجملة "تحملين" حال من المبتدأ؛ أي: وهذا حال كونه محمولا "عليك طليق".

(و) من الموصولات المشتركة لفظ (أي)، إن أضيفت لفظا، أو نية، نحو: "اضرب

[٢١/أ]

أيهم أفضل"، أي: الذي هو / أفضل، (وهي) أي: "أي"، (مع "من"، و"ما" ترد) كلٍّ من الثلاث؛ حال كونها (مستفهما بها)، أي: اسم استفهام، كقوله تعالى: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾^(٢)،

(١) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن مفرغ في ديوانه ص ١٧٠؛

(عَدَسٌ): اسم صوت لزجر البغل، واسم للبغل أيضا. (عباد): هو ابن زياد بن أبي سفيان والي سجستان. (إمارة): حكم وتسلط. (طليق): حرّ غير مسجون. والشاهد فيه: (ذا)؛ حيث استعمل (ذا) اسما موصولا، من دون أن يتقدم عليه استفهام بـ (ما) أو (من) على رأي الكوفيين، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من موصوليته؛ لأنهم يرون أن جميع ما يكون اسم إشارة، قد يكون اسم موصول.

ينظر البيت في: المحتسب ٩٤/٢؛ وأدب الكاتب ص ٤١٧؛ والشعر والشعراء ٣٧١/١؛ والإنصاف ٧١٧/٢؛ وشرح المفصل ٣٦٤/١، ٤٢٩/٢؛ ٩٥/٣؛ وأمالي ابن الحاجب ٣٦٢/١، ٤٤٧؛ ولسان العرب ٤٧/٦ (حدس)، ١٣٣/٦ (عَدَسٌ)؛ ٤٦٠/١٥ (ذوا)؛ وتذكرة النحاة ص ٢٠؛ وأوضح المسالك ١٦٢/١؛ وشرح الأشموني ١٤٦/١، وشرح التصريح ١٦٥/١، ٥٩٥؛ وجمع الهوامع ٣٢٧/١، والدرر ١٥٣/١؛ وخزانة الأدب ٣٣٣/٤؛ ٤١/٦، ٣٨٨/٦.

(٢) من الآية: ٨١ من سورة الأنعام.

وقوله: ﴿مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ﴾^(١)، وقوله: ﴿وَمَارَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢).

(و) ترد كل منها أيضا حال كونها (شرطا)، أي: اسم شرط، كقوله تعالى في "أي": ﴿أَيَّامَاتٌ دَعَا فِيهَا الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٣)، وفي "من": ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾^(٤)، وفي "ما": ﴿وَمَا تَقْضُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾^(٥).

ثم زد على هذين المعنيين أنّ كلا منها ترد حال كونها (نكرة موصوفة)، نحو: "مررت بأيّ كريم"، أي: شخص كريم، وكقول الشاعر:

أَلَا رَبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ^(٦)

أي: "ألا ربّ شخص تغتشه"، فجملة "تغتشه" وصف لـ "من"؛ لأنها نكرة، وكقولك: "مررت بما معجب لك"، أي: "بشخص معجب لك".

(وليوصف) المنكر، أي: يجوز أن يوصف (بغير من)، أي: بـ "أي"، و "ما" نعتا له، كقوله:

(١) من الآية: ٧١ من سورة القصص.

(٢) من الآية: ٢٣ من سورة الشعراء.

(٣) من الآية: ١١٠ من سورة الإسراء.

(٤) من الآية: ١٢٣ من سورة النساء.

(٥) من الآية: ١٩٧ من سورة البقرة.

(٦) البيت من من الطويل، وهو لعبد الله بن همام.

(تغتشه): تظن به الغش والخديعة. (مؤتمن): تراه أمنيّا ناصحا.

والشاهد فيه: (رب من تغتشه)؛ حيث استعمل (من) نكرة ووصفها بجملة (تغتشه)، والدليل على أن (من) في موضع نكرة وليست موصولة؛ أنه قد دخلت عليها (رب) وهي حرف لا يدخل إلا على النكرات.

ينظر البيت في: الكتاب ١٠٩/٢؛ والحماسة للبحراني ص ٣٥٧؛ ولسان العرب ٣٢٣/٦

(غشش)؛ والجنى الداني ص ٤٥٢؛ وشرح الأشموني ١٣٥/١، وجمع الهوامع ٣٥٢/١،

٤٣٧/٢، ٤٧٨، والدرر ١٧٦/١، ٥٢/٢، ١٠٧.

دَعَوْتُ امْرَأً أَيَّ امْرِئٍ فَأَجَابَنِي فَكُنْتُ وَإِيَّاهُ مَلَاذًا وَمَوْئِلًا^(١)

وكقولهم في المثل: "لأمرٍ ما جدعٍ قصيرٌ أنفه"^(٢).

ويوصف بـ"أي" المعرف حالاً منه، كقوله:

فَأَوْمَأْتُ إِمَاءً خَفِيًّا لِحُبْرٍ فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبْرٌ أَيْمًا فَتَى^(٣)

أي: حال كونه كاملاً في الفتوة.

(وما، ومن قد تكتفي)، يعني أن "ما"، و"من" قد تكون كل منهما نكرة تامة،

مكتفية بنفسها لا تحتاج إلى صلة، ولا إلى صفة، كـ"ما" التعجبية في قولك: "ما أحسن

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(المرء): أي الرجل، ولا يجمع. (ملاذا): لاذ به لجأ إليه وعاذ به. (الموئل): الملجأ، وقد وُلَّ إليه أي: لجأ به.

والشاهد فيه: (امراً أي امرئ)؛ حيث جاءت (أي) صفة لنكرة، وهو قوله: (امراً).

ينظر البيت في: شرح التسهيل ٢٢١/١، والبحر المحيط ٦٨٥/٢، وشفاء العليل ص ٢٤٢، وجمع الهوامع ٣٥٥/١، والدرر ١٧٩/١.

(٢) أي: لأمرٍ عظيم هام، والمثل قالته الزَّباء لما رأت قصيراً مجذوعاً، وهو يضرب لمن يتستر تحت أمر ظاهري؛ ليحصل على أمر خفي.

(جدع): أي قطع.

والشاهد فيه: "لأمرٍ ما"؛ حيث وقعت "ما" صفة لنكرة.

ينظر في: مجمع الأمثال ١٩٦/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ٣؛

(أومأت): أشرت. (حبر): اسم رجل.

والشاهد فيه: (أيما فتى)؛ حيث وقعت (أي) حالاً.

ينظر البيت في: الكتاب ١٨٠/٢؛ وشرح أبيات سيويه ٢٩٦/١؛ ولسان العرب ٢٤٦/١ (ثوب)، ١٦٢/٤ (حبر)، ٥٩/١٤ (أيا)، وتذكرة النحاة ص ٦١٧؛ وشرح ابن عقيل ٦٥/٣، والمقاصد النحوية ٤٢/٣، وشرح الأشموني ١٥٤/١، ١٥٨/٢، وجمع الهوامع ٣٥٦/١، وخزانة الأدب ٣٧٠/٩، ٣٧١، والدرر ١٨١/١.

زيداً"، أي: "شيء عظيم أحسن زيدا"، وكقول الشاعر:

فَنِعَمَ مَرْكَأً مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ^(١)

أي: "نعم شخصاً، أو إنساناً هو في سرٍّ، وإعلان"، فقوله: "مَنْ"؛ تمييز، وفاعل "نعم" ضمير مستتر، وهو هو مخصوص "نعم" مبتدأ خبره جملة "نعم".

(وكلّ) اسم (موصول فإنه لازم)، أي: يجب (إيلاؤه)، أي: إتباعه (بصلة) معهودة بين المتكلم، والسامع (بها)، أي: بتلك الصلة (يتم) معناه؛ لأنها تعين مدلوله، فلا يتم معناه بدونها، وتلك الصلة (من جملة)؛ فلا يوصل الموصول بمفرد، والجملة: هي المبتدأ، وخبره، أو الفعل، وفاعله، (معهودة المعنى)، أي: معلومة المعنى عند المتكلم: والسامع، أي: معهود معناها بينهما؛ فلا يوصل الموصول بجملة غير معهودة بين المتكلم: والسامع؛ لأنها لا تصلح للتعريف، والصلة معرّفة للموصول؛ فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه، (خبر)، أي: خبرية؛ فلا يوصل بالجملة الإنشائية، إذ لا يتأتى فيها أن تكون معهودة، فلا تقول: "جاء الذي بعته العبد"، وأنت تريد إنشاء البيع بذلك اللفظ، ولا "جاء الذي اضربه"، أو "هل ضربته؟"، وأما قوله:

وَلَيْيَ لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَرْوُرُهَا^(٢)

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(مركأً): ملجأ. (الضيق): عدم السعة للمكان، والضر للمعنى. (المذهب): المعتقد.

والشاهد فيه: (نعم من هو)؛ فقد وقعت (من) نكرة تامة في موضع نصب على التمييز.

ينظر في: جمهرة اللغة ١٠٩٨/٢، ١٣٠٨/٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٩٠؛ ولسان العرب

٩١/١ (زكأ)؛ وتوضيح المقاصد ٤٣٢/١، ومغني اللبيب ص ٥٧١، والمقاصد النحوية

٤٨٧/١؛ وشرح الأشموني ١٣٨/١، وجمع الهوامع ٣٥٣/١، ٣٣/٣، وخزانة الأدب ٤١٠/٩،

٤١١، ٤١٤، والدرر ١٧٨/١، ٢٧٩/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لتوبة بن الحمير في: النوادر ص ٢٨٦.

(شططت): بعدت.

وقوله:

وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لَكِ عَاشِقٌ^(١)

فمخرّج على إضمار "قول" في البيت الأول، أي: "قَبْلَ التي أقول فيها: لعلّي إلخ"، وعلى تركيب "ذا" مع "ما" في الثاني وإلغائها.

(و) من (شبهها)، أي: الجملة الخبرية، (من ظرف) تام، (أو من حرف جرّ) مع مجروره تامّ أيضا؛ بأن كان/الظرف، أو المجرور متعلقا بفعل مقدر من الكون المطلق، أي: "كان"، أو "استقر"، نحو: "جاء الذي عندك"، أو "في الدار".

[٢١/ب]

ويشترط في الجملة الكائنة صلة لموصول، أو شبهها أن تكون (مع) ضمير (عائد)، أي: راجع من الجملة، أو شبهها على الموصول، مطابق له في الإفراد، والتذكير، وفروعهما، ملفوظا أو مقدرا، نحو: "جاء الذي ضربته"، أو "الذي ضربت"، أو "الذي قام أبوه"، أو "الذي قام".

والشاهد فيه: (قبل التي لعلّي ... أزورها)؛ حيث وقعت جملة (لعلّي أزورها) مفعولا به لفعل القول المحذوف، تقديره: (أقول فيها لعلّي). وجملة ("أقول .."): صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

ينظر البيت في: مغني اللبيب ص ٥٠٧، ٥١١، ٧٦١، وشرح الأشموني ١٤٩/١، وجمع الهوامع ٣٣٤/١، وخزانة الأدب ٤٦٤/٥، والدرر ١٥٩/١.

(١) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٦٠؛ ولجميل بثينة في: ديوانه ص ٩٥؛ (الواشون): جمع الواشي، وهو النمام.

والشاهد فيه: (وماذا عسى ...)؛ حيث ظاهره أن (ذا) في (ماذا) اسم موصول، وجملة الصلة (عسى الواشون أن يتحدثوا) إنشائية غير خبرية لفظا ومعنى على خلاف القياس، وخرج على أن (ماذا) كلمة واحدة، وليست (ذا) موصولة.

ينظر البيت في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٦٨؛ ولسان العرب ٣٨٥/١٠ (ومق)؛ ٢٧/١٠ (بنق)، والبحر المحيط ٣٧٧/٢، وشرح الأشموني ١٤٩/١، وخزانة الأدب ١٥٠/٦، ١٥٣.

وما ذكرنا من الجملة وشبهها يوصل به جميع الموصلات إلا "أل"، (وخالص الوصف)، والوصف الخالص، وهو اسم الفاعل، والمفعول، وأمثلة المبالغة هو الذي يكون صلة (لأل)، كقوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾^(١)، أي: "الذي زنى"، وكقولك: "جاء المخدم"، أي: "الذي خدم"، و"جاء الضراب"، أي: "الذي ضرب".
(أو معرب الفعل)، أي: والفعل المعرب، وهو المضارع^(٢)، كقوله:
مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ^(٣)
أي: "ما أنت بالحكم الذي ترضى حكومته".

(١) من الآية: ٣ من سورة النور.

(٢) للنحاة في حكم "أل الموصولة" الداخلة على الفعل المضارع ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب ابن مالك وجمهور الكوفيين؛ أنه جائز في الاختيار -على الرغم من قلته- واحتجوا بما ورد من الشواهد عن العرب الذين يُحْتَجُّ بشعرهم.

والثاني: مذهب البصريين أن دخول "أل" على الفعل المضارع لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

والثالث: مذهب الجرجاني أنه من أقبح ضرورات الشعر، وأن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع، ولم يجعلها من علامات الاسم، ومن ذهب إلى أنها لا تدخل على المضارع إلا ضرورة، جعل "أل" بجميع أنواعها من علامات الاسم.

ينظر: أوضح المسالك ٢٢/١، وشرح الأشموني ١٣٩/١، ١٥١، وشرح التصريح ١٧٠/١.

(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق؛

(الحكم): الذي يحكمه الخصمان؛ ليفصل بينهما. (الأصيل): الحسيب. (الجدل): شدة

الخصومة. (التُرَضَى): الذي تُرَضَى.

والشاهد فيه: (التُرَضَى)؛ حيث دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع (تُرَضَى).

ينظر البيت في: الإنصاف ٤٢٤/٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٩؛ ووصف المباني ص ٧٥،

١٤٨؛ ولسان العرب ٩/٦ (أمس)، ٥٦٥/١٢ (لوم)؛ والجنى الداني ص ٢٠٢؛ وتوضيح

المقاصد ٢٨٤/١، وأوضح المسالك ٢٠/١؛ وشرح ابن عقيل ١٥٧/١؛ والمقاصد النحوية

١١١/١؛ وشرح شذور الذهب للجوجري ٣٠٣/١؛ وشرح الأشموني ١٣٩/١، وشرح

التصريح ٣٢/١، ١٧٠؛ وجمع الهوامع ٣٣٢/١، والدرر ١٥٧/١؛ وخزانة الأدب ٣٢/١.

(وشذ)، أي: ندر، وقل؛ وصل "أل" (بالجمل)، أو شبهها، فمن الشاذ في الجمل.

قوله:

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ هُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ^(١)

أي: "من القوم الذين رسول الله - صلى الله عليه وسلم - منهم".

ومنه في الظرف قوله:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعِيشَةِ ذَاتِ سَعَةٍ^(٢)

أي: على الذي معه.

(ولا تنزل)، أي: لا تحذف (عائدها)، أي: الضمير الراجع إلى "أل" من صلتها، وشذ

قوله:

مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلا كَدَرٍ^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(دانت): خضعت، وذلت، (معد): ابن عدنان.

والشاهد فيه: (الرسول الله منهم)؛ حيث جاء بصلة (أل) جملة وهو شاذ، ومن العلماء من خرج البيت على أن (أل) هنا ليست كلمة تامة، وإنما هي جزء كلمة، وأصلها (الذين).

ينظر في: اللامات ص ٥٤؛ والإنصاف ٤٢٥/٢، ورصف المباني ص ٧٥؛ والجنى الداني ص ٢٠١؛ وتوضيح المقاصد ١٠٠/١، ومغني اللبيب ص ٧٢؛ والمقاصد النحوية ١٥/١، ٤٧٧؛ وجمع الهوامع ٣٣٣/١، والدرر ١٥٨/١.

(٢) الرجز بلا نسبة إلى قائله؛

(المعه): أي الذي معه. (حر): بفتح الحاء وكسر الراء؛ أي حقيق وجدير ومستحق.

والشاهد فيه: (المعه)؛ حيث جاء بصلة (أل) ظرفاً، وهو شاذ على خلاف القياس.

ينظر في: اللامات ص ٥٤؛ والجنى الداني ص ٢٠٣؛ وتوضيح المقاصد ١٠٠/١، ورصف المباني ص ٧٥؛ ومغني اللبيب ص ٧٢؛ وشرح ابن عقيل ١٦٠/١، والمقاصد النحوية ١٥/١، ٤٧٧؛ وشرح الأشموني ١٥١/١، وجمع الهوامع ٣٣٣/١، والدرر ١٥٩/١.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

أي: "ما المستفزه الهوى".

(واحدفه)، أي: العائد جوازاً، (من) صلة (سائرهما)، أي: بقية الموصولات؛ (إن) بعض معمول يين، أي: إن يين، أي: يظهر العائد؛ حال كونه بعض معمول الصلة، كقولك: "جاء الذي قلت"، أي: "إنه يكرمك" ^(١).

(أو كان) العائد (منصوباً بفعل)، هو صلة الموصول؛ حال كونه قد (وصلاً)، أي: العائد بالفعل المذكور؛ بأن كان ضميراً متصلاً، كقوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ﴾ ^(٢)؛ أي: "بعثه الله رسلاً".

(أو) كان منصوباً بـ (وصف) هو جزء الصلة، كقوله: مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٍ فَاحْمَدْنُهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ ^(٣)

(المستفزه): الذي يجعلك تضطرب وتنزعج، واستفزه الهوى: استبد به. (الهوى): ميل النفس إلى ما تشتهي. (الكدر): الغم. والشاهد فيه: (ما المستفزه الهوى)؛ حيث حذف عائد (أل) الموصولة لأنه دل عليه دليل والتقدير: (ما المستفزه الهوى). ينظر في: توضيح المقاصد ٤٥٤/١، وأوضح المسالك ١٧١/١؛ والمقاصد النحوية ٤٤٧/١؛ وشرح الأشموني ١٥٧/١، وشرح التصريح ١٧٥/١؛ وجمع الهوامع ٣٤٥/١، والدرر ١٧٣/١. (١) قال السيوطي:

"عائد الصلة غير الألف واللام إن كان بعض معمول الصلة؛ جاز حذفه مطلقاً، كحذف المعمول، نحو: أين الرجل الذي قلت؟ تريد، قلت: إنه يأتي، أو نحوه. وإن لم يكن فإما أن يكون منفصلاً، أو متصلاً. فإن كان منفصلاً لم يجوز حذفه، نحو: جاء الذي إياه أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياه."

جمع الهوامع ٣٤٦/١، وينظر: المطالع السعيدة ٢٤٥/١.

(٢) من الآية: ٤١ من سورة الفرقان.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(موليك): مانحك، ومنعم عليك.

أي: "ما الله موليكه فضل".

(أو جرّ)، أي: العائد (ب) إضافة (وصف عملاً)، أي: وصف عامل إليه؛ بأن كان الوصف للاستقبال، كقوله تعالى:

﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(١)، أي: "ما أنت قاضيه".

وكقول الشاعر:

وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْثَنَتْ يَمِينِي بِإِذْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا^(٢)

أي: "بالذي كنت طالبه"، فإن كان الوصف غير عامل؛ بأن كان بمعنى الماضي، نحو: "جاء الذي أنا ضاربه أمس"، لم يجوز فيه حذف العائد.

(أو) جر العائد بـ (حرف)، وذلك الحرف المجرور به العائد كان الاسم (الموصول، أو ما)، أي: أو الاسم الذي قد (وصفاً) بالموصول، (قد جرّ) بحرف

[٢٢/أ]

مماثل له/ لفظاً، ومعنى، ومتعلقاً، فحينئذ يجوز حذف العائد، نحو: "مررت بالذي مررت"، أي: به، و"مررت بالرجل الذي مررت"، أي: به؛ فإن اختلف الحرف المجرور به العائد مع الحرف المجرور به الموصول لفظاً، نحو: "رغبْتُ في الذي رغبْتُ عنه"، أو

والشاهد فيه: (ما الله موليك)؛ حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول؛ لأنه منصوب بوصف وهذا الوصف اسم فاعل، وأصل الكلام: (ما الله موليكه) أي: الشيء الذي الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك.

ينظر في: توضيح المقاصد ٤٥٣/١، وأوضح المسالك ١٦٩/١؛ وشرح ابن عقيل ١٦٩/١؛ والمقاصد النحوية ٤٤٧/١، وشرح الأشموني ١٥٦/١، وشرح التصريح ١٧٤/١؛ وجمع الهوامع ٣٤٦/١، والدرر ١٧٤/١.

(١) من الآية: ٧٢ من سورة طه.

(٢) البيت من الطويل، وهو لسعد بن ناشب المازني؛

(التلاد): ما ينتجه المرء من مال وغيره. (انثنت): رجعت وارتدت.

والشاهد فيه: (الذي كنت طالباً)؛ حيث حذف العائد من جملة الصلة (كنت طالباً).

ينظر في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣؛ وشرح التسهيل ٢٠٥/١، وتخليص الشواهد ص ١٦٣؛ والمقاصد النحوية ٤٧١/١، وشرح الأشموني ١٥٩/١، وخزانة الأدب ١٤١/٨.

معنى نحو: "مررت بالذي مررت به"؛ إذا قصد بأحد الياءين السببية، والثاني الإلصاق، أو اختلفا متعلقا، نحو: "زهدت في الذي رغبت فيه"؛ لم يحذف العائد.
(أو) كان العائد (مبتدأ ما عطف)، أي: غير معطوف، ولا معطوف عليه، فإن كان كذلك نحو: "جاء الذي زيد وهو منطلقان"، أو "هو وزيد منطلقان"؛ لم يحذفه.

وكان المبتدأ أيضا (خال)، أي: خاليا (عن النفي)؛ حصرا، أو غيره، فلا يجوز حذفه في نحو: "جاء الذي ما هو قائم"، أو "الذي ما في الدار إلا هو".
(وكان) المبتدأ العائد أيضا (مفردا خبره)، أي: لا جملة، وإلا لم يحذفه، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾^(١).

(وطال وصل عهدا)، أي: وأن يطول الوصل المعهود، أي: الصلة المعهود بالمتعلقات، مثال ما استوفى الشروط:

- قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾^(٢).

أي: "الذي هو في السماء إله".

- وكقولك: "ما أنا بالذي قائل لك شيئا".

فإن قصرت الصلة بالحذف قليل، يحفظ ما ورد منه، ولا يقاس عليه، خلافا للكوفيين؛ مستدلين بقراءة يحيى بن يعمر^(٣):

(١) سورة الماعون، الآية: ٦ .

(٢) من الآية: ٨٤ من سورة الزخرف.

(٣) في المخطوط: (عمر)، وهو تحريف.

ويحيى بن يعمر: هو أبو سليمان العدواني البصري، أخذ القراءة عرضا عن أبي الأسود الدؤلي، وسمع ابن عباس، وابن عمر، وعائشة، وأبا هريرة، وروى أيضا عن أبي ذر، وعمار بن ياسر - رضي الله عنهم، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وولي قضاء خراسان لقتيبة بن مسلم، وهو أول من نقط المصحف، وكان فصيحاً مفوها عالماً، أخذ العربية عن أبي الأسود، وقد توفي قبل سنة تسعين، وقيل سنة ١٢٩هـ.

ينظر: معرفة القراء الكبار ٣٧/١، والبلغة ٣١٧/١، وبغية الوعاة ٣٤٥/٢.

﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾^(١)، أي: "هو أحسن" برفع أحسن^(٢)، على أنه اسم

تفضيل خبر العائد المحذوف.

وقول الشاعر:

مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ وَلَا يَجِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ^(٣)

أي: "بما هو سفه".

(١) من الآية: ١٥٤ من سورة الأنعام.

(٢) قرأ (أَحْسَنُ) بالرفع؛ الحسن، والأعمش، ويحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق.

ينظر: الكتاب ١٠٨/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٦٥/١، وأمالي ابن الشجري ٥٥٠/٢، وشرح المفصل ٣٩٢/٢، وأوضح المسالك ١٦٨/١، وشرح ابن عقيل ١٦٥/١، والإتحاف ص ٢٧٧.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(يعن): يعتني ويهتم. (الحمد): الثناء. (سَفَهُ): السفه رقة العقل وضعفه، والمراد: لازمه وهو

قول السوء والفحش. (لا يجد): لا يمل ولا ينحرف.

والشاهد فيه: (بما سفه)؛ حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة، وهو مرفوع، ولم تطل الصلة، وحكم حذف العائد في هذه الحال الشذوذ عند البصريين، والجواز من دون شذوذ عند الكوفيين.

ينظر في: شرح التسهيل ٢٠٨/١، وشرح ابن الناظم ص ٦٦، وأوضح المسالك ١٦٨/١، وتخليص الشواهد ص ١٦٠، والمقاصد النحوية ٤٤٦/١، وشرح الأشموني ١٥٥/١، وشرح التصريح ١٧٣/١، وجمع الهوامع ٣٤٩/١، والدرر ١٧٥/١.

(فصل في الموصول الحرفي)

(موصولنا الحرفي)، أي: الموصول الحرفي عندنا معاشر النحاة؛ هو (ما)، أي: الحرف الذي (أول)، أي: سبك (مع صلته)، أي: الفعل، أو الاسم الموصول به، (بمصدر) من نفس الصلة؛ إن كانت فعلا أو شبهه، أو من الكون؛ إن كانت اسما جامدا، (كيف وقع)، أي: على أي حال وقع الموصول الحرفي، وصلته، أي: سواء كان فاعلا، أو مفعولا، أو مبتدأ، أو غير ذلك.

(وذاك)، أي: الموصول الحرفي ستة ألفاظ:

- أولها: (أن) المصدرية الناصبة للمضارع، (والوصل)، أي: والذي توصل به، (فعل صرفا)، أي: غير جامد؛ سواء كان مضارعا، نحو: "يعجبني أن تقوم"؛ أي: قيامك، أو ماضيا، كقوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى ۖ (١) أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ (٢)؛ أي: لأجل مجيء الأعمى إليه، أو أمرا، نحو: "كتبت إليه بأن قم"؛ أي: بالقيام.

[٢٢/ب] - (و) ثانيها: (كي) المصدرية، وهي إنما توصل (بما ضارع)، أي: بالفعل المضارع؛ حال كونها، أي: "كي" (للام)، أي: لام التعليل، (قفا)، أي: تابعة للام التعليل لفظا، نحو: ﴿لَيْكِي لَا يَعْلَمُ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ (٣)؛ لأن "كي" لا تتعين مصدريتها إلا إذا دخلت عليها لام التعليل لفظا، إذ لا يمكن دخول حرف جر على حرف جر، وهي إن لم تكن مصدرية كانت حرف تعليل، وأما إن لم تدخل عليها لام التعليل لفظا فإنها تحتل أن تكون مصدرية، ولام التعليل مقدرة قبلها، ويحتمل أن تكون حرف جر للتعليل، وتكون "أن" مقدرة بعدها، وعلى الاحتمالين قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ (٤).

- (و) ثالثها: (أن) المصدرية المشددة الناسخة، (والوصل)، أي: والذي توصل به، (ابتداء، والخبر)، أي: المبتدأ، والخبر؛ لأنها ناسخة لهما، فلا توصل بغيرهما،

(١) سورة عبس، الآية: ٢، ١.

(٢) من الآية: ٧٠ من سورة النحل.

(٣) من الآية: ٧ من سورة الحشر.

كقولك: "أعجبني أنك قائم"، أي: قيامك، و"طلبت منك أنك تقوم"، أي: قيامك، و"من العجب أنك بخيل"؛ أي: بخلك.

- (و) رابعها: (ما) المصدرية، سواء كانت ظرفية، أم لا، وتوصل (ب) فعل (ذي تصرف)، أي: غير جامد، سواء كان:

مضارعاً، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ السِّنُّ كُمُ الْكَذِبَ﴾^(١)، أي: لوصف السنتكم الكذب.

أو ماضياً، كقوله تعالى: ﴿وَصَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ﴾^(٢)، أي: برحبها.

(لا ما أمر)، أي: أنها لا توصل بفعل الأمر، ولا بالجامد، ونذر قوله:

بِمَا لَسْتُمْ أَهْلَ الْخِيَانَةِ وَالْعَدْرِ^(٣)

وإذا كانت ظرفية فإنها توصل غالباً بالماضي المثبت، كقوله تعالى: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٤)، أي: مدة دوامهما.

وقد توصل بالمضارع المثبت، كقوله:

أَطُوفْ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوِي إِلَى أُمَّا وَيَرْوِينِي النَّقِيعُ^(٥)

(١) من الآية: ١١٦ من سورة النحل.

(٢) من الآية: ٢٥ من سورة التوبة.

(٣) عجز بيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

وصدره: (أَلَيْسَ أَمِيرِي فِي الْأُمُورِ بِأَنْتَمَا)،

(بما لستم): أي بسببه.

والشاهد فيه: (بما لستم)؛ حيث وُصِلَتْ (ما) بالفعل الجامد (ليس)، وهو نادر.

ينظر في: الجني الداني ص ٣٣٢، وتوضيح المقاصد ٤١٧/١، ومغني اللبيب ص ٤٠٣.

(٤) من الآية: ١٠٧ من سورة هود.

(٥) البيت من الوافر، وهو لنقيع بن جرموز؛

(أطوف): أجتول. (النقيع): المحض من اللبن. (آوي): أُلْجَأُ.

أي: مدة تطواني.

أو المنفي بـ"لم"، كقوله:

وَلَنْ يَلْبَثَ الْجُهْلُ أَنْ يَتَهَضَّؤُوا أَخَا الْحِلْمِ مَا لَمْ يَسْتَعِنْ بِجَهُولٍ^(١)

- (و) الخامس: (لو) المصدرية، وهي (كما) في كون صلتها لا تكون إلا فعلا متصرفا، غير أمر؛ حال كونها (بتلو) لفظ (مفهم التمني)، أي: تابعة في الغالب للفظ يفهم منه التمني، كقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾^(٢)، أي: يود أحدهم التعمير ألف سنة.

ومن غير الغالب مجيء "لو" مصدرية، غير تالية لمفهم تمنٍّ، كقول قتيلة^(٣):

والشاهد فيه: (ما أطوف)؛ حيث وصل (ما) المصدرية بالفعل المضارع المثبت (أطوف).
ينظر البيت في: شرح المفصل ٥٦/٣، والمقرب ٢١٧/١، ٢٠٦/٢، وشرح التسهيل ٢٨٢/٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥١٢، ولسان العرب ٣٦٠/٨ (نقع)، والمقاصد النحوية ٢٤٧/٤، وجمع الهوامع ٣١٨/١، ٥٣١/٢، والدرر ١٦٧/٢.

(١) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في: الأصمعيات ص ٧٦، وتروى له ومالك بن حريم الهمداني في: الحماسة البصرية ٤٥/٢،

(يَتَهَضَّؤُوا): من الهضم، أي: يظلموا، والهَضِيمَةُ: أن يَتَهَضَّؤَكَ القَوْمُ شيئا أي يظلموك.
والشاهد فيه: (ما لم يستعن)؛ حيث وصل (ما) المصدرية بالفعل المضارع المنفي بـ(لم)، وهو (يستعن).

ينظر في: شرح التسهيل ٢٢٦/١، وشفاء العليل ص ٢٤٥، وجمع الهوامع ٣١٧/١، والدرر ١٤٢/١.

(٢) من الآية: ٩٦ من سورة البقرة.

(٣) قتيلة بنت النضر بن الحارث الأسدية، شاعرة، ومن الطبقة الأولى في النساء، أدركت الجاهلية والإسلام، أسر أبوها في بدر وقتل، أسلمت بعد مقتله، ورثته بقصيدة؛ أنشدتها بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وهذه القصيدة من مختارات أبي تمام. روت الحديث، وتوفيت في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة ٢٠هـ.

ينظر: الروض الأنف ٢٦٨/٥، والدرر المنشور ص ٤٥٠-٤٥١، والأعلام ١٩٠/٥.

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُيَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحْنَقُ^(١)

أي: ما كان ضررك منك.

- (ومن يزد فيه)، أي: في الموصول الحرفي لفظ (الذي)، وهو: يونس^(٢)،

والفراء^(٣)، وابن مالك،

(١) البيت من الكامل، وهو لقتيلة بنت النضر.

(ضرك): عاد عليك بالضرر. (مننت): أنعمت وتفضلت. (المغيظ): من غاظه يغيظه؛ إذا

أغضبه وأثاره. (المحنق): من الحنق، وهو الذي يكن الغيظ في صدره من الغضب.

والشاهد فيه: (لو مننت)؛ فإن (لو) مصدرية وما بعدها في تأويل مصدر، ولم يسبقها فعل

تمنّ نحو: (ودّ)، أو (يودّ)، وهو قليل.

ينظر في: بلاغات النساء ص ١٦٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٨١، والجنى الداني

ص ٢٨٨، ولسان العرب ٤٥٠/٧ (غيظ)، ٧٠/١٠ (حنق)، وتذكرة النحاة ص ٣٨، وأوضح

المسالك ٢٢٣/٤، ومغني اللبيب ٢٦٥/١، والمقاصد النحوية ٤٧١/٤، وشرح الأشموني

٥٩٨/٣، وشرح التصريح ٤١٦/٢، وهمع الهوامع ٣١٥/١، والدرر ١٤٠/١، وخزانة الأدب

٢٣٩/١١.

(٢) هو: يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضبي المصري، أخذ عن أبي العلاء، وحماد بن سلمة،

إمام في النحو، واللغة، وله فيه قياس، ومذاهب تروى عنه، أخذ عنه الكسائي، والفراء، وروى

عنه سيوييه كثيرا، كانت له حلقة بالبصرة يؤمها أهل العلم، وطلاب العربية، له من

التصانيف: معاني القرآن، واللغات، والنوادر، والأمثال. مات في خلافة هارون الرشيد سنة

١٨٢هـ. وقد قارب التسعين. ولم يتزوج.

ينظر: وفيات الأعيان ٢٤٤/٧، والبلغة ص ٣٢٣، وغاية النهاية ٤٠٦/٢، وبغية الوعاة

٣٦٥/٢.

(٣) هو: أبو زكريّا يحيى بن زياد الديلمي: إمام أهل الكوفة في النحو واللغة بعد الكسائي، أخذ

عنه وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس؛ وله مصنفات كثيرة؛ منها: معاني القرآن، والمذكر

والمؤنث، والمقصود والممدود؛ توفي في طريق مكة المكرمة سنة (٢٠٧هـ).

يُنظر: مراتب التحويين ص ٨٦، وطبقات التحويين واللغويين ص ١٣١، ونزهة الألباء ص ٨١،

وإنباه الرواة ٧/٤، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(فما وهن)، أي: فما ضعف قوله^(١)، وهو السادس من الموصولات الحرفية،
وحجتهم قوله تعالى: ﴿وَحُضُّمٌ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(٢)، أي: كخوضهم.
وأول الجمهور الآية بتقدير: الجمع، أي: وخضتم كالجمع الذي خاضوا.^(٣)

(١) وهو مذهب الفارسي، وارتضاه ابن خروف.

ينظر في: معاني القرآن للفراء ١/٤٤٦، وارتشاف الضرب ٢/٩٩٦-٩٩٧، ومغني اللبيب
ص ٧٠٩.

(٢) سورة التوبة: من الآية: ٩٦.

(٣) ينظر في: شرح الكافية ١/٢٦٧، ٢٦٨، وشرح التسهيل ١/٢١٨، وشرح المفصل ٢/٣٩٦،
وشرح التصريح ١/١٤٩، وجمع الهوامع ١/٣٢١.

(خاتمة)

أي: في الحكاية.

[أ/٢٣] (ما للمنكر)؛ من إعراب، وتذكير، وتأنيث، وإفراد، وتثنية، وجمع (احكه/ ب: [أ/٢٣]) أي: وصل، ووقف، وذلك (إن تسأل بها)، أي: ب"أي" (عنه)، أي: عن المنكر المحكي حاله، فتقول في حالة الوصل لمن قال: جاء رجل؛ "أي يا زيد؟"، ولمن قال: جاء رجلان؛ "أيان يا زيد؟"، ولمن قال: رأيت رجلين، أو مررت برجلين؛ "أيين يا زيد؟"، ولمن قال: جاء بنون؛ "أيون يا زيد؟"، ولمن قال: رأيت بنين، أو مررت ببنين؛ "أيين يا زيد؟"، وهكذا في حالة الوقف، إلا أنك تقف على قولك "أي"، أو "أيّة"، أو "أيان"، أو "أيين"، أو "أيون"، أو "أيين".^(١)

(و) احك ما للمنكر (في) الوقف، أي: في حالة (الوقف) فقط (بمن، والنون) منهما (أشبع) في حال الحكاية بها، فتقول لمن قال: جاء رجل؛ "منو؟"، ولمن قال: رأيت رجلاً؛ "منا؟"، ولمن قال: مررت برجل؛ "مني؟"، وتقول: (منا؟ إذ تشن)، أي: في حال تثنية المنكر المرفوع، فتقول لمن قال: جاء رجلان؛ "منا؟"، وتقول لمن قال: رأيت رجلين، أو مررت برجلين؛ (منين؟)، ولمن قال: جاءت امرأتان؛ "منتان؟"، ولمن قال: رأيت امرأتين، أو مررت بامرأتين (منتين؟)، وهو لمن قال: جاء في المرأة؛ (منه؟)، فهي (للفرد) المؤنث (عن)، أي: عرض كونها له.

وتقول: (منات، مع منين؛ إن جمع عني)، أي: إن قصدت حكاية جمع المؤنث، والمذكر، فتقول لمن قال: جاءت بنات؛ "منات؟"، ولمن قال: رأيت بنين، أو مررت ببنين؛ "منين؟"، ولمن قال جاء بنون؛ (منون؟، والنون) الأخير (بكل)، أي: في كلّ هذه الألفاظ، أي: الألفاظ الحكاية المتقدمة، (سكن)، أي: قف عليه بالسكون، فتقول: "منا"، "منين"، "منون"، "منين".

(١) ينظر: الكتاب ٤٠٨/٢، والمقتضب ٣٠٢/٢، ٣٠٣، وشرح الكافية ١٧١٧/٤، وشرح

(وإن تصل)، أي: وإن تحك المنكر بـ"من" في حالة الوصل (فلفظ من لا يختلف)، باختلاف المنكر المحكي، فتقول لمن قال: جاء رجل، أو امرأة، أو رجلان، أو امرأتان، أو رجال، أو نساء؛ "من يا زيد؟".

(واحك بها)، أي: بـ"من" عند الحجازيين، (الأعلام) المشتركة، أي: إيت بها بعد "من" على الحالة التي نطق بها المتكلم قبلك، فتقول لمن قال: جاء زيد؛ "من زيد؟"، ولمن قال: رأيت زيداً؛ "من زيداً؟"، ولمن قال: مررت بزيد؛ "من زيد؟".

وذلك إنما يجوز (إن لم تنعطف) "من"، أي: إن لم تقرن بعاطف؛ فإن قرنت به تعين رفع العلم المحكي بعدها، فتقول لمن قال: جاء زيد، ورأيت زيدا، أو مررت بزيد؛ "من زيد؟"، بالرفع عند جميع النحاة.

(و) احك (الوصف) حال كونه (منسوباً) بـ"من"؛ حال كونها (مع أل والياء)، أي: مقرونة بهما، فتقول لمن قال: جاء الرجل القرشي، ولم تفهم القرشي؛ "المني؟" (١)، ويعرف إذ ذلك، ويثنى، ويجمع بالواو، والنون، وبالألف، والتاء، وتثبت هذه الزيادات في الوصل، والوقف.

(وقل بغير عاقل)، أي: قل في وصف غير العاقل المنسوب إذا أردت أن تحكيه، (كالماء)، أي: لفظاً كلفظ "الماء"، فتقول لمن قال: جاء الحمار الوحشي؛ / "المائي؟"، أو "الماوي؟".

[٢٣/ب]

(١) قال ابن يعيش: "قد يحتاج الإنسان إلى معرفة نسب مَنْ يُذكر له، وإن كان معروف العين عنده؛ فإذا أراد ذلك، أدخل الألف واللام على "مَنْ" من أولها، وأتى بياء النسب من آخرها، وأعرّبها بإعراب الاسم المسؤول عنه، فإذا قال: "جاءني زيد"، قال: "المني؟"، وإذا قال: "رأيت زيداً" قال: "المني؟" وإذا قال: "مررت بزيد"، قال: "المني؟"؛ كأنه قال: "الثقفي، أم القرشي؟"، وإذا قال: "جاءني الزيدان"، قلت: "المينان؟" وفي النصب والجر: "المينين؟" فحئت بـ"مَنْ"؛ لأن "مَنْ" يُسأل بها عن الرجل المنسوب، أو الموصوف، وأما علامة النسب التي هي الياء، فليعلم أنه يُسأل عنه منسوباً، وأما الألف واللام؛ فلأنه يُسأل عن صفة العبارة عنها بالألف واللام. "شرح المفصل ٢/٤٢٥.

(والعلم المتبع) بنعت، أو بدل، أو توكيد، أو عطف بيان (لا يحكى)، أي: لا تجوز حكايته عن (سوى ما)، أي: العلم (ابن مضافا لكمثله حوى)، أي: سوى العلم الذي حوى "ابن"؛ حال كون "ابن" مضافا لكمثله، أي: لعلم مثله، فإنه تجوز حكايته، فتقول لمن قال: رأيت زيد بن^(١) عمرو؛ "من زيد بن^(٢) عمرو؟"، ومفهومه أن "ابن"؛ إذا أضيف لغير علم لا تجوز حكاية العلم الموصوف به، نحو: جاء زيد ابن الأمير.

(ماذا لتمييز)، يعني: أن "ماذا" يحكى بها التمييز، فتقول لمن قال: عندي عشرون؛ "ماذا؟"، أي: من أي شيء هي؟.

(وأعرب، واحك؛ إن حكما إلى لفظ تضاف)، أي: إذا أضفت، أي: نسبت حكما إلى لفظ فإنك يجوز لك في ذلك اللفظ وجهان: الإعراب، والحكاية؛ إذا كان اللفظ يقبل الإعراب، فتقول لمن قال: ضربت زيدا؛ "زيداً"؛ مفعول به بالحكاية، و"زيد"؛ مفعول به بالرفع على الإعراب، وإن لم يكن اللفظ يقبل الإعراب تعينت الحكاية، نحو: "من" حرف جر على الحكاية، أي لفظ "من"، ولا تقول: "من" بالرفع على الإعراب.

قوله: (واسما يعنّ)، معناه: أن اللفظ المنسوب له الحكم يعنّ، أي: يعرض؛ حال كونه اسما، ولو كان قبل ذلك حرفا، أو فعلا، نحو: "من حرف جر"، و"ضرب فعل ماض"، أي: لفظ "من" حرف جر، ولفظ "ضرب" فعل ماض.

(١) في المخطوط (ابن).

(٢) في المخطوط (ابن).

الكتاب الأول

في العمدة

(الكتاب الأول)

(في العمد؛ وهي: المرفوعات، والمنصوبات بالنواسخ)

أي: هذا هو الكتاب الأول الذي يبحث في "العمد"^(١)، أي: عمد الكلام، أي: أركانه، وهي: المرفوعات منه، والمنصوبات بالنواسخ؛ لأنها هي المقصودة بالذات في الكلام، وغيرها تبع لها، وهو "الفضلات"^(٢).

(واختلفوا)، أي: النحاة (فيما له التأصل)، أي: في الذي له الأصالة (في الرفع)، من المبتدأ، والفاعل، (هل) هو (مبتدأ، أو) هو (فاعل)؟:

ف قيل: الأصل المبتدأ، والفاعل فرع عنه؛ لابتداء به، ولكونه لا تزول ابتدائيه بالتأخير؛ بخلاف الفاعل، ونسب هذا القول لسيبويه^(٣).

وقيل: الأصل الفاعل، والمبتدأ فرع عنه؛ لكون عامله أقوى من عامل المبتدأ، ولأنه إنما رفع فرقاً بينه، وبين المفعول، والأصل: مجيء الإعراب للفرق، ونسب هذا القول للخليل^(٤).

(ووجه كلّ) من القولين، أي: وما وجه به كل منهما، (لاتجاه)، أي: لأجل اتجاه كلّ منهما (يجلو)، أي: يتضح.

(١) العُمدُ: جمعُ (عُمْدَة)، وهو ما لا يسوغُ حذفُهُ من أجزاء الكلام إلاّ بدليل، ويُسمّى (رُكنًا).

ينظر في: شرح التسهيل ٢٦٥/١، وجمع الهوامع ٣٥٩/١.

(٢) الفضلات: جمع (فضلة)، وهو ما يسوغ حذفه مطلقاً إلا لعارض؛ وهو خلاف العمد.

ينظر في: شرح التسهيل ٢٦٥/١، وشرح ابن عقيل ١٥٥/٢، وجمع الهوامع ٣٥٩/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٣/١-٢٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل ١٩٨-١٩٩، واللمحة في شرح الملحة ٣٠٩/١.

(من ثم)، أي: لأجل اتجاه كل منهما، (قال البعض)، أي: بعض النحاة، (كلُّ أصل)، أي: كلٌّ منهما أصل برأسه، غير مفرّج على الآخر؛ لتعارض الأدلة^(١)، واختاره الرضي^(٢).

(١) ينظر في الأقوال، وأوجه الخلاف: شرح جمل الزجاجي ٣٥٥/١، وجمع الهوامع ٣٥٩/١، والمطالع السعيدة ٢٥٢/١.

(٢) قال الرضي: "والأولى؛ على ما اخترناه قبل أن يقال: المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة، لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل، كما بيّنا؛ بل هو أصل في جميع العمد على ما تقرر قبل". شرح الرضي ١٨٤/١.

(المبتدأ والخبر)

أي: هذا مبحثهما.

(اسْمٌ عَنِ الْعَامِلِ لَفْظًا جُرِّدًا لَا زَائِدًا خُبِرَ عَنْهُ الْمُبْتَدَأُ)

يعني أن المبتدأ: هو الاسم الذي جرّد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، الذي أخبر عنه.^(١)

فدخل في / قوله: "اسم" الصريح، نحو: "زيد قائم"، والمؤول، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾ [٢٤/أ] خَيْرٌ لَّكُمْ^(٢) أي: صومكم خير لكم.

ودخل بقوله: "لا زائد"؛ المبتدأ المحرور بحرف زائد، نحو: "بحسبك درهم"، وقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾^(٣).

(ومنه)، أي: من المبتدأ (وصفٌ رافعٌ لما كُفِّي)، أي: رافع لفاعل، كفي؛ أي: أغنى عن الخبر؛ لتمام الفائدة به.

(يسبقه)، أي: الوصف (مستفهم)، أي: أداة استفهام، نحو: "أقائم زيد"، (أو) يسبقه (ما نفي)، أي: أداة نفي، نحو: "ما قائم زيد"؛ (لكونه)، أي: الوصف المستند على استفهام، أو نفي (قام مقام الفعل) في الاكتفاء به مع فاعله، أي: تمام الفائدة بهما؛ (لا تخبر له)، أي: لا تأت له بخبر بعد فاعله؛ لأنه مغن عنه.

(ومفردا قد جعل)، أي: جعل الوصف له الكائن مبتدأ، الرفع فاعلا أغنى عن الخبر مفردا، ولو كان فاعله مثنى، أو مجموعا، كقوله:

خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْهْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقْاطِعُ^(٤)

(١) ينظر: الكافية ص ١٥، وجمع الهوامع ٣٦٠/١، والمطالع السعيدة ٢٥٣/١.

(٢) سورة البقرة: من الآية: ١٧٤.

(٣) سورة فاطر: من الآية: ٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

وقوله:

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحَ اللَّهُ — وَلَا تَغْتَرَّرَ بِعَارِضِ سِلْمٍ^(١)

وقوله:

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَعَنًا إِنَّ يَظْعُنُوا فَعَجِيبُ عَيْشٍ مَنْ قَطَنًا^(٢)

وقوله:

أَمُنَجِرُ أَنْتُمُو وَعَدًا وَثَقْتُ بِهِ أَمْ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرْقُوبٍ^(٣)

(خليلي): أي صديقي. (وافٍ): اسم فاعل، من: وفى بالعهد، أي: أنجزه ولم يخلفه.

(عهدي): ما بين الخليلين من صداقة ومودة. (أقاطع): أخاصم وأهجر.

والشاهد فيه: (ما وافٍ ... أنتماء)؛ حيث إفراد الوصف (وافٍ)، ومحيي فاعله (أنتماء) مثني.

ينظر في: شرح التسهيل ٢٦٩/١، وشرح ابن الناظم ص ٧٥، وأوضح المسالك ١٨٩/١،

وشرح شذور الذهب ص ٢٣٢، ومغني اللبيب ص ٧٢٣، والمقاصد النحوية ٥١٦/١، وشرح

الأشموني ١٧٩/١، وشرح التصريح ١٩٢/١، ومعجم الهوامع ٣٦١/١، والدرر ١٨٢/١.

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(لاه): اسم فاعل من: لها يلهو. (فاطَّرِحَ) أي: اترك، ودَغ. (سِلْمٍ) بكسر السين أو فتحها؛

أي: صلح وموادة.

والشاهد فيه: (غير لاه عداك)؛ حيث إفراد الوصف (لاه)، ومحيي فاعله (عداك) مجموعا.

ينظر في: شرح التسهيل ٢٧٥/١، وتذكرة النحاة ص ٣٦٦؛ ومغني اللبيب ص ٨٨٦، وشرح

ابن عقيل ١٩٠/١، وشرح الأشموني ١٨٠/١.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(أقاطن): أي أمقيم؛ من قطن؛ إذا أقام. (ظَعَنًا): أي ارتحالا.

والشاهد فيه: (أقاطن قوم)؛ حيث إفراد الوصف (قاطن)، ومحيي فاعله (قوم) مجموعا.

ينظر في: شرح التسهيل ٢٦٩/١، وشرح ابن الناظم ص ٧٥، وأوضح المسالك ١٩٠/١،

وتخليص الشواهد ص ١٨١، وشرح شذور الذهب ص ٢٣٣، وشرح قطر الندى ص ١٢٢،

وشرح الأشموني ١٧٨/١، وشرح التصريح ١٩٣/١.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(فإن يطابق) الوصف فاعله في التثنية، أو الجمع الصحيح، (ف) الوصف المثني، أو المجموع جمع تصحيح (لما بعد)، أي: للذي بعده، وهو الفاعل في المعنى: المثني، أو المجموع؛ (خبر) مقدم، وما بعده مبتدأ مؤخر، نحو: "أقائم الزيدان"، و"أقائمون الزيدون".

و(في) وصف (مفرد)، أي: غير مثني، ولا بمجموع جمع تصحيح، نحو: "أقائم زيد"، (ونحوه)، وهو المجموع جمع تكسير، نحو: "أقيام الرجال"؛ (الأمران قر)، أي: ثبت فيه الأمران، أي: يجوز جعل الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر، ويجوز جعل ما بعده مبتدأ مؤخرًا، والوصف خبر مقدم.

(والابتداء رافع مبتدأ)، يعني: أن الابتداء هو عامل الرفع في المبتدأ، وهو عامل معنوي، (يرى جعلك الاسم)، الذي تريد الإخبار عنه (أولًا)، أي: في بدء الكلام، أي: الجملة الخبرية، وإن كانت حشوا؛ (ل) كي (تخبرا) عنه.

(بالمبتدأ ارفع خبرا)، يعني: أن عامل الرفع في الخبر هو: المبتدأ^(١)، وقيل: عامل الرفع فيهما: الابتداء^(٢).

(منجز): أي موفٍ بالوعد. (اقتفى): سلك وتبع. (نهج): طريقة. (عرقوب): اسم رجل يضرب به المثل في إخلاف الوعد.

والشاهد فيه: (أمنجز أنتم)؛ حيث أفراد الوصف (منجز)، ومجيء فاعله (أنتم) مجموعا.

ينظر في: شرح الأشموني ١/١٧٨، وحاشية الصبان ١/٢٧٨.

(١) وهو مذهب الجمهور، وسيبويه.

ينظر: الكتاب ١/٨١، ٢/١٢٦، ١٢٧، وشرح الكافية ١/٣٣٤، وشرح ابن عقيل ١/٢٠١.

(٢) قال السيوطي:

"وقيل: العامل في الخبر هو الابتداء أيضا؛ لأنه طالب لهما، فعمل فيهما، وعليه الأخفش، وابن السراج، والرماني، وردّ بأن أقوى العوامل - وهو الفعل - لا يعمل رفعين، فالمعنوى أولى. وقيل: العامل فيه الابتداء، والمبتدأ معا".

همع الهوامع ١/٣٦٤، وينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٠٨٥.

(ومن يقل) من النحاة: إنهما (ترافعا)، أي: كل منهما رفع الآخر، (صَوَّب) قوله^(١)، أي: احكم بكونه صوابا.

(ومفردًا يَحُلُّ)، يعني أن الخبر يحل، أي: يأتي حال كونه مفردا، وذلك هو الأصل فيه، والخبر المفرد على قسمين: جامد، ومشتق. (فجامد)، أي: فالخبر المفرد الجامد (خال) من الضمير الرابط بين المبتدأ، والخبر، نحو: "هذا زيد".

(وينوي)، أي: يقدر (المضممر) الرابط بين الخبر: والمبتدأ (في) خبر مفرد، (ذي اشتقاق)، أي: مشتق؛ والمشتق: هو اسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، وصفة المبالغة، نحو: "زيد قائم"؛ ففي "قائم" ضمير راجع على "زيد" / رابط بين الخبر، والمبتدأ. [٢٤/ب] (ووجوبا يظهر) الضمير الرابط بين الخبر، والمبتدأ، أي: يبرز؛ بأن يكون ضميرا منفصلا؛ (حيث جرى) الخبر المفرد المشتق (على) المبتدأ (الذي ليس له) في نفس الأمر، سواء خيف اللبس، نحو: "زيد عمرو ضاربه هو"؛ فأبرز الضمير ليعلم المراد، الذي هو الإخبار بضرارية "زيد"، ومضروبية "عمرو"، أم أمن اللبس، كقوله:

عَيَّلَانُ مَيَّةَ مَشْغُوفٌ بِهَا هُوَ مُدٌّ بَدَتْ لَهُ فَحَجَّاهُ بَانَ أَوْ كَرِيَا^(٢)

وخصَّ الكوفيون الإبراز بخوف اللبس؛ تمسكا بقوله:

قَوْمِي ذُرَى الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمْتُ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحْطَانُ^(٣)

(١) وهو مذهب الكوفيين، واختاره ابن جني، وأبو حيان، والسيوطي.

ينظر: اللمع في العربية ص ٢٥، ٢٦، وارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣، وهمع الهوامع ٣٦٣/١، ٣٦٥، والمطالع السعيدة ٢٥٦/١.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(ذرى): جمع ذروة، وهي أعلى كل شيء. (المجد): الكرم والشرف. (كنه): حقيقة وغاية.

(عدنان وقحطان): أبوان لقبيلتين من قبائل العرب.

(وارفع الظاهر)، أي: والخبر المفرد المشتق الرفع للاسم الظاهر المضاف إلى ضمير المبتدأ؛ (لا يحمله)، أي: لا يتحمل ضمير المبتدأ، بل يكتفى في الرابط بينه مع المبتدأ بالضمير المضاف إليه مرفوعه، نحو: "زيد قائم أبوه".

(خلف بـ: حلو حامض)، أي: وقع خلاف بين النحاة في الخبر المشتق المفرد، المتعدد لفظه دون معناه، نحو: "الرُّمَّانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ"، أي: "مُرٌّ"، (أين المقر؟) أي: مقرّ الضمير الرابط بين الخبر، والمبتدأ، أين هو؟ هل هو في "حلو"، أو في "حامض"؟، والمختار: أن كلا منهما تحمّل ضميرا عائدا على المبتدأ^(١).

الشاهد فيه: (بانوها)؛ فقد جرى على (ذرى) لأنه خبر عنه، وهو في المعنى راجع ل(قومي)؛ لأنهم البانون، ولم يبرز الضمير لأمن اللبس؛ لأن الذرا مبنية لا بانية، ولو برز لقال على اللغة الفصحى: (بانيها هم)؛ لأن الوصف كالفعل يفرد إذا أسند للجمع، وعلى غير الفصحى: (بانوها هم)، والبصريون يرونه شاذّا ولا يقاس عليه.

ينظر في: أوضح المسالك ١/١٩٦، وتخليص الشواهد ص ١٨٦؛ وشرح ابن عقيل ١/٢٠٨؛ وشرح الأشموني ١/١٨٨، وشرح التصريح ١/٢٠٠؛ وجمع الهوامع ١/٣٦٧، والدرر ١/١٨٤.

(١) وهو اختيار أبي حيان، ينظر في: ارتشاف الضرب ٣/١١٣٩.

وفي هذه المسألة خلاف بين النحاة؛ قال السيوطي:

"ولو تعدّد الخبر المشتق والجميع في المعنى واحد، نحو: "هذا حلو حامض"؛ ففيه أقوال:

قال الفارسي: ليس فيه إلا ضمير واحد يحمله الثاني؛ لأن الأول تنزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر إنما هو بتمامها.

وقال بعضهم: يقدر في الأول؛ لأنه الخبر في الحقيقة، والثاني كالصفة له، والتقدير: "هذا حلو فيه حموضة".

وقال أبو حيان: الذي اختاره أن كلا منهما يحمل ضميرا لاشتقاقهما، ولا يلزم أن يكون كل واحد منهما خبرا على حاله؛ لأن المقصود جمع الطعمين، والمعنى أن فيه حلاوة وحموضة.

وقال صاحب البديع: الضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام؛ كأنك قلت: "هذا مرّ"؛ لأنه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير؛ لئلا تنتقض قاعدة المشتق، ولا انفراد أحدهما به؛ لأنه ليس أولى من الآخر، ولا أن يكون فيهما ضمير واحد؛ لأن عاملين لا يعملان في معمول

(وحكمه)، أي: الوصف المتعدد لفظه دون معناه؛ إذا كان (حالا)، نحو: "أكلتُ الرَّمَانَ حلواً حامضاً"، أي: حال كونه مرّاً، (ونعتاً)، أي: أو كان نعتاً، نحو: "هذا رَمَانٌ حلوّ حامضٌ"، أي: مرّاً؛ (ك) حكم (الخبر) في الاختلاف في مقرّر الضمير؛ في أيّ اللفظين؟، ويحتمل: أنّ المعنى، وحكمه، أي: المفرد المشتق من حيث هو؛ إذا كان حالاً، أو نعتاً كحكمه؛ إذا كان خبراً في تحمّل ضمير صاحب الحال، والمنعوت، واستتاره، وإبرازه، وفاقاً، وخلافاً.

(و) يحل الخبر حال كونه (جملة) خبرية، أو طلبية اسمية، أو فعلية، وتلك الجملة (لا ذات لكن)، أي: ليست مصاحبة لـ"لكن"، (أو ندا)، ولا ذات نداء، (وبل)، ولا ذات "بل"، (وحتى)، ولا ذات "حتى"، أي: ليست مبدوءة بواحد من هذه الحروف، فلا تقول: "زيد لكن أبوه قائم"، ولا "زيد يا أخانا"، ولا "زيد بل أبوه قائم"، ولا "زيد حتى عبده كريم".

وشرط الإخبار بالجملة: أن تكون (مع ضمير المبتدأ)، أي: مع ضمير يكون فيها عائداً على المبتدأ يربطها به، نحو: "زيد قام أو قام أبوه". ولا يجوز خلو الجملة من ضمير المبتدأ، (ما لم تكن) الجملة (إياه معنى)، أي: متحدة هي، وهو في المعنى؛ فلا تحتاج حينئذ لضمير يربطها به، نحو قوله -صلى الله عليه وسلم-: "أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"^(١)، ونحو: "هَجِيرِي"^(٢) أَبِي بَكْرٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"^(٣)، أي: قوله في الهاجرة.

واحد، ولا أن يكون فيهما ضميران؛ لأنه يصير التقدير "كله حلواً كله حامض"، وليس هذا الغرض منه. "مع الهوامع ٣٦٦/١.

وينظر في: شرح التصريح ٢٣٢/١، والمطالع السعيدة ٢٥٧/١.

(١) أخرجه مالك في الموطأ، وأخرجه الترمذي. ينظر: جامع الأصول ٣٢٤/٤، ورقم (٢٣٣٤).

(٢) هَجِيرِي: أي الدأب، والعادة، والشأن. ينظر: لسان العرب ٢٥٤/٥ (هجر).

(٣) الكامل ١٣٦/٢، وتوضيح المقاصد ٤٧٧/١، ومغني اللبيب ص ٦٥٢.

[٢٥/أ]

(واخزلاً)، أي: احذف الرابط من الجملة المخبر بها، التي ليست نفس المبتدأ؛
 (إن جرّ) الضمير الرابط (بالحرف)، / أي: أي حرف جرّ كان، (و) الحال أن حذفه
 (ما أدى)، أي: لم يؤد (إلى تهيئة)، أي: تهيئ (العامل) للعمل في المبتدأ، نحو:
 "السمن منوان بدرهم"، أي: "منوان منه بدرهم"، أما إذا أدى حذفه إلى تهيئة العامل
 إلى العمل في المبتدأ فلا يجوز حذفه، ولو جرّ بالحرف، نحو: "الرغيف أكلت منه"؛ إذ
 لو حذف لكان "الرغيف" مفعولاً به لـ "أكلت"، واختل المعنى.

(و) الاسم (الظاهر قد ينوب عنه)، أي عن الرابط، نحو قوله تعالى:

﴿الْحَاقَّةُ ١ مَا الْحَاقَّةُ ٢﴾^(١)

﴿الْقَارِعَةُ ١ مَا الْقَارِعَةُ ٢﴾^(٢)

(وإشارة تعدّ)، يعني: أن اسم الإشارة يعد فيما ينوب عن الرابط، نحو قوله

تعالى: ﴿وَلِبَاسٌ تَقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾^(٣)، في قراءة رفع "لباس"^(٤).

(و) ينوب عنه (عطف جملة حوته)، أي: الرابط على الجملة المخبر بها، الحالية

منه (بالفاء)، كقوله:

وإنسان عيني يحسر الماء تارةً فيبدؤ وتاراتٍ يجم فيغرق^(٥)

(١) سورة الحاقة، الآية: ٢، ١.

(٢) سورة القارعة، الآية: ٢، ١.

(٣) سورة الأعراف: من الآية: ٢٦.

(٤) قرأ نافع، وأبو جعفر، وابن عامر، والكسائي: (ولباس)؛ بالنصب عطفاً على (لباس) المنصوب بـ (أنزلنا)، وقرأ الباقر: (ولباس)؛ بالرفع على الابتداء، والقطع مما قبله، وذلك على أنه: مبتدأ ثان، أو بدل منه، أو عطف بيان عليه، و(خير) خبره. ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٢٦٨، والنشر ٢/٢٦٨، والإتحاف ص ٢٨١.

(٥) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ص ١٨٠، ويروى لكثير في: المحتسب ١/١٥٠، (إنسان عيني): هو النقطة السوداء اللامعة وسط سواد العين. (بحسر): ينكشف وينزاح. (فيبدؤ): فيظهر. (يجم): بضم الجيم وكسرهما، أي: يكثر.

فقلوه: "يحسر الماء"؛ هي الجملة المخبر بها، الخالية من الضمير الرابط، وقد ناب عنه عطف جملة يبدو عليها، لأنها متحملة بالرابط.

(أو شرطه)، أي: وينوب عن الرابط الجملة الشرطية، الحاوية للرابط التي الجملة المخبر بها، الخالية عن الرابط جواب لها في المعنى، نحو: "زيد يقوم عمرو إن قام"، فقلوه: "يقوم عمرو" هي الجملة المخبر بها، الخالية من الرابط، وقوله: "إن قام"؛ هي جملة الشرط الحاوية للرابط.

(أو العموم يلفى)، أي: وينوب عن الرابط أيضا العموم الشامل له، وغيره، التي يلفى في أحد متعلقات الجملة المخبر بها، نحو: "زيد نعم الرجل"، فعموم "الرجل" نائب عن الرابط؛ لأنه يتناول زيدا وغيره.

(و) يحل الخبر حال كونه (ظرفا، أو جرا)، أي: جارا، ومجرورا؛ حال كونهما (تماما)، أي: تامين، والتام من الظرف، والجار، والمجرور هو الذي يفهم متعلقه بمجرد ذكره؛ لكونه (ب: استقر)، و"كان"، (أو) ب "مستقر"، أو (كائن)، مقدرين وجوبا، (علق)؛ نحو: "زيد عندك"، أي: "استقر"، أو "كان"، أو "مستقر"، أو "كائن"، و"زيد في الدار"، أي: "استقر"، أو "كان"، أو "مستقر"، أو "كائن".

(و) تقدير (الوصف) في الظرف التام، أو المجرور التام؛ إذا كان خبرا (أبر)، أي: أحسن من تقدير الفعل فيهما؛ لأن الأصل في الخبر الأفراد.

والشاهد فيه: (وإنسان عيني يحسر الماء فيبدو)؛ حيث عطف جملة (يبدو) التي تصلح لأن تكون خبرا عن المبتدأ (إنسان)؛ لاشتغالها على ضمير يعود إليه على جملة لا تصلح لذلك خلوها من ذلك الضمير؛ وهي جملة: (يحسر الماء).

ينظر البيت في: المقرب ٨٣/١، وتوضيح المقاصد ٤٧٦/١، وأوضح المسالك ٣٦٢/٣، ومغني اللبيب ص ٦٥١، والمقاصد النحوية ٥٧٨/١، ٤٤٩/٤، وشرح الأشموني ١٨٦/١، وشرح التصريح ١٦٣/٢، وهمع الهوامع ٣٧٤/١، وخزانة الأدب ١٩٢/٢، والدرر ١٨٩/١.

(وامنع زمانا)، أي: امنع كون الظرف زمانا (خبيرا في) القول (المعتمد)، سواء أفاد، أم لا، وهو قول البصريين، (عن) اسم (جثة)، أي: ذات، وقيل: يجوز الإخبار به عنه.

(ثالثها)، أي: الأقوال، (لا) يمنع الإخبار به عنه؛ (إن يفد)، أي: إن كان في الإخبار عنه فائدة، وهو مختار: الناظم، وابن مالك، وذلك بأن يشابه اسم العين اسم المعنى في حدوثه وقتا بعد وقت، نحو: "الهلال الليلة"، و"الرطب شهري ربيع".

أو يضاف إلى الزمان اسم معنى عام، نحو:

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يَلْقَاهُ قَوْمٌ وَتَنْجُونَهُ^(١)

[٢٥/ب]

/ أو يكون الزمان مسؤولا به عن خاص، نحو: "في أيّ الفصول نحن؟"؛ فإن لم يفد فلا يجوز، ومفهوم اسم الزمان أن اسم المكان يجوز الإخبار به عن الجثة، وهو كذلك نحو: "المسلمون جانب، والمشركون جانب"^(٢).

(والأصل في الأخبار)، جمع خبر (تنكير)؛ لأن نسبتها إلى المبتدأ كنسبة الفاعل إلى فاعله، والفعل يلزم التنكير، (و) الأصل (في مبتدأ عرف)، أي: التعريف، لأنه محكوم عليه، والمحكوم عليه لا بد من تعريفه.

(١) الرجز لقيس بن الحصين الحارثي؛

(النعم): الإبل والشاء. (تحوونه): تملكونه وتضمونه. (يلقحه): يجعله لاقحا حاملا. (تنتجونه): ترعونه حتى يلد؛ وتنتجت الناقة إذا ولدت.

والشاهد فيه: (أكل عام نعم)؛ فإن الخير هنا هو (كل عام)، وهو اسم زمان، والمبتدأ (نعم)، وهو اسم ذات، وهذا من العبارات السماعية التي وردت وفيها الإخبار بالزمان عن الذات. ينظر البيت في: الكتاب ١/١٢٩، وشرح أبيات سيويه ١/٨٣، واللمع ص ٢٩، والإنصاف ١/٥٣، والرد على النحاة ص ١١٣، وشرح التسهيل ١/٣١٩، والبسيط ١/٦٠١، وشرح الأشموني ١/١٩١، وخزانة الأدب ١/٤٠٧.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٢٢، وجمع الهوامع ١/٣٧٨.

(فإن عرف يفي)، أي: فإن يجيء التعريف (في ذين)، أي: في المبتدأ، والخبر (خير)، أي: فأنت خير، فما شئت منهما اجعله مبتدأ، وما شئت اجعله خبراً، نحو: "زيد أخوك".

(وابتداء النكرة)، أي: جعلها مبتدأ، (يجوز)؛ إذا كان (مع فائدة معتبرة) في الإخبار عنها؛ بأن كان معها مسوغ للابتداء بها، (ككونه)، أي: المنكر (موصوفاً) بظاهر، نحو:

﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾^(١)،

﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾^(٢).

أو بمقدّر، نحو: "السمن منوان بدرهم"، أي: منه، و"شَرُّ أَهَرِّ ذَا نَابٍ"^(٣)، أي: شرّ عظيم.

(أو) كونه (وصفاً)، نحو: "ضَعِيفٌ عَادَ بِقَرْمَلَةٍ"^(٤)، أي: حيوان ضعيف التجأ إلى قرملة، والقرملة^(٥): شجر ضعيف.

(١) سورة الأنعام: من الآية: ٢.

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٢٢١.

(٣) مثل عربي يُضْرَبُ عند ظُهور أمارات الشَّرِّ، وَخَائِلُهُ؛ كَأَنَّهُمْ سَمِعُوا هَرِيرَ كَلْبٍ فِي وَقْتٍ لَا يَهَرُّ فِي مِثْلِهِ إِلَّا لِسُوءٍ، فَقَالُوا ذَلِكَ؛ أَي: إِنَّ الْكَلْبَ إِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى النَّبَاحِ شَرًّا. (ذا ناب): الكلب. (أهرّ): جعله يهرّ، أي: جعله يصوت دون أن ينبح.

ينظر: الكتاب ٣٢٩/١، والأصول في النحو ٩٩/١، والخصائص ٣٢٠/١، ومجمع الأمثال ١٧٢/٢، والمستقصى ١٣٠/٢، وشرح المفصل ٢٢٤/١، ولسان العرب ٢٦١/٥ (هرر)؛ وشرح الأشموني ١٩٣/١، وزهر الأكم ٢٢٩/٣.

(٤) من الأمثال. ينظر: أمالي القالي ١١٦/١، ٢٦/٢، وزهر الأكم ١٣/٣.

(٥) (القَرْمَل): "شجر قصار لا ذَرَى لها، ولا مَلَجَأً، ولا سِتْرَ، ويقال في مثل آخر: "ذَلِيلٌ عَادَ بِقَرْمَلَةٍ" أي: بشجرة لا تستره، ولا تمنعه، أي: هو ذليل عاذ بأذل من نفسه. "مجمع الأمثال ٢٨٥/١.

وكونه، أي: المنكر المبتدأ به (دُعا)، أي: دالاً على الدعاء بخير، أو بشرّ، نحو:

﴿سَلِّمْ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾^(١)، و: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾^(٢).

(أو) كونه (عاملاً) رفعا، نحو: "أقائم"^(٣) الزيدان"، أو نصبا، نحو: "أمر بمَعْرُوفٍ صَدَقَةً"^(٤)، أو جرّاً، نحو: "خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ"^(٥).

(أو) كونه (في جواب) استفهام (وقعا)، كقولك في جواب "ما عندك درهم؟"،

إني عندي؛ فيقدر الخبر مؤخرًا، لأن الجواب يسلك به مسلك السؤال.

(أو) كونه (واجب الصدر)، أي: مستحقا التصدير، كاسم الاستفهام، والشرط،

نحو: "من عندك؟"، و"من يقيم أقم معه".

(أو إبهام قصد)، أي: أو قصد الإبهام بالتنكير، نحو: "ما أحسن زيدا"، أي:

شيء عظيم أحسن زيدا.

(أو) نقصد به (العموم)، نحو: "كلُّ يموت"، (وانخراق ما عهد)، أي: أو قصد

انخراق المعهود، أي: العادة، نحو: "بقرة تكلمت"، و"شجرة سجدت".

(أو) قصد بالابتداء بالمنكر (حصر)، أي: قصر الخبر على المبتدأ، نحو: "شَرُّ أَهَرِّ

ذا ناب"^(٦)، أي: ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ.

(أو) قصد به (تعجب)، نحو: "عجب لزيد"، (أو) قصد به (نوع)، أي: تنويع،

نحو:

(١) سورة الصافات، الآية: ١٣٠.

(٢) سورة الأعراف: من الآية: ٢٦.

(٣) في المخطوط (قائم)، والصواب ما أثبتته.

(٤) الحديث رواه مسلم. ونصه: "يصبح على كل سلامي من أحدكم صدقة؛ فكل تسبيحية صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليل صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وأمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة، ويجزي عن ذلك كله ركعتان يركعهما في الضحى". صحيح مسلم ٤٩٨/١-٤٩٩.

(٥) أخرجه الموطأ، وأبو داود، والنسائي. جامع الأصول ٤٤/٦، ورقم (٤١٣٢).

(٦) سبق تخريجه.

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُّ^(١)

(أو) قصدت (حقيقة) المنكر (من حيث هي)، نحو: "رجل خير من امرأة"،
و"ثمرة خير من جرادة".

(أو إن تلو)، أي: أو إن تلا المنكر:

- (نفيًا)، نحو: "ما رجل في الدار".

- (أو استفهامًا)، نحو: ﴿أَأَلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾^(٢).

- (أو) تلا (لولا)، نحو:

لَوْلَا اصْطَبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مَقَّةٍ لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ بِالظُّعْنِ^(٣)

- أو تلا (إذا) ذات (فجاءة)، أي: "إذا" الفجائية، نحو: "خرجت فإذا رجل
بالباب".

(١) البيت من المتقارب، للنمر بن تولب في ديوانه ص ٦٥،

والشاهد فيه: (فيوم .. ويوم .. ويوم ..)؛ حيث مجيء المبتدأ نكرة محضة في مقام
التنوين؛ في المواضع الأربعة.

ينظر البيت في: الجمل في النحو ص ٦٦، والكتاب ٨٦/١، والحماسة للبحتري ص ٢٥٩،
وأما ابن الحاجب ٧٤٩/٢، وشرح الكافية ٣٤٦/١، وتخليص الشواهد ص ١٩٣،
والمقاصد النحوية ٥٦٥/١، وجمع الهوامع ٣٨٢/١، والدرر ١٩٢/١.

(٢) سورة النمل: من الآية: ٦١.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(أودى): هلك. (المقة): الحب. (استقلت): ارتحلت. (المطايا): جمع مطية، وهي الدابة التي
تركب. (الظعن): الارتحال.

والشاهد فيه: (لولا اصطبار)؛ حيث جاءت النكرة مبتدأ بعد (لولا).

ينظر البيت في: شرح التسهيل ٢٩٤/١، وأوضح المسالك ٢٠٤/١؛ وشرح ابن عقيل
٢٢٤/١؛ والمقاصد النحوية ٥٣٢/١، وشرح الأشموني ١٩٧/١، وشرح التصريح ٢١١/١؛
وجمع الهوامع ٣٨٣/١، والدرر ١٩٣/١.

- (أو) تلا (فا جزا)، أي: الفاء الدالة على الجزاء، نحو: "إن جاء زيد فدرهم حاصل".

- (أو) تلا (واوًا ذا حال)، أي: واو الحال، كقوله:

سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ^(١)

(وإن قدم إخبار) عطف على قوله: "أو إن تلو"، أي: وكتقديم الخبر فإنه مسوغ للابتداء بالنكرة، (و) الحال (حلّ) الخبر المقدم؛ حال كونه (ظرفاً) تاماً، نحو: "عندي رجل"، (أو) جارا، و^(٢) (مجروراً) تاماً، نحو: "في الدار رجل"، (قيل: أو جمل)، أي: قيل: بل، ولو حلّ الخبر المقدم؛ / حال كونه جملة؛ فإنه مسوغ للابتداء بالنكرة، نحو: [٢٦/أ] "قصدك غلامه رجل".

(والأصل في الأخبار)، جمع خبر، (تأخير) عن المبتدآت، لأن الخبر في المعنى وصف للابتداء، والوصف إنما يذكر عقب ذكر الموصوف، (وقد يسبق) الخبر المبتدأ؛ إذا أمن اللبس، نحو: "قائم زيد".

و(لا) يجوز سبقه له (إن لم يبين) المعنى حال سبقه؛ بأن التبس المبتدأ بالخبر، ولم يميز بينهما، وذلك إنما يكون (حيث اتحد) الخبر (مع مبتدأ)، أي: مع المبتدأ (عُرفاً)، أي: في التعريف؛ بأن كانا معرفتين متحدتي الرتبة في التعريف، (ونُكِّراً)، أي: أو في التنكير؛ بأن كانا نكرتين.

- الأول، نحو: "زيد أخوك".

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(سرينا): مشينا ليلاً. (أضاء): أنار. (الحيا): الوجه. (الشارق): الكوكب المشرق.

والشاهد فيه: (ونجم قد أضاء)؛ حيث جيء بمبتدأ نكرة بعد الواو الحالية.

ينظر في: شرح التسهيل ٢٤٩/١، ومغني اللبيب ص ٦١٣؛ وتخليص الشواهد ص ١٩٣؛ وشرح ابن عقيل ٢٢١/١، والمقاصد النحوية ٥٤٦/١؛ وشرح الأشموني ١٩٤/١، وجمع الهوامع ٣٨٣/١، والدرر ١٩٣.

(٢) في المخطوط (أو)، والصواب ما أثبتته.

- والثاني، نحو: "أفضل منك أفضل مني".

فيتعين كون الأول: مبتدأ، والثاني: خبرا.

فإن كانت قرينة تبين المبتدأ من الخبر جاز التقديم، كقوله:

بُنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَائِنَا بُنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ^(١)

فقوله: "بنونا" خبر مقدم، و"بنو أبنائنا" مبتدأ مؤخر.

(ويرى) الخبر حال كونه (فعلا إذا) كان (المضمر) العائد على المبتدأ (فيه)، أي:

في الفعل به (سترا)، نحو: "زيد قام"؛ فيتعين حينئذ تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر؛ إذ لو قدم الفعل الخبر لصار المبتدأ فاعلا، وأما لو برز الضمير نحو: "قاما الزيدان"، و"قاموا الزيدون"، أو رفع الفعل ظاهرا، نحو: "قام أبوه زيد"، لجاز التقديم للخبر الفعل كما مثلنا، لا من المحذور.

(أو) كان الخبر (طلبا)، أي: فعلا على الطلب، نحو: "زيد اضربه"، أو "هلا

ضربته"؛ فإنه يجب تأخيره عن المبتدأ، إذ لو أخره لصار بدلا من المفعول، وتعين نصبه.

(أو) كان الخبر (مسندا إلى) مبتدأ، ذي (دعا) بخير، أو شر، نحو:

﴿سَلِّمْ عَلَىٰ آلِ يَاسِينَ﴾^(٢)، و: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾^(٣).

(١) البيت من الطويل، وينسب للفرزدق في: خزانة الأدب ١/٤٤٤-٤٤٥؛

والشاهد فيه: (بنونا بنو أبنائنا)؛ حيث قدم الخبر (بنونا) على المبتدأ، وهو (بنو أبنائنا) مع تساويهما في التعريف؛ فكل منهما مضاف إلى ضمير المتكلم، وسوغ ذلك القرينة المعنوية التي تعين المبتدأ، وهي التشبيه الذي يقضي بأن بني الأبناء مشبهون بالأبناء.

ينظر البيت في: الإنصاف ١/٥٦، وشرح المفصل ١/٢٤٨، وشرح التسهيل ١/٢٩٧، وشرح الكافية ١/٣٦٧، وشرح ابن الناظم ص ٨٢، وأوضح المسالك ١/٢٠٦، ومغني اللبيب ص ٥٨٩، وشرح ابن عقيل ١/٢٣٣، وشرح الأشموني ١/١٩٩، وشرح التصريح ١/٢١٤، وجمع الهوامع ١/٣٨٤، والدرر ١/١٩٣.

(٢) سورة الصافات، الآية: ١٣٠.

(٣) سورة المطففين، الآية: ١٠.

(وقدّمْنِ منهما)، أي: من المبتدأ، والخبر (ما وقعا)؛ حال كونه مقدما (في مَثَلٍ) متقدّم، جار على ألسنة العرب، كقولهم: "الْكِلَابُ عَلَى الْبَقَرِ"^(١)، وقولهم: "فِي كُلِّ وادٍ بَنُو سَعْدٍ"^(٢).

(أو) وقع حال كونه (لازم الصدر)، أي: ملازما لصدر الكلام؛ بأن كان المبتدأ، أو الخبر اسم استفهام، أو شرط، نحو: "أَيُّهُمْ أَفْضَلُ؟"، و"مَنْ يَقُمْ أَقَمَ مَعَهُ"، و"أَيْنَ زَيْدٌ؟"، و"كَيْفَ زَيْدٌ؟".

(و) قدّمْنِ ما كان منهما (مع ذي الفاء) الجزائية، مثال تقديم المبتدأ، الكائن مع خبر ذي فاء، أي: مقترن بالفاء: "الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ"، ومثال تقديم الخبر، الكائن مع مبتدأ ذي فاء: "أَمَّا فِي الدَّارِ فَرَيْدٌ".

(و) قدّمْنِ منهما أيضا ما كان مع (ذي حصر)، أي: قدّم غير المحصور منهما على المحصور.

مثال تقديم المبتدأ، الكائن مع الخبر المحصور قوله تعالى:

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٣)

(١) أي: خلّ الكلاب تصيد البقر، ويضرب هذا المثل في ترك الناس وشأنهم، والنّهْي عن تحريش بعض القوم على بعض.

و(الكلاب) في المثل: تنصب، وترفع، فمن نصب أضمر فعلا قبله، وتقديره: دع الكلاب على البقر، أو خل الكلاب على البقر وأشباههما، يعني: كلاب الصيد على بقر الوحش، ومن قال: الكلاب على البقر بالرفع، فإنه على الابتداء، وما بعده خبره.

ينظر في: الأمثال لابن سلام ص ٢٨٤، وجمهرة الأمثال ١٦٩/٢، وإسفار الفصيح ٨١٤/٢، وفصل المقال ص ٤٠٠، ومجمع الأمثال ١٤٢/٢، والمستقصى ٣٤١/١.

(٢) قاله الأضبط بن قريع، حين آذوه بنو سعد فتحول من جوارهم في آخرين فأذوه.

ينظر في: أمثال العرب ص ٢٧، والبيان والتبيين ١٩٧/٣، والحيوان ٢٣٩/١، ٥٢/٣، ٤٥١/٤، وجمهرة الأمثال ٦١/١، ومجمع الامثال ٥٣/١، ١٠٥، ولسان العرب ٢١٧/٣ (سعد).

(٣) سورة آل عمران: من الآية: ١٤٤.

﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّنْ يَحْشَاهَا﴾^(١).

ومثال تقديم الخبر، الكائن مع مبتدأ محصور:

"مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ"، و"إِنَّمَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ".

(وأخبارا تقع؛ إن كان للنكر يميز الابتداء)، يعني: أن الخبر يجب تقديمه على

المبتدأ؛ إذا كان تقديمه يميز الابتداء به، لكونه منكرا، نحو: "عِنْدِي رَجُلٌ"، و"فِي الدَّارِ رَجُلٌ".

(أو) كان الخبر له (مضمرة عاد له)، أي: رجع إليه (من مبتدأ)؛ فإن ذلك يوجب

تقديمه، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا، ورتبة، نحو: "فِي الدَّارِ / صَاحِبُهَا". [٢٦/ب]

(أو دل) الخبر على (ما يفهم بالتقديم)، أي: على معنى لا يفهم من الكلام إلا

بتقديم الخبر على المبتدأ، فإنه يجب تقديمه عليه لذلك، نحو: "لِلَّهِ دَرْكٌ"؛ لأن الكلام يدل على التعجب، ولو أخر الخبر لم يفهم منه التعجب.

(أو يسند) الخبر (إلى) مبتدأ مؤول من (أَنَّ) وصلتها، (و) الحال، (أَمَّا) الشرطية

التفصيلية، (ما تلو)، أي: لم يتلها المبتدأ الذي هو "أَنَّ" وصلتها، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهُمْ

لَهُمْ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾^(٢)؛ إذ لو أخر لالتبس بالمكسورة، أو بالتي هي لغة في "لعل".

وأما إن تلا المبتدأ المؤول "أَمَّا"؛ فإنه يجوز تأخيرها اتفاقا، كقوله:

عِنْدِي أَصْطَبَارٌ وَأَمَّا أَنِّي جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْجِدٍ كَادَ يَبْرِئُنِي^(٣)

(١) سورة النازعات، الآية: ٤٥.

(٢) سورة يس: من الآية: ٤١.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(اصطبار): تصبُّرٌ وتجلُّد. (جزع): شديد الخوف فاقد الصبر؛ من الجزع. (النوى): البعد

والفراق. (الوجد): شدة الحب. (يبريني): ينحلي، من برَّيت القلم إذا نحتته.

والشاهد فيه: (أما أنني جزع؛ فلوجد)؛ حيث وقع المصدر المؤول من (أَنَّ) وصلته مبتدأ متقدما على خبره الواقع من الجار والمجرور (لوجد)، والذي جوز تقدم المبتدأ، وهو مصدر مؤول، أمن اللبس بين (أَنَّ) المفتوحة الهمزة، و(إِنَّ) المكسورة الهمزة لفظا، ولأمن اللبس بين (أَنَّ) المفتوحة الهمزة المؤكدة، والتي بمعنى "لعل" معنى.

لأنّ المكسورة، والتي بمعنى "لعل" لا يدخلان هنا.

(أو) كان الخبر (كم) الخبرية، أو مضافاً إليها، نحو: "كم درهم مالك؟"، ونحو: "صاحب كم غلام أنت؟".

أو كان الخبر اسم إشارة ظرفاً، نحو: (هنا) زيد، و(ثم) عمرو؛ بفتح الشاء، إشارة للمكان البعيد، وكقوله تعالى: ﴿فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾^(١).

(وحذف ما علم)؛ بدليل (من مبتدأ، أو خبر)، أي: حذف المعروف منهما (أجز تتم)، ويكثر حذف المبتدأ في جواب الاستفهام، كقوله تعالى:

﴿مَاهِيَّةٌ ۝ ١٠ نَارٌ حَامِيَةٌ ۝ ١١﴾^(٢)، أي: هي نار حامية.

وبعد فاء الجواب، كقوله تعالى:

﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ﴾^(٣)، أي: فعمله لنفسه.

ومثال حذف الخبر جوازا قوله تعالى:

﴿أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظُلُّهَا﴾^(٤)، أي: دائم.

(لمبتدأ أخبر عنه بقسم) صريح، (أو) أخبر عنه (بمصدر) نائب (عن فعله)؛ بأن كان بدلا من لفظ فعله، (الحذف انْحَتَمَ)، أي: انْحَتَمَ له الحذف.

ينظر في: شرح التسهيل ٣٠٢/١، وأوضح المسالك ٢١٣/١؛ ومغني اللبيب ص ٣٥٦؛ وشرح الأشموني ٢٠٤/١، وشرح التصريح ٢١٨/١؛ والمقاصد النحوية ٥٣٦/١؛ وجمع الهوامع ٣٨٨/١، والدرر ١٩٥/٢.

(١) سورة البقرة: من الآية: ١١٥.

(٢) سورة القارعة: من الآية: ١٠، ١١.

(٣) سورة فصلت: من الآية: ٤٦ من سورة فصلت، و سورة الجاثية من الآية: ١٥.

(٤) سورة الرعد: من الآية: ٣٥.

- الأول كقوله:

تُسَاوِرُ سَوَّارًا إِلَى الْمَجْدِ وَالْعُلَا وَفِي ذِمَّتِي لَنْ فَعَلْتَ لَيْفَعَلًا^(١)

أي: في ذمتي يمين.

- والثاني: "سَمَّعَ، وَطَاعَةً"، أي: أمري سمع، وطاعة.

(أو) كان المبتدأ (تَلُو نِعَمَ)، أي: تابعا لـ "نِعَم" مخبرا عنه بمخصوصها؛ فإنه يجب

حذفه، نحو: "نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ"، أي: هو زيد.

(أو) كان المبتدأ مخبرا عنه (بَنَعْتَ قِطْعًا)، أي: بنعت مقطوع عن المنعوت؛ فإنه

يجب حذفه، نحو: "الحمد لله الحميد"؛ أي: هو الحميد.

(أو) أخبر عنه بـ (مَا)، أي: بالاسم الذي يلي (لَا سَيِّمًا) في التركيب؛ (إن

رفعا) ذلك الاسم فإنه يجب حذفه، نحو قولهم: "لَا سَيِّمًا زَيْدٌ"، أي: "لَا سَيِّ" الذي هو

زيد، وأما إن خفض؛ فإنه مجرور بالإضافة و"ما" زائدة، وقد ينصب على التمييز إن كان

نكرة، وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله:

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٌ وَلَا سَيِّمًا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ^(٢)

(١) البيت من الطويل، وهو لليلي الأخيلية؛

(تساور): تفاخر وتعاضم، والمساورة: الموائمة. (سوار): هو سوار القشيري، وكان يهاجي النابغة الجعدي.

والشاهد فيه: (وفي ذمتي)؛ حيث حذف المبتدأ، وتقديره: (في ذمتي يمين)، فاقصر في هذا القسم على خبر المبتدأ، والتزم حذف المبتدأ.

ينظر في: الجمل في النحو ص ٢٥٦، ٢٧٤، والكتاب ٥١٢/٣، والشعر والشعراء ٤٤٠/١، والمقتضب ١١/٣، وكتاب الشعر ص ٥٠٧، وخزانة الأدب ٢٤٣/٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في: ديوانه ص ٢٦،

(منهما): يقصد عنيزة وصاحبتهما في الهودج. (دَارَةُ جُلْجُلٍ): اسم موضع فيه غدير ماء.

والشاهد فيه: (وَلَا سَيِّمًا يَوْمٌ)؛ حيث يجوز في (يوم)؛ الرفع: على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف، ويجوز فيه أيضًا؛ الجر: على الإضافة، والنصب: على التمييز.

(وبعد لولا) الامتناعية (ألزموا)، أي: أوجبوا (حذف الخبر)؛ لسد جوابها مسدده، سواء كان الخبر كونا مطلقا، نحو: "لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ"، أي: لولا زيد موجود، أم مقيدا، نحو: "لَوْلَا الرَّقُّ لَسَالَ الْعَسَلُ"، أي: لولا الرق ممسكا.

هذا هو مذهب الجمهور^(١)، ولحنوا المعري^(٢) في قوله:

يُذِيبُ الرَّغْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا^(٣)

ينظر في: الصاحي في فقه اللغة ص ١١٢، وشرح الكافية ٧٢٥/٢، وشرح المفصل ٦٤/٢، ٦٧، ولسان العرب ٤١١/١٤ (سوا)، والجنى الداني ص ٣٣٤، ٤٤٣، ومغني اللبيب ص ١٨٦، ٤١٢، وشرح الأشموني ٥٢٩/١، وشرح التصريح ١٧٢/١، وجمع الهوامع ٢٨٦/٢، وخزانة الأدب ٤٤٤/٣، ٤٥١، والدرر ٥٠٤/١.

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٤٨٧/١، ومغني اللبيب ص ٧٠٢، وشرح الأشموني ٢٠٦/١، وشرح التصريح ٢٢٥/١، وجمع الهوامع ٣٩٣/١.

(٢) هو: أحمد بن عبد الله بن سليمان التتوخي، ولد سنة ٣٦٣هـ، نادرة الزمان، وأوحد الدهر حفظا وذكاء وصفاء نفس، وهو شاعر من شعراء العصر الثاني، من عصور الدولة العباسية، ولغوي، له تصانيف منها: رسالة الملائكة، ورسالة الغفران، وسقط الزند، ولزوم ما لا يلزم، وغيرها. مات وله من العمر ٨٦ سنة، وذلك سنة ٤٤٩هـ.

ينظر: إنباه الرواة ٨١/١، وسير أعلام النبلاء ٢٣/١٨، والوافي بالوفيات ٦٢/٧، والأعلام ١٥٧/١.

(٣) البيت من الوافر، لأبي العلاء المعري؛

(يذيب): من الإذابة، وهي إسالة الحديد. (الرعب): الفزع والخوف. (عضب): هو السيف القاطع. (الغمْد): قراب السيف وجفنه.

والشاهد فيه: (لولا الغمد يمسكه)؛ حيث ذكر الخبر (يمسكه) بعد (لولا) لأنه كون خاص مقيد بالإمساك، وقد دل عليه دليل؛ لأن من شأن غمد السيف إمساكه.

ويرى الجمهور: أن الحذف واجب، وأن خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) لا يكون إلا كونا عاما، وحينئذ، لا يقال: إما أن يدل عليه دليل أو لا، وهم يعدون بيت المعري لحنًا، لذكره الخبر بعد (لولا) فيه.

(ومن يقيد)، أي: وجوب حذف الخبر بعد "لولا"؛ (بأن يدرى)، أي: بأن يعلم ذلك، بأن يكون كونا مطلقا، وهو: ابن الشجري^(١)، والرماني^(٢)؛ فقله (أبر)^(٣)، أي: أحسن من القول بوجوب حذفه مطلقا؛ لأنه إذا كان كونا مقيدا، وحذف لم يعلم إلا إذا

ينظر في: المقرب ٨٤/١، وشرح التسهيل ٢٧٦/١، وشرح ابن الناظم ص ٨٧، والجنى الداني ص ٦٠٠، وتوضيح المقاصد ٤٨٦/١، وأوضح المسالك ٢٢١/١، ومغني اللبيب ص ٣٦٠، ٧٠٢، وشرح ابن عقيل ٢٥١/١، وشرح الأشموني ٢٠٦/١، وشرح التصريح ٢٢٥/١، وجمع الهوامع ٣٩٣/١، والدرر ١٩٦/١.

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥١٠/٢ - ٥١٣.

هو: هبة الله بن علي بن محمد الحسني، أبو السعادات، الشريف، المعروف بابن الشجري: من أئمة العلم باللغة، والأدب، وأحوال العرب. ولد سنة ٤٥٠ هـ، وكان حسن البيان حلو الألفاظ، كان نقيب الطالبين بالكرخ، ومن كتبه: الأمالي، والحماسة، وديوان مختارات الشعراء، وديوان شعر، وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه، وشرح اللمع لابن جني، وشرح التصريف الملوكي. وتوفي ببغداد سنة ٥٤٢ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٩٤/٢٠، والأعلام ٧٤/٨.

(٢) هو: أبو الحسن علي بن عيسى، ولد سنة ٣٢٦ هـ، أخذ عن ابن السراج، والزجاج، وابن دريد إلى أن صار إماما في العربية، ولا سيما النحو، حتى قيل: لم يُرَ مثله علما بالنحو، وكان يمزج النحو بالمنطق، حتى قال عنه الفارسي: "إن كان النحو ما يقوله الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله، فليس معه منه شيء"، له كتب قيمة، منها: شرح كتاب سيوييه، وكتاب الحدود، وكتاب معاني الحروف، مات سنة: ٣٨٤ هـ. ينظر: إنباه الرواة ٢٩٤/٢، والبلغة ص ٢١٠، وبغية الوعاة ١٨٠/٢.

(٣) وإليه ذهب الشلوبين، وتبعهم ابن مالك. قال ابن مالك:

"وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب الرماني، والشجري، والشلوبين، وغفل عنه أكثر الناس." شرح التسهيل ٢٦٧/١.

وينظر: توضيح المقاصد ٤٨٧/١، ومغني اللبيب ص ٣٦٠، وشرح الأشموني ٢٠٦/١، وشرح التصريح ٢٢٥/١، وجمع الهوامع ٣٩٣/١، والمطالع السعيدة ٢٧٢/١.

[٢٧/أ]

دل عليه/ دليل، وحجتها قوله ﷺ: "لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ"^(١)، وقول المعري المتقدم.

(و) ألزموا حذفه أيضا بعد (واو مع)، أي: الواو التي بمعنى "مع"، نحو: "كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ"، أي: مقرونان.

(و) بعد (قسم قد يصح)، أي: بعد مبتدأ صريح في القسم، نحو: "لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا"، أي: لعمرك قسمي، و"أَيْمُ اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا"، أي: أيم الله قسمي؛ وإنما وجب حذفه لسدّ الجواب مسده، وأما غير الصريح في القسم فلا يجب حذف خبره، نحو: "عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا".

وألزموا حذفه أيضا إذا كان قبل حال لا تصلح للإخبار عن المبتدأ، (نحو: ضربي ذا)، أي: زيدا - مثلا - (مسيئا)، أي: ضربه حال كونه مسيئا؛ (في الأصح)، أي: في القول الأصح.

(وعدّد الأخبار) لمبتدأ واحد؛ حال كونك عاطفا بعضها على بعض بالواو، نحو: "زيد فقيه، وشاعر، وكاتب"، (ولا) أي: وعدّها أيضا غير عاطف بعضها على بعض،

كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ۝١٤ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٦﴾^(٢).
ومنه قوله:

مَنْ يَلُكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِيٌّ^(٣)

(١) أخرجه البخاري، ومسلم. ينظر: جامع الأصول ٢٩٤/٩ ورقم (٦٩٠٧)، والحديث من الشواهد في: شرح الكافية ٣٥٥/١، وتوضيح المقاصد ٤٨٧/١، وأوضح المسالك ٢٢١/١، وشرح الأشموني ٢٠٦/١، وشرح التصريح ٢٢٤/١، وجمع الهوامع ٣٩٣/١.

(٢) سورة البروج، الآية: ١٤، ١٥، ١٦.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٩١؛

(بت): البت الكساء الغليظ المربع، وقيل: طيلسان من حرّ، وجمعه بتوت. (مقيظ، مصيف، مشتي) أي: يكفيني للقيظ وهو زمان اشتداد الحرّ، ويكفيني لزمن الصيف، والشتاء.

(و) الخبر المتعدد لفظاً دون معنى، (نحو): الرِّمان (حلو حامض)، أي: "مُرٌّ"، و"هَذَا أَيْسَرُ، أَعْسَرُ"، أي: أَضْبَطُ^(١)؛ (قد حظلاً)، أي: منع (فيه تقدّم)، أي: تقدّمه على المبتدأ، وتقدّم بعضه على بعض؛ لأنه في نفس الأمر متّحد، (و) منع فيه (عطف)، أي: عطف بعضه على بعض، فلا يقال: "الرُّمَانُ حُلُوٌّ وَحَامِضٌ"؛ لأن جزأي المعنى الواحد لا يتعاطفان.

(ثم إن مبتدآت عاقبت)، أي: إن توالى مبتدآت، وتعاقبت، أي: تتابعت، (أخبر عن آخرها)، أي: أخبر عن المبتدأ الأخير منهما، (وهو)، أي: المبتدأ الأخير، (وما له خبر)، أي: هو وخبره خبر (عن تلوّه)، أي: عن المبتدأ الذي يليه، (وهكذا وما خبر)، أي: وتصنع هكذا مع ما خبر، أي: مع ما تقدم من المبتدآت إلى أن تخبر عن الأول بتاليه، وما بعده.

والمبتدآت كلها (لا أوّلاً)، أي: إلا الأول منهما، (أضفها إلى ضمير)، أي: أضف كل واحد منها إلى ضمير متلوّه، ليربط بينه، وبين خبره، فنقول: "زَيْدٌ عَمُّهُ خَالُهُ أَبُوهُ فَأَيْمٌ"، والمعنى: أَبُو أ[حي] ^(٢) خَالٌ عَمِّ زَيْدٍ فَأَيْمٌ ^(٣).

والشاهد فيه: (فهذا بَيٌّ، مقيظٌ، مصيْفٌ، مشَيٌّ)؛ فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف، ولا يمكن أن يكون الثاني نعتاً للأول لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً، وتقدير كل واحد مما عدا الأول خبراً لمبتدأ محذوف خلاف الأصل، فلا يصار إليه.

ينظر البيت في: الجمل في النحو ص ٦٨، والكتاب ٨٤/٢؛ وشرح أبيات سيويه ٤٦/٢؛ والإنصاف ٥٩٦/٢؛ وشرح المفصل ٢٤٩/١؛ ولسان العرب ٨/٢ (بتت)، ٤٥٦/٧ (قيظ)، ٢٠١/٩ (صيف)، ٤٢١/١٤ (شتا)؛ وتخليص الشواهد ص ٢١٤؛ وشرح ابن عقيل ٢٥٧/١، والمقاصد النحوية ٥٦١/١؛ وشرح الأشموني ٢١٣/١، وجمع الهوامع ٤٠١/١، ٥٧٨/٢، والدرر ١٩٩/١، ٢٠٦/٢.

(١) والمعنى: أنه أضبط في العمل، لأنه يعمل بكلتا يديه. ينظر: جمع الهوامع ٤٠٢/١.

(٢) ما بين المعقوفين سقط في المخطوط.

(٣) جمع الهوامع ٤٠٢/١، والمطالع السعيدة ٢٧٤/١.

(أو) لا تضاف كل واحد منهما إلى ضمير متلوه، ولكن الضمائر (الروابط) بين
المبتدآت، وأخبارها (إيت) بها (في) خبر (الأخير) من المبتدآت، فتقول:
"زَيْدٌ هِنْدُ الْأَخَوَانِ الزَّيْدُونَ ضَارِبُوهُمَا عِنْدَهَا بِإِذْنِهِ"^(١).

والمعنى:

"الزَّيْدُونَ ضَارِبُو الْأَخَوَيْنِ عِنْدَ هِنْدٍ بِإِذْنِ زَيْدٍ"^(٢).

(١) همع الهوامع ٤٠٢/١-٤٠٣، والمطالع السعيدة ٢٧٤/١.

(٢) قال السيوطي: "قال أبو حيان: وهذا المثال ونحوه مما وضعه النحويون للاختبار والتمرين، ولا يوجد مثله في كلام العرب ألبتة، قال: ومثله من الموصول: الذي التي اللتان أبوها أبوهما أختها أخوك أخته زيد، وقال ابن الخباز: العرب لا تدخل موصولا على موصول، وإنما ذلك من وضع النحويين، وهي مشكلة جدا انتهى؛ ولهذا اخترت عدم جريان ذلك فيه." همع الهوامع ٤٠٣/١.

(الإخبار بالذي وبالألف واللام)

أي: هذا مبحثه.^(١)

(وبالذي وفرعه)، وهو: "اللدان"، و"الذين"، و"التي"، و"اللات"، و"اللواتي"؛
(إن تخبر) عن اسم من جملة (تسبق)، أي: تقدّم ما يطابق الاسم المخبر عنه من
"الذي"، أو أحد فروعه؛ حال كونه (مبتدأ، وجيء بالخبر)، أي: خبر ذلك المبتدأ
بعده.

(وهو)، أي: الخبر الذي جئت به هو: الاسم (الذي يقال) لك: (أخبر عنه)؛
فيؤخر مجعولا خبرا عن "الذي"، أو أحد فروعه.

(وغير ذين)، أي: المخبر به، والمخبر عنه من الجملة (صلة) الموصول المخبر به،
المجعول مبتدأ (وسّطه)؛ أي: اجعله واسطة بين/ المخبر به، والمخبر عنه.

[٢٧/ب]

(عائدها)، أي: الصلة؛ (ضمير غائب خلف الاسم) المخبر عنه (في إعرابه)؛
فإن كان فاعلا كان فاعلا، وإن كان مفعولا كان مفعولا، وهكذا.

- مثال ما استوفى الشروط:

أن يقال لك: أخبر عن "التاء" من قولك: "بلغت من زيد إلى عمرو رسالة"،
فتقول:

"الذي بلغ من زيد إلى عمرو رسالة أنا".

أو عن "زيد"، فتقول:

"الذي بلغت منه إلى عمرو رسالة زيد"، وهكذا.

(١) هذا الباب وضعه النحاة للاختبار؛ كمسائل التمرين في التصريف؛ لقصد الاختصاص، أو

تقوية الحكم، أو تشويق السامع، أو إجابة الممتحن.

ينظر في: توضيح المقاصد ١٣١١/٣، وشرح التصريح ٤٣٣/٢، وجمع الهوامع ٢٤٦/٣.

(واشترط توفّر قبول تأخير)، يعني: أنه يشترط في الاسم المخبر عنه بـ"الذي"، أو أحد فروعها: أن يكون مما يقبل التأخير؛ فلا يخبر عن مستحق الصدر، كأسماء الاستفهام، والشرط، وكم الخبرية.

(و) قبول (إضمار)؛ فلا يخبر عن واجب التنكير، كالحال، والتمييز؛ لأنهما لا يقبلان الإضمار.

(و) قبول (أن يحلّ عنه الأجنبي)، أي: يشترط فيه قبول حلول الأجنبي محلّ الاسم المخبر عنه؛ فلا يخبر عن عائد الصلة، أو رابط الخبر؛ سواء كان ضميراً، نحو: "زيد ضربته"، أو ظاهراً، نحو: ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾^(١)؛ إذ لو أخبر عنه لبقى الموصول بلا عائد، والمبتدأ بلا رابط.

(و) اشترط (الفيد)، أي: إفادة الاسم المخبر عنه لمعنى، فلا يخبر عن اسم لا يفيد معنى مستقلاً، كـ"شمس" من "عبد شمس"؛ فلا يخبر عنه، إذ لا يمكن أن يكون خبراً. قوله: (عنّ)، بمعنى: عرض، تتميم للبيت.

(و) اشترط أيضاً فيه: قبوله (الرفع)، أي: والنصب؛ فلا يخبر عن لازم النصب، نحو: "سبحان"، و"عند"، ولا عن لازم الرفع، نحو: "أيمن الله".

(و) قبول (الإثبات)؛ فلا يخبر عن الاسم الملازم للنفي، نحو: "أحد"، و"دَيَّار"^(٢)، و"عَرِيب"^(٣)؛ لئلا تخرج عما لزمها من النفي.

(والمنع) للأخبار (أحق) من جوازه في المضمرة؛ (إن عاد مضمرة)، أي: المضمرة المعهود الكائن في جملة مستقلة (على) الاسم (الذي سبق)، أي: تقدم في جملة أخرى مستقلة؛ كأن يذكر إنسان، فتقول أنت: "لَقِيْتُهُ".

(١) سورة الأعراف: من الآية: ٢٦.

(٢) (ديّار): "يقال: ما بالدار دَيَّار: أي أحد". شمس العلوم ودواء الكلام ٢٢١/٤ (الديّار).

(٣) (عريب) أي: أحد، وهذه الكلمات الثلاث بمعنى واحد، ولا تستعمل إلا في النفي؛ تقول: ما في الدار (أحد)، و (ديّار)، و (عريب)؛ أي: ما فيه أحد.

ينظر: شرح الكافية ١٧٧٥/٤.

فلا يجوز الإخبار عن "الهاء" من "لقيته" عند: الناظم، والشلوبين الصغير، وأجازه: ابن مالك، والشلوبين الكبير^(١)، وابن عصفور، فتقول في الإخبار عنه: "الَّذِي لَقِيْتُهُ هُوَ"^(٢).

(ثم) أخبر، أي: يجوز الإخبار (بأل) الموصولة (عن) اسم (بعض) كلام (ذي فعل)، أي: من اسم من جملة ذات فعل؛ (قُفِّي)، أي: تبعه سائر الجملة، بأن كان متقدما، فلا يخبر عن اسم بعض جملة اسمية، نحو: "زيد قام، أو قائم".

(يصاغ منه)، أي: من ذلك الفعل، (وصلها)، أي: صلتها؛ فيشترط كونه متصرفا، (لم ينتف)، أي: غير منتف، أي: يشترط فيه كونه مثبتا؛ فلا يخبر عن اسم بعض جملة فعلية فعلها جامد، نحو: "بئس زيد"، و"نعم عمرو"؛ لعدم تأتي صوغ صلة "أل" منه، ولا عن بعض جملة فعلية فعلها منفي، نحو: "ما قام زيد".

- مثال ما استوى الشروط:

أن يقال لك: أخبر عن "الله" من قولك: "وقى الله البطل"، فتقول:

"الواقي البطل الله".

أو عن "البطل"، فتقول:

(١) هو: الأستاذ أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي، الأزدي، المعروف بالشلوبين، وهو بلغة الأندلس: الأبيض الأشقر، كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، وآخر أئمة هذا النوع بالمشرق، والمغرب، أخذ عن ابن ملكون، وغيره، وانتفع به أكثر أهل الأندلس، وأقرأ نحو ستين سنة، فاشتهر وعلا صيته، وصنف تعليقات على كتاب سيبويه، وله كتاب في النحو سماه: (التوطئة)، وتوفي سنة ٦٤٥هـ.

ينظر: إنباه الرواة ٣٣٢/٢، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣، والبلغة ص ٢٢١، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢، والأعلام للزركلي ٦٢/٥.

(٢) وإلى المنع ذهب الجزولي؛ كما هو ظاهر كلامه.

ينظر إلى المسألة في: شرح الكافية ١٧٧٤/٤، وارتشاف الضرب ١٠٥٠/٣، وتوضيح المقاصد ١٣١٤/٣، والمطالع السعيدة ٢٧٧/١.

"الواقية الله البطل" (١).

[٢٨/أ]

فإذا رفعت / صلة "أل" ضميرها العائد إليها تعين استتاره، كما مثلنا.

و(إن رفعت ضمير غيرها)، أي: وإن رفعت صلة "أل" ضميرا عائدا على غيرها ما

(انفصل)، أي: فإنه يتعين انفصاليه؛ لجريان رافعه على غير ما هو له، كما إذا قيل لك

أخبر عن "الأخوين" من قولك: "بلغت من أخويك إلى الزيدين رسالة"، فتقول:

"المبلغ أنا منهما إلى الزيدين رسالة أخواك".

أو عن "الزيدين"، فتقول:

"المبلغ أنا من أخويك إليهما رسالة الزيدان".

أو عن "الرسالة"، فتقول:

"المبلغ أنا من أخويك إلى الزيدين رسالة".

وأما لو قيل لك أخبر عن "التاء"؛ لقلت:

"المبلغ من أخويك إلى الزيدين رسالة أنا" (٢).

فيستتر الضمير، لأنه ضمير "أل".

(واقرن بغي) الظرفية، أي: اجرر بها (المضمرة) الذي يأتي خلف الاسم المخبر

عنه؛ إذا كان (عن ظرف حصل)، أي: إذا كان الاسم المخبر عنه الذي حصل عنه

الضمير، أي: خلفه ظرفا، كما إذا أخبرت عن "اليوم" من قولك: "صمت يوم الجمعة"،

فتقول: "الذي صمت فيه يوم الجمعة" (٣).

(١) ينظر: توضيح المقاصد ١٣١٧/٣، وشرح ابن عقيل ٦٥/٤، وشرح التصريح ٤٤٢/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية ١٧٧٦-١٧٧٧، والمطالع السعيدة ٢٧٨/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية ١٧٧٨/٤، والمطالع السعيدة ٢٧٩/١.

(مسألة)

(يجوز) دخول (فاء) الجزاء (في خبر لمبتدا تضمن الشرط)، أي: تضمن معنى الشرط، وذلك (ك: أل) الموصولة؛ (إن وردا)، أي: دال على:

- كونه (معطى عموم وصلها)، أي: حال كونها موصولة بصلة عامة، وحال كون وصلها أيضا (مستقبلا)، كقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلَّةٍ﴾^(١).

ف"أل" مبتدأ موصولة بصلة مستقبلة عامة، وهي: "الزنى" الذي سيقع من أيّ إنسان كان، وخبرها قوله: "فاجلدوا".

- (أو) كان المبتدأ (ما)، أي: موصولا غير "أل" وصل (بظرف)، أو جار ومجرور؛ فإن الفاء يجوز دخولها في خبره، كقوله:

مَا لَدَى الْحَازِمِ اللَّيِّبِ مُعَارًا فَمَصُورٌ وَمَالُهُ قَدْ يَضِيعُ^(٢)

(١) سورة النور: من الآية: ٢.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

ينظر البيت في: همع الهوامع ١/١٠٩، والدرر ١/٢٠٠.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نَّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾^(١).

- (أو) موصولا (بفعل) مستقبل (قبلا شرطية)، أي: صالح الشرطية (يوصل)؛،
فيحوز دخول الفاء في خبره، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصْبَحَ كُمْ مِّن مَّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ
أَيْدِيكُمْ﴾^(٢).

- (أو) كان المبتدأ منكرا، (يوصف) بظرف، أو مجرور، أو بفعل قابل للشرطية،
نحو: "رجل عنده حزم فهو سعيد"، و"عبد للكريم فما يضيع"، و"نفس تسعى في نجاة
فلن تخيب"^(٣).

- (أو يضيف) المنكر إلى منكر (معطى مجازاة)، أي: معطى معنى المجازاة؛ بأن
كان مضافا إلى منكر موصوف بظرف، أو مجرور، أو بفعل صالح للشرطية، نحو: "كل
رجل عنده حزم فهو سعيد"، و"كل عبد للكريم فما يضيع"، و"كل نفس تسعى في
نجاتها فلن تخيب"^(٤).

- (ولو يضيف) المبتدأ المنكر (إلى الموصول، أو يوصف) المبتدأ (بذا)، أي:
بالموصول؛ حال كون المبتدأ (معرفة جوزه)، أي: دخول الفاء في خبره، في (رأي شذا)،
أي: في رأي حسن^(٥).

(١) سورة النحل: من الآية: ٥٣.

(٢) سورة الشورى من الآية: ٣٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٣٠/١، وجمع الهوامع ٤٠٤/١، والمطالع السعيدة ٢٨٠/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٣٠/١.

(٥) والبعض على المنع؛ كما ورد في المطالع السعيدة (٢٨١/١):

"ومنع بعضهم دخول الفاء في هذه الصورة".

وقال أبوحيان في ارتشاف الضرب (١١٤٤/٣):

"وصحح بعض أصحابنا المنع".

مثال المبتدأ المنكر المضاف إلى الموصول؛ قوله:

[٢٨/ب] سَيُرْضِيكَ مَظْلُومًا وَيُرْضِيكَ / ظَالِمًا وَكُلُّ الَّذِي حَمَلَتْهُ فَهُوَ حَامِلُهُ ^(١)

ومثال المبتدأ المعرف الموصوف بالموصول؛ قوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا

يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾ ^(٢).

(١) البيت من الطويل، وهو لَزَيْنَبَ بِنْتُ الطَّثَرِيَّةِ، أو للعَجِيزِ السُّلُولِي؛ مع اختلاف في رواية صدره؛ فقد روي: (يَسُرُّكَ مَظْلُومًا وَيُرْضِيكَ ظَالِمًا) ، وروي: (يُعِينُكَ مَظْلُومًا وَيُنْجِيكَ ظَالِمًا).

والشاهد فيه: (وَكُلُّ الَّذِي حَمَلَتْهُ فَهُوَ حَامِلُهُ)؛ حيث اقترن خبر المبتدأ المنكر (كل)، المضاف إلى الموصول (الذي)؛ بالفاء في قوله: (فهو حَامِلُهُ).

ينظر البيت في: أمالي القالي ٢٧٥/١، ٨٥/٢، والصناعتين ص ٣٢٢، وسمط الآلي ٦٠٨/١، والحماسة البصرية ٢٢٣/١، ولسان العرب ٥٥٥/٤ (عذر)، ٤١/١١ (بأدل)، وجمع الهوامع ٤٤٠/١، وزهر الأكم ٥٧/٢، والدرر ٢٠٠/١، والذخائر والعبقريات ١٣١/١.

(٢) سورة النور: من الآية: ٦٠.

(كان وأخواتها)

أي: هذا مبحث كان، وأخواتها.

(ارفع بـ: كان المبتدأ)؛ حال كونه (اسما) لها، (وانصب) بها (خبره)؛ حال كونه خبرا لها^(١)، نحو: "كان زيد قائما"، ومعناها: اتصاف المبتدأ بالخبر في الزمن الماضي.

وارفع المبتدأ، (و) انصب الخبر بـ (ظل)، و(بات)؛ إن تفعل ذلك (تصب)؛ أي: توافق الصواب، نحو: "ظل زيد متعبا"، ومعناها: اتصاف المبتدأ بالخبر نهارا، ونحو: "بات زيد مريضا"، ومعناها: اتصاف المبتدأ بالخبر ليلا.

وبـ (أضحى)، نحو: "أضحى زيد راجلا"، ومعناها: اتصاف المبتدأ بالخبر ضحى، (وأمسى)، نحو: "أمسى زيد نازلا"، ومعناها: اتصاف المبتدأ بالخبر مساء.

(وصار)، نحو: "صار الطين خزفا"، ومعناها: التحويل، و(ليس)، نحو: "ليس زيد قائما"، ومعناها: نفي الخبر عن المبتدأ في الحال، و(أصبح)، نحو: "أصبح زيد مقيما"، ومعناها: اتصاف المبتدأ بالخبر صباحا.

(وفتى، وانفك، وزال، وبرحا)؛ فإنها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر؛ (إن نفيا، أو شبها) للنفي، وهو: النهي، والدعاء، (تلا)، أي: تبعه، (ذي الأربعة)، أي: يشترط في أعمال هذه الأربعة أن تتبع نفيا، أو شبهه، ومعناها كلها واحد، وهو ملازمة الخبر للمخبر عنه على ما يقتضيه الحال، سواء كان النفي:

- لفظا، نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِفينَ﴾^(٢)، ﴿لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَكِفينَ﴾^(٣).

(١) وهو مذهب البصريين، قال السيوطي في باب كان وأخواتها:

"ويرفع المبتدأ؛ خلافا للكوفية، ويسمى: اسمها، وفاعلا. وقيل: ارتفع لشبهه. وينصب الخبر، ويسمى: خبرها ومفعولها، والكوفية حالا، والفراء شَبَّهه، ويرفعان بعدها بإضمار الشأن". همع الهوامع ٤٠٨/١، وينظر: المطالع السعيدة ٢٨٢/١.

(٢) سورة هود: من الآية: ١١٨.

(٣) سورة طه: من الآية: ٩١.

-أو تقديرا؛ كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يَوْسُفَ﴾^(١).

وكقوله:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي^(٢)
ولا يحذف النافي معها قياسا إلا في: القسم، والفعل المضارع، والنافي "لا"، وشذ قوله:
وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا^(٣)
أي: لا أبرح.

وسواء كان النفي بالحرف، كالأيتين، أو بالفعل؛ كقوله:

لَيْسَ يَنْفَكُ دَا غِنَى وَاعْتِزَّازٍ كُلُّ ذِي عَمَّةٍ مُقِلٌّ قَنْوُعٌ^(٤)

(١) سورة يوسف: من الآية: ٨٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في: ديوانه ص ١٣٧،

(أبرح قاعدا): أي لا أبرحن، أي: يبقى قاعدا. (الأوصال): جمع وصل؛ وهو كل عضو
ينفصل عن الآخر.

والشاهد فيه: (أبرح قاعدا)؛ حيث أعمل (أبرح) بالرغم من عدم سبقها بالنفي. والقياس أن
يسبقه حرف نفي: (لا أبرح)؛ ولكنه مقدّر هنا كما هو مفهوم السياق.

ينظر في: الكتاب ٥٠٤/٣، والمقتضب ٣٦٢/٢، وشرح أبيات سيويه ٢٠٣/٢، والخصائص
٢٨٦/٢، واللمع ص ١٨٦، وشرح أدب الكاتب ص ٢٧٨، وشرح المفصل ٣٦٢/٤، ٣٦٤،
٤٩٦، ٢٦٠/٥، ولسان العرب ٤٦٣/١٣ (يمن)، وأوضح المسالك ٢٣٢/١، ومغني اللبيب
ص ٨٣٤، والمقاصد النحوية ١٣/٢، وشرح الأشموني ٢٢٠/١، وجمع الهوامع ٢١٥/٢،
وخزانة الأدب ٥٤٩/٨، ٤٣/١٠، ٤٥، ٩٣، ٩٤، والدرر ١٠٦/٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير؛

(أدام): أبقى. (منتطقا): أي جاعلا الفرس إلى جانبه، وقيل: منتطقا: ناطقا.

والشاهد فيه: (وأبرح)؛ حيث حذف النافي، وهذا شاذ؛ لأنه غير مسبوق بقسم.

ينظر البيت في: جمهرة اللغة ٢٧٥/١؛ والمقرب ٩٤/١؛ ولسان العرب ٣٥٤/١٠، ٣٥٥
(نطق)؛ وتذكرة النحاة ص ٦١٩؛ وشرح ابن عقيل ٢٦٤/١، والمقاصد النحوية ٦٤/٢؛
وشرح الأشموني ٢٢١/١، وجمع الهوامع ٤١١/١، وخزانة الأدب ٢٣٤/٩، والدرر ٢٠٧/٢.

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

أو بالاسم؛ كقوله:

غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرٌ هَوَى كُلُّ وَإِنْ لَيْسَ يَغْتَبِرُ^(١)

وسواء كان النفي متصلاً ، كالأمثلة، أو مفصلاً؛ كقوله:

وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تُخَدِّثُ لِي قَرْحَةً وَتَنْكُوهَا^(٢)

ومثال النهي قوله:

صَاحِ شَمَّرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ تِ فَنَسِيَانُهُ ضَالَلٌ مُبِينٌ^(٣)

والشاهد فيه: (ليس ينفك)؛ حيث عمل الفعل (ينفك) عمل (كان)؛ لأنه مسبوق بنفي.
ينظر في: شرح التسهيل ٣٣٤/١، وتخليص الشواهد ص ٢٣٠، والمقاصد النحوية ٧٣/٢،
وشرح الأشموني ٢٢٠/١، وشرح التصريح ٢٣٦/١؛ وجمع الهوامع ٤١٠/١، والدرر ٢٠٥/١.
(١) البيت من المديد، وبلا نسبة إلى قائله؛

(وإن)؛ أي ضعيف؛ اسم فاعل من: ونى يني، ومعناها التعب، والفتور، والضعف.
والشاهد فيه: (غير منفك)؛ حيث وقعت (منفك) اسم فاعل من الفعل (انفك) منفية
باسم، وهو (غير)، وجرى إعمال النصب في: (أسير)؛ على أنه خبر مقدم لـ (منفك).
ينظر في: ارتشاف الضرب ١١٦٠/٣، وشرح التصريح ٢٣٥/١، وجمع الهوامع ٤١٠/١،
والدرر ٢٠٥/١.

(٢) البيت من المنسرح، وهو لابن هرمة؛ في ديوانه ص ٥٦،
(قريحة)؛ أي جرحاً. (تنكؤها)؛ أي تقشرها.
والشاهد فيه: (ولا أراها تزال)؛ حيث فصل بين أداة النفي (لا) والفعل (تزال)، والمراد: وأراها
لا تزال.

ينظر في: الكامل ١٨١/٢، ٢٧٣/٣، وشرح التسهيل ٣٣٥/١، ومغني اللبيب ص ٥١٣،
وجمع الهوامع ٤١٢/١، وخزانة الأدب ٢٣٧/٩، والدرر ٢٠٨/١.

(٣) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة إلى قائله؛
(صاح)؛ يا صاحبي. (شمر)؛ أي اجتهد.
والشاهد فيه: (ولا تزال ذاكر الموت)؛ حيث عمل الفعل (زال) عمل (كان) لأنه سبق بحرف
التهني، والتهني شبيهة بالتقي.

ومثال الدعاء قوله:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مِيٍّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجِرْعَائِكَ الْقَطْرُ^(١)

(و) شرط إعمال (دام): أن تكون (تلو)، أي: تابعة (لما) المصدرية الظرفية،

والمراد بها، وبصلتها التوقيت، نحو: ﴿مَادُمْتُ حَيًّا﴾^(٢)، أي: مدة دوام حياتي،

(وذا) العمل المذكور (لن يمنعه)، أي: لا يمنعه (بقية التصرفات)، أي: بقية تصرفات

هذه الأفعال المذكورة، من المضارع، والمصدر، والأمر، والوصف، (إن تقع)، أي: إذا [أ/٢٩]

وقعت، فالمضارع، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكْبَعِيَّا﴾^(٣).

والمصدر، كقوله:

ينظر في: شرح الكافية ٣٨٣/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٩٩؛ وتوضيح المقاصد ٤٩٢/١،
وأوضح المسالك ٢٣٤/١؛ وتخليص الشواهد ص ٢٣٠؛ وشرح ابن عقيل ٢٦٥/١؛ والمقاصد
النحوية ١٤/٢؛ وشرح الأشموني ٢٢١/١، وشرح التصريح ٢٣٦/١؛ وجمع الهوامع ٤١٠/١،
والدرر ٢٠٥/١.

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة؛ في ديوانه ص ١٠٢؛

(اسلمي): دعاء بالسلامة من الآفات والعيوب. (البلى): من بلى الثوب يبلى، أي: خلق
ورث. (منهلاً): منسكبا منصّباً. (جرعائك): الجرعاء: رملة مستوية، لا تنبت شيئاً.
(القطر): المطر.

والشاهد فيه: (ولا زال منهلاً)؛ حيث أجرى (زال) مجرى (كان) في رفعها الاسم ونصب
الخبر، لتقدم (لا) الدالة على الدعاء عليها، والدعاء شبه النفي.

ينظر البيت في: اللامات ص ٣٧، والخصائص ٢٧٨/٢؛ والإنصاف ٨٣/١، وشرح عمدة
الحافظ ص ١٩٩؛ وشرح التسهيل ٣٨٩/٣، ولسان العرب ٤٣٤/١٥ (ألا)؛ ٤٩٤ (يا)،
وأوضح المسالك ٢٣٥/١، وشرح قطر الندى ص ١٢٨، وشرح ابن عقيل ٢٦٦/١؛ وشرح
الأشموني ٣٣/١، ٢٢٢، وشرح التصريح ٢٣٦/١؛ وجمع الهوامع ٤١١/١، ٣٦٧/٢، ٥٨٧،
والدرر ٢٠٦/١، ٦/٢، ٢١٢.

(٢) سورة مريم: من الآية: ٣١.

(٣) سورة مريم: من الآية: ٢٠.

يَبْذُلُ وَحَلِمَ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ^(١)

والأمر ، كقوله تعالى: ﴿كُونُوا حَجَارَةً﴾^(٢).

والوصف، كقوله:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا^(٣)

وقوله:

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أَحْبَبْتُكَ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضٌ^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(بذل): عطاء. (الحلم): العقل. (ساد): هيمن من السيادة، وهي الرفعة وعظم الشأن. (يسير): سهل.

والشاهد فيه: (كونك إياه)؛ حيث أجرى مصدر (كان) الناقصة مجراها في رفع الاسم، ونصب الخبر.

ينظر في: شرح الكافية ٣٨٧/١، وشرح التسهيل ٣٣٩/١، وتوضيح المقاصد ٤٩٨/١، وأوضح المسالك ٢٣٩/١؛ وتخليص الشواهد ص ٢٣٣؛ وشرح ابن عقيل ٢٧٠/١؛ والمقاصد النحوية ١٥/٢؛ وشرح الأشموني ٢٢٨/١، وشرح التصريح ٢٤٠/١؛ وجمع الهوامع ٤١٩/١، والدرر ٢١٣/١.

(٢) سورة الإسراء: من الآية: ٥٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(بيدي): يظهر. (البشاشة): طلاقة الوجه. (تلفه): تجده. (منجدا): مساعدا، ومعينا. والشاهد فيه: (كائنًا أخاك)؛ حيث عمل اسم الفاعل (كائن) عمل فعله في رفع المبتدأ، ونصب الخبر. ينظر في: شرح الكافية ٣٨٧/١، وشرح التسهيل ٣٤٠/١، واللمحة في شرح الملحة ٥٧٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٢٣٤؛ وشرح ابن عقيل ٢٦٩/١؛ والمقاصد النحوية ١٧/٢؛ وشرح الأشموني ٢٢٨/١، وشرح التصريح ٢٤٠/١؛ وجمع الهوامع ٤٢١/١، والدرر ٢١٤/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو لحسين بن مطير في ديوانه ص ١٧٠؛

(قضى الله): حكم وقدر. (أسماء): اسم محبوبته. (يغمض العين): كناية عن الموت.

وجميعها لا يبنى منها اسم المفعول، وكذلك لا يتأتى فعل الأمر من المنفى منها.
 (وغير ليس)، و"دام" من أفعال هذا الباب (الصرف فيه ما امتنع)، أي: لا
 يمتنع تصرفه، وأما "ليس"، و"دام" فجامدان على صيغة الماضي.
 (ولا يليها)، أي: هذه الأفعال مبتدأ، (لازم الصدر)، أي: لا تعمل فيه، وذلك
 كأسماء الاستفهام، والشروط، و"كم" الخبرية، والمقرون بلام الابتداء.
 (ولا) يليها أيضا (ما)، أي: مبتدأ حظل (الذكر)، أي: منع ذكره؛ كالمبتدأ المخبر
 عنه بنعت مقطوع.
 (أو تصرفا قد حظلا)، ولا يليها أيضا مبتدأ حظل التصرف، أي: منع تصرفه؛
 بأن كان لا يستعمل في غير الابتداء، كـ"أيمان الله" في القسم، و"لعمرك"، و"طوبى
 للمؤمنين"، و"ويل للكافرين"، و"سلام عليك".
 (أو لازم للابتداء)، أي: ولا يليها أيضا اسم لازم للابتداء، كقولهم: "أقل رجل
 يقول ذلك إلا زيذا"^(١)، وكذلك: "الكلاب على البقر"^(٢)؛ لجريانه مثلا.
 (أو) المبتدأ الذي (الخبر) وقع (بطلب عنه)، أي: بجملة طلبية، وشذ قوله:
 وَكُونِي بِأَلْمَكَارِمِ دَكَّرِيْنِي^(٣)

والشاهد فيه: (زائلا أحبك)؛ حيث أعمل اسم الفاعل (زائلا) عمل فعله؛ فرفع به الاسم،
 وهو الضمير المستتر فيه، ونصب الخبر الذي هو جملة (أحبك).
 ينظر البيت في: مجالس ثعلب ١/٢٦٥؛ وشرح الكافية ١/٣٨٧، وشرح التسهيل ١/٣٤٠،
 وشرح عمدة الحفاظ ص ١٩٧؛ ولسان العرب ٧/١٩٩ (غمض)؛ وتخليص الشواهد
 ص ٢٣٤؛ وشرح الأشموني ١/٢٢٩؛ وشرح التصريح ١/٢٤١؛ وجمع الهوامع ١/٤٢٢، والدرر
 ١/٢١٥.

(١) شرح التسهيل ١/٣٣٦، وجمع الهوامع ١/٤١٦.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) صدر بيت من الوافر، وهو لبعض بني نهمشل؛

وعجزه: (وَدُّيْ دَلَّ مَا جَدَّةٌ صَنَاعِ)،

(ولا) يلي (الخمس الآخر)، وهي: "فتى"، و"انفك"، و"زال"، و"برح"، و"دام"؛ (مع صار ما)، أي: المبتدأ الذي بالفعل (الماضي عنه أخبرا)، فلا يقال: "ما فتى زيد قام"، ولا "ما زال زيد قام"، وكذا البواقي.

وإنما لم يجز الإخبار عنها بالماضي؛ لأنها تفهم الدوام على الفعل، واتصاله بزمان الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا.

(ووسطوا أخبارها)، أي: جوّزوا توسط أخبار هذه الأفعال بينها، وبين الاسم،

كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٤٧) (١).

وكقوله:

سَلِيٍّ إِنْ جَهِلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجْهٌ (٢)

وقوله:

والشاهد فيه: (وكوني بالمكارم ذكريني)؛ حيث دخلت (كان) على مبتدأ مخبر عنه بجملة طلبية، وهذا على الندرة والشذوذ.

ينظر البيت في: النوادر ص ٢٠٦، ٢٦٠، وسر صناعة الإعراب ٦٧/٢، وشرح التسهيل ٣٣٥/١، وشرح الرضي ٢٠٣/٤، ومغني اللبيب ص ٧٦٢، وجمع الهوامع ٤١٦/١، وحاشية الصبان ٣٣٢/١، والدرر ٢١٢/١، وخزانة الأدب ٢٦٦/٩، ٢٦٧.

(١) سورة الروم: من الآية: ٤٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو للسموأل في ديوانه ص ٩٢؛

(سلي): أي أسألي.

والشاهد فيه: (ليس سواء عالم وجهول)؛ حيث قدم خبر (ليس)، وهو (سواء) على اسمها، وهو (عالم)، وهذا التقديم جائز.

ينظر البيت في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٠٤، وشرح التسهيل ٣٤٩/١، وتوضيح المقاصد ٤٩٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٧٣/١؛ والمقاصد النحوية ٧٦/٢؛ وشرح الأشموني ٢٣٠/١، وجمع الهوامع ٤٢٨/١، وخزانة الأدب ٣٣١/١٠، والدرر ٢٢١/١.

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ لَذَائِهِ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ^(١)

(وحظرا)، أي: امنع (تقديمه)، أي: الخبر على (دام)؛ فلا يقال: "قائما ما دام زيد"، ولا يقال: "ما قائما ما دام زيد".

(و) حظر أيضا تقديمه على (ما)، أي: الناسخ من "كان"، وأخواتها، الذي (بـ: ما) النافية (نفي)، فلا يقال: "قائما ما زال عمرو"، ولا "قائما ما كان زيد"، وفهم من تقييد النفي بـ"ما" جواز تقديم الخبر؛ إذا كان النفي بغير "ما"، كقوله:

وَرَجَّ الْفَقَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(٢)

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله

(لا طيب): لا لذة. (منغصة): اسم مفعول من التنغيص، وهو التكدير. (بادكار): بتذكر، وأصله: اذتكار، على وزن (افتعال)؛ قلبت التاء دالا، ثم قلبت الدال دالا، وأدغمتا. (الهرم): الكبر والضعف.

والشاهد فيه: (مادامت منغصة لذاته)؛ حيث توسط خبر (دام)، وهو (منغصة) بينها وبين اسمها، وهو (لذاته).

ينظر في: شرح التسهيل ٣٤٩/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٠٤؛ وتوضيح المقاصد ٤٩٤/١، وأوضح المسالك ٢٤٢/١؛ وتخليص الشواهد ص ٢٤١، وشرح قطر الندى ص ١٣١؛ وشرح ابن عقيل ٢٧٤/١، والمقاصد النحوية ٢٠/٢، وشرح الأشموني ٢٣١/١، وشرح التصريح ٢٤٣/١؛ وجمع الهوامع ٤٢٨/١، والدرر ٢٢١/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمعلوط القريني؛

(رج): أمر من الترجية بمعنى الرجاء، أي تأمل، وتوقع الخير. (الفتى): الشاب. (على السن): أي على زيادة العمر.

والشاهد فيه: (خيرا لا يزال يزيد)؛ حيث تقدم معمول خبر (لا يزال)، وهو (خيرا) على (لا يزال) نفسها، وتقدم معمول، يتبعه تقدم العامل؛ لأن الأصل في المعمول أن يقع بعد عامله، وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: (ما إن رأيته)؛ حيث زاد (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية. ينظر البيت في: الكتاب ٢٢٢/٤؛ والأصول في النحو ١٧٣/٣، وسر صناعة الأعراب ٥٥/٢؛ والخصائص ١١٠/١؛ وشرح المفصل ٦٦/٥؛ والمقرب ٩٧/١؛ ولسان العرب

وقوله:

مَهْ عَاذِلِي فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا يَمْثِلُ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى^(١)

[٢٩/ب]

وحظر أيضا تقديم الخبر على "ليس"؛ فلا يقال: / "قائما ليس زيد".

(والنাম) من هذه الأفعال (برفع)، أي: بذى رفع (يكتفي)، أي: يكتفي بالفاعل عن المنصوب، كـ"كان"؛ إذا كانت بمعنى: ثبت؛ نحو: "كان الله ولا شيء معه"^(٢)، أو بمعنى: حدث؛ نحو:

إِذَا كَانَ الشَّتَاءُ فَأَذْفُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِيهِ الشَّتَاءُ^(٣)

وكـ"أضحى"؛ إذا كانت بمعنى: دخل في الضحى؛ كقوله:

٣٥/١٣ (أنن)؛ والجنى الداني ص ٢١١؛ وأوضح المسالك ٢٤٦/١؛ والمقاصد النحوية ٢٢/٢؛ وشرح الأشموني ٢٣٢/١، وشرح التصريح ٢٤٦/١؛ وجمع الهوامع ٤٥٥/١، وخزانة الأدب ٤٤٣/٨، والدرر ٢٤٧/١.

(١) الرجز بلا نسبة إلى قائله؛

(مه): اسم فعل أمر بمعنى: اكفف، أو اسكت. (عاذلي): لائي. (هائما): عاشقا. الشاهد فيه: (فهائما لن أبرح)؛ حيث قدم خبر الفعل الناسخ (أبرح)، وهو (هائما) عليه، مع كونه منفيا بـ (لن)، وهذا جائز على مذهب البصريين. ينظر في: شرح الأشموني ٢٣٣/١، وحاشية الصبان ٣٤٤/١.

(٢) رواه ابن حبان والحاكم وابن أبي شيبه عن بريدة، وفي رواية: "ولا شيء غيره"، وفي رواية "ولم يكن شيء قبله". كشف الخفاء ١٥٤/٢، ورقم: (٢٠١١)، وقد ورد الشاهد في: شرح التسهيل ٣٤٢/١، وجمع الهوامع ٤٢٤/١.

(٣) البيت من الوافر، وهو للرُّبِيع بن ضُبُع الفَزَارِيِّ،

والشاهد فيه: (إذا كان الشتاء)؛ حيث جاءت (كان) تامة؛ بمعنى (حدث). ينظر في: الجمل في النحو ص ١٤٩، واللمع ص ٣٨، والأزهية ص ١٨٤، وأسرار العربية ص ١٣٥، وشرح التسهيل ٣٤٢/١، والبسيط ٧٣٩/٢، ولسان العرب ٣٦٥/١٣ (كون)، واللمحة في شرح الملحة ٥٧٩/٢، وشرح شذور الذهب ص ٤٥٨، وجمع الهوامع ٤٢٤/١، وخزانة الأدب ٣٨١/٧، والدرر ٢١٥/١.

وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنِّي حَسَنُ الْقَرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا^(١)
وهكذا.

(وغيره)، أي: غير التام من هذه الأفعال، (الناقص) منها، وهو الذي لا يستغني
بالمرفوع عن المنصوب، (الزمه)، أي: النقص في (فتي)، (وزال)، و(ليس)؛ فلا تأتي
إلا ناقصة، (وامنعن إيلاء تي)، أي: امنع موالاة هذه الأفعال (معمول أخبارها)
مطلقا عند جمهور البصريين؛ سواء تقدم الخبر على الاسم، نحو: "كَانَ طَعَامُكَ أَكْلًا
زَيْدٌ"، أم لا؛ نحو: "كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكْلًا"؛ خلافا لابن السراج^(٢)، وجماعة في الأول،
وللكوفيين في الكل متمسكا، بقوله:

قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ يُيُوتُهُمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوْدًا^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد الواسع بن أسامة؛

(القرى): إكرام الضيف. (الليلة الشهباء): الليلة الباردة والمجدبة. (أضحى): دخل في
الضحى، وهو ارتفاع الشمس.
والشاهد فيه: (أضحى جليدها)؛ حيث ورد الفعل (أضحى) تاما؛ بمعنى: دخل وقت
الضحى.

ينظر البيت في: شرح المفصل ٣٥٣/٤؛ وأما ابن الحاجب ٢٩٥/١؛ وشرح التسهيل
٣٤٢/١، وشرح الأشموني ٢٣٦/١، ومعجم الهوامع ٤٢٥/١، والدرر ٢١٦/١.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ٨٩/١.

هو: أبو بكر محمد بن السري البغدادي النحوي، صاحب الكتب الممتعة في النحو، كان
أحدث أصحاب المبرد سنا، مع ذكاء، وفطنة، قرأ كتاب سيبويه على المبرد، وقيل: ما زال
النحو مجنونا، حتى عقله ابن السراج بأصوله، أخذ عنه: أبو القاسم الزجاجي، والسيراfi،
والفارسي، والرماني، له مصنفات هامة، منها: شرح كتاب سيبويه، ومختصر في النحو،
 واحتجاج القراءة، والجمل، وغيرها، مات شابا سنة ٣١٦ هـ. ينظر: الأعلام ١٣٦/٦،
ومعجم المؤلفين ١٩/١٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق؛ في ديوانه ٣٠٧/١؛

وخرج على زيادة "كان"، أو إضمار ضمير الشأن، وقيل ضرورة.

وتتعيّن الضرورة في قوله:

بَاتَتْ فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ^(١)

وقوله:

لَئِنْ كَانَ سَلَمَى الشَّيْبِ بِالصَّدِّ مُعْرِياً لَقَدْ هَوَّنَ السُّلُوءَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ^(٢)

(قنافذ): جمع قنفذ، وهو حيوان شائك معروف، يضرب به المثل في السري، فيقال: هو أسرى من قنفذ، ذلك؛ لأنه ينام نهاراً، ويصحو ليلاً، ليجث عما يقتات به، وهو بالذال والذال. (هداجون): جمع هداج، وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان، وهو مشية الشيخ الضعيف، أو مشية فيها ارتعاش. (عطية): أبو جرير الشاعر.

والشاهد فيه: (بما كان إياهم عطية عوداً)؛ حيث قدم الشاعر معمول خبر (كان)، وهو (إياهم) على اسمها، وهو (عطية) مع تأخير الخبر، وهو جملة (عوداً) عن الاسم أيضاً. وهو ما أجازوه الكوفيون، ومنعه البصريون.

ينظر البيت في: المقتضب ١٠١/٤؛ وشرح الكافية ٤٠٣/١، وتوضيح المقاصد ٤٩٩/١، ومغني اللبيب ص ٧٩٥؛ وتخليص الشواهد ص ٢٤٥؛ ٢٦٩؛ وشرح ابن عقيل ٢٨١/١؛ والمقاصد النحوية ٢٤/٢؛ وشرح الأشموني ٢٣٨/١، وشرح التصريح ٢٤٧/١؛ وجمع الهوامع ٤٣٢/١، وخزانة الأدب ٢٦٨/٩، والدرر ٢٢٢/١.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(الخال): الشامة السوداء في الجسم، والجمع خيلاق. (سالبة): اسم فاعل من سلب الشيء: أخذه خلسة. (حُمّ): قُدّر.

والشاهد فيه: (باتت فؤادي ذات الخال سالبة)؛ حيث ولي (باتت) معمول خبرها، وهو (فؤادي)؛ فإنه معمول خبر (باتت)، وهو (سالبة)، وهذا جائز عند الكوفيين، وغير جائز عند البصريين، وهو على الضرورة.

ينظر في: أوضح المسالك ٢٥١/١؛ وتخليص الشواهد ص ٢٤٨؛ والمقاصد النحوية ٢٨/٢، وشرح الأشموني ٢٣٨/١، وشرح التصريح ٢٤٨/١؛ وخزانة الأدب ٢٦٩/٩؛ وحاشية الصبان ٣٥٠/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

لظهور نصب الخبر فيهما.

(سوى الظرف)، والجار، والمجرور، وأما هما فيجوز إيلأؤهما لهذه الأفعال؛ إذا كان أحدهما مفعولا لخبرها، نحو: "كان عندك"، أو "في الدار زيد جالسا".

(وذا) الحكم، وهو: منع إيلأء العامل معمول غيره (في كل عامل من) عوامل (النحو خذا)، أي: خذه، أو اعمل به في كل عامل من عوامل النحو، ولا يختص بـ"كان"، وأخواتها، بل باب "إنّ"، و"ظنّ"، والأفعال، والمصادر، والصفات كلها، سواء في منع ذلك؛ لما في ذلك من الفصل بين العامل، ومعموله بأجنبي، وكل ما أوهم ذلك من كلامهم يؤول بتقدير ضمير الشأن اسما، كقوله:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ^(١)

(وما مضى) في باب المبتدأ (في المنع)، أي: منع تقديم المبتدأ على الخبر، والعكس، (والإيجاب)، أي: إيجاب تقديم المبتدأ على الخبر، أو العكس.

(سلمى): اسم امرأة. (الصدّ): الإعراض. (مغريا): مولعا. (هون): سهل ويسر. (السلوان): التسلي والتصبر. (التحلّم): تكلف الحلم.

والشاهد فيه: (كان سلمى الشيب مغريا)؛ حيث ورد معمول خبر (كان)، وهو (سلمى) بعدها مباشرة، وهذا شاذّ عند البصريين، لأنه ليس ظرفا، ولا حرف جرّ.

ينظر البيت في: شرح الأشموني ١/١٢١.

(١) البيت من البسيط، وهو لحميد الأرقط؛

(أصبحوا): دخلوا في الصباح. (النوى): جمع نواة التمر. (المعرّس): مكان نزول القوم ليلا. والشاهد فيه: (وليس كلّ النوى تُلقى المساكين)؛ حيث إنّ اسم (ليس) ضمير مستتر، وهو ضمير الشأن.

ينظر البيت في: الكتاب ١/٧٠، ١٤٧؛ والمقتضب ٤/١٠٠، وشرح أبيات سيويه ١/١٢٢؛ والأزمنة والأمكنة ١/٥٠٣؛ وشرح المفصل ٤/٣٥٥؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/٦٥٦؛ وشرح الكافية ١/٤٠٧، وتخليص الشواهد ص ١٨٧؛ وشرح ابن عقيل ١/٢٨٤، والمقاصد النحوية ٢/٨٢؛ وشرح الأشموني ١/٢٤٠، وخزانة الأدب ٩/٢٧٠.

(وعدد)، أي: تعدد الخبر، (يجري بهذا الباب)، أي: يجري في باب "كان"،
(لكن هنا)، أي: في باب "كان"؛ (يمنع حذف الخبر)، أي: يمنع حذف خبرها،
(ولو) دل عليه (دليل)؛ لأنه صار عندهم عوضاً من المصدر؛ إذ "القيام" في قولك:
"كان زيد قائماً" كون من أكوان "زيد"، والأعواض لا يجوز حذفها، بخلاف الخبر في
باب المبتدأ؛ فإنه يجوز حذفه إذا دل عليه دليل.

و(على الشعر اقصر)، أي: واقصر ما ورد من حذف الخبر في باب "كان" على
ضرورة الشعر، كقوله:

رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي / بَرِيئًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي^(١) [أ/٣٠]
وقوله:

هَقِي عَلَىكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ^(٢)

(١) البيت من الطويل، وهو لابن أحرر، أو للأزرق بن طرفة بن العمد الفراسي، في: لسان العرب
١٣٢/١١ (جول)؛

(رماني): اتهمني. (الطوي): البئر.

والشاهد فيه: (كنت منه ووالدي بريئاً)؛ حيث حذف خبر (كان)، وقدّره بقوله: أي كنت
بريئاً، وعليه يكون (بريئاً) الظاهرة خبراً لـ (كان) المحذوفة مع اسمها، والتقدير: وكان هو بريئاً،
أي والده، وكل ذلك على الضرورة.

ينظر في: الكتاب ٧٥/١، وإصلاح المنطق ٧١/١، وشرح أبيات سيبويه ١٦٩/١، وجمع
الهوامع ٤٢٦/١، ومعاهد التنصيص ١٩٠/١، والدرر ٢١٦/١.

(٢) البيت من الكامل، وهو للشمر دل بن عبد الله الليثي؛ ويروى للتميمي الحماسي،

(لهفي): أسفي؛ من اللفف، وهو الحزن والأسى على فائت. (للهفة): أي لأجل لهفة، أي
استغاثة. (مجير): ناصر يمنع الأذى، ويدفعه.

والشاهد فيه: (حين ليس مجير)؛ حيث حذف خبر (ليس) للضرورة، والتقدير (ليس في الدنيا
مجير).

(وكان زد)، أي: احكم بزيادة "كان"؛ إذا وقعت (حشوا)، أي: متوسطة بين شيئين متصلين معنى، وأكثر ذلك بين المبتدأ والخبر، كقوله:

أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَيْلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالُ بَلِيلُ^(١)

أو بين الوصف، والموصوف، كقوله:

فِي عُرْفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورٍ^(٢)

وقوله:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ^(٣)

ينظر في: وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٩٠؛ وأوضح المسالك ١/٢٨٧؛ ومغني اللبيب ص ٨٢٥؛ والمقاصد النحوية ١/١٠٣؛ وشرح الأشموني ١/٢٧١، وشرح التصريح ١/٢٧٠؛ وجمع الهوامع ١/٤٢٦، والدرر ١/٢١٧.

(١) الرجز لأم عقيل؛

(ماجد): كريم. (شمأل): ربح تهب من ناحية القطب. (بليل): رطبة نديّة.

والشاهد فيه: (أنت تكون ما جد)؛ حيث زيد المضارع من (كان) بين المبتدأ وخبره، والمشهور الزيادة بلفظ الماضي؛ لأنّ الماضي شبيه بالحرف لبنائه، والحرف يقع زائداً في المشهور.

ينظر في: شرح الكافية ١/٤١٣، واللمحة في شرح الملحة ٢/٥٨١، وتوضيح المقاصد ١/٥٠١، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢؛ وشرح ابن عقيل ١/٢٩٢؛ والمقاصد النحوية ٢/٣٩؛ وشرح الأشموني ١/٢٤٤، وشرح التصريح ١/٢٥١؛ وجمع الهوامع ١/٤٣٨، وخزانة الأدب ٩/٢٢٥؛ والدرر ١/٢٢٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

والشاهد فيه: (بسعي كان مشكور)؛ حيث وقعت (كان) زائدة بين الصفة (مشكور)، والموصوف (سعي).

ينظر في: شرح الأشموني ١/٢٤١، وخزانة الأدب ٩/٢١٠، وحاشية الصبان ١/٣٥٣.

(٣) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/٥٢٩؛

والشاهد فيه: (وجيران لنا كانوا كرام)؛ حيث زيدت (كانوا) بين الصفة وهي (كرام)، والموصوف وهو (جيران).

وبين المتعاطفين، كقوله:

فِي جُئَةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ - كَانَ - وَالْإِسْلَامِ^(١)

وشذ زيادتها بين "على"، ومجرورها في قوله:

سَرَاهُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى - كَانَ - الْمُطَهَّمَةِ الصَّلَابِ^(٢)

وفهم من قوله: "حشوا" أنها لا تزداد آخرًا؛ خلافاً للفراء.

ينظر في: الكتاب ١٥٣/٢؛ والمقتضب ١١٦/٤؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٧؛ والأزهية ص ١٨٨؛ وأسرار العربية ص ١١٥؛ وشرح التسهيل ٣٦١/١، ولسان العرب ٣٦٧/١٣ (كون)؛ ٣٧٠/١٣ (كنن)؛ وأوضح المسالك ٣٨٥/١؛ ومعني اللبيب ص ٣٧٧، وتحليص الشواهد ص ٢٥٢؛ وشرح ابن عقيل ٢٨٩/١؛ والمقاصد النحوية ٤٢/٢؛ وشرح الأشموني ٢٤٢/١، وشرح التصريح ٢٥٢/١؛ وخزانة الأدب ٢١٧/٩، ٢٢١.

(١) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٥٥٥/٢؛

(اللجة): معظم الماء. (غمرت): غطت. (الجاهلية): الزمن الذي سبق زمن الإسلام.

والشاهد فيه: (في الجاهلية كان والإسلام)؛ حيث زاد (كان) بين المعطوف (الإسلام)، والمعطوف عليه (الجاهلية).

ينظر في: شرح الرضي ١٩١/٤، وشرح الأشموني ٢٤٣/١، وخزانة الأدب ٤٦٣/٥، ٢١٠/٩، وحاشية الصبان ٣٥٤/١.

(٢) البيت من الوافر، وبلا نسبة إلى قائله،

ويروى: (المسومة العراب)؛

(سراة) جمع سري: الماجد الشريف. (تسامى): أصله تتسامى، (المطهمة): البارة التامة في

كل شئ. (الصلاب): جمع صلب، وهو القوي الشديد.

والشاهد فيه: (على - كان - المطهمة)؛ حيث زاد (كان) بين الجار والمجرور.

ينظر في: واللمع ص ٣٩؛ والأزهية ص ١٨٧؛ وأسرار العربية ص ١١٤؛ وشرح المفصل ٩٨/٧؛ وشرح الكافية ٤١٢/١، ولسان العرب ٣٧٠/١٣ (كون)؛ واللمحة في شرح الملحة ٥٨٠/٢، وتحليص الشواهد ص ٢٥٢؛ وشرح ابن عقيل ٢٩١/١؛ والمقاصد النحوية ٤١/٢؛ وشرح الأشموني ٢٤٤/١، وشرح التصريح ٢٥٢/١؛ وجمع الهوامع ٤٣٨/١، وخزانة الأدب ٢٠٧/٩ - ٢١٠، ١٨٧/١٠؛ والدرر ٢٢٧/١.

وفهم من قوله: "كان" أنها لا يزداد غيرها؛ خلافا لأبي علي في زيادة "أصبح" في قوله:
عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيَهُمَا - أَصْبَحَ - مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ^(١)

و"أمسى" في قوله:

أَعَاذِلَ قَوْلِي مَا هَوَيْتَ فَأَوْبِي كَثِيرًا أَرَى - أَمْسَى - لَدَيْكَ دُنُوبِي^(٢)

(وقد) تحذف "كان"، واسمها، و(يبقى الخبر فقط) مذكورا، (وبعد: إن، لو) الشرطيتين؛ (هذا)، أي: حذف "كان"، واسمها، وإبقاء خبرها (اشتهر)، أي: كثر؛ كقوله:

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَ^(٣)

(١) البيت من السريع، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(شانيهما): مبغضهما.

والشاهد فيه: (عدو عينيك ... - أصبح - مشغول)؛ حيث زاد (أصبح) بين المبتدأ (عدو)، وخبره (مشغول).

ينظر في: شرح الكافية ٤١٤/١، وشرح التسهيل ٣٦٢/١، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢؛ وشرح الأشموني ٢٤٥/١، وجمع الهوامع ٤٣٩/١، والدرر ٢٢٨/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(أعاذل): يا عاذلة، أي يا لائمة. (هويت): أحببت. (أوبي): ارجعي.

والشاهد فيه: (أرى أمسى لديك دنوبي)؛ حيث زاد (أمسى) بين الفعل (أرى)، ومفعوليه (لديك دنوبي).

ينظر في: شرح الكافية ٤١٤/١، وشرح التسهيل ٣٦٢/١، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢؛ وشرح الأشموني ٢٤٦/١، وجمع الهوامع ٤٣٩/١، والدرر ١١٨/١.

(٣) البيت من البسيط، وهو للنعمان بن المنذر؛

والشاهد فيه: (إن حقا وإن كذبا)؛ حيث حذف (كان) مع اسمها، وأبقى خبرها بعد (إن) الشرطية، وذلك كثير شائع مستساغ.

ينظر في: الكتاب ٢٦٠/١، وكتاب الشعر ص ٥٧، وشرح أبيات سيويه ٢٣١/١، والمفصل ص ١٠٢، وأما ابن الشجري ٩٦/٢، ١٣٠/٣، والحماسة البصرية ٢٨٩/٢، وشرح الكافية

وقوله:

حَدَبْتُ عَلَيَّ بُطُونُ ضَبَّةٍ كُلُّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا^(١)

وقوله:

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ دُوَّ بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ^(٢)

وقوله:

١/٤١٧، ومغني اللبيب ص ٨٦، وشرح ابن عقيل ١/٢٩٤، وشرح الأشموني ١/٢٤٦، وجمع الهوامع ١/٤٤٠، وخزانة الأدب ٤/١٠، ٩/٥٥٢، والدرر ١/٢٢٩.
(١) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٠٣،

(حدبت): من حدب عليه بكسر الدال، إذا عطف ورق. (ضبة): بفتح الضاد وتشديد الباء هو ضبة بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر بن نزار، ويروى (ضنة)؛ بكسر الضاد، وتشديد النون، وهو: ضنة بن عبد بن كثير بن عذرة.
والشاهد فيه: (إن ظالما، إن مظلوما)؛ حيث حذف (كان) مع اسمها في الموضعين مع بقاء خبرها، وحكم حذفها مع اسمها، مع بقاء خبرها جائز باتفاق، وبكثرة بعد (إن)، و(لو) الشرطيتين.

ينظر في: الكتاب ١/٢٦٢؛ وشرح أبيات سيويه ١/٢٨؛ وشرح الكافية ١/٤١٥، وأوضح المسالك ١/٢٦٠؛ وتخليص الشواهد ص ٢٥٩؛ والمقاصد النحوية ٢/٨٧؛ وشرح الأشموني ١/٢٤٧، وجمع الهوامع ١/٤٤٠، والدرر ١/٢٣٠.

(٢) البيت من البسيط، وهو للعين المنقري؛

(البغي): الظلم. (جنوده ضاق ...): كناية عن كثرتهم.
والشاهد فيه: (ولو ملكا)؛ حيث حذفت (كان) مع اسمها بعد حرف الشرط (لو)، وبقي الخبر (ملكاً). ينظر البيت في: توضيح المقاصد ١/٥٠٢، وأوضح المسالك ١/٢٦٢؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٠؛ وشرح قطر الندى ص ١٤٢؛ ومغني اللبيب ص ٣٥٤؛ والمقاصد النحوية ٢/٥٠، وشرح شذور الذهب للجوجري ١/٣٧٠، وشرح الأشموني ١/٢٤٧، وشرح التصريح ١/٢٥٦؛ وجمع الهوامع ١/٤٤١، والدرر ١/٢٣١.

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنَّ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا^(١)

وقوله:

عَلِمْتُكَ مَنَانًا فَلَسْتُ بِأَمِلٍ نَدَاكَ وَلَوْ ظَمَانٌ غَرَّانَ عَارِيَا^(٢)

وقوله:

أَنْطِقْ بِحَقٍّ وَلَوْ مُسْتَخْرِجًا إِحْنًا فَإِنَّ ذَا الْحَقِّ غَلَّابٌ وَإِنْ غُلَبَا^(٣)

(١) البيت من الكامل، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ص ١٠١، ولحميد بن ثور في ديوانه ص ١٣٠،

(لا تقربن): أي لا تتعرضن. (آل مطرف): اسم قبيلة.

والشاهد فيه: (إن ظالما أبدا وإن مظلوما)؛ حيث حذف (كان) مع اسمها في الموضعين مع بقاء خبرها، وحكم حذفها مع اسمها، مع بقاء خبرها جائز باتفاق، وبكثرة بعد "إن" و"لو" الشرطيتين.

ينظر في: الكتاب ٢٦١/١، وشرح أبيات سيويه ٢٢٧/١، وأما ابن الشجري ٩٥/٢، ١٣٠/٣، وشرح الكافية ٤١٦/١، وشرح قطر الندى ص ١٤١، وشرح التصريح ٢٥٤/١، وجمع الهوامع ٤٤٠/١، والدرر ٢٣١/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(منانا): من عليه: أنعم ومن عليه، أي: امتن عليه وبابه رد، ومنه يقال المننة تخدم الصنعة. (الآمل): المرتجي والمؤمل. (نداك): جودك، ورجل ندي أي: جواد. (غرثان): على وزن فعلان، أي شديد الجوع.

والشاهد فيه: (ولو ضمآن غرثان عاريًا)؛ إذ المراد: (ولو كنت ضمآن ...)؛ فحذف (كان) مع اسمها بعد (لو) وهو جائز.

ينظر في: شرح التسهيل ٣٦٣/١، وشفاء العليل ص ٣٢٣، وشرح الأشموني ٣٥٢/١، وجمع الهوامع ٤٤١/١، وحاشية الصبان ٢٨/٢، والدرر ٢٣٢/١.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(الإحن): جمع إحنة، وهي الحقد والغضب.

(وبعد أن) المصدرية (تعويض ما) الزائدة (عنها)، أي: عن "كان"، محذوفة وحدها (ألف)، أي: اعتيد، وعهد، وحذف "كان" هنا واجب؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض، والمعوض منه، كقوله:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبُعُ^(١)
فـ"أنت" اسم "كان"، و"ذا" خبرها.

وشدّ حذفها بدون "أن" المصدرية؛ كقوله:

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي لَزِمَ الرَّحَالَءَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا^(٢)

الشاهد فيه: (وإن مستخرجا إحنا)؛ إذ حذفت (كان) واسمها بعد (إن)، والتقدير: وإن كنت مستخرجا إحنا.

ينظر في: شرح التسهيل ٣٦٣/١، وشفاء العليل ص ٣٢٢، وشرح التصريح ٢٥٥/١، وجمع الهوامع ٤٤١/١، والدرر ٢٣٢/١.

(١) البيت من البسيط، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٠٦؛ ويروى لجرير في ديوانه ٣٤٩/١؛

(أبو خراشة): كنية الشاعر خفاف بن ندبة. (النفر): جماعة من الناس، وهنا تعني الكثرة. (الضبع): حيوان معروف، وهنا تعني السنوات المجدة.

والشاهد فيه: (أما أنت ذا نفر)؛ والأصل: لأن كنت ذا نفر؛ فحذف (كان)، وعوض عنها (ما) الزائدة، وأبقى اسمها، وهو (أنت)، وخبرها، وهو (ذا نفر).

ينظر: الكتاب ٢٩٣/١؛ والخصائص ٣٨١/٢؛ والمنصف ١١٦/٣؛ والإنصاف ٦٠/١؛ وشرح المفصل ٨٧/٢، ٨٩، ٦٩/٥؛ وأما ابن الحاجب ٤١١/١، ٤٤٢؛ وشرح الكافية ٤١٨/١، ولسان العرب ٢٩٤/٦ (خرش)، ٢١٧/٨ (ضبع)؛ ٤٧/١٤ (أما)، والجني الداني ص ٥٢٨؛ وأوضح المسالك ٢٦٥/١؛ وشرح قطر الندى ص ١٤٠؛ ومغني اللبيب ص ٥٤؛ ٨٤، وشرح ابن عقيل ٢٩٧/١، والمقاصد النحوية ٥٥/٢؛ وشرح الأشموني ٢٤٩/١، وشرح التصريح ٢٥٧/١، وجمع الهوامع ٤٤٣/١، والدرر ٢٣٥/١.

(٢) البيت من الكامل، وهو لعبيد بن حصين الراعي، في ديوانه ص ٢٣٤،

أي: أزمان كان قومي.

(ونون مجزوم مضارع حذف)، يعني: أن نون المضارع من "كان" المجزوم يجوز حذفها، (ما ساكن، أو مضمر لم يتصل)، أي: مدة عدم اتصال ساكن، أو ضمير به؛ فإن اتصل به ساكن، أو ضمير لم يجز حذفها، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١).
وكقوله:

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخُوَهَا عَذْنُهُ أُمُّهُ / بِلَبَّاهَا^(٢) [٣٠/ب]

(أزمان): جمع زمن وزمان، وهما اسمان لقليل الوقت وكثيره. (الرحالة): سرح من جلد ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد، والجمع: رحائل. (مميلا): مصدر ميمي - بمعنى الميلان - أي الانحراف.

والشاهد فيه: (أزمان قومي)؛ حيث حذفت (كان) وحدها من دون أن يتقدم عليها (أن) المصدرية، ولم يعوض عنها بـ (ما)؛ على الشذوذ.

وفيه شاهد آخر، وهو: نصب الاسم الواقع بعد واو المعية، من غير أن يتقدم عليه لفظا فعل يعمل فيه، ولهذا قدر سيبويه (كان)؛ لأنها تقع في مثل ذلك الموضع كثيرا، وقدر سيبويه البيت كالتالي: "أزمان كان قومي والجماعة".

ينظر في: الجمل في النحو ص ١٢٣، والكتاب ٣٠٥/١، والمقرب ١٦٠/١، وشرح الكافية ٦٩١/٢، وشرح التسهيل ٢٥٩/٢، والمقاصد النحوية ٩٩/٢، وشرح الأثموني ٤٩٧/١، وشرح التصريح ٢٥٨/١، وجمع الهوامع ٤٤٣/١، وخزانة الأدب ١٤٥/٣، والدرر ٢٣٤/١.

(١) سورة البينة: من الآية: ١ .

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٦٢، ٣٠٦؛

(فإن لا يكنها): أي فإذا يكن أخو الخمر هو الخمر. (أو تكنه): أي أو تكن الخمر هي أخاها. (أخوها): أراد به العنب أو الزبيب، وجعله أخا الخمر لأخما من شجرة واحدة. (غذته): أرضعته. لبانها: لبان الأم تديبها.

والشاهد فيه: (يكنها أو تكنه)؛ حيث جاء بخبر (تكن) ضميرا متصلا، وأصل القياس أن يكون خبرها ضميرا منفصلا.

ينظر في: الكتاب ٤٦/١؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩٧؛ والمقتضب ٩٨/٣؛ والإنصاف ٣٧١/١٣؛ والرد على النحاة ص ٩٢؛ وشرح المفصل ٣٢٥/٢؛ ولسان العرب ٣٧١/١٣

وأجاز يونس حذفها مع الساكن، ووافقه ابن مالك^(١)؛ تمسكا بقوله:

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتْ الْمِرْآةُ جَبْهَةً ضَيِّعًا^(٢)

وقوله:

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَيِّ فَلَيْسَ بِمُعْنٍ عَنْكَ عَقْدُ التَّمَائِمِ^(٣)

(كنن)؛ ٣٧٤ (لبن)؛ وتخليص الشواهد ص ٩٢؛ والمقاصد النحوية ٣١٠/١؛ وشرح الأشموني

٩٥/١، وخزانة الأدب ٣٢٧/٥، ٣٣١.

(١) ينظر: شرح الكافية ٤٢٣/١، وشرح التصريح ٢٦٠/١، وجمع الهوامع ٤٤٥/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للخنجر بن صخر الأسدي؛

(المرآة): معروفة، وسميت بذلك؛ لأنها آلة الرؤية. (أبدت): أظهرت. (وسامة): حسنا وجمالا وبهاء منظر. (ضيغم): أسد.

والشاهد فيه: (لم تك المرآة)؛ حيث حذفت نون (تكن) المجزوم بسكون النون، على الرغم من أنه وليها ساكن، وحذف (النون) في هذه الحالة ضرورة عند الجمهور، وهو جائز عند يونس بن حبيب شيخ سيوييه، ووافقه ابن مالك؛ وقد اعتبروا الحذف في هذا الموضع جائزا في سعة الكلام، وأنه غير مختص بضرورة الشعر.

ينظر في: سر صناعة الإعراب ١٩٥/٢؛ وشرح الكافية ٤٢٣/١، وتوضيح المقاصد ٥٠٤/١، ولسان العرب ٣٦٤/١٣ (كون)، وأوضح المسالك ٢٦٩/١؛ وشرح الأشموني ٢٥١/١، وشرح التصريح ٢٦٠/١؛ وجمع الهوامع ٤٤٦/١، وخزانة الأدب ٣٠٤/٩، والدرر ٢٣٧/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله، ويروى: (عقد الرتائم)،

(عقد): ربط. (الرتائم): جمع تيمة، وهو ما يعلق على الصبي من تعاويد.

والشاهد فيه: (لم تك)؛ حيث حذفت نون (تكن) المجزوم بسكون النون، على الرغم من أنه وليها ساكن، وحذف (النون) في هذه الحالة ضرورة عند سيوييه والجمهور.

ينظر في: شرح التسهيل ٣٦٧/١، ولسان العرب ٣٦٤/١٣ (كون)، وتخليص الشواهد ص ٢٦٨، وجمع الهوامع ٤٤٦/١، والدرر ٢٣٨/١.

وهذا عند سيويه، والجمهور محمول على الضرورة^(١).

مثال ما استوفى الشروط قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَعِفَهَا﴾^(٢).

(ورادفت "كان" كثيراً: لم يزل)، يعني أن "كان" كثيراً ما تكون بمعنى: لم يزل؛

نحو:

﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(٣).

(١) ينظر: الكتاب ١/٢٦٦، ٤/١٨٤، وشرح الكافية ١/٤٢٣، وتوضيح المقاصد ١/٥٠٤،

وشرح الأشموني ٣٥١-٣٥٢، وجمع الهوامع ١/٤٤٦.

(٢) سورة النساء: من الآية: ٤٠.

(٣) سورة النساء: من الآية: ٩٦.

(ما وأخواتها)

أي: هذا مبحث "ما" العاملة عمل "ليس" وأخواتها.

(ك: ليس) في العمل، أي: رفع الاسم ونصب الخبر؛ (ما) النافية عند الحجازيين؛

كقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(١)، ﴿مَا هُتِ أُمَّهُتَهُمْ﴾^(٢).

ولإعمالها عمل "ليس" شروط:

- أشار لأولها بقوله: (إن بقي النفي)، أي: أنها لا تعمل إلا إذا كان نفيها باقيا؛

احترازا عما إذا أوجب بـ "إلا"، فإن عملها يبطل، كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا

رَسُولٌ﴾^(٣).

وأما قول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا^(٤)

(١) سورة يوسف: من الآية: ٣١.

(٢) سورة المجادلة: من الآية: ٢.

(٣) سورة آل عمران: من الآية: ١٤٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأحد بني سعد؛ في: شرح شواهد المغني ص ٢١٩؛

(المنجنون): الدولاب الذي يستقى عليه، وهو مؤنث.

والشاهد فيه: (وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونًا .. وَمَا صَاحِبُ .. إِلَّا مُعَذِّبًا)؛ حيث أعملت (ما) مع

انتقاض خبرها بـ (إلا)، وهذا شاذ، ويؤول على أنه بتقدير: "وما الدهر إلا يشبه منجنونا، وما

صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا"؛ فهما منصوبان بالفعل الواقع خبرا.

وقيل: يجوز أن يكون (منجنونا) منصوب على الحال، والخبر محذوف، أي: "وما الدهر إلا

مثل المنجنون لا يستقر على حاله"، وعلى هذا تكون عاملة قبل انتقاض نفيها، وكذا يكون

التقدير في الثاني، أي: "وما صاحب الحاجات موجودا إلا معذبا"، ولا تقدر هنا "مثل"؛ لأن

الثاني هو الأول.

ينظر البيت في: شرح المفصل ٥٥١/٤؛ وشرح التسهيل ٣٧٤/١، ٢٦٨/٢، والجنى الداني

ص ٣٢٥؛ وأوضح المسالك ٢٧٦/١، ومغني اللبيب ص ١٠٢؛ وشرح الأشموني ٢٥٥/١،

فشاذ.

- (و) الثاني من الشروط: (إن آخر) عن اسمها (ذو النصب)، أي: خبرها، فلو قدم بطل عملها، كقوله:

وَمَا خُذَلْ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا وَلَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْ هُمْ^(١)

وقوله:

وَمَا حَسَنٌ أَنْ يَمْدَحَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَلَكِنْ أَخْلَاقًا تُذَمُّ وَتُمدَحُ^(٢)

وأما قول الفرزدق^(٣):

وشرح التصريح ٢٦٢/١؛ وجمع الهوامع ٤٤٨/١، ٢٧١/٢؛ وخزانة الأدب ١٣٠/٤، ٢٤٩/٩، ٢٥٠؛ والدرر ٢٣٩/٢، ٤٩٥.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(الخذل): جمع الخاذل، وهو الذي يتخلى عن المساعدة. (أخضع): أذل.

والشاهد فيه: (وما خذل قومي)؛ حيث أبطل عمل (ما)؛ لتقدم الخبر على المبتدأ.

ينظر في: شرح التسهيل ٣٧٠/١، وأوضح المسالك ٢٧٩/١؛ والمقاصد النحوية ٩٤/٢، وشرح الأشموني ٢٥٦/١، وشرح التصريح ٢٦٤/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمغيرة بن حبناء؛ في: بحجة المجالس ٥٩٨/٢، ويروى لابن الفقير في: عيون الأخبار ٧٣/٤،

والشاهد فيه: (وما حسن)؛ حيث أبطل عمل (ما)؛ لتقدم الخبر على المبتدأ.

ينظر البيت في: الجمل في النحو ص ٣٢٤، والعقد الفريد ٢٣٤/٤، وجمع الهوامع ٤٥٠/١، والدرر ٢٤٢/١، وجمهرة خطب العرب ٣٤٦/٣.

(٣) الفرزدق: هو أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة الجاشعي الدارمي التميمي، شاعر إسلامي من الطبقة الأولى، من أهل البصرة، كان له عظيم الأثر في اللغة، ووقع بينه وبين جرير هجاء مرير؛ توفي سنة (١١٠هـ)، وقيل: سنة (١١٤هـ).

يُنظر: طبقات فحول الشعراء ٢٩٨/٢، والشعر والشعراء ٤٦٢/١، وخزانة الأدب ٢١٧/١.

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ^(١)
فشاذ، وقيل: غلط^(٢).

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق؛ من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز الأموي؛ وهي في ديوانه ٣١٦/١؛

(أصبحوا): أي صاروا. (أعاد): ردّ. (نعمتهم): البسط في السلطان. (قريش): قبيلة منها الرسول -صلى الله عليه وسلم-، وبنو أمية قوم عمر بن عبدالعزيز. والشاهد فيه: (وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ)؛ حيث إعمال (ما) مع تقدم خبرها على اسمها؛ وهذا على الشذوذ والندرة.

ينظر البيت في: الكتاب ٦٠/١؛ والمقتضب ١٩١/٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١١٢/١؛ واللباب في علل البناء والإعراب ١٧٦/١، ١٧٧، والمقرب ١٠٢/١، وشرح الكافية ٣٩٥/١، والجنى الداني ص ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦؛ وأوضح المسالك ٢٨٠/١؛ ومغني اللبيب ص ١١٤، ٤٧٥، ٦٧١، ٧٨٣؛ والمقاصد النحوية ٩٦/٢؛ وشرح الأشموني ٢٢٦/١، وشرح التصريح ٢٦٤/١؛ وجمع الهوامع ٤٥٠/١؛ ٢٣٤/٢، ٣٣٤، وخزانة الأدب ١٣٣/٤، ١٣٨؛ والدرر ١٠٣/٢، ١٥٠/٣.

(٢) قال المبرد معلقا على بيت الفرزدق:

"فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحش وغلط بين، ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتا مقدما، وتضمّر الخبر فتنبه على الحال".
المقتضب ١٩١/٤، ١٩٢.

وقال العكبري معلقا على البيت: "ففيه أربعة أوجه:

أحدها: أنه غلط من الفرزدق؛ لأن لغته تميمية، وهم لا ينصبونه بحال، لكنه ظن أن أهل الحجاز ينصبون خبرها مؤخرا ومقدما.

والثاني: أنها لغة ضعيفة.

والثالث: أنه حال تقديره (إذ ما في الدنيا بشر مثلهم) فلما قدم صفة النكرة نصبها، وهذا ضعيف؛ لأن العامل في الحال إذا كان معنى لا يحذف ويبقى عمله؛ إلا أنه سوغه شبه (مثل) بالظرف.

- (و) الثالث من الشروط: أن يؤخر (معمول يَعْنِ) لخبرها عن اسمها؛ فإن تقدم عليه بطل عملها، كقوله:

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِئِي وَمَا كُلٌّ مَنْ وَائِي مِئِي أَنَا عَارِفٌ^(١)

(لا ظرفهم)، أي: إلا الظرف، والجار، والمجرور عند النحاة، فيجوز تقديمها على اسم "ما"؛ إذا كان أحدهما خبراً لها، أو معمولاً لخبرها.

• مثال تقديم الخبر إذا كان ظرفاً: "ما عندك زيد"، و"ما في الدار عمرو".

• ومثال تقديم المعمول قوله:

بَأْهَبَةِ حَزْمٍ لُذٍّ وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا فَمَا كُلٌّ حِينَ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيًا^(٢)

والرابع: أنه ظرف تقديره: (وإذا ما مكانهم بشر)، أي: في مثل حالهم؛ إلا أنه سوغه شبه مثل بالظرف. "اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٧٦، ١٧٧.

(١) البيت من الطويل، وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي؛

(تعرفها): اطلب معرفتها، واسأل الناس عنها. (ومنى): مكان معروف قريب من مكة.

والشاهد فيه: (ما كلٌّ مَنْ وائِي مِئِي أَنَا عَارِفٌ) على رواية نصب (كلٌّ)؛ حيث أبطل عمل (ما) النافية فرفع المبتدأ والخبر جميعاً؛ وهما: (أنا عارف)؛ لأنَّ معمول الخبر، وهو: (كلٌّ مَنْ وائِي مِئِي) قد تقدّم على المبتدأ؛ وهذا المعمول ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً. ويجوز على رواية رفع (كلٌّ) أن تكون (ما) مهملة، وأن تكون عاملة؛ لأنّه لم يتقدّم فيها معمول الخبر.

ينظر البيت في: الكتاب ١/٧٢، ١٤٦، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٣؛ والخصائص ٢/٣٥٤، وشرح التسهيل ١/٣٧٠، ولسان العرب ٩/٢٣٧ (عرف)، ٩/٢٧٠ (غطف)، والمقاصد النحوية ٢/٩٨؛ وأوضح المسالك ١/٢٨٢؛ ومغني اللبيب ص ٩١٠، وشرح الأشموني ١/٢٥٨، وشرح التصريح ١/٢٦٦؛ وخزانة الأدب ٦/٢٦٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(أهبة): وتعني التهيو للشيء، والاستعداد له. (حزم): هو التدبر والفحص عن الأمور. (لُذٍّ): التجي. (تُوَالِي): تصافي وتعاون.

- (و) الرابع من الشروط: إن (لم تزدد إن)، فإن زيدت بعد "ما" بطل عملها، لزوال شبهها بليس، لأن ليس لا تليها إن الزائدة، كقوله:

بَنِي عُذَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ خَزَفٌ^(١)

-والشرط الخامس: إن لم تزدد بعدها (ما) مؤكدة لها، فإن زيدت بعدها بطل عملها، كقولك: "ما ما زيد قائم"، (وما يعطف)، أي: والاسم الذي يعطف على خبر "ما" العاملة عمل "ليس"، (بلكن) الاستدراكية، أو بـ (بل) الإضرابية، (فرفع) في المعطوف (حتما)، أي: وجب، على أنه خبر مبتدأ محذوف، نحو: "ما زيد قائم لكن قاعد، وبل قاعد"، ولا يجوز فيه النصب على التبعية لخبر "ما"، لأن المعطوف بهما موجب، و"ما" لا تعمل في الموجب، وأما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران، والنصب أجود، نحو: "ما زيد قائم، ولا قاعد".

[٣١/أ] (والحذف حذر)، يعني: أن حذف اسم "ما" / أو خبرها ممنوع، قياسا على "ليس"، فإن كفت بـ"إن" جاز الحذف، تشبيها بـ"لا"، كقوله:

والشاهد فيه: (مَا كُلُّ حَيْنٍ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيًا)؛ حيث إعمال (ما) مع تقدم معمول الخبر، وهو (كل حين)، والذي سوغ ذلك كون معمول ظرفا، ومعلوم أن الظروف، والجار والمجرور يتسع فيها.

ينظر في: شرح التسهيل ٣٧٠/١، وأوضح المسالك ٢٨٣/١؛ والمقاصد النحوية ١٠١/٢، وشرح الأشموني ٢٥٧/١، وشرح التصريح ٢٦٦/١.
(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(غدانة): حي من يربوع. (صريف): الفضّة. (خزف): فخار.

والشاهد فيه: (ما إن أنتم ذهب)؛ حيث زيدت (إن) بعد (ما) فبطل عملها.

ينظر في: شرح الكافية ٤٣١/١، وشرح التسهيل ٣٧٠/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١٤، وشرح ابن الناظم ص ١٠٣، ولسان العرب ١٩٠/٩ (صرف)، والجنى الداني ص ٣٢٨، وأوضح المسالك ٢٧٤/١، وشرح قطر الندى ص ١٤٣، ومغني اللبيب ص ٣٨، والمقاصد النحوية ٩١/٢، وشرح الأشموني ٢٥٤/١، وشرح التصريح ٢٦١/١، وجمع الهوامع ٤٤٩/١، وخزانة الأدب ١١٩/٤، والدرر ٢٤١/١.

حَلَفْتُ هَذَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ^(١)

التقدير: فما ذو حديث منتبه.

(وك: ليس لا) النافية، (عمل) أي: في العمل، (في النكرات) أي: دون

المعارف، فترفع الاسم، وتنصب الخبر عند الحجازيين، كقوله:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَرَزٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا^(٢)

وقوله:

(١) البيت من الطويل، وهو لامريء القيس في ديوانه ص ١٣٧؛

(الفاجر): الذي يأتي بالفاحشة والشر. (الصالي): الذي يتدقأ بالنار.

والشاهد فيه: (فما إن)؛ حيث جواز حذف خبر (ما) تشبيها بـ (ليس) في حال كنفها عن العمل بـ (إن) تشبيها بـ (لا)، كما هو موضح في قول الشارح، والتقدير: "فما ذو حديث منتبه".

ينظر في: الأصول في النحو ١/٢٤٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٢، ٧١، والتبصرة ١/٧٧، ٤٥٢، وشرح المفصل ٥/١٣٩، ٢٥٢، والمقرب ١/٢٠٥، وشرح ألفية ابن معطي ١/٤٣١، وشرح الرضي ٤/٣١٣، ومغني اللبيب ص ٢٢٩، وجمع الهوامع ١/٤٥٢، ٢/٤٨٩، وخزانة الأدب ١٠/٧١، والدرر ١/٢٤٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(تعز): تصبر وتسل. (وزر): ملجأ. (واقيا): حافظاً وراعياً.

والشاهد فيه: (لا شيء باقيا)، و (لا وزر واقيا)؛ حيث أعمل (لا) النافية عمل (ليس) في الموضعين، واسمها وخبرها نكرتان.

ينظر في: شرح التسهيل ١/٣٧٦، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١٦، وشرح ابن الناظم ص ١٠٧، واللمحة في شرح الملحة ١/٤٨٥، والجنى الداني ص ٢٩٢، وتوضيح المقاصد ١/٥١٠، وأوضح المسالك ١/٢٨٦، وتحليص الشواهد ص ٢٩٤، وشرح قطر الندى ص ١١٤، ومغني اللبيب ص ٣١٥، وشرح ابن عقيل ١/٣١٣، والمقاصد النحوية ٢/١٠٢، وشرح شذور الذهب للجوجري ١/٣٨٠، وشرح الأشموني ١/٢٦٤، ٣٣٣، وشرح التصريح ١/٢٦٨، ٣٤٢، وجمع الهوامع ١/٤٥٦، والدرر ١/٢٤٧.

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فِتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(١)

وقال ابن الشجري: إنها تعمل في المعارف^(٢)، وأنشد للنابعة الجعدي^(٣):

وَحَلَلْتُ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيًا^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو لسواد بن قارب الأزدي الدوسي؛

(ذو شفاعة): صاحب شفاعة. (فتيلا): هو الخيط الدقيق الذي يكون في شق النواة.

والشاهد فيه: (لا ذو شفاعة بمغن)؛ حيث أدخل الباء الزائدة على خبر (لا) النافية، كما تدخل على خبر (ليس)، وعلى خبر (ما).

ينظر البيت في: شرح الكافية ١/٤٤٠، ٢/٩٤٥، وشرح التسهيل ١/٣٧٦، ٣/٢٥٨، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١٥؛ والجنى الداني ص ٥٤؛ وتوضيح المقاصد ١/٥٠٨، وأوضح المسالك ١/٢٩٤؛ ومغني اللبيب ص ٥٤٨، ٧٥٩؛ وشرح ابن عقيل ١/٣١٠؛ والمقاصد النحوية ٢/١١٤، ٣/٤١٧؛ وشرح الأشموني ١/٢٥٩، ٢/١٤٧، وشرح التصريح ١/٢٧٣؛ ٤/٧٠٤؛ وجمع الهوامع ص ١/٤٦٥، ٢/٢٣٣، والدرر ٢/١٢٦؛ ٣/١٤٨.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٤٣٢.

(٣) هو: قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة الجعدي العامري، أبو ليلى، شاعر مفلق صحابي، وهو من المعمرين، واشتهر في الجاهلية، وسمي: النابعة؛ لأنه أقام ثلاثين سنة لا يقول الشعر ثم نبغ فقال، وكان ممن هجر الأوثان، ونهى عن الخمر قبل ظهور الإسلام، ووفد على النبي - صلى الله عليه وسلم - فأسلم، ومات وهو ابن مائة وعشرين سنة بأصبهان.

ينظر: الشعر والشعراء ١/٢٨٠، ومعجم الشعراء ص ٣٢١، والأعلام ٥/٢٠٧.

(٤) البيت من الطويل، وهو للنابعة الجعدي في ديوانه ص ١٨٦؛

(سواد القلب): سويداؤه، وهي حبه السوداء. (باغيا): طالبا. (متراخيا): متهاونا فيه تاركا له.

والشاهد فيه: (لا أنا باغيا)؛ حيث أعمل (لا) النافية عمل (ليس)؛ مع أن اسمها معرفة، وهو (أنا)، وهذا شاذ.

ينظر في: شرح الكافية ١/٤٤١، وشرح التسهيل ١/٣٢٥، ٣/٣٧٧، والجنى الداني ص ٢٩٣؛ وتوضيح المقاصد ١/٥١١، ومغني اللبيب ص ٣١٦؛ وشرح ابن عقيل ١/٣١٥؛ وشرح

(و) إعمال عمل "ليس"؛ (ب: إن) النافية، (ولات) التي بمعنى "ليس" (يقول)،
أي:

قليل^(١)، كقولهم: "إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ"^(٢)، وقول الشاعر:
إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا^(٣)
وقوله:

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعف المَجَانِينِ^(٤)

الأشموني ٢٦٥/١، وشرح التصريح ٢٦٧/١، وجمع الهوامع ٤٥٧/١، وخزانة الأدب
٣٣٧/٣، والدرر ٢٤٩/١.

(١) أجاز الكسائي، وأكثر الكوفيين، وطائفة من البصريين إعمال (إن) النافية عمل (ليس)،
ومنع جمهور البصريين. واختلف النقل عن سيويه والمبرد، والصحيح إعمالها؛ لورود السماع
به في الشعر والنثر كثيرا.

ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٠٧/٣، وشرح ابن عقيل ٣١٨/١، وشرح الأشموني ٢٦٧/١،
وشرح التصريح ٢٧١/١.

(٢) وهي لغة ثابتة لأهل العالية.
والشاهد فيه: (إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا)؛ حيث أعملت (إن) النافية عمل (ليس) فرفع بها الاسم
(أحد)، ونصب بها الخبر (خيرا).

ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣، وشرح التصريح ٢٧١/١.

(٣) البيت من الطويل، هو بلا نسبة إلى قائله؛

(انقضاء الحياة): الموت. (يبغي عليه): يظلم. (يخذل): يتخلى عن مساعدته.

والشاهد فيه: (إن المرء ميتا)؛ حيث أعملت (إن) النافية عمل (ليس).

ينظر في: شرح التسهيل ٣٧٦/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١٧؛ والجنى الداني ص ٢١٠؛
وتوضيح المقاصد ٥١٣/١، وشرح ابن عقيل ٣١٨/١؛ والمقاصد النحوية ١٤٥ / ٢؛ وشرح
الأشموني ٢٦٨/١، وجمع الهوامع ٤٥٤/١، وخزانة الأدب ١٦٨/٤، والدرر ٢٤٦/١.

(٤) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

والشاهد فيه: (إن هو مستوليا)؛ حيث أعملت (إن) النافية عمل (ليس) فرفع بها الاسم
الذي هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو (مستوليا).

(وشرط) إعمال (ما) النافية عمل "ليس"، أي: ما يشترط في إعمالها من الشروط الخمسة المتقدمة مشروط (في) إعمال (لا، وإن) النافيتين عمل "ليس" أيضاً.
(والحين)، أي: والعمل في "الحين" (خصّ لات)؛ فلا تعمل في غيره، (وحظر)، أي: وممنوع، (ذكر جزئياً)، أي: اسمها، وخبرها، (بنص)، أي: في اللفظ؛ فلا بد من حذف أحدهما.

(والحذف في الاسم فشا)، يعني: أن حذف اسمها أكثر من حذف خبرها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصِرَ﴾^(١)، أي: "ولات الحين حين مناص".
وقوله:

نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَا تَ سَاعَةً مِّنْ دَمٍ وَالْبَغْيُ مُرْتَعٌ مُّبْتَغِيهِ وَخِيمٌ^(٢)

ينظر في: شرح الكافية ٤٤٧/١، وشرح التسهيل ١٥٠/١، ٣٧٥، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١٦؛ والجنى الداني ص ٢٠٩؛ وتوضيح المقاصد ٢١٤/١، ٥١٢؛ وأوضح المسالك ٢٩١/١؛ وشرح ابن عقيل ٣١٧/١؛ وشرح شذور الذهب للجوجري ٣٨١/١؛ والمقاصد النحوية ١١٣/٢؛ وشرح الأشموني ٢٦٨/١، وشرح التصريح ٢٧١/١؛ وجمع الهوامع ٢٥٠/١، ٤٥٣، وخزانة الأدب ١٦٦/٤؛ والدرر ١٠٢/١، ٢٤٥.

(١) سورة ص: من الآية: ٣.

(٢) البيت من الكامل، لمحمد بن عيسى بن طلحة، أو للمهلهل بن مالك الكناني، أو لرجل من طيء؛

(البُعَاة): جمع باغ، والباغي: الذي يتجاوز قدره. (ولات ساعة مندم): أي وليست الساعة ساعة ندامة. (مرتع): اسم مكان من رتع في المكان؛ جعله ملهياً وملعباً. (وخيم): ثقل. والشاهد فيه: (ولات ساعة مندم)؛ حيث حذف اسم (لات)، والتقدير: (ولات الساعة ساعة).

ينظر البيت في: شرح الكافية ٤٤٣/١، وشرح التسهيل ٣٧٧/١، واللمحة في شرح الملحة ٤٨٨/١، وتخليص الشواهد ص ٢٩٤؛ وشرح ابن عقيل ٣٢٠/١؛ والمقاصد النحوية ٢/١٤٦؛ وشرح الأشموني ٢٦٩/١، وجمع الهوامع ٤٦٠/١؛ وخزانة الأدب ١٦٨/٤؛ ١٧٥؛ والدرر ٢٥١/١.

وقوله:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَأْوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ^(١)

ومن حذف الخبر، وبقاء الاسم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحِثُّ مَنَاصٍ﴾^(٢) في قراءة الرفع^(٣).

(وفي خبر ليس، وما) العاملة عملها، بل (ولو) كان خبرها معرباً، (برفع)؛ بأن كانت مهملة، (في) القول (الأبر)، أي: الأحسن.

(تزايد با)، أي: تزايد الباء لتأكيد النفي، كقولك: "ليس زيد بقائم"، ومثال زيادتها في خبر "ما" المهملة، كقوله:

لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ^(٤)

(١) البيت من الخفيف، وهو لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٣٠؛

(لات أو ان): ليس زماناً.

والشاهد فيه: (وَلَا تَأْوَانٍ)؛ حيث حذف اسم (لات)، والتقدير: (ولات الأوان أو ان).

ينظر البيت في: الأصول في النحو ١٤٣/٢، وسر صناعة الإعراب ١٦٨/٢؛ والخصائص ٣٧٠/٢؛ والإنصاف ٩٠/١؛ وشرح المفصل ١٥٣/٥؛ وشرح الكافية ٤٤٤/١؛ وشرح التسهيل ٣٧٨/١؛ ولسان العرب ١٣/٤٠ (أون)، ١٥/٤٦٦ (لا)، ١٥/٤٦٨ (لات)؛ وتذكرة النحاة ص ٧٣٤؛ والجنى الداني ص ٤٩٠، وتخليص الشواهد ص ٢٩٥؛ ومغني اللبيب ص ٣٣٦؛ ٨٩٢، والمقاصد النحوية ١٥٦/٢؛ وجمع الهوامع ٤٦١/١، وخزانة الأدب ١٦٩/٤؛ ١٨٣، ١٩٠؛ ٥٤٥/٦؛ والدرر ٢٥٣/١.

(٢) سورة ص: من الآية: ٣.

(٣) قرأ عيسى بن عمر (حِثُّ) بالرفع، وقرأ (وَلَا تِ) بكسر التاء، وقرأ برفع (وَلَا تِ)، و(حِثُّ) أبو السمال، وقرأ عيسى، وأبو السمال: (ولا تحِثُّ مناص). وقرأ الجمهور (وَلَا تِ حِثُّ مَنَاصٍ). ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ١٢٩، ومشكل إعراب القرآن ٦٢٤/٢، والبحر المحيظ ١٣٦/٩.

(٤) البيت من المتقارب، وهو للمتنخل الهذلي؛ في: شرح أشعار الهذليين ١٢٧٦/٣؛ ويروى لذي الإصبع العدواني؛ في: خزانة الأدب ١٥٠/٤، والرواية فيه:

(و) زيدها في (نفي كان)، أي: في خبر "كان" المنفية، وفي خبر (لا) النافية،
(يقول)، أي: قليل، كقوله:

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ^(١)

ولا يختص ذلك بـ"كان"؛ بل تزداد في خبر كل ناسخ منفي، كقوله:

دَعَانِي أَحْيِي وَالْحَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدٍ^(٢)

"وَمَا إِنْ أَسِيدُ أَبُو مَالِكٍ ... بِوَإِنْ وَلَا بَضْعِيفٍ قُوَاهُ"،

(أبو مالك): كنية أبي الشاعر، واسمه عويمر، واسم الشاعر مالك بن عويمر. (الواهي):
الضعيف.

والشاهد فيه: (ما إن أبو مالك بواه)؛ حيث زاد الباء في خبر (ما) المهملة، والتي بطل عملها
بسبب اقترانها بـ(إن) الزائدة.

ينظر البيت في: شرح الكافية ٤٣٧/١، وشرح التسهيل ٣٨٣/١، وشرح الأشموني ٢٦٤/١،
وهمع الهوامع ٤٦٤/١، والدرر ٢٥٥/١.

(١) البيت من الطويل، وهو للشنفرى في ديوانه ص ٥٩؛

(الزاد): طعام المسافر. (أجشع): أطمع.

والشاهد فيه: (لم أكن بأعجلهم)؛ حيث أدخل الباء الزائدة على خبر (كان) المنفية بـ(لم)،
وهو قوله: (بأعجلهم).

ينظر البيت في: شرح الكافية ٤٢٤/١، وشرح التسهيل ١٢٦/٢، ٦٠/٣، والجنى الداني
ص ٥٤؛ وتوضيح المقاصد ٥٠٩/١، وأوضح المسالك ٢٩٥/١؛ وشرح قطر الندى
ص ١٨٨؛ ومغني اللبيب ص ٧٢٨؛ وشرح ابن عقيل ٣١٠/١، ١٨٢/٣؛ وشرح الأشموني
٢٦٠/١، ٣٠٧/٢، وشرح التصريح ٢٧٣/١؛ وهمع الهوامع ٤٦٤/١، وخزانة الأدب
٣٤٠/٣؛ والدرر ٢٥٦/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لدريد بن الصمة في ديوانه ص ٦٢؛

(دعاني): أي استصرخني، وطلب النجدة. (والخيل بيني وبينه): أي حالت الموقعة،
واصطفاف الفرسان بيننا. (القُعْدُدُ): الجبان اللئيم، القاعد عن المكارم، والخامل.
والشاهد فيه: (لم يجدني بقعدد)؛ حيث دخلت الباء الزائدة على مفعول (يجد) الثاني؛ لنفي
التاسخ.

ومثال زيادتها في خبر "لا" قوله:

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا دُؤْ شَفَاعَةٍ بِمُعْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(١)

(وفي قياسه)، أي: دخول الباء الزائدة في خبر "كان" المنفية، وخبر "لا" النافية

العاملة عمل "ليس"؛ (خلاف قد نقل) عن النحاة، والقائل بعدم قياسه: ابن عصفور^(٢).

(وبعد ما المصدر)، أي: وبعد "ما" المصدرية، (و) بعد "ما" ذات (الوصل)

أي: الموصولية الاسمية، / وبعد (ألا) الاستفتاحية (تزداد إن)، أي: تجيء زائدة. [٣١/ب]

مثال زيادتها بعد المصدرية الظرفية قوله:

وَرَجَّحَ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(٣)

ومثال زيادتها بعد "ما" الموصولية الاسمية:

يُرَجِّحِي الْمَرْءَ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَذْنَاهُ الْخُطُوبُ^(٤)

ينظر في: الأصول في النحو ٢١٢/٣، وشرح الكافية ٤٢٤/١، وشرح ابن الناطم ص ١٠٦،
ولسان العرب ٣٦٢/٣ (قعد)؛ واللمحة في شرح الملحة ٥٩١/٢، وأوضح المسالك
٢٩٦/١، وتخليص الشواهد ص ٢٦٨، والمقاصد النحوية ٢١٢/٢، وشرح الأشموني ٢٦٠/١،
وشرح التصريح ٢٧٣/١، وجمع الهوامع ٤٦٤/١، والدرر ٢٥٦/١.

(١) سبق تخرجه.

والشاهد فيه: (لَا دُؤْ شَفَاعَةٍ بِمُعْنٍ)؛ حيث أدخل الباء الزائدة في خبر (لا) العاملة عمل
(ليس)، وهو (بمعن)؛ كما تدخل في خبر (ليس).

(٢) قال ابن عصفور: "وليس فيها ما يزداد بقياس". المقرب ٩٢/١.

وينظر: جمع الهوامع ٤٦٣/١-٤٦٥، والمطالع السعيدة ٢٩٧/١-٢٩٨.

(٣) سبق تخرجه.

والشاهد فيه: (مَا إِنْ رَأَيْتَهُ)؛ حيث زَادَ (إِنْ) بعد (مَا) المصدرية الظرفية؛ لشبهها في اللَّفْظِ
بِ(مَا) النافية.

(٤) البيت من الوافر، وهو لجابر بن رألان الطائي، أو لإياس بن الأرت؛ في: خزانة الأدب

٤٤٣، ٤٤٠/٨

ومثال زيادتها بعد "ألا" الاستفتاحية قوله:

أَلَا إِنْ سَرَى لِيْلِي فَبِتْ كَيْيَا أُحَاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بِعَضُوبَا^(١)

(و) زيدها (قبل) مدّة (الإنكار جلا)، أي: وضح؛ كقول أعرابي، وقيل له:

"أُتَخْرِجُ إِنْ أَحْصَبْتَ الْبَادِيَةَ؟"، فقال:

أَنَا إِيَّاهُ^(٢)؟^(٣)؛ منكرا أن يكون رأيه على خلاف ذلك، ومؤكدا له.

والشاهد فيه: (مَا إِنْ لَا يَرَاهُ)؛ حيث زَادَ (إِنْ) بعد (مَا) الموصولة الاسمية، والتي بمعنى (الذي). والمراد: "يرجي المرء الذي لا يراه".

ينظر البيت في: شرح التسهيل ٣٧١/١، ٥٩/٢، والجنى الداني ص ٢١١، ومغني اللبيب ص ٣٨، ٨٩٠، وجمع الهوامع ٤٥٤/١، والدرر ٢٤٦/١.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(سرى): مضى. (غضوب): اسم امرأة، وهي صيغة مبالغة من الْعَضْب، يقال: رجل غَضُوب، وَأَمْرَأَةٌ غَضُوب.

والشاهد فيه: (أَلَا إِنْ سَرَى)؛ حيث زَادَ (إِنْ) بعد (أَلَا) الاستفتاحية.

ينظر في: شرح التسهيل ٣٧٢/١، والجنى الداني ص ٢١١، ومغني اللبيب ص ٣٨، وجمع الهوامع ٤٥٥/١، وخزانة الأدب ٤٤٣/٨، والدرر ٢٤٧/١.

(٢) في المخطوط: (أنا إن إيه).

(٣) ينظر هذا القول في: الكتاب ٤٢٠/٢، والأصول في النحو ٣٩٨/٢، وسر صناعة الإعراب ١٧٤/٢، ١٨٢، والمفصل ص ٤٦٥، وشرح المفصل ١٨٢/٥، وشرح الكافية ١٧٢٧/٤، وشرح التسهيل ٣٧٢/١، والجنى الداني ص ٢١١، ومغني اللبيب ص ٣٩، وجمع الهوامع ٤٥٥/١.

(كاد وأخواتها)

أي: هذا مبحث إعمال "كاد"، وأخواتها.

(ك: كان) في العمل، والنقص (كاد، وعسى)؛ فيرفعان الاسم، وينصبان الخبر؛ (لكن خبر ذين)، أي: "كاد"، و"عسى"؛ (مضارع) أي: لا يكون إلا مضارعا في الغالب، كقولك: "كاد زيد يقوم"، و"عسى عمر أن يرجع"، وندر الإخبار عنهما بالمفرد؛ كقوله:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ^(١)
وقوله:

أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مُلْحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنِ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا^(٢)

(١) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرًا في ديوانه ص ٩١؛

(أُبْتُ): أي رجعت. (فهم): اسم قبيلته، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان. (آئبا): أي راجعا، وهو اسم فاعل؛ من آب يثوب. (تصفّر): تخلص، والمراد هنا تتحسّر وتتأسّف. والشاهد فيه: (وما كدت آئبا)؛ حيث أعمل (كاد) عمل (كان)؛ فرفع بها الاسم ونصب الخبر، لكنه أتى بخبرها اسما مفردا، والاستعمال جار على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

ينظر البيت في: الخصائص ٣٩١/١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٣؛ والإنصاف ٤٥٠/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩؛ وشرح المفصل ٢٢١/٤؛ ٣٨٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٢؛ وشرح الكافية ٤٥٢/١، وشرح التسهيل ٣٩٣/١، ولسان العرب ٣٨٣/٣ (كيد)؛ وتوضيح المقاصد ٥١٦/١، وأوضح المسالك ٣٠٣/١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٠٩؛ وشرح ابن عقيل ٣٢٥/١؛ والمقاصد النحوية ١٦٥/٢؛ وشرح الأشموني ٢٧٣/١، وشرح التصريح ٢٧٨/١؛ وجمع الهوامع ٤٧٨/١، وخزانة الأدب ٥٠٣/٧، ٣٧٤/٨، ٣٤٧/٩؛ والدرر ٢٧٢/١.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٥؛

(العذل): الملامة. (ملحًا): أي مبالغًا، وهو اسم فاعل؛ من: ألح يلح إلحاحًا؛ أي: أكثر. والشاهد فيه: (عسيت صائما)؛ حيث أجرى (عسى) مجرى (كان)؛ فرفع بها الاسم ونصب الخبر، وجاء بخبرها اسما مفردا، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

ومعنى "كاد": مقارنة وقوع الخبر من المخبر عنه، ومعنى "عسى": رجاء وقوعه منه.
(ووصل أن) المصدرية (ندر)، أي: قل؛ (في) خبر (كاد)، والأكثر تجريدته منها،

كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (٧١) ^(١).

﴿يَكَادُ سَنَابِرُهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ (٤٣) ^(٢).

ومن النادر قوله:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوُ رِيْطَةٍ وَبُرُودٍ ^(٣)

وقوله:

ينظر البيت في: الخصائص ٨٣/١؛ وشرح ديون الحماسة للمرزوقي ص ٦٣؛ وشرح المفصل ٢٢٢/٤؛ والمقرب ١٠٠/١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٢؛ وشرح الكافية ٤٥١/١، وشرح التسهيل ٣٩٣/١، والجنى الداني ص ٤٦٣؛ وتوضيح المقاصد ٥١٥/١، وتخليص الشواهد ص ٣٠٩؛ ومغني اللبيب ص ٢٠٣؛ وشرح ابن عقيل ٣٢٤/١؛ والمقاصد النحوية ١٦١/٢؛ وشرح الأشموني ٢٧٤/١، وجمع الهوامع ٤٧٧/١، وخزانة الأدب ٣٧٤/٨، ٣١٦/٩، ٣٢٢؛ والدرر ٢٧١/١.

(١) سورة البقرة: من الآية: ٧١.

(٢) سورة النور: من الآية: ٤٣.

(٣) البيت من الخفيف، وينسب لأبي زيد الطائي؛ وليس في ديوانه، أو لمحمد بن مناذر؛ (تفيض): تخرج من الجسد؛ من فاضت نفس فلان، وهي لغة تميم، ويروى مكانه (تفيض) على لغة قيس. (غدا): صار. (ريطة): هي الملاعة إذا كانت قطعة واحدة، والجمع رباط. (برود): جمع برد، وهو نوع من الثياب، وأراد بها الكفن الذي يلف فيه الميت. والشاهد فيه: (أن تَفِيضَ)؛ حيث اقترن خبر (كاد)، وهو الفعل المضارع (تفيض)؛ بـ(أن)، وذلك نادر.

ينظر البيت في: أدب الكاتب ص ٤٠٦، ولسان العرب ٢٣٤/٦ (نفس)، ٤٥٤/٧ (فيظ)، وأوضح المسالك ٣١٥/١، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٤، ومغني اللبيب ص ٨٦٨، وشرح ابن عقيل ٣٣١/١، وشرح شذور الذهب للجوجري ٥٠٠/٢، وشرح الأشموني ٢٧٦/١، وشرح التصريح ٢٨٥/١، وخزانة الأدب ٣٤٨/٩.

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلَامِ مِنَّا فَكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنَّ تُغْنُو السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ^(١)

وأنشد سيبويه:

فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ فَتَهَنَّهُتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ^(٢)

أي: بعدما كدت أن أفعله؛ فحذف "أن"، وأبقى عملها، وذلك مشعر باطراد اقتران "أن" بخبر "كاد"؛ إذ لا يحذف العامل ويبقى عمله إلا في المطرد.

(والأصح) أن "كاد" (مثلها) في المعنى والعمل، وقلة اقتران الخبر بـ "أن"

(كرب)؛ بفتح الراء وكسره؛ كقوله:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَدُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاهُ هِنْدُ غَضُوبُ^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(أبيتتم): أي رفضتم. (السلم): الصلح. (السَّلّ): انتزاع السيف من غمده، وهو مصدر من سلّ يسلّ.

والشاهد فيه: (كدتم ... أن تغنوا)؛ حيث اقترن الفعل المضارع الواقع خبراً لـ (كان) بـ (أن) الناصبة، وهو نادر.

ينظر في: شرح التسهيل ٣٩١/١، وتخليص الشواهد ص ٣٣٠؛ والمقاصد النحوية ٢٠٨/٢، وشرح الأشموني ٢٧٧/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في: ملحق ديوانه ص ٤٧٢؛ ولعامر بن جوين الطائي؛

في: الكتاب ٣٠٦-٣٠٧؛ ولعامر بن الطفيل في: الإنصاف ٤٥٧/٢؛

(الخباسة): الغنيمة، والظلامة. (تهنت نفسي): كففتها، وزجرتها.

والشاهد فيه: (ما كدت أفعله)؛ حيث نصب (أفعله) بـ (أن) المحذوفة للضرورة.

ينظر البيت في: وجمهرة اللغة ٢٨٩/١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٢٢/١؛ والمقرب ٢٧٠/١؛

وشرح الكافية ١٥٥٩/٣، وشرح التسهيل ٥٠/٤، ولسان العرب ٦٢/٦؛ (خبس)؛ وتوضيح

المقاصد ١٢٦٣/٣، ومغني اللبيب ص ٨٣٩؛ وتخليص الشواهد ص ١٤٨؛ والمقاصد النحوية

٤٠١/٤؛ وشرح الأشموني ٢٧٧/١، وشرح التصريح ٣٩٢/٢؛ وجمع الهوامع ٢٢٨/١، والدرر

٨٥/١.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لكحلبة اليربوعي، أو لرجل من طيء؛

ومن النادر قوله:

سَقَّاهَا ذَوْو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبْتَ أَعْنَاقُهَا أَنْ تُقَطَّعَا^(١)

وقوله:

قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُورَا^(٢)

(الجوی): شدة الوجد. (الوشاة): جمع واش. وهو النمام والمفسد.

والشاهد فيه: (يذوب)؛ حيث جرّد خبر (كرب) من (أن)، وهذا هو الغالب.

ينظر البيت في: شرح عمدة الحفاظ ٨١٤؛ وشرح التسهيل ٣٩٢/١، وأوضح المسالك ٣١٤/١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٣٠؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٥٣؛ وشرح ابن عقيل ٣٣٥/١؛ والمقاصد النحوية ١٨٩/٢؛ وشرح شذور الذهب للجوجري ٥٠١/٢، وشرح الأشموني ٢٨١/١، وشرح التصريح ٢٨٤/١؛ وجمع الهوامع ٤٧٥/١، والدرر ٢٦٦/١.

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي زيد الأسلمي؛

(سقاها): أي سقى العروق. (ذوو الأحلام): أصحاب العقول، وعنى بهم آل الزبير بن العوام. (السجل): الدلو المملوء ماء. (الظما): العطش. (كربت): أي قربت. والشاهد فيه: (أن تقطعا)؛ حيث جاء خبر (كرب) فعلا مضارعا مقترنا ب(أن)، والأكثر عدم الاقتران.

ينظر في: المقرب ٩٩/١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٨١٥؛ وشرح التسهيل ٣٩٢/١، وتوضيح المقاصد ٥١٩/١، وتخليص الشواهد ص ٣٣٠؛ وأوضح المسالك ٣١٦/١؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٥٥؛ وشرح ابن عقيل ٣٣٥/١؛ والمقاصد النحوية ١٩٣/٢؛ وشرح الأشموني ٢٨١/١، وشرح التصريح ٢٨٥/١؛ وجمع الهوامع ٤٧٦/١، والدرر ٢٧٦/١.

(٢) الرجز للعجاج؛ في ملحق ديوانه ٢٨٦/٢؛

(برت): هلك. (كرب): اقترب. (تبور): تهلك. (البهس): من أسماء الأسد، ثم سمي به علم. (النبور): الخاسر أو الهالك.

والشاهد فيه: (كربت أن تبورا)؛ حيث جاء خبر (كرب) فعلا مضارعا مقترنا ب(أن) الناصبة، وهذا من القليل.

ينظر في: شرح التسهيل ٣٩٢/١، وتخليص الشواهد ص ٣٣٠، والمقاصد النحوية ٢١٠/٢؛ وشرح الأشموني ٢٨٠/١.

(وفي) خبر (عسى، و) خبر (أوشك الوصل)، أي: وصل "أن" المصدرية به (غلب)، أي: كثر، والنادر التجريد.

فمن الغالب قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾^(١).

وقوله:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا^(٢)

ومن النادر قوله:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ^(٣)

(١) سورة الإسراء: من الآية: ٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(سئل): طلب منهم العطاء. (هاتوا): أعطوا. (يملوا): يستموا. (يمنعوا): يجرموا.

والشاهد فيه: (لأوشكوا أن يملوا)؛ حيث اقترن خبر (أوشك) ب(أن) المصدرية مع الفعل المضارع، وهو الغالب في خبرها.

ينظر البيت في: شرح عمدة الحفاظ ص ٨١٧؛ وشرح التسهيل ٣٩٢/١، ولسان العرب ٥١٣/١٠ (وشك)؛ وأوضح المسالك ٣١١/١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٢٢؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٥٠، وشرح ابن عقيل ٣٣٢/١؛ والمقاصد النحوية ١٨٢/٢؛ وشرح الأشموني ٢٧٨/١، وشرح التصريح ٢٨٣/١؛ وهمع الهوامع ٤٧٦/١، والدرر ٢٦٨/١.

(٣) البيت من الوافر، وهو لهديبة بن خشرم؛

(الكرب): الهم والغم. (أمسيت): يروى بفتح التاء وضمها، والمراد صرت. (فرج): أي كشف للكرب والغم.

والشاهد فيه: (يكون وراءه ...)؛ حيث وقع خبر (عسى) فعلا مضارعا مجردا من (أن) المصدرية، وذلك قليل.

ينظر البيت في: الكتاب ١٥٩/٣؛ والمقتضب ٧٠/٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١٤٢/١؛ واللمع ص ١٤٤؛ وأسرار العربية ص ١٠٩؛ والمقرب ٩٨/١؛ وشرح المفصل ٣٧٤/٤، ٣٧٩؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٨١٦؛ وشرح الكافية ٤٥٥/١، والجنى الداني ص ٤٦٢؛ وتوضيح المقاصد ٥١٦/١، ومغني اللبيب ص ٢٠٣، ٧٥٤؛ وأوضح المسالك ٣١٢/١؛ وتخليص الشواهد

وقوله:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيِّهِ فِي بَعْضِ غَرَائِهِ يُؤَافِقُهَا^(١)

(ولازم)، أي: واجب (في) خبر (اخلولق الوصل)، أي: وصل "أن" المصدرية به، ولازم أيضا في خبر (حري)، نحو: "اخلولقت السماء أن تمطر"، و"حري زيد أن يقوم"، ومعناها: رجاء وقوع الخبر من المخبر عنه. /

[أ/٣٢]

(والترك)، أي: ترك دخول "أن" المصدرية (في) خبر أفعال (الشروع)، أي: الأفعال التي معناها الشروع، (لازما)، أي: واجبا (يرى)، أي: يرى حال كونه لازما؛ لأن أفعال الشروع للحال، و"أن" المصدرية للاستقبال، فبينهما تباين، وأفعال الشروع ها هي ذي:

- (طفقت) أُملي، وكقوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾^(٢).

ص ٣٢٦؛ وشرح ابن عقيل ٣٢٧/١؛ والمقاصد النحوية ١٨٤/٢؛ وشرح الأشموني ٢٧٦/١، وشرح التصريح ٢٨٣/١؛ وجمع الهوامع ٤٧٦/١، وخزانة الأدب ٣٢٨/٩، والدرر ٢٦٨/١. (١) البيت من المنسرح، وهو لأمية بن أبي الصلت؛ في ديوانه ص ١٧٢؛ وهو لعمران بن حطان؛ في ديوانه ص ١٢٣؛

(منيته): أي الموت. (غراته): جمع غرة، بكسر الغين: وهي الغفلة. (يوافقها): يصيبها، ويقع عليها.

والشاهد فيه: (يوشك من..... يوافقها)؛ مجيء خبر (يوشك) جملة فعلية، فعلها مضارع مجرد من (أن)، وحكم تجرده منها الجواز مع القلة.

ينظر البيت في: الكتاب ١٦١/٣؛ والأصول في النحو ٢٠٨/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦٧/٢؛ وشرح المفصل ٣٨٥/٤؛ والمقرب ٩٨/١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٨١٨؛ وشرح التسهيل ٣٩٢/١، ولسان العرب ٣٢/٦ (بيس)؛ ١٨٨/٦ (كأس)؛ وتخليص الشواهد ص ٣٢٣؛ وأوضح المسالك ٣١٣/١؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٥٢؛ وشرح ابن عقيل ٣٣٣/١؛ والمقاصد النحوية ١٨٧/٢؛ وشرح الأشموني ٢٧٩/١، وشرح التصريح ٢٨٤/١؛ وجمع الهوامع ٤٧٢/١، ٤٧٧، والدرر ٢٦٣/١، ٢٧٠.

(٢) سورة الأعراف: من الآية: ٢٢.

- و(أنشأت) أتكلّم.

- و(أخذت) أشعر.

- و(جعل) زيد يؤلف، والألف في "جعل" للإطلاق.

- و(علقت)؛ كقوله:

أَرَاكَ عَلَّقْتَ تَظْلِمَ مَنْ أَجْرَنَا وَظَلَمَ الْجَارِ إِذْ لَأَلُ الْمُجِيرِ^(١)

(واترك) "أن" المصدرية تركا (لازما)، أي: واجبا (من) خبر (هلهلا)؛ فلا يجوز

دخولها فيه، مع أنها من أفعال المقاربة، فهي بمعنى "كاد"؛ كقوله:

وَطِئْنَا بِلَادَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلْهَلْتُ نَفُوسُهُمْ قَبْلَ الْإِمَاتَةِ تَزْهَقُ^(٢)

أي: قاربت نفوسهم تزهق.

(وخبيرا وسط)، أي: يجوز لك أن توسط خبر أفعال هذا الباب بينهما مع

الاسم، نحو: "كاد يطيرون المنهزمون"، و"طفق يصليان الزيدان".

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(علقت): أخذت. (تظلم): تعتدي. (أجرنا): أغثنا وساعدنا. (المجير): المغيث.

والشاهد فيه: (علقت تظلم)؛ حيث أتى خبر (علق) الدال على الشروع فعلا مضارعا مجردا

من (أن) المصدرية، وهو الأصل في خبر هذا الفعل وإخوانه.

ينظر البيت في: شرح عمدة الحفاظ ص ٨١٠؛ وشرح التسهيل ٣٩٠/١، وشرح شذور

الذهب ص ٣٥٧؛ وشرح الأشموني ٢٨٢/١، وجمع الهوامع ٤٦٩/١، والدرر ٢٦٢/١.

(٢) البيت من الطويل، وبلا نسبة إلى قائله؛

(وطئنا): أي حللنا. (هلهلت): أي قاربت.

والشاهد فيه: (فهلهلت)؛ حيث استعملت بمعنى (كاد) معنى وعملا، فاسمها (نفوسهم)،

وخبرها جملة (تزهق).

ينظر البيت في: شرح التسهيل ٣٩١/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٤٩، ٣٥٩، وجمع

الهوامع ٤٦٨/١، والدرر ٢٦١/١.

(ولا تقدم)، أي: ولا يجوز لك أن تقدمه على الفعل نفسه؛ فلا يجوز لك أن تقول: "يقومُ كاد زيدٌ"، ولا "أَنْ يقومَ عسى زيدٌ"، ولا "يركبُ طفقُ زيدٌ"؛ لأنها ضعيفة؛ بسبب عدم التصرف، فلا تعمل فيما قبلهما.

(وأجز الحذف له)، أي: لخبر أفعال هذا الباب؛ (إن يعلم)؛ بأن دل عليه دليل، كقوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ﴾^(١)، أي: يمسح مسحاً؛ فحذف لدلالة المصدر عليه، ومنه حديث: "مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ، أَوْ كَادَ، وَمَنْ عَجَلَ أَخْطَأَ، أَوْ كَادَ"^(٢).

(بعد عسى)، و(اخلولق)، و(أوشك اذكر)، أي: يجوز لك أن تذكر بعد هذه الأفعال الثلاثة (أَنْ) المصدرية، (مع فعل) مضارع؛ حال كونه (مغنيا) لها (عن خبر)ها، واسمها، أي: ساداً مسدّ الجزأين، كما سدت مسدّها في باب "ظن"، فتقول: "عسى أن تقوم"، و"أوشك أن تفعل كذا"، و"اخلولق أن تمطر السماء"، وتسمى هذه الأفعال حينئذ تامة.

(وإن يكن من قبلها)، أي: من قبل هذه الأفعال حال إسنادها إلى "أن يفعل"، (اسم) ظاهر، نحو: "زيد عسى أن يقوم"؛ ف (اضمر) فيها ضميراً راجعاً على الاسم المذكور قبلها هو اسمها، و"أن يفعل" خبرها، والجملة خبر الاسم المتقدم؛ (إن شئت). (والترك)، أي: ترك الإضمار فيها (بتجريد)ها من الضمير الراجع على الاسم المتقدم، وتصير "أن يفعل" في محل الجزأين؛ (حري)، أي: حقيق بالصواب.

ويظهر أثر الوجهين؛ في: التثنية، والجمع، والتأنيث، فتقول على الإضمار فيها: "الزيدان عسياً أن يقوما"، و"الزيدون عسوا أن يقوموا"، و"هند عست أن تقوم"، و"الهندان عستا أن تقوموا"، و"الهندات عسين أن يقمن"، وتقول على التجريد: "عسى" في الجميع.

(١) سورة ص: من الآية: ٣٣.

(٢) رواه الطبراني في: المعجم الأوسط ٢٥٩/٣ برقم: (٣٠٨٢)، والمعجم الكبير ٣١٠/١٧ برقم:

(ولا زم جمودها)، يعني: أن أفعال هذا الباب ملازمة للجمود على صيغة

الماضي؛ (لكن ورد) تصرّف "كاد" إلى المضارع [يكاد] ^(١)؛ نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِئُ﴾

^(٢)، وورد تصرّف "أوشك" إلى المضارع، نحو:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيِّهِ فِي بَعْضِ غَرَائِهِ يُؤَافِقُهَا ^(٣)

وإلى اسم الفاعل، أي: (موشك)؛ كقوله:

فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا / وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي ^(٤) [٣٢/ب]

وقوله:

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَا خِلَافَ الْأَنْبِيسِ وَخُوشَا يَبَابَا ^(٥)

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) سورة النور: من الآية: ٣٥.

(٣) سبق تخرجه.

(٤) البيت من الوافر، وهو لكثير عزة؛ في ديوانه ص ٢٢٠؛

(غاضرة): اسم إحدى جوارى أم البنين، زوجة الوليد الخليفة الأموي، وأخت عمر بن عبد

العزير. (العوادي): جمع العادية، وهي المصيبة.

والشاهد فيه: (موشك)؛ حيث استعمل اسم الفاعل من (أوشك) الناقصة، وهذا نادر، وأكثر استعماله أن يكون مضارعا.

ينظر البيت في: شرح الكافية ١/٤٦٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٣؛ وأوضح المسالك

١/٣٢١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٣٦؛ والمقاصد النحوية ٢/٢٠٥؛ وشرح شذور الذهب

للجوجري ٢/٤٩٩، وشرح الأشموني ١/٢٨٦، وشرح التصريح ١/٢٨٩؛ وجمع الهوامع

١/٤٧٢، والدرر ١/٢٦٤.

(٥) البيت من المتقارب، وهو لأبي سهم الهذلي؛ ولأسامة بن الحارث؛ في: شرح أشعار الهذليين

ص ١٢٩٣؛

(وحوشا): أي أرضا خالية. (اليباب): الخالي.

والشاهد فيه: (فموشكة)؛ حيث استعمل اسم الفاعل من (أوشك) الناقصة، وأكثر

استعماله أن يكون مضارعا.

قوله: (فلا تعد)، تتميم للبيت.

(ولم تزد)، يعني: أن أفعال هذا الباب لا تأتي زائدة؛ خلافا للأخفش^(١) في

"كاد" من قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾^(٢).

(وفي) "عسى"؛ إذا اتصل بها ضمير رفع بارز متحرك، نحو: (عسيْتُ)، و"عسيْتُ"، و"عسيْتُ"، و"عسين"، و"عسيتم"، و"عسيتما"، و"عسينا"، و"عسيْتَن"؛ (يكسر السين منه) جوازا، وبها قرأ نافع، (و) لكن (انفتاح) لها (أكثر) من كسرهما، وأشهر، وبه قرأ سائر السبعة^(٣).

ينظر البيت في: شرح الكافية ٤٦١/١، وشرح التسهيل ٤٠١/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٣؛ وتخليص الشواهد ص ٣٣٦، وشرح ابن عقيل ٣٣٨/١؛ والمقاصد النحوية ٢١١/٢؛ وشرح الأشموني ٢٨٦/١، وجمع الهوامع ٤٧٢/١، والدرر ٢٦٤/١.

(١) أجاز الأخفش استعمال (كاد) زائدة، مستشهدا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾؛ قال ابن مالك: "والصحيح أنها لا تزد، وأما قوله تعالى: (أكَادُ أُخْفِيهَا)؛ فقليل معناه: إن الساعة آتية أكاد أخفيها؛ فلا أقول: هي آتية. وقيل معناه: أكاد أخفيها عن نفسي. وقراءة أبي الدرداء وسعيد بن جبير: (أكَادُ أُخْفِيهَا)؛ بفتح الهمزة، من خَفَيْتُ الشيء أخفيه إذا أظهرته". شرح التسهيل ٤٠٠/١، وينظر: جمع الهوامع ٤٧٣/١.

(٢) سورة طه: من الآية: ١٥.

(٣) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٦]؛ قرأ نافع بكسر السين في (عَسَيْتُمْ)، وقرأ الباقون بالفتح، وهما لغتان؛ وقد منع الكسر أبو عبيدة، والصواب جوازه، وإن كان الفتح أشهر؛ لجريانه على القياس.

ينظر في: إعراب القرآن للنحاس ١٢١/١، وحجة القراءات ص ١٣٩، وشرح المفصل ٣٤٣/٢، وتفسير القرطبي ٢٤٤/٣، والبحر المحيط ٥٧٠/٢، وأوضح المسالك ٣٢٤/١، وشرح الأشموني ٢٩٢/١، وشرح التصريح ٢٩٢/١.

(إِنَّ وَأُخَوَاتَهَا)

(تعمل) عملا (عكس) عمل (كان)، وهو نصب الاسم، ورفع الخبر؛ هذه الأحرف، وهي:

- (إِنَّ) بالكسر، والتشديد، نحو: "إِنَّ زيدا قائم"، (وَأَنَّ) بالفتح والتشديد، نحو: "علمت أَنَّكَ غارم"، ومعناها التوكيد، أي: توكيد ثبوت الخبر للمبتدأ، والأصل المكسورة والمفتوحة فرعها.

- و(علّ)، وهي: لغة في "لعلّ"، وهي: للترجيّ^(١) في الممكن، نحو: "لعلّ الله يرحمنا".

- و(كأنّ)، وهي: للتشبيه، نحو: "كأنّ زيدا أسد".

- و(لكنّ)؛ بالتشديد، وهي: للاستدراك، ولذلك لا تكون إلا بعد كلام، نحو: "ما جاء زيد ولكنّ عمرا آت".

- و(وليت)، وهي: للتمني في الممكن، والمستحيل، نحو: "ليت زيدا أكرمني"، و"ليت الشباب عائداً".

(ودخل) هذه الأحرف (مدخول دام)، التي من أخوات "كان"، يعني: أنها لا تدخل إلا على مبتدأ، وخبر تدخل عليهما "دام"؛ فلا تدخل على مبتدأ خبره مفرد طلي، نحو: "أين زيد؟"، ولا على مبتدأ خبره جملة طلبية، نحو: "زيد اضربه".

(ويؤخر الخبر)؛ أي: خبر هذه الأحرف عن اسمها تأخيرا (حتما)، أي: واجبا لفرعيتهما؛ فلا تقول: "إِنَّ قائم زيدا".

(ووسطه)، أي: الخبر بين الأحرف، وأسمائها جوازا؛ (إن يكن) الخبر (ظرفا، وجرّ)، أي: إذا كان ظرفا، وجارا ومجرورا، كقوله تعالى:

﴿إِن لَدَيْنَا أَنكَالًا﴾^(٢)، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾^(٣)

(١) في المخطوط: (الترجي).

(٢) سورة المزمل: من الآية: ١٢.

(٣) سورة البقرة: من الآية: ٢٤٨.

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾^(١)؛

لأنّ الظرف، والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما.

(ووسط المعمول)، أي: أجز توسط معمول الخبر بين هذه الأحرف، وأسمائها؛

حال كونه:

(حالاً)، نحو: "إنّ ضاحكا زيدا قائم"؛ لأنهم أجروا الحال كالظرف، والمجرور.

أو (ظرفاً)، أو جازاً، ومجروراً؛ كقوله:

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِجِبِّهَا [أَخَاكَ]^(٢) مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهُ^(٣)

(وجوّزوا)، أي: النحاة (عند الدليل)، أي: عند قيام القرينة على تعيين المحذوف

(الحذف، لاسم) "إنّ"، أو إحدى أخواتها؛ كقوله:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيَّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ^(٤)

(١) سورة آل عمران: من الآية: ١٣.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوط.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله.

(لا تلحني): لا تؤنّبي. (جم): كثير. (بلابله): أحزانه، ووساوسه.

والشاهد فيه: (فإن بجبها أخاك مصاب)؛ حيث قدم معمول خبر (إن)، وهو (جبها) على اسمها (أخاك)، وخبرها (مصاب)، والأصل: (إن أخاك مصاب القلب بجبها).

ينظر في: الكتاب ١٣٣/٢؛ والأصول في النحو ٢٠٥/١، والمقرب ١٠٨/١؛ وشرح التسهيل ٣٤٨/٢، ومغني اللبيب ص ٩٠٩؛ وشرح ابن عقيل ٣٤٩/١؛ والمقاصد النحوية ٣٠٩/٢؛ وشرح الأشموني ٢٩٨/١؛ وجمع الهوامع ٤٩٤/١، وخزانة الأدب ٤٥٣/٨، ٤٥٥؛ والدرر ٢٨٦/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١.

(ضبيّ): منتسب إلى بني ضبّة. (الزنجي): واحد الزنوج. (المشافر): جمع مشفر، وهو للبعير كالشفة للإنسان.

والشاهد فيه: (ولكن زنجي)؛ حيث حذف اسم (لكن) للضرورة، وهذا ممّا لا يجوز إلّا أن يكون اسمها هو ضمير الشأن.

أي: ولكِنَّكَ زنجِيّ.

وقوله:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّي سَاعَةً^(١)

و(كذا) يجوز أيضا الحذف (لخبر) لها؛ إذا دل عليه دليل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ

الَّذِينَ كَفَرُوا بِالدِّكْرِ لَمَجَاءَهُمْ﴾^(٢)، أي: يعذبون. /

وقول الشاعر:

أَتَوْنِي فَقَالُوا يَا جَمِيلُ تَبَدَّلْتُ بُيِّنَةً أَبَدَالًا فَقُلْتُ لَعَلَّهَا^(٣)

ينظر البيت في: الجمل في النحو ص ٢٣٣، والكتاب ١٣٦/٢؛ والأصول في النحو ٢٤٧/١، وشرح أبيات سيويه ١٥/٢، والمحتسب ١٨٢/٢؛ والمنصف ١٢٩/٣؛ والإنصاف ١٤٨/١، وشرح المفصل ٥٦٣/٤، وشرح التسهيل ١٣/٢، ولسان العرب ٤١٩/٤ (شفر)؛ والجنى الداني ص ٥٩٠؛ ومغني اللبيب ص ٣٨٤؛ وجمع الهوامع ٤٩٦/١، ٢٥١/٢، وخزانة الأدب ٤٤٤/١٠؛ ٢٣٠/١١؛ والدرر ٢٨٩/١، ٤٨٦.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

(فَتَيْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمِي بَالٍ)، لعدّي بن زيد.

(تبدلت): أي تغيرت، واتخذت منه بدلا. (أبدالا): جمع بَدَل، وهو الخلف، والآخر.

والشاهد فيه: (فليت دفعتم الهم)؛ حيث حذف اسم (ليت) للضرورة، والتقدير: (فليتكَ ..)، ويجوز أن يكون اسمها المحذوف هو ضمير الشأن والحال، وتقدير الكلام حينئذ: (فليتته ..).

ينظر البيت في: العمدة في محاسن الشعر ٢٧١/٢، والإنصاف ١٤٩/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٣٩، وضرائر الشعر ص ١٨٠، وشرح التسهيل ١٣/٢، ولسان العرب ٧٤/١١ (بول)، ومغني اللبيب ص ٣٨١، وجمع الهوامع ٤٩٦/١، ٥٢٠، وخزانة الأدب ٤٥١/١٠، ٤٧١، والدرر ٢٨٩/١، ٣٠٩.

(٢) سورة فصلت: من الآية: ٤١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة؛ في ديوانه ص ١٣٧،

والشاهد فيه: (لعلها)؛ حيث حذف خبر (لعل)، على الجواز، والتقدير: (لعلها تبدلت).

ينظر البيت في: شرح التسهيل ٧/٢، وجمع الهوامع ٤٩٥/١، والدرر ٢٨٧/١.

(وأوجب) أيها المتكلم حذف خبرها؛ إذا كان (مع واو)، بمعنى (مع)؛ لسدها مسده، كما حكاه سيويه: "إِنَّكَ مَا وَخَيْرًا"^(١)، أي: "إِنَّكَ مقرون مع خير"، و"ما" زائدة.

(و) أوجب حذفه أيضا مع (سدّ حال) مسده (تصب)، أي: توافق الصواب؛ كقوله:

إِنَّ اخْتِيَارَكَ مَا تَبَغِيهِ ذَا ثِقَةٍ بِاللَّهِ مُسْتَظْهِرًا بِالْحَزْمِ وَالْجَلَدِ^(٢)

أي: إِنَّ اختيارك ما تبغيه احتيازك له؛ حال كونك ذا ثقة بالله إلخ. وكذلك أيضا يجب حذف الخبر مع "ليت"؛ إذا كان اسمها "شعري"، كقوله: أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى مِنْ الْأَمْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ مَا بَدَأَ لِيَا^(٣) أي: ألا ليت شعري^(٤) ثابت؛ هل يرى الناس؟ إلخ.

(في الابتداء اكسر إن)؛ يعني: أن "إن" المشددة يجب كسر همزتها:

- إذا كانت في ابتداء الكلام:

(١) الكتاب ٣٠٢/١، وشرح المفصل ٤٤٨/٤، وشرح التسهيل ١٦/٢، والجنى الداني ٢٢/١، وجمع الهوامع ٤٩٥/١.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله؛ والشاهد فيه: (إِنَّ اختيارك.. ذا ثقة)؛ حيث حذف خبر (إِنَّ) وجوبا؛ لسدّ الحال مسده، وهو (ذا ثقة).

ينظر في: شرح الكافية ٤٧٧/١، وجمع الهوامع ٤٩٥/١، والدرر ٢٨٨/١.

(٣) البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى؛ (يبدو): يظهر. (بدا ليا): أي ظهر لي. والشاهد فيه: (ألا ليت شعري هل يرى)؛ حيث حذف خبر (ليت) وجوبا؛ لكون اسمها (شعري)، والتقدير: ألا ليت شعري ثابت.

ينظر في: الكتاب ١٧٧/٣، وشرح أبيات سيويه ١١٧/٢، وخزانة الأدب ٤٩٢/٨.

(٤) في المخطوط (شعر).

لفظاً، نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾^(١).

أو معنى؛ نحو: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾^(٢).

- (أو) كانت (في) جواب (الحلف)، أي: القسم، نحو: "والله إنَّ زيداً لقائم".
وقوله تعالى:

﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ وَلِحَقُّ﴾^(٣)،

﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ﴾^(٤).

- (أو حكيث) هي، ومدخولها (بالقول) الذي لم يشرب معنى الظن، نحو: قوله

تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٥)، ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾^(٦).

- (أو حالاً تفي)؛ أي: أو تحييء؛ حال كونها حالاً، أي: داخلية على جملة

حالية؛ كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ

لَكَرِهُونَ﴾^(٧).

- (أو) تفي؛ حال كونها (صلة) موصول اسماً؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَيْنَتُهُ مِنَ الْكُتُوزِ

مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾^(٨).

- (أو) تفي؛ حال كونها (قبل لام علّقا)؛ فعلاً قلبياً عن العمل فيما بعدها؛

(١) سورة الكوثر، الآية: ١.

(٢) سورة البقرة: من الآية: ١٣.

(٣) سورة يونس: من الآية: ٥٣.

(٤) سورة الحجر: من الآية: ٧٢.

(٥) سورة مريم: من الآية: ٣٠.

(٦) سورة المائدة: من الآية: ١٢.

(٧) سورة الأنفال، الآية: ٥.

(٨) سورة القصص: من الآية: ٧٦.

- كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولُهُ﴾^(١)، وألف "علق" لإطلاق القافية.
- (أو) تفي؛ حال كونها (خبرا عن) مبتدأ (اسم عين ينتقى)، أي: يختار، نحو: "زيد إنّه منطلق"؛ فيجب كسر همزة "إنّ" في هذه المواضع كلها.
- (وافتحه)، أي: همزة "إنّ" وجوبا:
- إذا كانت هي ومدخولها (في موضع رفع الفعل)؛ بأن كانت:
- فاعلا له، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾^(٢)، أي: إنزالنا.
- أو نائبا له، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ سَمِعَ نَفْرًا﴾^(٣)، أي: استماع نفر.
- (أو) في موضع (نصب) لفعل، وليس ذلك المنصوب خبرا في الأصل، كقوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾^(٤)، أي: لا تخافون إشراككم.
- وقولنا: "ذلك المنصوب خبرا في الأصل"؛ احترازا من نحو: "حسبت زيدا إنّه قائم"؛ فإنها يجب كسرها؛ لأنها خبر عن اسم عين.
- (أو) في موضع (الجر):
- بالحرف، نحو: ﴿ذَلِكَ يَأْتِ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ﴾^(٥)، أي: يكون الله هو الحق.
- أو بالإضافة، نحو: ﴿مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَطِقُونَ﴾^(٦)، أي: مثل نطقكم.
- (و) افتحه أيضا إذا وقعت "إنّ" (بعد ما) التوقيتية، كقولهم:

(١) سورة المنافقون: من الآية: ١.

(٢) سورة العنكبوت: من الآية: ٥١.

(٣) سورة الجن: من الآية: ١.

(٤) سورة الأنعام: من الآية: ٨١.

(٥) سورة الحج: من الآية: ٦٢.

(٦) سورة الذاريات: من الآية: ٢٣.

"لا أكلمه ما أن في السماء نجما"^(١)، أي: مدة ثبوت كون نجم في السماء.

- (و) بعد (لو) الشرطية، كقوله تعالى:

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾^(٢).

- وبعد (لولا) الامتناعية، كقوله تعالى:

﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾^(١٤٣) لَلْبَثِ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤٤﴾﴾^(٣).

أي: فلولا تسبيحه للبث إلخ.

- (و) بعد (حتى) التي (لا للابتداء)، أي: لغير الابتداء؛ بأن كانت: عاطفة، أو

جارة، نحو: "عرفت أمورك حتى أنك فاضل"، أي: حتى فضلك، فإن قدرت عاطفة،

ف"أن وصلتها" في موضع نصب، أو جارة ففي موضع جرّ.

وأما "حتى" التي للابتداء فيجب كسر "إن" بعدها، نحو: "مرض زيد حتى إثمهم

[٣٣/ب]

لا يرجونه".

- وبعد (أما) إذا كانت (رديف حقاً)، أي: مرادفة لحق في المعنى، نحو: "أما أنك

ذاهب"؛ أي: أحقاً ذهابك، وأما إن كانت "أما" بمعنى: "ألا" الاستفتاحية فيجب كسر

"إن" بعدها نحو: "أما إن زيدا قائم".

- (وكذا) إذا وقعت بعد (لا جرماً)؛ فإنه يجب فتحها، كقوله تعالى:

﴿لَا جُزْمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ﴾^(٤)، أي: لا جرم في كون النار لهم.

(وأولت) "أن"، وصلتها (حينئذ)، أي: حين وجوب فتح همزتها في هذه المواضع

كلها؛ (بمصدر) مسبوك من لفظ خبرها؛ إن كان مشتقاً، ومن الكون؛ إن كان

جامداً، وقد بينا كيفية ذلك في كل موضع من مواضع فتحها المتقدمة.

(١) قول للعرب. شرح التسهيل ٢/٢٢.

(٢) سورة الحجرات: من الآية: ٥.

(٣) سورة الصافات، الآية: ١٤٣، ١٤٤.

(٤) سورة النحل: من الآية: ٢٣.

(وفرع ما يكسر ذي في الأشهر)، يعني: أن ذي، وهي: "أَنَّ" المفتوحة فرع من المكسورة في القول الأشهر^(١).

(وجوزوا)، أي: النحاة فتح همز "إِنَّ"، وكسرهما:

- إذا وقعت (بعد إذا الفجأة)، أي: بعد "إذا" الدالة على الفجأة، كقوله:
وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ^(٢)

(١) وقال قوم: المفتوحة أصل المكسورة، وقال آخرون: كل واحدة أصل بنفسها؛ وأصح الأقوال، وأشهرها: المكسورة أصل، والمفتوحة فرع منها؛ وذلك لما يلي:

- أنَّ الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد، ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملة من كل وجه، أو مفرداً من كل وجه أصل؛ لكونه جملة من وجه، ومفرداً من وجه.
- أنَّ المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة، والمجرد من الزيادة أصل.

- أنَّ المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، والمرجوع إليه يحذف أصل المتوصل إليه بزيادة.

- أنَّ المكسورة تفيد معنى واحداً وهو التأكيد، والمفتوحة تفيد، وتعلق ما بعدها بما قبلها.

- أنَّ المكسورة أشبه بالفعل؛ إذ هي عاملة غير معمولة، والمفتوحة عاملة ومعمولة.

- أنَّ المكسورة مستقلة، والمفتوحة كبعض اسم؛ إذ هي وما عملت فيه بتقديره.

ينظر: همع الهوامع ١/٥٠١-٥٠٢، والمطالع السعيدة ١/٣١٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(العبد): خلاف الحر، والمراد هنا لازم العبودية من الذل والخسة. (القفا): مؤخر العنق، وجمعه على التذكير أقفية، وعلى التأنيث أقفاء، وقد جمع على قفي. (اللهازم): جمع لهزمة، وهي عظم ناتئ تحت الأذن.

والشاهد فيه: (إذا إنه)؛ حيث جاز في همزة (إنّ) الوجهان؛ فأما الفتح فعلى تقديرها مع معموليها بالمفرد وإن كان المفرد محتاجاً إلى مفرد آخر لتمام جملة على الراجح، وأما الكسر فلتقديرها مع معموليها جملة وهي في ابتدائها.

ينظر البيت في: الكتاب ٣/١٤٤؛ والمقتضب ٢/٣٥١؛ والأصول في النحو ١/٢٦٥، والخصائص ٢/٣٩٩؛ وشرح المفصل ٣/١٢٢، ٤/٥٢٩؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٨؛

فالكسر: بناء على عدم تأويلها بمصدر.

والفتح: على تأويلها به؛ أي: إذا عبوديته حاصلة.

- وبعد (فا جزاء)، أي: الفاء الدالة على الجزاء، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١)، قســـــــــــــــــمـــــــــــــــــي بالوجهين^(٢).

- (و) بعد (أي) التفسيرية، نحو: "أشرت إليه، أي: إنه ذاهبا" بالكسر، والفتح.
- (وبين قولين وفا)، أي: وكذا إذا وفّت "أن"، أي: جاءت بين قولين؛ بأن كانت خبرا عن قول، وخبرها قول، وقائل القولين واحد، نحو: "خير قولي: إني أحمد الله"؛ فمن فتح؛ فعلى تقدير: "خير قولي حمد الله"، ومن كسر؛ فعلى تقدير: "خير قولي هذا الكلام".

- (و) كذا إذا وقعت بعد فعل (قسم) ظاهر، (لا لام بعد تذكر)، أي: لم تذكر بعده اللام في جوابه، كقوله:

أَوْ تَخْلِفْنِي بِرِّكَ الْعَلِيِّ أَيُّ أَبُؤْ ذِيَالِكَ الصَّيِّ^(٣)

والجنى الداني ص ٣٧٨، ٤١١؛ وتوضيح المقاصد ٥٢٧/١، وأوضح المسالك ٣٣٨/١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٤٨؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٦٩؛ وشرح ابن عقيل ٣٥٦/١؛ والمقاصد النحوية ٢٢٤/٢؛ وشرح الأشموني ٣٠٢/١، وشرح التصريح ٣٠٥/١؛ وجمع الهوامع ٥٠٠/١، وخزانة الأدب ٢٦٥/١٠؛ والدرر ٢٩١/١.

(١) سورة الأنعام: من الآية: ٥٤ .

(٢) أي: بكسر همزة (فَأَنَّهُ)، وفتحها، وهما قراءتان متواترتان؛ فقد قرأ بالكسر: ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع وحمة، والكسائي، وقرأ بالفتح: عاصم، وابن عامر، ويعقوب.
ينظر: السبعة لابن مجاهد ص ٢٥٨، والتذكرة في القراءات ٣٢٤/٢، والنشر ٢٥٨/٢.

(٣) الرجز لرؤبة، في ديوانه ص ١٩٠؛ وقبله:

لَتَقْعِدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ ... مَيِّ ذِي الْقَادُورَةِ الْمَقْلِيِّ

وقال ابن بري: هما لأعرابي قديم من سفر فوجد امرأته قد وضعت ولداً، فأنكره.

روي بكسر "إنّ"؛ على جواب القسم، وبفتحها؛ على جعلها منصوبا بنزع الخافض، أي: على [أني]^(١) أبو ذئالك الصبي.

واحترز بقوله: "لا لام بعد تذكر" عن فعل القسم الذي بعده اللام في الجواب؛

فإنه يتعين فيه الكسر، نحو: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللّٰهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ﴾^(٢).

(واللام أصحب خبر اللذ تكسر)، أي: أقرن اللام، أي: لام الابتداء، مع خبر

"إنّ" المكسورة المؤخر عن اسمها، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ﴾^(٣).

- (لا النفي)، أي: إلا الخبر المنفي، فلا يقال: "إنّ زيدا لكّم يقم".

وندر قوله:

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَا مُتَشَاهِيَانِ وَلَا سَوَاءٌ^(٤)

(القصي): البعيد. (ذو القادورة): المكروه الذي لا يصاحبه الناس. (المقلي): المبعوض. (ذئالك): تصغير ذلك.

والشاهد فيه: (أني)؛ حيث يجوز في همزة (إن) الكسر والفتح؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم، لا لام بعده، أما الفتح فعلى تأويل (أن) مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جرّ محذوف، والتقدير: "أو تحلفي على كوني أبا لهذا الصبي"، وأما الكسر فعلى اعتبار (إنّ) واسمها وخبرها جملة جواب قسم؛ لا محل لها من الإعراب.

ينظر البيت في: اللمع ص ٢١٩، وشرح التسهيل ٢/٢٥، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٣١، وشرح ابن الناظم ص ١٢٠، ولسان العرب ١٥/٤٥٠ (ذا)، والجنى الداني ص ٤١٣، وتوضيح المقاصد ١/٥٢٨، وأوضح المسالك ١/٣٤٠، وتخليص الشواهد ص ٣٤٨، وشرح ابن عقيل ١/٣٥٨، والمقاصد النحوية ٢/٢٣٢، وشرح شذور الذهب للجوجري ١/٣٨٧، وشرح الأشموني ١/٣٠٣، وشرح التصريح ١/٣٠٦.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو سقط في المخطوط.

(٢) سورة التوبة: من الآية: ٥٦.

(٣) سورة النمل: من الآية: ٧٣.

(٤) البيت من الوافر، وهو لأبي حزام العكلي؛

(التسليم): إلقاء السلام. (الترك): الابتعاد.

- (والشرط)، أي: وإلا الخبر ذا الشرط؛ فلا يقرن باللام، فلا يقال: "إنّ زيدا لمن أكرمني أكرمته"؛ خلافا لابن الأنباري^(١).
- (و) إلا إذا كان خبر "إنّ" (فعلا) ماضيا متصرفا؛ لم يقرن بـ"قد"؛ (ك: ولي)، فلا يقرن باللام، فلا يقال: "إنّ زيدا لَوَلِيَّ الأمر".
- (و) إذا كان الماضي المتصرف مقرونا (مع قد) فإنه يلي اللام، أي: لام الابتداء، إذا كان خبر "إنّ"، كقولك: "إنّ زيدا لقد قام"، لأن "قد" تقرّب الماضي للحال، فيشبه المضارع.
- (و) بضمير (الفصل صل) هذه اللام؛ إذا كان ضمير الفصل متوسطا بين اسم "إنّ"، وخبرها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾^(٢).

والشاهد فيه: (لآلا)؛ حيث أدخل اللام على الخبر المنفي، وهذا شاذ. قال ابن جني: فإنما أدخل اللام، وهي للإيجاب على (لا)، وهي للنفي من قبل أنه شبهها بـ(غير)؛ كأنه قال: (لغير المتشابهين).

ينظر البيت في: المحتسب ٤٣/١؛ وسر صناعة الإعراب ٥٥/٢؛ وتوضيح المقاصد ٥٣١/١، وأوضح المسالك ٣٤٥/١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٥٦؛ وشرح ابن عقيل ٣٦٨/١؛ والمقاصد النحوية ٢٤٤/٢؛ وشرح الأشموني ٣٠٩/١، وشرح التصريح ٣١٢/١؛ وجمع الهوامع ٥٠٦/١، وخزانة الأدب ٣٣٠/١٠، ٣٣١، والدرر ٢٩٤/١.

(١) ينظر: شرح الكافية ٤٩٠/١، وارتشاف الضرب ١٢٦٧/٣، وجمع الهوامع ٥٠/١.

هو: الإمام أبو بكر؛ محمد بن القاسم الأنباري، النحوي اللغوي، ولد سنة ٢٧١ هـ، كان أعلم الناس بالنحو، والأدب، وأكثرهم حفظا، قيل: إنه حفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهدا في القرآن، وكان يملئ من حفظه لا من كتاب، وكان مع هذا ثقة، ديناً، ورعاً، أخذ عن ثعلب، وروى عنه الدارقطني، وجماعة، له تصانيف مفيدة منها: كتاب الزاهر في اللغة، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، وكتاب هاءات القرآن، وكتاب الأمالي، وكتاب غريب الحديث، والأضداد، وغيرها كثير. مات ببغداد، وله ٦٧ سنة وذلك سنة ٣٢٨ هـ.

ينظر: إنباه الرواة ٢٠١/٣، ووفيات الأعيان ١٣٩/٣، والأعلام ٣٣٤/٦.

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ٦٢.

أصبح لام الابتداء أيضا (للاسم)، أي: اسم "إن"؛ حال كونه (آخر)، أي:

متأخرا عن الخبر، نحو: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا﴾^(١)، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾^(٢).

(و) أصبحها أيضا (معمول الخبر)، أي: معمول خبر "إن"؛/ حال كونه [٣٤/أ]

(وسطا)، أي: متوسطا بين اسمها، وخبرها، وكان ظرفا، أو مجرورا، نحو: "إن زيدا لبك واثق"، و"إنه لعندك قائم".

(وإن تصل)، أي: تقرن (بهذي) الأحرف (ما) الكافة؛ (ندر إعمالها)، أي: قلّ

إعمالها، وكثر إهمالها، نحو:

﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ﴾^(٣). ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَىٰ أَتَمَّ إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَحْدٌ﴾^(٤).

(وجاز) الإعمال (في: ليت)، مع اقترانها بـ "ما"، وروي بالوجهين قوله:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَىٰ حَمَامَتَيْنَا وَنِصْفَهُ فَقَدْ^(٥)

(١) سورة القلم: من الآية: ٣.

(٢) سورة النازعات: من الآية: ٢٦.

(٣) سورة النساء: من الآية: ١٧١.

(٤) سورة الأنبياء: من الآية: ١٠٨.

(٥) البيت من البسيط، وهو للناطقة الذبياني؛ في ديوانه ص ٢٤،

(فَقَدْ): أي حَسْبِي.

والشاهد فيه: (الحمام)؛ يروى بالنصب على إعمال (ليت)؛ إذا وصلت بـ(ما)، وبالرفع على الإهمال.

ينظر في: الجمل في النحو ص ١٢٠، والكتاب ١٣٧/٢؛ والخصائص ٤٦٠/٢؛ واللمع ص ٢٣٣، والإنصاف ٣٩٢/٢؛ وشرح المفصل ٥٢٠/٤؛ والمقرب ١١٠/١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٣؛ وشرح الكافية ٤٨٠/١؛ وشرح التسهيل ٣٨/٢، ولسان العرب ٣٤٧/٣ (قدد)، وأوضح المسالك ٣٤٩/١؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٦٢؛ وشرح قطر الندى ص ١٥١؛ ومغني اللبيب ص ٨٩، ٣٧٦، والمقاصد النحوية ٢٥٤/٢؛ وشرح الأشموني ٣١١/١؛ وشرح التصريح ٣١٧/١؛ وجمع الهوامع ٢٦٤/١، ٥١٩، وخزانة الأدب ١٥٧/٦؛ ٢٥٢/١، ٢٥٣؛ والدرر ١١٣/١؛ ٣٠٦.

برفع "الحمام"؛ على الإهمال، ونصبه؛ على الإعمال.
 وإنما جاز العمل في "ليتما" دون غيرها؛ لأن كَقَّها بـ "ما" لا يزيل اختصاصها
 بالأسماء، ولذلك قال: (ولا فعل يليها)، أي: "ليت" (مع) اقتراها بـ "ما" الكافة؛ (فيما)،
 أي: في القول الذي (اعتلى)، أي: ارتفع، وصح.
 وأما سائر الأحرف فإن وصلها بـ "ما" الكافة يزيل اختصاصها بالأسماء؛ فتدخل
 على الأفعال، فلذلك كثر إهمالها، ونذر إعمالها، كقوله تعالى:
 ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾^(١). ﴿أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾^(٢).

وقول الشاعر:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُّؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي^(٣)

وقوله:

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا^(٤)

(١) من الآية: ١٠٨ من سورة الأنبياء.

(٢) من الآية: ١١٥ من سورة المؤمنون.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس؛ في ديوانه ص ٣٩،

(المجد المؤثّل): أي: المجد المؤصل.

والشاهد فيه: (ولكنّما)؛ حيث إهمال عمل (لكنّ)؛ وزوال اختصاصها بالأسماء؛ لاتصالها
 بـ (ما) الكافة.

ينظر البيت في:

شرح أبيات سيبويه ٣٨/١، والإنصاف ٧٨/١، وشرح المفصل ٢١٢/١، ولسان العرب

٩/١١ (أثر)، وتذكرة النحاة ص ٣٤٠، والجنى الداني ص ٦١٩، ومغني اللبيب ص ٣٣٨،

وشرح التصريح ٣١٦/١، وجمع الهوامع ٥١٩/١، والدرر ٣٠٨/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق؛ في ديوانه ١٦٢/١؛

(عبد قيس): رجل من عدي بن جندب بن العنبر.

والمعنى: قال ابن يعيش: وصفهم بأنهم أهل ذلّة وضعف، لا يأمنون من يطرقهم ليلاً، فلذلك

قيدوا حمارهم وأطفأوا نارهم. وقيل: وصفهم بإتيانهم الأتّن وتقييدها لذلك.

(وَحَقَّقْتُ)، "إِنَّ" المكسورة المشددة، [ف) ^(١) بسبب تخفيفها (قَلَّ الإِعمال)، أي: نصب المبتدأ، ورفع الخبر؛ (بِإِنَّ) المكسورة المخففة منها، لبطلان اختصاصها بالأسماء، فلذلك كثر إهمالها.

(واللام) الفارقة بين "إِنَّ" المخففة، و"إِنَّ" النافية، (أَلْزَمَ مَهْمَلًا)؛ أي: أوجب الإتيان بها بعد "إِنَّ" المخففة المهملة؛ (إِنْ لَمْ يَبْنِ)؛ أي: إن لم يظهر المعنى؛ بأن خيف التباسها بـ"إِنَّ" النافية، ولم يكن بعدها نفي، نحو: "إِنَّ زَيْدَ لِقَائِمٍ". ومفهوم قوله: "إِنْ لَمْ يَبْنِ": أَنَّ اللام يجوز تركها بعد "إِنَّ" المخففة؛ إِنَّ بَانَ المعنى، كقوله:

أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ ^(٢)

والشاهد فيه: (لعلمًا)؛ حيث دخلت (ما) على (لعل)، فكفَّتها عن العمل.

ينظر البيت في: شرح المفصل ٥٢٠/٤؛ ٥٢٤، وشرح شذور الذهب ص ٣٦١، وشرح قطر الندى ص ١٥١؛ ومغني اللبيب ص ٢٧٨، ٢٨٠؛ وشرح شذور الذهب للجوهر ص ٥٠٨/٢، وشرح الأشموني ٣١٢/١، وشرح التصريح ٣١٦/١، وهمع الهوامع ٥٢٠/١، والدرر ٣٠٩/١. (١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو سقط في المخطوط.

(٢) البيت من الطويل، وهو للطرماح؛ في ديوانه ص ٢٨٠؛

(أبَاة): جمع آب، وهو الممتنع. (الضيم): الظلم. (مالك): اسم أبي قبيلة الشاعر. (كرام المعادن): طيبة الأصول.

والشاهد فيه: (وإِنَّ مَالِكٌ كَانَتْ)؛ حيث استغنى عن اللام الفارقة بعد (إِنَّ) المخففة؛ لأن موضعها غير صالح للنافية.

ينظر البيت في: شرح الكافية ٥٠٩/١، وشرح التسهيل ٣٤/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٣٧؛ وتذكرة النحاة ص ٤٣؛ والجنى الداني ص ١٣٤؛ وتوضيح المقاصد ٥٣٧/١، وأوضح المسالك ٣٦٧/١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٧٨؛ وشرح قطر الندى ص ١٦٥؛ وشرح ابن عقيل ٣٧٩/١؛ والمقاصد النحوية ٢٧٦/٢؛ وشرح الأشموني ٣١٧/١، وشرح التصريح ٣٢٧/١، وهمع الهوامع ٥١١/١، والدرر ٢٩٩/١.

لأن البيت مسوق للمدح؛ بدليل شطره الأول، ولو كانت "إن" نافية لكان هجواً، وهو غير مقصود؛ ضرورة أن الإنسان لا يهجو نفسه، وقبيلته.

وكذلك إن كان بعد "إن" نفي؛ فلا تحتاج لـ"لام الفرق"، لتعيين كونها المخففة، لعدم جواز توالي حرفي نفي، نحو: "إن زيد لن يقوم"، أو "ما يقوم"، ومن إعمالها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾^(١) في قراءة نافع^(٢).

(وأولها)، أي: "إن" المخففة المهيمنة الفعل (الناسخ) للمبتدأ، والخبر؛ (ذا التصرف)، أي: الذي ليس بجامد، (في غالب) أحوالها:

- إذا كان ماضياً، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾^(٣).

- بل (ولو) كان (مضارعاً يفي)، كقوله تعالى:

﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾^(٤). ﴿وَإِنْ تَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾^(٥).

خلافاً لابن مالك في زعمه أن ما ورد من مضارع يحفظ، ولا يقاس عليه^(٦).

وندر إيلاؤها غير الناسخ، كقوله:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ^(٧)

(١) من الآية: ١١١ من سورة هود.

(٢) قراءة نافع وابن كثير، بتخفيف "وإن"، و"لما"، وقرأها كذلك عاصم، وشعبة، وابن محيصن، وبتشديد هـ في قراءة ابن عامر، وحمزة، وحفص.

ينظر: السبعة لابن مجاهد ص ٣٣٩، والنشر ٢/٢٩٠، والإتحاف ص ٣٢٦.

(٣) من الآية: ١٤٣ من سورة البقرة.

(٤) من الآية: ٥١ من سورة القلم.

(٥) من الآية: ١٨٦ من سورة الشعراء.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ١/٣٥٤، وجمع الهوامع ١/٥١٢.

(٧) البيت من الكامل، لعاتكة بنت زيد؛ في خزانة الأدب ١٠/٣٧٣ - ٣٧٨، ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٣/٢٧٧،

(وخففت) "أَنَّ" المفتوحة المشددة؛ (فجاز الأعمال)، أي: نصب المبتدأ، ورفع الخبر (بأنَّ) المفتوحة المخففة منها، (في مضمّر) لا يبرز إلا في الضرورة، (ولو) كان المضمّر العاملة فيه (بغير الشأن عنّ)، أي: عرض؛ حال كونه لغير/ الشأن، والأكثر فيه: أن يكون ضمير الشأن، كقوله تعالى:

﴿وَأَخْرَ دَعَوْنَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١)، أي: إنّه، أي: الأمر، والشأن.

ومثال إعمالها في مضمّر لغير الشأن قوله تعالى:

﴿أَنْ يَتَّيْرَهُمْ﴾^(٢)، قدره سيبويه: أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا^(٣). وقد يبرز للضرورة، كقوله:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَجْلُ وَأَنْتَ صَدِيقُ^(٤)

(شَلَّتْ): بفتح الشين؛ إخبار ومعناه الدعاء، وشَلَّتْ على ما لم يسم فاعله لغة رديئة. (حَلَّتْ عليك): نزلت بك، ويروي مكانه: وجبت عليك. المتعمّد: القاصد. والشاهد في: (إن قتلت لمسلما)؛ حيث ولي (إن) المخففة من الثقيلة فعل غير ناسخ، وحكم مجيء الفعل غير الناسخ بعد المهملة نادر، ولا يقاس عليه، خلافا للأخفش الذي لا يرى بأسا بدخول الفعل غير الناسخ بعدها.

ينظر في: الجمل في النحو ص ١٦٠، ٢٧٢، واللامات ص ١١٦، والمحتسب ٢/٢٥٥، وسر صناعة الإعراب ٢/١٩٩، ٢٠١، والمنصف ٣/١٢٧، والإنصاف ٢/٥٢٦، وشرح المفصل ٤/٥٤٦، ٥٥٣، ١٤٨/٥، والمقرب ١/١١٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٣٦، وشرح التسهيل ٢/٣٦، ٣٧، والجنى الداني ص ٢٠٨، وأوضح المسالك ١/٣٦٨، وتخليص الشواهد ص ٣٧٩، ومغني اللبيب ص ٣٧، وشرح ابن عقيل ١/٣٨٢، والمقاصد النحوية ٢/٢٧٨، وشرح الأشموني ١/٣١٨، وشرح التصريح ١/٣٢٨، وهمع الهوامع ١/٥١٣، والدرر ١/٣٠٠.

(١) من الآية: ١٠ من سورة يونس.

(٢) من الآية: ١٠٤ من سورة الصافات.

(٣) نصّ تقدير سيبويه: "ناديناه أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم." الكتاب ٣/١٦٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

وقوله:

بَأْنُكَ رَيْعٌ وَغَيْثٌ مَرْيَعٌ وَأَنْتَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا^(١)

(وجملة خبرها)، يعني: أن خبر "أَنْ" المفتوحة المخففة؛ إذا كانت عاملة لا

يكون إلا جملة؛ إما اسمية مجردة، نحو:

﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢).

وكقول الشاعر:

والشاهد فيه: (أَنْتَ)؛ حيث خففت (أَنْ) المفتوحة، وبرز اسمها وهو الكاف وذلك قليل، والكثير أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار وخبرها جملة.

ينظر في: والمنصف ١٢٨/٣؛ والإنصاف ١٦٦/١؛ وشرح المفصل ٥٤٥/٤؛ ولسان العرب ٨١/٤ (حرر)، ١٩٤/١٠ (صدق)، ٣٠/١٣ (أَنْ)؛ والجنى الداني ص ٢١٨؛ وتوضيح المقاصد ٥٣٩/١، ومغني اللبيب ص ٤٧؛ وشرح ابن عقيل ٣٨٤/١؛ والمقاصد النحوية ٣١/٢؛ وشرح الأشموني ٣١٩/١؛ وشرح التصريح ٤٩٠/٢، وجمع الهوامع ٥١٦/١، وخزانة الأدب ٤٢٦/٥، ٣٨١/١٠، ٣٨٢؛ والدرر ٣٠٢/١.

(١) البيت من المتقارب، وينسب لكعب بن زهير؛ وليس في ديوانه؛ وقيل: لجنوب بنت العجلان، وقيل: لعمرة بنت العجلان؛

(مريع): أي واسع. (الثمال): الغياث، يُقال: فلان ثمال قومه، أي: غياث لهم يقوم بأمرهم. والشاهد فيه: (بَأْنُكَ رَيْعٌ)، و (وَأَنْتَ هُنَاكَ)؛ حيث صرّح باسم (أَنْ) المخففة في الموضعين لأجل الضرورة؛ فأخبر عن الأول بالمفرد، وعن الثاني بالجملة.

ينظر البيت في: شرح أشعار الهذليين ٥٨٥/٢؛ والإنصاف ٢٠٧/١؛ وشرح المفصل ٥٥٢/٤؛ وشرح التسهيل ٤٠/٢، ٨/٤، ولسان العرب ٣٠/١٣ (أَنْ)، واللمحة في شرح الملحة ٥٥٦/٢، وتخليص الشواهد ص ٣٨٠؛ وأوضح المسالك ٣٧٠/١؛ وشرح قطر الندى ص ١٥٦؛ ومغني اللبيب ص ٤٧، والمقاصد النحوية ٢٨٢/٢؛ وشرح الأشموني ٣٢٠/١، وشرح التصريح ٣٣٠/١؛ وخزانة الأدب ٤٢٧/٥؛ ٣٨٤/١٠.

(٢) من الآية: ١٠ من سورة يونس.

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ^(١)

أو مقرونة بـ"لا"، نحو: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٢).

أو بـ"رُبَّ"؛ كقول الشاعر:

تَيَقَّنْتُ أَنَّ رَبَّ امْرِئٍ خَيْلَ خَائِنًا أَمِينٌ وَخَوَّانٍ يُخَالُ أَمِينًا^(٣)

وإما فعلية مصدرية بجماد، نحو:

﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَنِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٤).

﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ﴾^(٥).

أو بفعل دعاء، كقوله تعالى: ﴿وَالْحَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾^(٦).

(١) البيت من البسيط، للأعشى ميمون بن قيس؛ في ديوانه ص ٥٩؛

والشاهد فيه: (أَنْ هَالِكُ)؛ حيث خَفَّت (أَنْ) وحذف اسمها، والتقدير: "أنه هالك"؛ وجاء خبرها جملة اسمية: (كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ هَالِكُ)، ف(هَالِكُ) خبر مقدم لـ(كُلُّ) .

ينظر في: الكتاب ١٣٧/٢، والمقتضب ٩/٣، والأصول في النحو ٢٣٩/١، والخصائص ٤٤١/٢، وأما ابن الشجري ١٧٨/٢، والإنصاف ١٦٢/١، وشرح المفصل ٥٤٧/٤، وشرح الكافية ٤٩٧/١، وشرح ابن النّاطم ص ١٨١، وتوضيح المقاصد ٥٣٩/١، وتخليص الشواهد ص ٣٨٢، والمقاصد النحوية ٢٨٧/٢، وجمع الهوامع ٥١٥/١، وخزانة الأدب ٣٩٠/٨، والدرر ٣٠٠/١.

(٢) من الآية: ١٤ من سورة هود.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

والشاهد فيه: (أَنْ رَبَّ)؛ حيث خَفَّت (أَنْ) وحذف اسمها، لمجيء خبرها جملة مقرونة بـ(رَبَّ).

ينظر في: شرح التسهيل ٤٢/٢، وجمع الهوامع ٥١٥/١، والدرر ٣٠١/١، ٤٧/٢.

(٤) سورة النجم، الآية: ٣٩.

(٥) من الآية: ١٨٥ من سورة الأعراف.

(٦) من الآية: ٩ من سورة النور.

(فإن وفي)، أي: فإن جاء خبرها؛ حال كونه (فعلا) موضوعا (لغير طلب)،
أي: غير دالّ على الطلب (مصرفا)، أي: غير جامد؛ فإنه:

- (يقرون غالبا بـ: قد) التحقيقية، كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾^(١).
- (أو) بحرف (نفي)، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٢)، وقوله: ﴿أَن لَّنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾^(٤).
- (أو) بحرف (تنفيس)، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾^(٥).
- (أو) بـ (لو) الشرطية، كقوله تعالى: ﴿وَأَلَوْ اسْتَقَمُّوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾^(٦)، ﴿أَن لَّوْ

نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾^(٧).

- (أو) بـ (رُبّ)، نحو: "علمت أن رُبّ رجلٍ أكرمه عمرو".
 - (أو) بحرف (شرط)، كقوله تعالى: ﴿أَن إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾^(٨) إلخ.
- قوله: (حكوا)، تتميم للبيت، ومفهوم قوله: "غالبا"، أنه يندر ترك الاقتران بما ذكر، مع كون خبرها فعلا متصرفا، كقوله:

وهي قراءة نافع المدني بتخفيف النون في (أَنْ) ، وكسر الضاد، وفتح الباء في (عَضِبَ)، على أنه فعل ماضٍ.

ينظر: السبعة لابن مجاهد ص ٤٥٣، والنشر ٣٣٠/٢.

- (١) من الآية: ١١٣ من سورة المائدة.
- (٢) من الآية: ٨٩ من سورة طه.
- (٣) من الآية: ٥ من سورة البلد.
- (٤) من الآية: ٧ من سورة البلد.
- (٥) من الآية: ٢٠ من سورة المزمل.
- (٦) من الآية: ١٦ من سورة الجن.
- (٧) من الآية: ١٠٠ من سورة الأعراف.
- (٨) من الآية: ١٤٠ من سورة النساء.

عَلِّمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ^(١)

(وخففت كأن) المشددة، وإذا عملت (فالا سم) الذي تعمل فيه (ك) اسم (أن) المفتوحة المخففة، يعني: أن اسمها لا يكون إلا ضميراً، لا يبرز إلا في الضرورة، والأكثر فيه أن يكون ضمير شأن، وخبرها جملة اسمية، كقوله:

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ^(٢)

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(يؤملون): يرجون. (السؤل): الأمنية.

والشاهد فيه: (أَنَّ يُؤْمَلُونَ)؛ حيث جاء خبر (أن) المخففة من الثقيلة فعلاً مضارعاً، ولا فاصل بين (أن) وجملة الخبر - وهو نادر - والكثير: "أن سيؤملون".

ينظر في: شرح التسهيل ٤٤/٢، واللمحة في شرح الملحة ٥٥٩/٢، والجنى الداني ص ٢١٩؛ وتوضيح المقاصد ٥٤٠/١، وأوضح المسالك ٣٧٢/١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٣؛ وشرح قطر الندى ص ١٥٥؛ وشرح ابن عقيل ٣٨٨/١، والمقاصد النحوية ٢٩٤/٢؛ وشرح الأشموني ٣٢٣/١؛ وشرح التصريح ٣٣٢/١؛ وجمع الهوامع ٥١٦/١، والدرر ٣٠٢/١.

(٢) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(مشرق): مضيء. (النحر): موضع القلادة من العنق. (حُقَّان): تثنية حُقّ، وهو الوعاء المعروف.

والشاهد فيه: (كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّان)؛ حيث خففت (كأن)، وحذف اسمها، وهو ضمير الشأن، ورفع الاسم المذكور بعدها على أنه مبتدأ، والجملة منه ومن خبره خبر (كأن) والتقدير: (كَأَنَّهُ - أي الشأن - ثدياه حقان).

ويروى: (كَأَنَّ ثَدْيَيْهِ حُقَّان) على الإعمال.

ينظر البيت في: الكتاب ١٣٥/٢، ١٤٠، والأصول في النحو ٢٤٦/١، والمنصف ١٢٨/٣، والإنصاف ١٦٠/١، وشرح المفصل ٥٦٥/٤، وشرح التسهيل ٤٥/٢، وشرح ابن الناظم ص ١٣٢، ولسان العرب ٣٠/١٣، ٣٢ (أن)، والجنى الداني ص ٥٧٥، وتوضيح المقاصد ٥٤١/١، وأوضح المسالك ٣٧٨/١، وتخليص الشواهد ص ٣٨٩، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٩، وشرح قطر الندى ص ١٥٨، وشرح ابن عقيل ٣٩١/١، والمقاصد النحوية ٣٠٥/٢،

أو فعلية مبدوءة بـ "لم"، كقوله تعالى: ﴿كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ﴾^(١).
أو بـ "قد"، كقوله:

لَا يَهُولَنَّكَ اصْطِلَاءُ لَظَى الْحَرْبِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا^(٢)
وقد يكون اسمها ظاهرا، كقوله:
فَيَوْمًا تُؤَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(٣)

وشرح الأشموني ٣٢٤/١، وجمع الهوامع ٥١٦/١، وخزانة الأدب ٣٩٢/١٠، ٤٤٠، والدرر ٣٠٣/١، ٣٠٥.

(١) من الآية: ٢٤ من سورة يونس.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(يهولنك): أي لا يفزعنك من الهول، وهو الفزع. (اصطلاء): من اصطليت بالنار وتصليت بها. (لظى الحرب): نارها، وأراد شدائدتها ومكروها. (محذورها): ما يحذر من أمرها. (ألما): من الإمام، وهو النزول، يقال: ألم به أمر: إذا نزل به.

والشاهد فيه: (كأن قد ألما)؛ حيث مجيء (كأن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الغيبة المحذوف، ومجيء خبرها جملة فعلية، فعلها ماض، ولذا، فصل بينهما بـ (قد) على القياس. ينظر في: شرح التسهيل ٤٥/٢، وأوضح المسالك ٣٧٩/١؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٦٩؛ والمقاصد النحوية ٣٠٦/٢، وشرح الأشموني ٣٢٦/١، وشرح التصريح ٢٣٥/١.

(٣) البيت من الطويل، لعباء بن أرقم؛ في الأصمعيات ص ١٥٧؛ ولأرقم بن لعباء في: شرح أبيات سيبويه ٣٦٦/١؛ ولزيد بن أرقم في: الإنصاف ١٦٤/١؛ ولكعب بن أرقم؛ في: لسان العرب ٤٨٢/١٢ (قسم)؛ ولباغت بن صريم اليشكري؛ في: تخلص الشواهد ص ٣٩٠؛ ولراشد بن شهاب اليشكري، أو لابن أصرم اليشكري؛ في: خزانة الأدب ٤١١/١٠.

(توافينا): تأتينا وتزورنا. (وجه مقسم): جميل حسن. (تعطو): تتناول أو تمد عنقها وتميله، (وارق السلم): أي شجر السلم المورق، والسلم: شجرة العضاه له شوك، ويروي مكانه: ناضر السلم. والشاهد فيه: (كأن ظبية)؛ حيث حذف اسم (كأن) على رواية رفع (ظبية) من غير أن يكون ضمير شأن، وإفراد خبرها على هذه الرواية، وأما على رواية نصب (ظبية) ففيه دليل على جواز ذكر اسم (كأن) المخففة في الكلام، والوجهان جائزان كما سلف.

بنصب "ظبية" على أنه اسم "كأن"، وروي بالرفع على أنه مبتدأ؛ خبره الجملة بعده، واسم "كأن" ضمير مستتر، وروي بالجرّ على زيادة "أن"، أي: "كظبية".
(ومن يخفف علّ)، و(لكنّ) مع بقاء^(١) إعمالهما؛ (وهن)، أي: ضعف قوله، وأثبت الفارسي: تخفيف "لعلّ"^(٢)، ويونس: تخفيف "لكنّ"، وأعملها قياساً^(٣).

ينظر البيت في: الكتاب ١٣٤/٢؛ ١٦٥/٣؛ والمحتسب ٣٠٨/١؛ وسر صناعة الإعراب ٣٢٠/٢؛ وشرح المفصل ٥٦٧/٤؛ والمقرب ١١١/١، ٢٠٤/٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٤١، ٣٣١؛ وشرح التسهيل ٤٦/٢، ٥١/٤، والجنى الداني ص ٢٢٢، ٥٢٢؛ وأوضح المسالك ٣٧٧/١؛ وشرح قطر الندى ص ١٥٧؛ ومغني اللبيب ص ٥١؛ وشرح الأشموني ٣٢٥/١، وشرح التصريح ٣٣٣/١؛ وجمع الهوامع ٥١٧/١، ٤٠٨/٢، والدرر ٣٠٤/١، ٢٩/٢.

(١) في المخطوط (بناء)، والصواب ما أثبتته.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٥٤٣/١، وجمع الهوامع ٥١٨/١، والمطالع السعيدة ٣٢٢/١.

(٣) القياس على: "إنّ"، و"أنّ"، و"كأنّ". ينظر: المصادر السابقة أنفسها.

(لا العاملة عمل إن)

أي: هذا مبحث عملها عمل "إن"، ووجه الشبه بينهما: أن "لا" لتأكيد النفي، كما أن "إن" لتأكيد الإثبات.

(كإن) التوكيدية (لا) النافية في العمل، إلا أنها لا تعمل إلا (في النكرات)، وإعمالها عمل "إن" شروط:

[أ/٣٥] - أشار لأولها بقوله: / "في النكرات"؛ فإذا دخلت على المعارف أهملت، ووجب تكرارها، نحو: "لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو".

- ولثانيها بقوله: (إن ولي نفيًا بها)، أي: أن تكون للنفي، أي: مؤدية له، احترازًا من الزائدة، فلا تعمل، وشذَّ إعمالها في قوله:

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطْفَانُ لَا ذُنُوبَ لَهَا إِذَا لَالَامَ ذَوْوُ أَحْسَابِهَا عَمْرًا^(١)

- وثالثها: أن يكون نفيها (عاما)، أي: مستغرقًا لأفراد الجنس، احترازًا عما إذا كان نفيها يحتمل الوحدة، فإنها تعمل عمل "ليس" كما تقدم.

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٨٥/١؛

(غطفان): اسم قبيلة. (لام): عدل وأنب. (أحسابها): جمع حسب، وهو ما يعده الإنسان من مفاخر أصوله.

والشاهد فيه: (لَا ذُنُوبَ لَهَا)؛ حيث إعمال (لا) عمل (إن) مع زيادتها، وهذا شاذ ولا يقاس عليه؛ لأن (لا) الزائدة تأتي في الكلام بمجرد تأكيد نفيه وتقويته، وأصل الكلام: "لو لم تكن ذنوب لغطفان للام". فالمراد ثبوت الذنوب ل (غطفان)؛ وهو مستفاد من نفي النفي المعلوم من (لو)؛ التي تدل على امتناع شرطها، ومن (لم) التي أعقبتها؛ ونفي النفي إثبات؛ ولهذا ف (لا) لم تفد شيئاً؛ ولذا حكم بزيادتها.

ينظر البيت في: الخصائص ٢٦/٢؛ وشرح التسهيل ٥٩/٢، ولسان العرب ٢٦٩/٩ (غطف)، وأوضح المسالك ٣/٢؛ والمقاصد النحوية ٣٢٢/٢؛ وشرح الأشموني ٣٢٩/١، وشرح التصريح ٣٣٧/١؛ وجمع الهوامع ٥٣٠/١، وخزانة الأدب ٣٠/٤، ٣٢، ٥٠؛ والدرر ٣٢٠/١.

- (و) رابعها: أن يكون منفيها (لم ينفصل) بينه وبينها، فإن انفصل أهملت، ووجب تكرارها، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ (٤٧) ^(١).

- وبقي على الناظم شرط خامس، وهو: أن لا يدخل عليها حرف جر ^(٢)، نحو: "جِئْتُ بِلَا زَادٍ"، و"غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ"، وشدّ: "جِئْتُ بِلَا شَيْءٍ" بالفتح.

(فانصب) بها (مضافا)، نحو: "لَا صَاحِبَ بَرٍّ مَمْقُوتٍ"، (أو شبيهه)، أي: شبيهه المضاف، وهو ما بعده شيء من تمام معناه، نحو: "لَا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرًا"، و"لَا رَاغِبًا فِي الشَّرِّ مَحْمُودًا".

(ومرّ)، أي: تقدم، (ما ينبغي)، أي: تقدم في باب المعرب، والمبني؛ التكلّم على اسم ^(٣) "لا"، الذي يبنى على الفتح؛ لتركبه معها تركيب "خمسة عشر".

(وأوّل بالرفع الخبر)، أي: أول الخبر للاسم، أي: أخره عنه، بلا فصل؛ حال كونه بالرفع، أي: مرفوعا، ورافعه "لا" عند عدم التركيب إجماعا، ومع التركيب عند الأخفش ^(٤).

(١) سورة الصافات، الآية: ٤٧.

(٢) استدراك من الشارح على الناظم، مع أن السيوطي قد ذكر هذا الشرط في شرحه على جمع الجوامع، حيث يقول: "الشرط الخامس: أن تكون النكرة غير معمولة لغير لا بخلاف نحو جئت بلا زاد فإن النكرة فيه معمولة للباء ونحو لا مرحبا بهم فإنها فيه معمولة لفعل مقدر".

همع الهوامع ٥٢٦/١.

(٣) في المخطوط: (الاسم)، والصواب ما أثبتته.

(٤) قال السيوطي:

"والإجماع على أن "لا" هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش، والمازني، والميرد، والسيوافي، وجماعة، وصححه ابن مالك؛ إجراء لها مجرى "إن".

وقيل: إنها لم تعمل فيه شيئا، بل "لا" مع النكرة في موضع رفع على الابتداء، والمرفوع خبر المبتدأ، وصححه أبو حيان، وعزاه لسيبويه، واستدل لجواز الإتيان هنا بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف "إن".

(وواجب تأخير)، أي: خبر "لا" عن اسمها، و(لو) كان (ظرفاً)، أو مجروراً لضعفها، نحو: "لا رجل في الدار، أو عنده"، و"لا صاحب برّ عندك، أو في الدار"؛ فلا يقال: "لا في الدار رجل" بالفتح، و"لا في الدار صاحب برّ" بالنصب.

(والحكم)، أي: عمل "لا" عمل "إنّ" (باق) لها، (مع همز يلفي)، أي: مع دخول همزة الاستفهام عليها، نحو: "ألا صاحب برّ في الدار"، "ألا خيراً من زيد عندك"، ويكثر في الاستفهام الإنكاري، كقوله:

أَلَا طَعَانَ أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيْرِ^(١)

وقوله:

أَلَا ارْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشْيِبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ^(٢)

-
- وذهب بعضهم: إلى أنها لم تعمل في الاسم أيضاً شيئاً حالة التركيب؛ لأنها صارت منه بمنزلة الجزء، وجزء الكلمة لا يعمل فيها. "مع الهوامع ٥٢٩/١.
- (١) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٩؛
- (الطعان): الضرب بالرمح. (الفرسان العادية): المقاتلون الظالمون، أو كثيرو العدو وسريعوه.
- (التجشؤ): صوت يصدر عن امتلاء المعدة. (التنائير): جمع تنور، وهو الموقد الذي كانوا يخبزون فيه. والشاهد فيه: (ألا طعان)؛ حيث جاءت (ألا) للتوبيخ والإنكار، ودخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس، لم يغير من عملها.
- ينظر في: الكتاب ٣٠٦/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٥٥٨/١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣١٨؛ وشرح التسهيل ٧٠/٢، والجنى الداني ص ٣٨٤؛ وتوضيح المقاصد ٥٥٠/١، وتحليص الشواهد ص ٤١٤؛ ومغني اللبيب ص ٩٦، ٤٥٧، والمقاصد النحوية ٣٦٢/٢؛ وشرح الأشموني ٣٤٢/١، ومع الهوامع ٥٣٢/١، وخزانة الأدب ٦٩/٤، ٧٧؛ والدرر ٣٢٣/١.
- (٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله؛
- (ارعواء): انكفاف وانزجار. (وَلَّتْ): أدبرت. (أذنت): أعلمت. (المشيبي): هنا الشيخوخة.
- (الهرم): أقصى الكبر.
- والشاهد فيه: (ألا ارعواء)؛ حيث جاءت (ألا) للتوبيخ والإنكار، ودخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس، لم يغير من عملها.

وهو قليل؛ إذا كان الاستفهام عن النفي؛ كقوله:
 أَلَا اصْطَبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ إِذَا أُلَاقِيَ الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي^(١)
 (وللدليل)، أي: ولأجل قيام الدليل على المحذوف (جاز حذف الخبر)؛ أي:
 خبر "لا" النافية للجنس عند الحجازيين، ووجب عند التميميين، والطائيين، كقوله
 تعالى: ﴿لَا ضَيْرَ﴾^(٢). ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾^(٣).
 وكقوله ﷺ: "لَا عُدْوَى وَلَا طَيْرَةَ"^(٤)، و"لَا بَأْسَ"^(٥).

ينظر في: شرح التسهيل ٧٠/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣١٩؛ واللمحة في شرح الملحة
 ٤٩٧/١، وتخليص الشواهد ص ٣١٤؛ ومغني اللبيب ص ٩٦؛ وشرح ابن عقيل ٢١/٢؛
 والمقاصد النحوية ٣٦٠/٢؛ وشرح الأشموني ٣٤٢/١، وشرح التصريح ٣٥٤/١؛ وجمع الهوامع
 ٥٣٢/١، والدرر ٣٢٤/١.

(١) البيت من البسيط، وهو للمجنون قيس بن الملوح؛ في ديوانه ص ١٧٨؛ والرواية في صدره:
 (لليلي) مكان (لسلمى)؛

(اصطبار): تصبّر وتجلّد واحتمال. (جلد): صلابة وثبات. (لاقاه أمثالي): كناية عن الموت.
 والشاهد فيه: (أَلَا اصْطَبَارَ)؛ حيث عامل (لا) النافية للجنس بعد دخول همزة الاستفهام، بمثل
 ما كان يعاملها قبل دخولها؛ والمراد بالهمزة: الاستفهام، ومن (لا) : النَّفْيُ؛ فيكون معنى الحرفين
 معاً الاستفهام عن النَّفْيِ.

ينظر البيت في: شرح التسهيل ٧٠/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٢٠، ٣٨٤؛ واللمحة في شرح
 الملحة ٤٩٧/١، والجنى الداني ص ٣٨٤؛ وتخليص الشواهد ص ٤١٥؛ ومغني اللبيب ص ٢١،
 ٩٧؛ وشرح ابن عقيل ٢٢/٢؛ والمقاصد النحوية ٢٥٨/٢؛ وشرح الأشموني ٣٤٣/١؛ وشرح
 التصريح ٣٥٣/١؛ وجمع الهوامع ٥٣٢/١، وخزانة الأدب ٧٠/٤؛ والدرر ٣٢٢/١.

(٢) من الآية: ٥٠ من سورة الشعراء.

(٣) من الآية: ٥١ من سورة سبأ.

(٤) أخرجه البخاري، ومسلم. جامع الأصول ٦٣١/٧ ورقم: (٥٨٠٣).

(٥) والحديث بتمامه عن عبد الله بن السائب -رضي الله عنه- قال: «دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

وأكثر ما يحذف الحجازيون مع "إلا"، نحو: "لا إله إلا الله"، و"لا حول، ولا قوة إلا بالله"؛ فإن لم يقم دليل على حذفه لم يجر حذفه، نحو: "لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ" ^(١).
وكقول حاتم ^(٢):

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوَلَدَانِ مَضْبُوحٌ ^(٣)

مَعْقِل، فسألناه عن المزارعة؟ فقال: زعم ثابت بن الضحاك أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهي عن المزارعة، وأمر بالمؤاجرة، وقال: لا بأس بها» أخرجه مسلم. جامع الأصول ٤٨/١١ ورقم: (٨٥١٢).

(١) أخرجه البخاري، ومسلم، والترمذي. جامع الأصول ٤٣١/٨ ورقم: (٦١٩٢).

(٢) هو حاتم الطائي، واسمه: أبو عدي بن عبد الله بن سعد بن الحشرج، من طيء، مضرب المثل في الجود، والكرم، وصاحب شعر جيد، كان حيث ما نزل عرف، وكان ظفيرا، إذا قاتل غلب، وإذا غنم أنهب، وإذا سئل وهب، وإذا أسر أطلق.

ينظر: الشعر والشعراء ٢٤١/١، وخزانة الأدب ٢٧٦/١، والأعلام ١٥١/٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو لحاتم بن عبد الله الطائي في: ديوانه ص ٢٩٣ - ٢٩٤؛

وقد ورد ملقّق الصدر، والعجز من بيتين؛ وهما:

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحٌ

إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصَرَّتْهَا وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوَلَدَانِ مَضْبُوحٌ

ويروى لأبي ذؤيب الهذلي؛ في ملحق شرح أشعار الهذليين ص ١٣٠٧؛

(الجازر): الذي ينحر الذبائح. (الحرف): الناقة الضامر. وقيل: القوية الصلبة شبهت بحرف الجبل، وهو ناحية منه. (المصرمة): المقطوعة اللبن لعدم الرعي. (الأصلاء): جمع صلا، وهو ما حول الذنب. (التمليح): شيء من ملح أي: شحم. (اللقاح): جمع لقوح، وهي الناقة الحلوب. (أصرتها): جمع صرار، وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها، وإنما تلقى الأصرة حين لا يكون درّ، وذلك في سني القحط. (المصبوح): اسم مفعول وهو الذي سُقِيَ اللَّبَنَ صَبَاحًا، والمصبوح شرب الصباح.

(ومن يجره)، أي: حذف خبر "لا"؛ (مطلقاً)، أي: دل عليه دليل، أم لا؛ (لا تنصر) قوله، لأنه غلط^(١).

والشاهد فيه: (ولا كريم من ولدان مصبوح)؛ حيث ذكر خبر (لا)، وهو: (مصبوح) الذي لا يمكن حذفه؛ لعدم وجود ما يدل عليه.

ويجوز أن يكون (مصبوح) نعتاً لاسم (لا) النافية، حملاً على الموضع، والخبر محذوف لعلم السامع، وتقديره: موجود.

ينظر البيت في: الكتاب ٢/٢٩٩؛ والمقتضب ٤/٣٧٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/٦؛ وشرح المفصل ١/٢٦٥، وشرح التسهيل ٢/٥٧، ولسان العرب ٤/٤٥٢ (صرر)؛ واللمحة في شرح الملحة ١/٤٩٩، وتوضيح المقاصد ١/٥٥٤، وتخليص الشواهد ص ٤٢٢؛ وشرح ابن عقيل ٢/٢٥؛ والمقاصد النحوية ٢/٣٦٨، ٣٦٩؛ وشرح الأشموني ١/٣٤٦، وحاشية الصبان ٢/٢٤.

(١) وفي إنكار الجواز قال ابن مالك:

"وزعم قوم منهم الزمخشري، والجزولي: أن بني تميم يحذفون خبر (لا) مطلقاً -على سبيل اللزوم؛ إلا أن الزمخشري قال: (وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً)، وقال الجزولي: (ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفاً)؛ وليس بصحيح ما قالاه؛ لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة. والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه." شرح الكافية ١/٥٣٧؛ وينظر في: شرح المفصل ١/٢٦٥، وشرح التسهيل ٢/٥٦، وجمع الهوامع ١/٥٣٠، والمطالع السعيدة ١/٣٢٤-٣٢٥.

(ظَنٌّ وَأَخَوَاتُهَا)

[٣٥/ب]

أي: هذا / مبحث إعمالها.

(ينصب فعل القلب)، أي: يعمل الفعل الدال على معنى في القلب^(١) النصب
في (جزأي ابتداء)، أي: المبتدأ، والخبر، على أنهما مفعولان.
وأفعال القلوب^(٢) ها هي ذي:

- أولها: (ظَنٌّ)، وهي: لحكم الذهن الراجح، كقوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾^(٣)،
وقد تأتي لحكم الذهن الجازم، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقَوْنَ رَبَّهُمْ﴾^(٤)، أي:
يجزمون بذلك.

فإن كانت بمعنى: "اتهم" تعدت إلى واحد، نحو: "ظننت زيدا"، أي: اتهمته.

- وثانيها: (رَأْيٌ)، وتأتي للأمرين، واجتمعا في قوله تعالى:

﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۖ وَرَأَوْهُ قَرِيبًا ۖ﴾^(٥)، أي: أنهم يظنونونه بعيدا، ونعلمه قريبا.

فإن كانت بصرية، أو من الرأي، أو بمعنى: إصابة الرئة تعدت لواحد.

- وثالثها: (خَالٌ)، وهي أيضا للأمرين، فالظن؛ كقوله:

(١) ولأجل ذلك سميت بـ (أفعال القلوب).

(٢) تنقسم أفعال القلوب إلى أربعة أنواع:

أحدها: ما يُفيد في الخبر اليقين؛ وهو أربعة: وَجَدَ، وَأَلْفَى، وَتَعَلَّمَ - بمعنى أعلم - ودرى.
والثاني: ما يُفيد في الخبر الرجحان؛ وهو خمسة: جَعَلَ، وَحَجَا، وَعَدَّ، وَهَبَّ، وَزَعَمَ.
والثالث: ما يفيد في الخبر الوجهين، والغالب كونه لليقين؛ وهو اثنان: رَأَى، وَعَلِمَ.
والرابع: ما يفيد في الخبر الوجهين، والغالب كونه للرجحان؛ وهو ثلاثة: ظَنَّ، وَحَسَبَ،
وخال.

يُنظر: شرح التسهيل ٧٧/٢، وشرح ابن الناطم ص ١٩٥، وأوضح المسالك ٣١/٢-٤٢،
وشرح الأشموني ٣٦٠/١، وشرح التصريح ٣٥٩/١، وحاشية الصبان ٣٣/٢.

(٣) من الآية: ٣٢ من سورة الجاثية.

(٤) من الآية: ٤٦ من سورة البقرة.

(٥) سورة المعارج، الآية: ٦، ٧.

إِخَالُكَ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوًى يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ^(١)

واليقين؛ كقوله:

دَعَانِي الْعَوَائِي عَمَّهُنَّ وَخَلَّتْنِي لِي اسْمٌ فَلَا أَدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ^(٢)

فإن كانت بمعنى: "تكبر"، أو "ظلع"^(٣)؛ فهي لازمة.

- ورابعها: (علمت)، وهي: لليقين غالباً، كقوله:

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(إخالك): أظنك، وهمزة "إخال" مكسورة على غير القياس. (غض الطرف): إطباق الجفن، والمراد صرف النفس عن الحسان. (يسومك): يكلفك. (الوجد): العشق والهيام. والشاهد فيه: (إخالك ذا هوى)؛ حيث مجيء الفعل المضارع (إخال) بمعنى الظن والرجحان، وقد نصب مفعولين؛ أولهما: كاف الخطاب، وثانيهما: (ذا هوى).

ينظر في: شرح التسهيل ٨٠/٢، وأوضح المسالك ٤٥/٢؛ وشرح شذور الذهب ٦٤٥/٢، وشرح التصريح ٢٤٩/١؛ وجمع الهوامع ٥٤٣/١، والدرر ٣٣٥/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب العكلي؛ في ديوانه ص ١٠١؛

(الغواني): جمع غانية، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة، أو هي التي استغنت ببيت أبيها عن الأزواج، أو هي اسم فاعل من (غنى بالمكان)؛ أي: أقام به. ويروى: (دعاني العذاري)، والعذاري: جمع عذراء، وهي الجارية البكر، ويروى: (دعاء العذاري)، ودعاء - في هذه الرواية - مصدر (دعا) مضاف إلى فاعله، و(عمهن) مفعوله.

والشاهد فيه: (وخلتني لي اسم)؛ حيث مجيء (خال) فيه بمعنى اليقين، وليست بمعنى الظن، لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً، بل هو على يقين من ذلك، وقد نصب مفعولين، أولهما: ضمير المتكلم، وهو الياء، وثانيهما: جملة (لي اسم).

ينظر في: شرح التسهيل ٨١/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٣٧؛ وشرح ابن عقيل ٣٣/٢؛ والمقاصد النحوية ٣٩٥/٢؛ وشرح الأشموني ٣٥١/١؛ وجمع الهوامع ٥٤٣/١، ٥٦١، والدرر ٣٣٦، ٣٣٥/١.

(٣) ظلع: ظلع الرجل، والدابة في مشيه يطلع ظلعاً؛ أي: غمز في مشيه، وعرج.

ينظر: لسان العرب ٢٤٣/٨ (ظلع)، وتاج العروس ٤٦٩/٢١ (ظلع).

عَلِمْتُكَ الْبَازِلَ الْمَعْرُوفَ فَأَنْبَعَثْتُ إِلَيْكَ فِي وَاجِفَاتِ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ^(١)

وقوله:

عَلِمْتُكَ مَنَانًا فَلَسْتُ بِأَمَلٍ نَدَاكَ وَلَوْ ظَمَّانَ غَرْثَانَ عَارِيَا^(٢)

وقد ترد بمعنى: "الظن"، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾^(٣)؛ [أي]^(٤): "فإن ظننتموهن مؤمنات"؛ لأن الإيمان أمر قلبي لا يمكن القطع به.

فإن كانت بمعنى: "عرف" تعدت لواحد.

- وخامسها: (وجدا)، وهي: لليقين فقط، كقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ

خَيْرًا﴾^(٥)، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾^(٦)، ومصدرها: "الوجود".

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(البازل): السخي. (المعروف): الخير. (انبعثت): ثارت، ومضت ذاهبة في طريقها.

(واجفات): جمع واجفة، وهو ضرب من السير السريع، والمراد دواعي الشوق.

والشاهد فيه: (علمتك البازل)؛ حيث مجيء (علم) فيه بمعنى اليقين، وقد نصب مفعولين؛ أحدهما: الكاف، والثاني: (البازل).

ينظر في: شرح التسهيل ٧٨/٢، وشرح ابن عقيل ٣٠/٢؛ والمقاصد النحوية ٤١٩/٢، وشرح الأشموني ٣٥١/١، وحاشية الصبان ٢٨/٢.

(٢) سبق تخرجه.

والشاهد فيه: (علمتك منانا)؛ حيث مجيء (علم) فيه بمعنى اليقين، وقد نصب مفعولين؛ أحدهما: ضمير الخطاب (الكاف)، والثاني: (منانا).

(٣) سورة الممتحنة: من الآية: ٦٠.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) سورة المزمل: من الآية: ٢٠.

(٦) سورة الأعراف: من الآية: ١٠٢.

فإن كانت بمعنى: "أصاب" تعدت لواحد، نحو: "وجد زيد المال"، ومصدرها "الوجدان"، وإن كانت بمعنى: "استغنى"، ومصدرها "جدة"، أو بمعنى: "غضب"، ومصدرها "موجدة"، أو بمعنى: "حزن"، ومصدرها "وجدا"؛ فهي لازمة.

- وسادسها: (حجا)، وتختص بالظن، وصيغة المضارع منها "يحجو"، كقوله:
قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمًّا^(١)
فإن كانت بمعنى: "غلب" في المحاجة^(٢)، أو "قصد"، أو "رد"، أو "ساق"، أو "كتم"، أو "حفظ" تعدت لواحد، وإن كانت بمعنى: "قام"، نحو: "أحجو بمكة"، أو بمعنى: "بخل"، نحو: "أحجو بالمال"؛ فهي لازمة.

- وسابعها: (زعمت)، وتختص بالظن، كقوله:
زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَيْبًا^(٣)

(١) البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل؛ أو لأبي شنبل الأعرابي؛

(أحجو): أظن: (ألمت): نزلت وأصابت. (المللمات): جمع ملمة، وهي المصيبة، والنازلة. والشاهد فيه: (أحجو أبا عمرو أخا ثقة)؛ حيث استعمال الفعل (أحجو) بمعنى: (أظن)، ونصب به مفعولين؛ أحدهما: (أبا عمرو)، وثانيهما: (أخا ثقة). ينظر البيت في: شرح التسهيل ٧٧/٢، وشرح ابن الناظم ص ١٩٩، وأوضح المسالك ٣٢/٢، وتخليص الشواهد ٤٤٠، وشرح ابن عقيل ٣٨/٢، والمساعد ٣٥٥/١، والمقاصد النحوية ٣٧٦/٢، وشرح التصريح ٣٦٠/١، وشرح شذور الذهب للجوجري ٦٤٣/٢، وشرح الأشموني ٣٥٦/١، وهمع الهوامع ٥٣٧/١، والدرر ٣٢٨/١.

(٢) في المخطوط: (المحاجات).

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأبي أمية أوس الحنفي؛ (زعمتني): ظنتني. (شيخا): أي عاجزا وضعيفا، والشيخ: هو من ظهر عليه الضعف والشيب، ويجمع على أشياخ وشيوخ. (يدب ديبا): يمشي مشيا وثيدا. والشاهد فيه: (زعمتني شيخا)؛ حيث استعمال (زعم) بمعنى ظن، ونصبه مفعولين؛ الأول: ياء المتكلم والثاني: (شيخا).

وقوله:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ فَإِنِّي شَرِيتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ^(١)

والأكثر تعديها إلى "أَنْ" وصلتها، كقوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾^(٢).

[٣٦/أ]

فإن كانت بمعنى: "تكفل"، أو "رأس" تعدت لواحد، وإن كانت بمعنى: "سمن"، أو "هزل"، نحو: "زَعَمَتِ الشاة"؛ فهي لازمة.

- وثانها: (جعل)، وتختص أيضا بالظن، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ

الَّذِينَ هُمْ عِبَدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾^(٣).

فإن كانت بمعنى: "أوجد"؛ نحو: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾^(٤)، أو بمعنى:

"أوجب"، نحو: "جعلت للعامل كذا"، أي: أوجبت له، أو بمعنى: "الترتيب"، نحو: "جعلت بعض متاعي على بعض"؛ تعدت لواحد.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٦/٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٢٨، وشرح شذور الذهب ص ٤٦٤؛ وشرح قطر الندى ص ١٧٢؛ ومغني اللبيب ص ٧٧٥، والمقاصد النحوية ٢/٢٩٧؛ وشرح شذور الذهب للجوهرى ٢/٦٤٤، وشرح الأشموني ١/٣٥٤، وشرح التصريح ١/٣٦١؛ وجمع الهوامع ١/٥٣٨، والدرر ١/٣٣١.

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي؛ في ديوان الهذليين ١/٣٦،

(شريت الحلم): بعت الجهل بالحلم.

والشاهد فيه: (تزعميني كنت أجهل)؛ حيث استعمل المضارع من (زعم) بمعنى الرجحان، ونصب به مفعولين؛ أحدهما: ياء المتكلم، والثاني: جملة (كان) ومعموليه.

ينظر في: الكتاب ١/١٢١، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٣٠، وشرح الكافية ٢/٥٤٧، ومغني اللبيب ص ٥٤٣، وشرح ابن عقيل ٢/٣٥، وجمع الهوامع ١/٥٣٨، وخزانة الأدب ١١/٢٤٩، والدرر ١/٣٣١.

(٢) من الآية: ٧ من سورة التغابن.

(٣) من الآية: ١٩ من سورة الزخرف.

(٤) من الآية: ١ من سورة الأنعام.

- وتاسعها: (حسبت)، وهي للظن، واليقين، فالأول نحو قوله تعالى:

﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾^(١)، وهو الأكثر فيها، والثاني كقوله:
حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تَجَارَةٍ رَبَّاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا^(٢)

أي: تيقنت التقى، والجود ... إلخ.

فإن كانت بمعنى: "اللون"^(٣)، نحو: "حسب الرجل"؛ إذا صار "ذا شقرة"، أو
"حمرة"، أو "بياض" مثل البرص؛ فهي لازمة.

- (و) عاشرها: (درى)، وهي لليقين فقط، كقوله:

دُرِيتَ الْوَفَى الْعَهْدِ يَا عَمْرُو فَاغْتَبِطُ فَإِنْ اغْتَبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ^(٤)

(١) من الآية: ٢٧٣ من سورة البقرة.

(٢) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١١٩؛

(رباحا): أي ربحا. (ثاقلا): أي ميتا، لأن البدن يثقل إذا فارقت الروح.

والشاهد فيه: (حسبت)؛ حيث جاءت لليقين، ونصب بها مفعولين؛ أولهما (التقى)،
وثانيهما (خير).

ينظر في: شرح الكافية ٥٤٣/٢، وشرح التسهيل ٨١/٢، ولسان العرب ٨٨/١١ (ثقل)؛
وأوضح المسالك ٤٤/٢؛ وشرح ابن عقيل ٣٤/٢؛ والمقاصد النحوية ٢٨٤/٢؛ وشرح شذور
الذهب للجوجري ٦٤٣/٢، وشرح الأشموني ٣٥٣/١، وشرح التصريح ٣٦٢/١؛ وجمع
الهوامع ٥٤٢/١، والدرر ٣٣٤/١.

(٣) في المخطوط: (الكون)، والصواب ما أثبتته.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(دريت): ماض مبني للمجهول، من درى؛ بمعنى: علم. (فاغتبط): أمر من الغبطة، وهي تمنى
مثل ما للغير، من غير تمنى زواله عنه، والمراد: ازداد فيما أنت عليه من الصفات الحميدة
ليغبط الناس؛ أو الدعاء له بأن يدوم على ما هو عليه؛ ليغبطه الناس.

والشاهد فيه: (دريت الوفي العهد)؛ حيث جاء فعل (درى) بمعنى اليقين، ونصب مفعولين؛
الأول: التاء المتحولة نائب قاعل؛ لبناء الفعل المجهول، والثاني: الوفي. ونصب فعل (درى)
لمفعولين قليل، والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء، نحو: دريت بكذا.

والأكثر فيها أن تتعدى لواحد بـ"الباء"، وبـ"الهمز" بنفسه، ثم بالباء؛ كقوله تعالى:

﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾^(١).

فإن كانت بمعنى: "ختل" تعدت لواحد، نحو: "درى الذئب الصيد"، أي: ختله ليفترسه^(٢).

- وحادي عشرها: (عدّ)، وتختص بالظن، كقوله:

فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ^(٣)

فإن كانت بمعنى: "الحساب" تعدت لواحد.

- وثاني عشرها: (تعلم)، بمعنى: "اعلم"، وتختص باليقين، كقوله:

ينظر البيت في: شرح الكافية ٥٤٥/٢، وشرح التسهيل ٧٩/٢، وأوضح المسالك ٣٣/٢؛
وشرح شذور الذهب ص ٤٦٦؛ وشرح قطر الندى ص ١٧١؛ وشرح ابن عقيل ٣١/٢؛
والمقاصد النحوية ٣٧٢/٢؛ وشرح شذور الذهب للجوهرى ٦٤٦/٢، وشرح الأشموني
٣٥٧/١، وشرح التصريح ٣٥٩/١؛ وجمع الهوامع ٥٤١/١، والدرر ٣٣٣/١.

(١) من الآية: ١٦ من سورة يونس.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٧٩/٢، وتوضيح المقاصد ٥٥٧/١، وشرح التصريح ٣٦٥/١، وجمع
الهوامع ٥٤١/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو للنعمان بن بشير؛ في ديوانه ص ١٤٠؛

(لا تعدد): لا تظن. (المولى): يطلق في الأصل على عدة معان، والمراد منه هنا الحليف
أو الناصر. (العدم): الفقر.

والشاهد فيه: (فلا تعدد المولى شريكك)؛ حيث استعمل المضارع من (عد) بمعنى الظن،
ونصب به مفعولين: أحدهما (المولى)، والثاني: (شريكك).

ينظر البيت في: شرح الكافية ٥٤٥/٢، وشرح التسهيل ٧٧/٢، وتوضيح المقاصد ٥٥٦/١،
وأوضح المسالك ٣٦/٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٣١؛ وشرح ابن عقيل ٣٧/٢؛ والمقاصد
النحوية ٣٧٧/٢؛ وشرح الأشموني ٣٥٥/١، وشرح النصريح ٣٦٠/١؛ وجمع الهوامع
٥٣٧/١، وخزانة الأدب ٥٧/٣؛ والدرر ٣٢٩/١.

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا وَبَالِغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ^(١)

- وثالث عشرها: (هَبْ)، أمر بمعنى: الظن دائما، كقوله:

فَقُلْتُ أَجْرِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا^(٢)

أي: ظنني.

(والحق) بأفعال القلوب في العمل: كل فعل دلّ على تحويل، نحو:

(١) البيت من الطويل، وهو لزياد بن سيار؛

(تعلم): اعلم وتيقن. (شفاء النفس): قضاء مأربها. (بلطف): برفق ولين. (التحيل): أخذ الأشياء بالحيلة والدهاء.

والشاهد فيه: (تعلم شفاء النفس قهر عدوها)؛ حيث استعمل (تعلم) بمعنى: (اعلم)؛ مفيدا معنى اليقين، وقد نصب به مفعولين؛ أولهما: (شفاء)، وثانيهما: (قهر).

ينظر البيت في: شرح الكافية ٥٤٦/٢، وشرح التسهيل ٨٠/٢، وأوضح المسالك ٣١/٢؛ وشرح شذور الذهب ص ٤٦٨؛ ومغني اللبيب ص ٧٧٥، وشرح ابن عقيل ٣٢/٢؛ والمقاصد النحوية ٢٧٤/٢؛ وشرح شذور الذهب للجوجري ٦٤٧/٢، وشرح الأشموني ٣٥٩/١، وشرح التصريح ٣٥٩/١؛ وجمع الهوامع ٥٤١/١، وخزانة الأدب ١٢٩/٩؛ والدرر ٣٣٤/١.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي؛

(أجرتني): اتخذني جارا لك، ثم أريد لازم المعنى؛ وهو الحماية والدفاع. (هبنني): اعددني واحسبني.

والشاهد فيه: (فهبنني امرأ)؛ حيث استعمل (هَبْ) فيه بمعنى الظنّ، وقد نصب به مفعولين؛ أحدهما: ياء المتكلم، وثانيهما: (امرأ).

ينظر البيت في: شرح الكافية ٥٤٦/٢، وشرح التسهيل ٧٨/٢، وتوضيح المقاصد ٥٥٧/١، ولسان العرب ٨٠٤/١ (وهب)؛ واللمحة في شرح الملحة ٣٣٧/١، وأوضح المسالك ٣٧/٢؛ وشرح شذور الذهب ص ٤٦٧؛ ومغني اللبيب ص ٧٧٥؛ وشرح ابن عقيل ٣٩/٢؛ والمقاصد النحوية ٣٧٨/٢؛ وشرح الأشموني ٣٥٨/١، وشرح التصريح ٣٦١/١؛ وجمع الهوامع ٥٣٩/١، وخزانة الأدب ٣٦/٩؛ والدرر ٣٢٣/١.

- (صير)، و(أصار) المنقولين من: "صار"؛ أخت "كان" بالتضعيف، والهمز، كقوله:

..... فُصِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ^(١)

- (واجعل)، كقوله: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾^(٢)، أي: صيرناه.
- و(ردّ)، كقوله تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾^(٣).
- (ثم اتَّخذنا)، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾^(٤).
- (وَهَبْ)؛ حال كونه (جامدا)، أي: لا يتصرف عن صيغة الماضي، كقولهم: "وهبني الله فداك"^(٥)، أي: صيرني.

(١) الرجز لرؤبة؛ في ديوانه ص ١٨١؛ ويروى لحميد الأرقط؛ في: الكتاب ٤٠٨/١؛
(أبايل): جماعات و فرق، واحده: إبول؛ أو أبيل، وقيل: لا واحد له. (كعصف): العصف
الزرع الذي أكل حبه، وبقي تبنة وورقه، وقيل: التبن.
والشاهد فيه: (صيروا مثل)؛ حيث استعمل الفعل (صير) بمعنى التحويل من حالة إلى حالة،
ونصب به مفعولين؛ أولهما: (واو الجماعة) الذي ناب عن الفاعل بعد بناء الفعل للمجهول،
وثانيهما: (مثل).
ينظر البيت في: المقتضب ١٤١/٤، ٣٥٠؛ والأصول في النحو ٤٣٨/١، وسر صناعة
الإعراب ٣٠٥/١؛ وشرح الكافية ٨١٣/٢، ولسان العرب ٢٤٧/٩ (عصف)؛ والجنى الداني
ص ٩٠؛ وأوضح المسالك ٥٢/٢؛ ومغني اللبيب ص ٢٣٨؛ والمقاصد النحوية ٤٠٢/٢؛
وشرح الأشموني ٣٦١/١، وشرح التصريح ٣٦٧/١؛ وجمع الهوامع ٥٤٤/١، وخزانة الأدب
٧٣/٧؛ ١٠٦٨/١، ١٨٤؛ والدرر ٣٣٦/١.

(٢) من الآية: ٢٣ من سورة الفرقان.

(٣) من الآية: ١٠٩ من سورة البقرة.

(٤) من الآية: ١٢٥ من سورة النساء.

(٥) قول لبعض العرب، حكاه ابن الأعرابي. ينظر: شرح الكافية ٥٥٥/٢، وشرح التسهيل
٨٢/٢، وتوضيح المقاصد ٥٥٨/١، وأوضح المسالك ٥٢/٢، وشرح الأشموني ٣٦٢/١،
وجمع الهوامع ٥٤٤/١، والمطالع السعيدة ٣٢٩/١-٣٣٠.

- و(تركت)، كقوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾^(١).

وكقول الشاعر:

وَرَيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ^(٢)

- و(تخذنا) بالتخفيف، كقراءة المكي^(٣)، والبصري^(٤):

﴿لَوْ شِئْتُ لَتَخَذْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾^(٥)

(١) من الآية: ٩٩ من سورة الكهف.

(٢) البيت من الطويل، وهو لفرعان بن الأعرف؛

(استغنى عن المسح شاربه): كناية عن الكبر، والاستغناء عن الناس.

والشاهد فيه: (تركته أخا القوم)؛ حيث ورد الفعل (ترك) بمعنى (حوّل)، أو (صير)، فنصب به مفعولين؛ أولهما: الهاء، وثانيهما: (أخا).

ينظر البيت في: شرح الكافية ٥٥٠/٢؛ وشرح التسهيل ٨٢/٢، ولسان العرب ١٢٢/٣ (جمع)؛ وشرح ابن عقيل ٤١/٢؛ والمقاصد النحوية ٣٩٨/٢؛ وشرح الأشموني ٣٦٢/١، وجمع الهوامع ٥٤٤/١، والدرر ٣٣٧/١.

(٣) هو: أبو معبد، عبد الله بن كثير بن عمرو المكي الداري، ولد سنة ٤٥هـ، وهو أحد أصحاب القراءات السبع، كان إمام القراء بمكة غير منازع، وكان عالماً بالعربية فصيحاً بليغاً مفوهاً؛ لقي من الصحابة عبد الله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك -رضي الله عنهم- ولم يزل الإمام المجمع عليه في القراءة بمكة، حتى توفي سنة ١٢٠هـ. ينظر: وفيات الأعيان ٤١/٣، وغاية النهاية ٤٤٣/١.

(٤) هو: أبو عمرو، زيان بن العلاء بن عمار المازني البصري، أحد أصحاب القراءات السبع، كان أعلم الناس بالقراءة والعربية، مع الصدق والأمانة والدين؛ أخذ عن نافع مولى ابن عمر، وأخذ عنه اليزيدي النحوي وغيره. مات سنة ١٥٤هـ؛ وله ٨٦ سنة. ينظر: الفهرست ص ٤٦، وفيات الأعيان ٤٦٧/٣، وغاية النهاية ٢٨٨/١، وبغية الوعاة ٢٣١/٢، والأعلام ٤١/٣.

(٥) من الآية: ٧٧ من سورة الكهف.

قرأ ابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري (لَتَخَذْتُ عَلَيْهِ)؛ بِتَخْفِيفِ التَّاءِ، وَكَسْرِ الحَاءِ، وَالْبَاقُونَ: بِتَشْدِيدِ التَّاءِ، وَفَتْحِ الحَاءِ.

أي: صيرت عليه أجرا، أي: أجرة، وكراء.

فهذه الأفعال الثمانية بمعنى: التحويل، وهي: ملحقة بأفعال القلوب في العمل.

(مدخولها)، أي: الذي تدخل عليه هذه الأفعال، أي: أفعال القلوب من المبتدأ،

والخبر؛ (ك) الذي تدخل عليه (كان)، يعني: أن كل ما تدخل عليه "كان" يجوز

دخول هذه الأفعال عليه، وما لا تدخل عليه "كان" لا يجوز دخول هذه الأفعال عليه،

إلا ما استثناه بقوله: (أو ما استفهما)، / يعني: أن هذه الأفعال تدخل على المبتدأ [٣٦/ب]

الدال على الاستفهام، دون "كان"؛ فلا تدخل عليه، فيجوز: "أيهم ظننت أفضل"،

و"غلام من ظننت عندك".

(وأنّ) المفتوحة المشددة، (والمعمول)، ومعمولاها، وهما: المبتدأ، والخبر، (سدّت

عنهما)، أي: عن المفعولين في هذا الباب، كقوله تعالى:

﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(١)

وإن كانت هي، وصلتها بتقدير مفرد للطول؛ بخلاف "كان"، فإنّ "أنّ"،

ومعمولها لا تسدّ عن اسمها، وخبرها.

(وسبق) أحد (هذين)، أي: مفعولي "ظن"، وأخواتها على الآخر، وحكمه

(كما) تقدم (في) باب (الابتدا) قبل دخول هذه الأفعال؛ فالأصل تقديم الأول،

وتأخير الثاني، وقد يعرض ما يوجب البقاء على الأصل، وقد يعرض ما يوجب تقديم

الثاني، وتأخير الأول^(٢).

(والثاني) من المفعولين في باب "ظن"؛ فحكمه (ك) حكم (الثاني) من الجزأين

(ل: كان)، أي: كحكم خبر "كان" في عدم جواز حذفه، ولو دل عليه دليل.

وغير ذلك مما تقدم (عهدا)، أي: عهد؛ حال كونه كالثاني لـ "كان"، فقوله:

"عهد" خبر قوله: "والثاني".

ينظر: الحجة للقراء السبعة ١٦٣/٥، والتيسير في القراءات السبع ص ١٤٥.

(١) من الآية: ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٢) ينظر: المطالع السعيدة ٣٣١/١.

(وَهَبْ)، و(تَعَلَّم) من أفعال الباب (جامدان)، أي: ملازمان لصيغة الأمر، وما سوى ذلك منها متصرف.

(واجعلا لغير ماض)، أي: لغير الماضي من المتصرف من هذه الأفعال (ما له) من العمل، وهو: نصب المفعولين، وغير الماضي هو: المضارع، والأمر، واسم الفاعل، والمفعول، والمصدر.

(وما خلا ذين)، أي: وما عدا "هب"، و"تعلم" من أفعال القلوب (فألغ) إلغاء (جائزا)، والإلغاء: هو إبطال العمل لفظا، ومحلا.

و(لا) يجوز إلغاء العامل إذا كان (في ابتداء) لكلام، بأن تقدم على المبتدأ، والخبر؛ بل يتعين نصبه لهما؛ مفعولين عند البصريين^(١)، وتأولوا ما يوهم ذلك بتقدير ضمير الشأن أولا، وجملة المبتدأ، والخبر مفعولا ثانيا، كقوله:

أَرْجُوْ وَأْمُلْ أَنْ تَدْنُوْ مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ^(٢)

أي: وما إخاله، أي: الأمر، والشأن.

(١) قال السيوطي: "أما إذا تصدر الفعل فلا يجوز فيه الإلغاء عند البصريين، وجوزه الكوفيون، والأحفش، وأجاز ابن الطراوة؛ إلا أن الإعمال عنده أحسن." همع الهوامع ٥٥٢/١، وينظر: المطالع السعيدة ٣٣٢/١.

(٢) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦٢؛

(أرجو): أتوقع الخير. (تدنو): تقرب. (إخال): أظن. (تنويل): إعطاء.

والشاهد فيه: (وما إخال لدينا منك تنويل)؛ حيث إن ظاهره أنه إلغاء عمل (إخال) مع كونها متقدمة، وليس هذا الظاهر مسلما، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن، وتقديره: "وما إخاله"، ومفعولها الثاني جملة: (لدينا تنويل منك).

ينظر البيت في: شرح الكافية ٥٥٧/٢، وشرح التسهيل ٨٦/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٥٨؛ وأوضح المسالك ٦٧/٢؛ وشرح ابن عقيل ٤٧/٢؛ والمقاصد النحوية ٤١٢/٢؛ وشرح شذور الذهب للجوجري ٦٥٥/٢، وشرح الأشموني ٣٦٦/١، وشرح التصريح ٣٧٥/١؛ وهمع الهوامع ٢١٣/١، ٥٥٢، وخزانة الأدب ١٤٣/٩، ٣١١/١١؛ والدرر ٨٠/١، ٣٤٢.

أو بتقدير "لام" الابتداء، فيكون من باب التعليق، كقوله:
 كَذَاكَ أَذْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ^(١)
 أي: لملاك الشيمة الأدب.

(و) إذا وقع العامل (في أخير)، أي: في آخر الكلام، بأن تقدم عليه المبتدأ،
 والخبر؛ (لا) إن وقع في (وسيط)، متوسطا بين المبتدأ، والخبر؛ (جودا) الإلغاء، أي:
 رجع على الأعمال في الأولى، وجاز جوازا مستويا في الثانية.
 فالأولى، كقوله:

آتِ الْمَوْتَ تَعْلُمُونَ فَلَا يَرُ هَبْكُم مِّن لَّظَى الْحُرُوبِ اضْطَرَامُ^(٢)

(١) البيت من البسيط وهو لبعض الفزاريين؛ في شرح ديوان الحماسة للمزروقي ص ٨٠٥؛
 (ملاك): بكسر الميم: قوام الشئ، وما يجمعه. (الشيمة): الخلق، وجمعها: شيم.
 كقيمة وقيم.

والشاهد فيه: (وَجَدْتُ مَلَكَ)؛ حيث إلغاء عمل (وجد) مع تقدمه على مذهب الكوفيين،
 ويؤوله البصريون على تقدير لام الابتداء، فيكون من باب التعليق، خلافا للكوفيين.
 ينظر في: المقرب ١/١١٧؛ وشرح الكافية ٢/٥٥٨، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٤٩؛ وتوضيح
 المقاصد ١/٥٦١، وأوضح المسالك ٢/٦٥؛ وتخليص الشواهد ص ٤٤٩؛ وشرح ابن عقيل
 ٢/٤٩؛ والمقاصد النحوية ٢/٤١١، ٣/٨٩؛ وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/٦٥٥،
 وشرح الأشموني ١/٣٦٧، وشرح التصريح ١/٣٧٥؛ وجمع الهوامع ١/٥٥٢، وخزانة الأدب
 ٩/١٣٩، ١٤٣، ١٠/٣٣٥؛ والدرر ١/٣٤١.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(أرهب): أخاف. (لظى الحروب): نار الحروب. (اضطرام): اشتعال.
 والشاهد فيه: (آتِ الموت تعلمون)؛ حيث آخر الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين عن
 مفعوليه، وألغى عمل الفعل عن هذين المفعولين، ورفعهما على أنهما مبتدأ وخبر، والأصل:
 (تعلمون الموت آتيا).

ينظر في: شرح التسهيل ٢/٨٦، وتخليص الشواهد ص ٤٤٥؛ والمقاصد النحوية ٢/٤٠٢،
 وشرح الأشموني ١/٣٦٥، وحاشية الصبان ٢/٣٩.

والثانية، كقوله:

شَجَاكَ أَظُنُّ رَنْعُ الظَّاعِنِينَ وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَ^(١)

روي بالوجهين.

وقد يقع الفعل الملغي بين اسم "إن"، وخبرها، كقوله:

إِنَّ الْمُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرٌ وَلَدَيْهِ ذَنْبُ الْمُحِبِّ مُغْتَفَرٌ^(٢)

وبين المعطوف، والمعطوف عليه، كقوله:

وَمَا جَنَّةُ الْفِرْدَوْسِ أَقْبَلَتْ تَبْتَغِي وَلَكِنْ دَعَاكَ الْخُبْرُ أَحْسَبُ وَالتَّمْرُ^(٣)

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(شجأك): من الشحو، وهو الحزن والغصة. (الربع): الطلل، ورسم الديار. (الظاعن):

المسافر. (لم يعبأ): لم يبال، ولم يعر انتباها.

والشاهد فيه: (شجأك أظنّ ربع)؛ حيث وقع الفعل القلبي (أظن) بين الفعل (شجأك)،

وفاعله (ربع)، ولذلك جاز إعماله أو إلغاؤه؛ وقد روي بالوجهين؛ برفع (ربع) على الفاعلية،

وبنصبه على أنه مفعول أول للفعل القلبي (أظن).

ينظر في: شرح التسهيل ٨٧/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٤٦؛ ومغني اللبيب ص ٥٠٦؛

والمقاصد النحوية ٤١٩/٢؛ وشرح الأشموني ٣٦٥/١، وشرح التصريح ٣٧٠/١، وجمع الهوامع

٥٥٤/١، والدرر ٣٤٣/١.

(٢) البيت من البحر الكامل، وبلا نسبة إلى قائله؛

والشاهد فيه: (إِنَّ الْمُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرٌ)؛ حيث وقوع الفعل الملغي (علمت) بين معمولي

(إنّ)، اسمها: (المحبّ)، وخبرها: (مصطبر).

ينظر في: شرح التسهيل ٨٧/٢، وجمع الهوامع ٥٥٣/١، والدرر ٣٤٢/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لحكيم بن قبيصة الضبي؛ في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣٨٩/٢،

ويروى (هاجرت) بدلا من (أقبلت).

والشاهد فيه: (دَعَاكَ الْخُبْرُ أَحْسَبُ وَالتَّمْرُ)؛ حيث وقوع الفعل الملغي (أحسب) بين

المعطوف (التمر)، والمعطوف عليه: (الخبز).

وبين "سوف"، ومصحوبها؛ كقوله:

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ / إِخَالُ أَذْرِي أَقْوَمُ آلَ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءً^(١) [أ/٣٧]

(والتزم) أي: أوجب (التعليق)، وهو: إبطال العمل لفظاً، لا محلاً؛ إذا وقع

الفعل القلبي:

- (قبل نفي ما)، أي: قبل "ما" النافية، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ

يَنْطِقُونَ﴾^(٢).

- (و) قبل (إن) النافية في جواب قسم:

ملفوظ، نحو: "علمت والله إن زيد قائم".

أو مقدر، نحو: "علمت إن زيد قائم".

- (و) قبل (لا) النافية أيضاً كذلك، نحو: "علمت -والله- لا زيد في الدار ولا

عمرو"، و"علمت لا زيد في الدار ولا عمرو".

- (و) قبل (ما)، أي: لفظ (حوى مستفهما)؛ أي: اشتمل على استفهام؛ سواء

كان ذلك اللفظ:

حرفاً، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ﴾^(٣).

ينظر البيت في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٧٨، وشرح التسهيل ٨٧/٢، وجمع

الهوامع ٥٥٣/١، وخزانة الأدب ١٣٧/٩، والدرر ٣٤٣/١.

(١) البيت من الوافر، لزهير بن أبي سلمى المزني، وهو في ديوانه ص ١٣؛

والشاهد فيه: (وسوف إخال أدري)؛ حيث وقع الفعل الملغى (إخال) بين (سوف)،

ومصحوبها الفعل: (أدري).

ينظر في: شرح التسهيل ٢٥٦/١، ٨٧/٢، ٣٧٧، ومغني اللبيب ص ٦١، ١٨٥، ٥١٣،

٥١٩، وخزانة الأدب لابن حجة الحموي ٢٧٨/١، وجمع الهوامع ٥٥٤/١، ٣٣٠/٢،

٥٩٤، والدرر ٣٤٣/١، ٥٢٤، ٢١٨/٢.

(٢) من الآية: ٦٥ من سورة الأنبياء.

(٣) من الآية: ١٠٩ من سورة الأنبياء.

أو اسما، كقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾^(١).

- (و) قبل (لام الابتداء)، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾^(٢).

- (أو) قبل (لعل)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾^(٣).

- (أو) قبل (لام يمين)، أي: لام جواب القسم؛ (لابن مالك)، أي: عند ابن مالك.

كقوله:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مِثِّي إِنَّ الْمَنَائِمَ لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا^(٤)

- (و) قبل (لو) عند ابن مالك أيضا.

كقوله:

(١) من الآية: ١٢ من سورة الكهف.

(٢) من الآية: ١٠٢ من سورة البقرة.

(٣) سورة عبس، الآية: ٣.

(٤) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٧١؛

(المنية): الموت. (تطيش): تخطئ.

والشاهد فيه: (علمت لتأتين منيتي)؛ حيث جاء الفعل (علم) المتعدي إلى مفعولين معلقا عن العمل، لفظا لا تقديرا؛ بسبب اعتراض اللام الواقعة في جواب القسم بينه، وبين معموليه.

ينظر في: الكتاب ١١٠/٣؛ وسر صناعة الإعراب ٧٧/٢؛ وشرح التسهيل ٨٨/٢، وتوضيح المقاصد ٥٦٢/١، وأوضح المسالك ٦١/٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥٣؛ وشرح شذور الذهب ص ٤٧١؛ وشر قطر الندى ص ١٧٦؛ ومغني اللبيب ص ٥٢٤، ٥٣٢؛ والمقاصد النحوية ٤٠٥/٢؛ وشرح شذور الذهب للجوجري ٦٥٧/٢، وشرح الأشموني ٣٦٨/١، وشرح التصريح ٣٧١/١، وجمع الهوامع ٥٥٦/١، وخزانة الأدب ١٥٩/٩، ٣٣٤/١٠؛ والدرر ٣٤٤/١.

وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفُرٌ^(١)

(وجوزوا)، أي: النحاة، (الفاعل، والمفعول) لأفعال القلوب المتصرفة، حال

كونهما (مع اتحاد) في المعنى، والرتبة، أي: متحدتين فيهما، (مضمرا موصولا)، أي:

اسمي مضمير متصلين^(٢)، سواء كانا:

- لتكلم، نحو: "ظننتني راحلا".

- أو لمخاطب، نحو: "ظننتك حاضرا".

- أو الغائب، نحو: "زيد ظننه مقيما"، قال الشاعر:

دَعَانِي الْعَوَالِي عَمَّهُنَّ وَخِلْتُنِي لِي اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ^(٣)

ولا يجوز هذا في سائر الأفعال إلا مع انفصال أحد المضميرين، نحو: "زيد ما

ضربه^(٤) إلا هو".

(وألحقوا)، أي: النحاة (في ذا)، أي: في كون الفاعل، والمفعول مضميرين

متصلين، متحدتين في المعنى، والرتبة (بها)، أي: بأفعال القلوب المتصرفة (رأى)؛ ذات

(الحلم)، أي: التي بمعنى: "الرؤيا المنامية"، (و) ألحقوا بها "رأى" ذات (بصر)، أي:

التي بمعنى: "أبصر".

(١) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي؛ في ديوانه ص ٢٠٢؛

والشاهد فيه: (علم الأقوام لو...) حيث علق الفعل (علم) عن العمل، وهو ينصب مفعولين؛ لوقوع (لو) قبلهما.

ينظر في: الجمل في النحو ص ١٥٢، والكتاب ٥٠/١، والشعر والشعراء ٢٤٠/١؛ والأمازي

للزجاجي ص ١٠٩؛ وشرح التسهيل ٨٩/٢، ولسان العرب ٥٤٨/٤ (عذر)، ١١٠/٤ (ثرا)؛

وشرح شذور الذهب ص ٤٧٣، وشرح شذور الذهب للجوجري ٦٥٩/٢، وشرح الأشموني

٣٦٩/١، وجمع الهوامع ٥٥٧/١؛ وخزانة الأدب ٢١٣/٤؛ والدرر ٣٤٥/١.

(٢) ينظر: جمع الهوامع ٥٦١/١، والمطالع السعيدة ٣٣٤/١.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) في المخطوط: (ضرب)، والصواب ما أثبتته.

- فالأولى، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرْنِيَّ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾^(١).

- والثانية، كقوله:

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيَّةً مِنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَشَمَالِي^(٢)

والحقوا بها أيضا (فقد)، نحو: "فَقَدْتُني"، و(وجدت)، نحو: "وَجَدْتُني"، (مع عدم)، نحو: "عَدِمْتُني"، وكقوله:

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُني وَعَمَّا أَلَاقِي مِنْهُمَا مُتَزَحِّجُ^(٣)

وتتعدى (ل) مفعول (واحد: ظن)، التي بمعنى: (اتهم)، نحو: "ظننت زيدا على

المال"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ﴾^(٤)، أي: بمتهم^(١).

(١) من الآية: ٣٦ من سورة يوسف.

(٢) البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة، في: شعر الخوارج ص ١١٢؛

ويروى عجزه: (مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي).

(الدريئة): حلقة يُتَعَلَّمُ عليها الطعن، أو ما يستتر به الصائد ليخدع الصيد.

والشاهد فيه: (أَرَانِي)؛ حيث اتحاد الفاعل والمفعول، وهما ضميران مستتران في (رأى) البصرية.

ينظر في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٢؛ وأسرار العربية ص ٢٥٥؛ وشرح المفصل

٥٠٠/٤؛ وشرح التسهيل ٩٣/٢، ١٤٠/٣، واللمحة في شرح الملحة ٢٣٥/١، ومغني

اللبيب ص ١٩٩؛ ٦٩٠، وشرح ابن عقيل ٢٩/٣؛ والمقاصد النحوية ١٥٠/٣، ٤٠٥؛

وشرح الأشموني ٩٩/٢، وشرح التصريح ٦٦٠/١؛ وجمع الهوامع ٥٦٢/١، ٤٦٦/٢، وخزانة

الأدب ١٠٥٨/١٠، ١٦٠؛ والدرر ٣٤٨/١، ٨٨/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لجران العود النميري؛ في ديوانه ص ٤،

(الضَّرَّتَانِ): المرأتان للرجل، سُمِّيَا به لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تُضَارُّ صَاحِبَتَهَا. (عدمتي): أي

فقدني غيري.

والشاهد فيه: (عدمتي)؛ حيث جاء فاعل ومفعول (عدم) ضميرين متصلين لمسمى واحد

وعوملت معاملة أفعال القلوب.

ينظر في: شرح المفصل ٣٣٤/٤، وشرح التسهيل ٩٣/٢، وشرح الكافية ٥٦٥/٢.

(٤) سورة التكوين، الآية: ٢٤.

(ك) ما تتعدى لواحد: (علم)، التي بمعنى: (عرف)، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ

[٣٧/ب]

أَخْرَجَكُمْ مِّنْ بُطُونٍ أَمْهَتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾^(٢)، أي: لا تعرفون/ شيئاً.

(و) تتعدى (لاثنين)، أي: مفعولين، (رأى) التي (في الحلم)، أي: في المنام،

كقوله تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَجْدِينَ﴾^(٣).

وكقول الشاعر:

أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا بَحَّافِي اللَّيْلِ وَأُنْخَزَلَا^(٤)

(وحذف مفعول) واحد من مفعولي هذا الباب، (أو) حذف (اثنين)، أي:

المفعولين معاً، (بلا قرينة)، أي: بلا دليل دال على المحذوف بعينه، (حظر)، أي: ممنوع.

(١) (ضنين)؛ بالضاد قراءة عاصم، ونافع، وحمزة، وابن عامر، وقرأ (ظنين)؛ بالطاء بمعنى: التهمة؛ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، والحضرمي.

ينظر: السبعة لابن مجاهد ص ٦٧٣، والحجة للقراء السبعة ٣٨٠/٦، وتفسير القرطبي ٢٤٢/١٩.

(٢) من الآية: ٧٨ من سورة النحل.

(٣) من الآية: ٤ من سورة يوسف.

(٤) البيت من الوافر، وهو لابن أحرر؛ في ديوان شعره ص ١٣٠؛

(رفقتي): الرفقة: الجماعة ينزلون جملة، ويرتحلون جملة. (بحافي الليل): انطوى وارتفع. (انخزل): ذهب، وانقطع.

والشاهد فيه: (أراهم رفقتي)؛ حيث أعمل (أرى) في مفعولين؛ أحدهما الضمير البارز المتصل به: (هم)، والثاني: (رفقتي)، و(أرى) هنا بمعنى: حلم؛ أي: رأى في منامه، وقد أجريت مجرى (علم)، وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابهاً، فالرؤيا إدراك بالحس الباطن، فلذا أجريت مجراه.

ينظر في: شرح التسهيل ٨٣/٢، وتوضيح المقاصد ٥٦٥/١، وأوضح المسالك ٤٩/٢، وشرح ابن عقيل ٥٣/٢، وشرح شذور الذهب للجوحري ٦٥٠/٢، وشرح الأشموني ٣٧٢/١، وشرح التصريح ٣٦٦/١، وهمع الهوامع ٥٤٥/١، والدرر ٣٣٨/١.

أما الأول فبالإجماع، وأما الثاني فعن: سيبويه^(١)، والأخفش^(٢). وجوزه الأكثرون مطلقاً^(٣)، تمسكا بقوله تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾^(٤).

﴿وَلَقَدْ ظَنَنَّا أَنَّ السَّوَاءَ﴾^(٥). وقولهم: "مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ"^(٦).

(و) حذف أحد المفعولين، أو حذفهما (معها)، أي: القرينة الدالة على تعيين المحذوف، (حلالا)، أي: جوزة النحاة بالإجماع^(٧)، كقوله تعالى:

﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾^(٨)،

وقول الشاعر:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ^(٩)

(١) ينظر: الكتاب ٣٩/١-٤٠، وشرح الكافية ٥٥٣/١، وأوضح المسالك ٧٠/٢، وجمع الهوامع ٥٤٩/١، والمطالع السعيدة ٣٣٧/١.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٧٠/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري ٦٧٠/٢، وشرح التصريح ٣٧٧/١، وجمع الهوامع ٥٤٩/١، والمطالع السعيدة ٣٣٧/١.

(٣) ينظر: جمع الهوامع ٥٤٩/١، والمطالع السعيدة ٣٣٧/١.

(٤) سورة النجم، الآية: ٣٥.

(٥) من الآية: ١٢ من سورة الفتح.

(٦) أي: يظن مسموعه حقا. والمعنى: من يسمع أخبار الناس ومعاييرهم يقع في نفسه عليهم المكروه. المكروه. (يخل): يظن، ويتهم.

ينظر المثل في: جمهرة الأمثال ٢٦٣/٢، وفصل المقال ص ٤١٢، وجمع الأمثال ٣٠٠/٢، والمستقصى ٣٦٢/٢، وشرح الأشموني ٣٧٣/١، وشرح التصريح ٣٧٨/١، وجمع الهوامع ٥٤٩/١.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٥٥٣/٢، وشرح التسهيل ٧٣/٢، وتوضيح المقاصد ٥٦٦/١، وشرح ابن عقيل ٥٥/٢، وشرح الأشموني ٣٧٣/١، وشرح التصريح ٣٧٧/١، وجمع الهوامع ٥٤٩/١،

والمطالع السعيدة ٣٣٧/١.

(٨) من الآية: ٦٢ من سورة القصص.

أي: وتحسبه عارا.

وكقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءٍ أَنَّهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾^(١)،

أي: ما يبخلون به.

وكقول الشاعر:

وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِثِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ^(٢)

أي: لا تظني غيره واقعا.

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت؛ في ديوانه ص ٥١٦؛

والشاهد فيه: (وتحسب)؛ حيث حذف المفعولين لدلالة الكلام السابق عليهما، والتقدير: "وتحسب جبههم عارا علي".

ينظر في: المحتسب ١/١٨٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٩١؛ وشرح التسهيل ٢/٧٣، وتوضيح المقاصد ١/٥٦٦، وأوضح المسالك ٢/٦٩؛ وشرح ابن عقيل ٢/٥٥؛ والمقاصد النحوية ٢/٤١٣، وشرح الأشموني ١/٣٧٣، وشرح التصريح ١/٣٧٧؛ وجمع الهوامع ١/٥٤٩، وخزانة الأدب ٩/١٣٧؛ والدرر ١/٣٣٨.

(٢) من الآية: ١٨٠ من سورة آل عمران.

(٣) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ١٨٧؛

(نزلت): حلت. (المحب): بفتح الحاء، بمعنى المحبوب، اسم مفعول من أحب. (المكرم): على صيغة المفعول من الإكرام.

والشاهد فيه: (فلا تظني غيره)؛ حيث حذف المفعول الثاني اختصاراً، والتقدير: "فلا تظني غيره واقعا".

ينظر في: المقرب ١/١١٧؛ وشرح التسهيل ٢/٧٣، ولسان العرب ١/٢٨٩ (حب)؛ وتوضيح المقاصد ١/٥٦٧، وأوضح المسالك ٢/٧٠؛ وشرح شذور الذهب ص ٤٨٦؛ وشرح ابن عقيل ٢/٥٦؛ والمقاصد النحوية ٢/٤١٤؛ وشرح شذور الذهب للجوحري ٢/٦٦٩، وشرح الأشموني ١/٣٧٤، وشرح التصريح ١/٣٧٩، وجمع الهوامع ١/٥٥٠، وخزانة الأدب ٣/٢٢٧، والدرر ٩/١٣٦؛ والدرر ١/٣٣٩.

(مسألة)

أي: في استعمالات القول، وهي ثلاثة:

الحكاية، والإعمال، وعمل "ظن".

- وإلى الأول أشار بقوله:

(يحكى بقول)، أي: بلفظ القول، (وفروعه)، وهي: الماضي، المضارع،

والأمر، واسم الفاعل، والمفعول؛ (الجملة)، جمع: جملة؛ فينصب محلها، كقوله تعالى:

﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا ۙ﴾^(١)،

﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۙ﴾^(٢)،

﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا ۙ﴾^(٣)،

﴿قَالُوا آمَنَّا ۙ﴾^(٤)،

﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۙ﴾^(٥).

وكقول الشاعر:

تَوَاصَوْا بِحُكْمِ الْجُودِ حَتَّىٰ عَيْدُهُمْ مَقُولٌ لَدَيْهِمْ لَا زَكَاةَ مَالٍ ذِي بُحْلِ^(٦)

و(لا) تحكى الجملة بـ (ما)، أي: باللفظ الذي (بمعناه)، أي: مؤد معنى القول

دون حروفه؛ كالنداء، والدعاء، والوحي، (على القول الأجل)، أي: على القول

(١) من الآية: ٥ من سورة الرعد.

(٢) من الآية: ٢٨٥ من سورة البقرة.

(٣) من الآية: ٨٣ من سورة المائدة.

(٤) من الآية: ١٢١ من سورة الأعراف.

(٥) من الآية: ١٨ من سورة الأحزاب.

(٦) البيت من الطويل، وبلا نسبة إلى قائله؛

(لا زكا)؛ أي: لا نما، ولا زاد.

والشاهد فيه: (مقول)، حيث جاءت حكاية القول بلفظ اسم المفعول.

ينظر في: شرح التسهيل ٩٣/٢، والتذيل والتكميل ١٣١/٦، وجمع الهوامع ٥٦٤/١.

الصحيح، وهو: مذهب البصريين، واختاره: ابن مالك^(١)، وتأولوا ما ورد من ذلك بأنه محكي بقول مضمّر، كقوله تعالى:

﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَبْنَئِ أَرْكَبَ مَعَنَا﴾^(٢)،

وقوله: ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ﴾^(٣)،

وقوله: ﴿دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أُنْجِيتَنَا﴾^(٤)،

أي: "فقال: يا بني"، "فقال: لنهلكن"، "فقالوا: لئن أنجيتنا".

- وإلى الثاني أشار بقوله:

(وينصب) القول، وفروعه، (المفرد)، المؤدي معنى الجملة؛ حال كونه (مفعولا)

به، نحو: "قل شعراً، وقصيدة".

(و) ينصب (ما)، أي: المفرد الذي لا يؤدي معنى الجملة، وإنما (أريد لفظه)؛

أي: مجرد لفظه مفعولا به أيضا، نحو: "قلت كلمة".

(و) المفرد الكائن (في غيرهما)، أي: في غير المؤدي معنى الجملة، والذي أريد

لفظه، حال كونه (مقدرا) له؛ (متّم جملة)، أي: ما يتمم الجملة، (حكي) بالقول، وفروعه. والتقدير: حكي بالقول المفرد، الكائن في غيرهما؛ حال كونه مقدرا له ما يتممه

[٣٨/أ]

جملة، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾^(٥)، [أي]^(٦): "قالوا: سلمنا سلاما؛ قال: قال: عليكم سلام".

- وإلى الاستعمال الثالث أشار بقوله:

(١) ينظر: شرح الكافية ٥٦٦/٢-٥٦٧، وشرح التسهيل ٩٣/٢، وجمع الهوامع ٥٤٩/١، والمطالع السعيدة ٣٣٩/١.

(٢) سورة هود: من الآية: ٤٢.

(٣) سورة إبراهيم: من الآية: ١٣.

(٤) سورة يونس: من الآية: ٢٢.

(٥) سورة هود: من الآية: ٦٩.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(وخذ) القول؛ حال كونه عاملاً (ك) عمل (ظن)، وهو: نصب المبتدأ، والخبر مفعولين مطلقاً؛ أي: سواء اعتمد على استفهام، أم لا؛ (لسليم)^(١)، أي: عند "بني سليم"، أي: في لغتهم^(٢)، كقوله:

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيًّا^(٣)

ف"هذا" مفعوله الأول، و"إسرائينا" مفعوله الثاني.

(واسلك) بالقول سبيل الظن، (لدى) الكلام (الفصيح)، وهو: لغة جمهور العرب؛ (إن تلا) القول، أي: تبع (استفهاماً) متصلاً به^(٤)، سواء كان بالهمزة، نحو: "أتقول زيدا منطلقاً"، أم بغيرها، كقوله:

مَنْ تَقُولُ الْقُلُوصَ الرِّوَايَمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَالْقَاسِمَا^(٥)

(١) سليم: اسم لقبيلة من قيس عيلان؛ رأسها سليم بن منصور بن عكرمة بن قيس بن عيلان، وسليم أيضاً قبيلة من جذام من اليمن؛ يجرون القول مجرى الظن. ينظر: الاشتقاق ص ٣٠٧، وقلائد الجمان ص ١٢٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٥٦٦/٢، وشرح التسهيل ٩٥/٢، وشرح الأشموني ٣٧٨/١، وجمع الهوامع ٥٦٦/١.

(٣) الرجز لأعرابي؛

(فطينا): أي فهمنا. (إسرائينا): لغة في إسرائيل.

فيه: (قالت ... هذا إسرائينا)؛ حيث ورد الفعل (قال) بمعنى (ظن)، فنصب مفعولين؛ أولهما: (هذا)، وثانيهما: (إسرائينا).

ينظر في: شرح الكافية ٥٦٦/٢، وشرح التسهيل ٩٥/٢، ولسان العرب ٣٢٣/١٣ (فطن)، ٤٥٩، ٤٦٠ (يمن)؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥٦؛ وشرح ابن عقيل ٦٢/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٢٥/٢؛ وشرح الأشموني ٣٧٨/١، وشرح التصريح ٣٨٥/١؛ وجمع الهوامع ٥٦٦/١، والدرر ٣٥٠/١.

(٤) ينظر: جمع الهوامع ٥٦٧/١، والمطالع السعيدة ٣٤٠/١.

(٥) الرجز لهدبة بن خشرم؛ في ديوانه ص ١٤١؛

وقوله:

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ^(١)

(أو يفصل) بين الاستفهام، والقول (بمعمول) للقول، (وظرف) له، سواء كان

المعمول مفعولا به له، كقوله:

أَجْهًا لَا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْبُكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ^(٢)

(القلص): جمع قلوص، وهي الشابة الفتية من الإبل، وهي أول ما يركب من إناث الإبل خاصة. (الرواسم): المسرعات في سيرهن، من الرسيم: ضرب من سير الإبل السريع. (يحملن): يروى في مكانه (يدنين)، ومعناه يقربن. (أم قاسم): كنية امرأة، وهي أخت زيادة بن زيد العذري.

والشاهد فيه: (تقول القلص يحملن)؛ حيث أجرى (تقول) مجرى (تظن)، فنصب به مفعولين؛ الأول: (القلص)، والثاني: جملة (يحملن).

ينظر في: الجمل في النحو ص ١٧٤، والشعر والشعراء ٦٨٠/٢؛ وشرح الكافية ٥٦٦/٢، وشرح التسهيل ٩٥/٢، ولسان العرب ٥٧٥/١١ (قول)، ٤٥٦/١٢ (فغم)؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥٦؛ وشرح شذور الذهب ص ٤٨٨؛ وشرح ابن عقيل ٥٩/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٢٧/٢؛ وشرح الأشموني ٣٧٦/١، وجمع الهوامع ٥٦٧/١، وخزانة الأدب ٣٣٦/٩؛ والدرر ٣٥٠/١.

(١) البيت من الطويل، وهو لعمر بن معد يكرب، في ديوانه ص ٧٢؛

(تقول): تظن. (عاتقي): كاهلي؛ وهو ما بين المنكب والعنق. (أطعن): أضرب؛ من طعن بالرمح يطعن؛ من باب منع أو نصر. (كر): رجع وعطف.

والشاهد فيه: (تقول)؛ حيث استعمل بمعنى (تظن)، فنصب مفعولين بعد الاستفهام بالاسم. ينظر في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٩؛ ١١٨، وشرح التسهيل ٩٥/٢، ١٦٤/٣، ولسان العرب ٥٧٥/١١ (قول)؛ وأوضح المسالك ٧٦/٢؛ ومغني اللبيب ص ١٩١؛ والمقاصد النحوية ٤٣٦/٢؛ وشرح شذور الذهب للجوجري ٦٦٧/٢؛ وشرح الأشموني ٣٧٥/١، وشرح التصريح ٣٨٢/١؛ وجمع الهوامع ٥٦٧/١، وخزانة الأدب ٤٣٦/٢؛ والدرر ٣٥١/١.

(٢) البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد، وليس في ديوانه؛

أو حالا، نحو: "أضاحكا تقول زيدا قائما".

والظرف، كقوله:

أَبْعَدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مُحْتَوَمًا^(١)

(أجهالا): جمع جاهل، ويروى مكانه (أنوما): جمع نائم. (تقول): بمعنى تظن. (بني لؤي): أراد بهم جمهور قريش وعامتهم؛ لأنهم ينسبون إلى لؤي بن غالب. (لعمري أيبك): لحياته وبقاؤه. (متجاهلينا): الذين يتصنعون الجهل ويتكلفونه وليس بهم جهل. ويروى مكانه (متناومين)، والمتناوم: الذي يتصنع النوم.

والشاهد فيه: (أجهالا تقول بني لؤي)؛ حيث أعمل (تقول) عمل (تظن)؛ فنصب مفعولين؛ أحدهما: (جهالا)، والثاني: (بني لؤي)؛ وقد فصل بين الاستفهام والفعل بمعمول الفعل (جهالا)؛ الواقع مفعولا ثانيا للفعل؛ وحكم الفصل بين الاستفهام والفعل بمعمول الفعل جائز في هذا الباب.

ينظر في: الكتاب ١/١٢٣؛ والمقتضب ٢/٣٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٩١؛ وشرح المفصل ٤/٣١٩؛ وشرح الكافية ٢/٥٦٨؛ وشرح التسهيل ٢/٩٦؛ وتوضيح المقاصد ١/٥٦٩؛ وأوضح المسالك ٢/٧٨؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥٧؛ وشرح شذور الذهب ص ٤٩٠؛ وشرح ابن عقيل ٢/٦٠؛ والمقاصد النحوية ٢/٤٢٩؛ وشرح الأشموني ١/٣٧٧؛ وشرح التصريح ١/٣٨٤؛ وجمع الهوامع ١/٥٦٨؛ وخزانة الأدب ٢/٤٣٩؛ ٩/١٨٣؛ والدرر ١/٣٥٢.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(جامعة): اسم فاعل جمع؛ والجمع ضد التفريق. (شملي): مصدر شملهم الأمر؛ إذا عملهم، ويطلق الشمل على العذق من النخلة، وعلى الاجتماع؛ يقال: فرق شملهم؛ أي: ما اجتمع من أمرهم، وجمع الله شملهم؛ أي: ما تفرق منه. (محتوما): أي واجبا؛ وهو اسم مفعول من حتم الأمر، أوجبه.

والشاهد فيه: (أبعد بعد تقول الدار جامعة)؛ حيث أعمل (تقول) عمل (تظن)؛ لاستكمالها شروط الإعمال، ولا يمنع العمل الفصل بين الاستفهام وبين الفعل (تقول) بالظرف (بعد). وفي البيت شاهد آخر: (أم تقول البعد محتوما)؛ حيث أعمل (تقول) من غير فصل.

وكقولك: "أ[غداً]" ^(١) تقول هنداً راحلةً، وفي معنى الظرف: الجار، والمجرور، نحو:
"أفي الدار تقول زيداً قائماً". ^(٢)

(وعزوا)، أي: رواة علم النحو، (للأكثرين) من النحاة الكوفيين، وأكثر البصريين
ماعداً سيويه، والأخفش: جواز (فصله) ^(٣)، أي: الاستفهام من القول العامل؛ [أي:]
^(٤) من عمل "ظنّ" (بالأجنبي)، نحو: "أأنت تقول زيداً منطلياً؟".

(و) شرطوا أيضاً في إعمال القول عمل "ظنّ": (كونه)، أي: القول، بصيغة
(مضارع المخاطب)، أي: المضارع المسند إلى المخاطب ^(٥)، كالأمثلة المتقدمة.
(قيل)، أي: قال ابن مالك: (و) يشترط كونه (حالا)، أي: للزمن الحالي ^(٦)،
(والأثير)، وهو: ابن حيان ^(٧)،

ينظر في: شرح التسهيل ٩٦/٢، وأوضح المسالك ٧٧/٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥٧؛
وشرح شذور الذهب ص ٤٨٩؛ ومغني اللبيب ص ٩٠٩؛ والمقاصد النحوية ٤٣٨/٢؛ وشرح
الأشموني ٣٧٦/١، وشرح التصريح ٣٨٣/١؛ وجمع الهوامع ٥٦٨/١، والدرر ٣٥١/١.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو سقط في المخطوط.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٥٦٨/٢، وشرح التسهيل ١٢/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ١٢٢-١٢٣، وارتشاف الضرب ٢١٢٧/٤، وجمع الهوامع ٥٦٨/١،
والمطالع السعيدة ٣٤١/١.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو سقط في المخطوط.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٥٦٨/٢، وجمع الهوامع ٥٦٣/١، والمطالع السعيدة ٣٤١/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٩٥/٢، وارتشاف الضرب ٢١٢٨/٤، وتوضيح المقاصد ٥٧٠/١،
وأوضح المسالك ٧٤/٢، وشرح التصريح ٣٨١/١، وجمع الهوامع ٥٦٨/١، والمطالع السعيدة
٣٤١/١.

(٧) هو: الإمام، أثير الدين، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي
الغرناطي. نحوي عصره، ولغوي، ومقرئه. ولد في شوال سنة أربع وخمسين وستمائة ٦٥٤هـ،
وأخذ عن أبي الحسن الأبيدي، وابن الصائغ، وخلق. وأخذ بمصر عن البهاء بن النحاس،
وتقدم في النحو في حياة شيوخه، واشتهر اسمه، وطار صيته، وألف الكتب المشهورة، وأخذ
عنه أكابر عصره، وتقدموا في حياته. مات في صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة ٧٤٥هـ.

(ردّا)، أي: ردّ قول ابن مالك، قال: ولم يذكره غيره^(١).

(قيل)، أي: قال أبو القاسم السهيلي^(٢)، (و) يشترط فيه أيضا: (أن باللام لا

يعدى)، أي: لا يتعدى الفعل باللام، نحو:

"أقول لزيد عمرو منطلق"^(٣)؛ فإن تعدى باللام تعينت الحكاية فيه، لبعده عن

معنى الظن.

(وحذف قول)، أي: حذف القول، مع بقاء المقول كائن، (من حديث

البحر)، أي: في حديث البحر، وهو قوله: "حَدَّثَ وَلَا حَرَجَ"^(٤)، أي: "وقل لا

حرج"، وكقوله تعالى:

ينظر: حسن المحاضرة ١/٥٣٤، والأعلام ٧/١٥٢.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١٢٨، وجمع الهوامع ١/٥٦٨، والمطالع السعيدة ١/٣٤١.

(٢) هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي المالقي، كان عالما بالعربية، واللغة، والقراءات، جامعا بين الدراية، والرواية، نحويا مقدما واسع المعرفة، تصدّر للإقراء، والتدريس، روى عن ابن العربي، وأبي طاهر، وابن الطراوة، وروى عنه الرندي، وأبو الحسن الغافقي؛ له مصنّفات قيمة منها: الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، وكتاب: التعريف والإعلام بما أجم في القرآن من الأسماء والأعلام، وكتاب في شرح آية الوصية، وكتاب الفكر... وغيرها، وهو مع هذا شاعر مجيد. توفي ليلة الخميس خامس عشر شوال سنة إحدى وثمانين وخمسمائة.

ينظر: غاية النهاية ١/٣٧١، وبغية الوعاة: ٢/٨١، والأعلام ٣/٣١٣، ومعجم المؤلفين ٥/١٤٧.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١٢٨، وتوضيح المقاصد ١/٥٧٠، وجمع الهوامع ١/٥٦٨، والمطالع السعيدة ١/٣٤٢.

(٤) يروى: "حدّث عن البحر ولا حرج"، وهو مثل، وليس بحديث. ينظر: كشف الخفاء ١/٤٠٥، ورقم: (١١١٧).

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آسَوَدَتْ أُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾^(١)، أي: فيقال لهم: أكفرتم.

(وقل حذف في المقول)، أي: مع بقاء القول، كقوله:

لَنَحْنُ الْأَلَى قُلْتُمْ فَأَنْتَ مُلْتَمٌ بِرُؤُوسِنَا قَبْلَ اهْتِمَامٍ بِكُمْ رُغْبًا^(٢)

أي: قلتكم إنكم تغلبونهم.

قوله: (فادر)، تتميم للبيت.

(١) من الآية: ١٠٦ من سورة آل عمران.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

والشاهد فيه: (قلتكم فأنى)؛ حيث استغنى بالقول، وحذف المحكي للدلالة ما بعده عليه،

والمراد: "قلتكم: تقتلونهم"، أو "قلتكم: تغلبونهم".

ينظر في: شرح التسهيل ٩٨/٢، وجمع الهوامع ٥٦٥/١، والدرر ٣٤٩/١.

(أعلم وأرى)

هذا مبحث استعمال "أعلم"، و"أرى"، وأخواتهما.

(انصب بأعلم ثلاثاً)، أي: ثلاثة مفاعيل، (و) انصبها، بـ(أرى) أيضاً، نحو:

"أعلمني الله الصدق نافعاً"، و"أراني الله الحق غالباً".

وانصبها بـ (أخبر)؛ كقوله:

وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أُخْبِرْتَنِي دَنَفًا وَغَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِنِي^(١)

وانصبها بـ (نبأ)؛ كقوله:

نُبِّئْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَاسِمَهَا / يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ^(٢) [٣٨/ب]

(١) البيت من البسيط، وهو لرجل من بني كلاب؛ في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٧١/٢؛ ويروى (خبرتني) مكان (أخبرتني).

(دنفاً): أي مريضاً؛ من الدنف؛ وهو المرض الذي ينهك القوى. (بعلك): زوجك. (تعوديني): تزوريني.

والشاهد فيه: (أخبرتني دنفاً)؛ حيث تعدى الفعل (أخبر) إلى ثلاثة مفاعيل؛ أولها: نائب الفاعل (تاء المخاطبة)، وثانيها: (ياء المتكلم) في (أخبرتني)، وثالثها: (دنفاً).

ينظر في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٩٧؛ وشرح الكافية ٥٧٢/٢، وشرح التسهيل ١٠١/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٦٨؛ وشرح ابن عقيل ٦٩/٢، والمقاصد النحوية ٤٤٣/٢؛ وشرح الأشموني ٣٨٢/١، وشرح التصريح ٣٨٧/١؛ وجمع الهوامع ٥٧٣/١، والدرر ٣٥٤/١؛ (٢) البيت من الكامل، وهو للنابعة الديباني؛ في ديوانه ص ٥٤؛

(نبئت): أخبرت. (زرعة): اسم رجل، وهو ابن عمرو بن خويلد. (السفاهة): الجهل والطيش. (غرائب الأشعار): ما لم يعهد مثله. ورواية الديوان: (أوابد الأشعار).

والشاهد فيه: (نبئت زرعة ... يهدي)؛ حيث تعدى الفعل (نبأ) إلى ثلاثة مفاعيل؛ الأول: النائب عن الفاعل (التاء)، والثاني: (زرعة)، والثالث: جملة (يهدي) مع فاعله، ومفعوله.

ينظر في: شرح الكافية ٥٧٠/٢، وشرح التسهيل ١٠١/٢، وشرح ابن الناظم ص ١٥٥، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧، وشرح ابن عقيل ٦٨/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٩/٢، وشرح الأشموني ٣٨٢/١، وشرح التصريح ٣٨٧/١، وخزانة الأدب ٣١٥/٦ - ٣٣٤.

وانصبها أيضا ب (حدث)؛ كقوله:

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّدْتُمْ لَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ^(١)

وانصبها ب (أنبا)؛ كقوله:

وَأُنْبِئْتُ فَيَسًّا وَلَمْ أَبْلُغْ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ^(٢)

وانصبها ب (خبرا)؛ كقوله:

(١) البيت من الخفيف، وهو للحارث بن حلزة؛ في ديوانه ص ٢٧؛

(منعتم ما تسألون): أي منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصفة، والمساواة، والإحاء.

(الولاء): الغلبة. ويروى مكانها: (العلاء)؛ بالعين المهملة، من العلو، وهو الرفعة، ويروى:

(الغلاء)؛ بالعين المعجمة، وهو الارتفاع أيضا.

والشاهد فيه: (حدثتموه له علينا الولاء)؛ حيث تعدى الفعل (حدث) إلى ثلاثة مفاعيل؛

أحدها: نائب الفاعل (الواو)، وهي ضمير المخاطبين، والثاني: (الهاء) وهي ضمير الغائب،

والثالث: جملة (له علينا الولاء).

ينظر البيت في: أمالي ابن الحاجب ٦٥٥/٢، وشرح المفصل ٣٠١/٤؛ وشرح الكافية

٥٧١/٢، وشرح التسهيل ١٠١/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٥٣؛ وتذكرة النحاة

ص ٦٨٦؛ وتخليص الشواهد ص ٤٦٨؛ وشرح ابن عقيل ٧٠/٢، والمقاصد النحوية ٤٤٥/٢؛

وشرح التصريح ٣٨٧/١؛ وجمع الهوامع ٥٧٣/١، والدرر ٣٥٤/١.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للأعشى؛ في ديوانه ص ٢٥؛

(قيسا): هو قيس بن قيس بن معديكرب. (لم أبله): أي لم أختبره.

والشاهد فيه: (وأنبئت قيسا... خير أهل اليمن)؛ حيث تعدى الفعل (أنبا) إلى ثلاثة

مفاعيل؛ الأول: (التاء)، وهي ضمير المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني: (قيسا)، والثالث:

جملة (خير أهل اليمن).

ينظر البيت في: مجالس ثعلب ٤١٤/٢، وشرح الكافية ٥٧١/٢، وشرح التسهيل ١٠٢/٢،

وشرح عمدة الحفاظ ٢٥١، وشرح ابن الناظم ص ١٥٥، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧، وشرح

ابن عقيل ٧١/٢، والمقاصد النحوية ٤٤٠/٢، وشرح الأشموني ٣٨٤/١، وشرح التصريح

٣٨٧/١، وجمع الهوامع ٥٧٢/١، والدرر ٣٥٣/١.

وَحُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمَصْرٍ أَعُوذُهَا^(١)

و(ل) لمفعول (الثاني، و) المفعول (الثالث من ذي)، أي: من مفاعيل هذه الأفعال، (ما انتمى)، أي: ما انتسب (حذف، وإلغاء)، أي: من الحذف، والإلغاء، والتعليق.

(إلى اثني علما)، أي: إلى مفعولي "علم"، فيجوز حذفهما، أو أحدهما لدليل، ولا يجوز بغير دليل، ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما إذا تأخر، نحو: "زَيْدٌ قَائِمٌ أَعْلَمْتُ عَمْرًا"، أو توسط، نحو: "الْبَرَكَةُ - أَعْلَمَنَا اللَّهُ - مَعَ الْأَكَابِرِ"^(٢)، ومنه قوله: وَأَنْتَ - أَرَانِي اللَّهَ - أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَزَافُ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو للعوام بن عتبة، أو عتبة؛

(الغميم): اسم موضع في بلاد الحجاز. (أعوذها): أزورها في أثناء مرضها.

والشاهد فيه: (خبرت سواد الغميم مريضة)؛ حيث تعدى الفعل (خبر) إلى ثلاثة مفاعيل؛ الأول: نائب الفاعل (الثاء)، والثاني: (سوداء)، والثالث: (مريضة).

ينظر في: شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٦٦/٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٩٠، وشرح الكافية ٥٧٢/٢، وشرح التسهيل ١٠١/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٥٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٦٧؛ وشرح ابن عقيل ٧١/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٤٢/٢؛ وشرح الأشموني ٣٨٤/١، وشرح التصريح ٣٨٧/١؛ وجمع الهوامع ٥٧٣/١، والدرر ٣٥٣/١.

(٢) قول للعرب؛ ينظر: توضيح المقاصد ٥٧١/١، وأوضح المسالك ٨٠/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(عاصم): حافظ. (أرأف): من الرأفة وهي الرحمة والشفقة. (مستكفى): من يلجأ إليه في الملهمات. (أسمح): أجود. (واهب): معط.

والشاهد فيه: (أنت - أَرَانِي اللَّهَ - أَمْنَعُ عَاصِمٍ)؛ حيث ألغى عمل (أرى) في المفعولين الثاني والثالث، وهما (أنت)، و (أمنع عاصم)؛ لتوسطه بين هذين المفعولين.

ينظر البيت في: شرح التسهيل ١٠٣/٢، وأوضح المسالك ٨٠/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٤٦/٢؛ وشرح شذور الذهب للجوجري ٦٧٢/٢، وشرح الأشموني ٣٨٠/١، وشرح التصريح ٣٨٩/١؛ وجمع الهوامع ٥٦٩/١، والدرر ٣٥٢/١.

ويجوز تعليق الفعل عنهما نحو: "أَعْلَمْتُ زَيْدًا لَعَمْرُو قَائِمٌ"، و"أَرَيْتُ" ^(١) خَالِدًا لَبَكْرٌ مُنْطَلِقٌ".

(إذ لا دليل)، أي: حين لا دليل موجود على تعيين المحذوف؛ (يحذف) المفعول (الأول) من مفاعيل هذا الباب، مع ذكر الأخيرين، نحو: "أَعْلَمْتُ كَبْشَكَ سَمِينًا"؛ بحذف "المُعَلَّم".

(أو) يحذف (ما بعده)، وهما: المفعولان الأخيران، بشرط ذكر الأول، نحو: "أَعْلَمْتُ زَيْدًا"؛ بحذف "المُعَلَّم به"، وهو: "الكبش وسمنه"؛ إن ^(٢) لم يخل الكلام من فائدة من ذكر "المُعَلَّم به" في الأولى، و"المُعَلَّم" في الثانية.

(فهكذا)، أي: فالحذف من مفاعيل هذا الباب بلا دليل هكذا (الجل) من النحاة، أي: الأكثر منهم (رأوا) جوازه، وأما الحذف لدليل فيجوز في الثلاثة، وفي بعضها، كقولك: - لمن قال: أعلمت زيدا بكرا قائما - "أَعْلَمْتُهُ" ^(٣).

(١) في المخطوط: (رأيت)، والصواب ما أثبتته.

(٢) في المخطوط: (إذ).

(٣) والسبب في ذلك؛ أنّ الفائدة لا تنعدم بحذفه في المثال الأول، أو بالاقتصار عليه في المثال الثاني؛ فقد يراد الإخبار بمجرد العلم به، وبمجرد إعلام الشخص المذكور. أما حذف الثلاثة؛ فقد أجاز ابن مالك للدليل ولغيره؛ وإن لم يجز في باب "ظن" لغير دليل. وذلك لأن قولك: "علمت" و"ظننت" لا فائدة له؛ لأن الإنسان لا يخلو غالبًا عن "علم" أو "ظن"، وأما الإعلام فإنه يخلو منه.

ينظر: أوضح المسالك ٨٠/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري ٦٧١/٢، وشرح التصريح ٣٨٨/١، وجمع الهوامع ٥٧٢/١.

(الفاعل)

أي: هذا مبحثه.

(الفاعل) في اصطلاح النحاة: هو الاسم (الذ فرغ)، أي: أحلي (العامل) من فعل، وما تضمن معناه؛ (له) أي: لأجل تسليطه عليه، أي: عمله فيه^(١).
وإنما فرغ له:

- (لكونه)، أي: العامل (قام به)، أي: بالفاعل الذي فرغ له؛ بأن كان وصفا قائما به، نحو: "مرض زيد"، و"مات عمرو"، و"حسن بكر"، و"قبح خالد".

- (أو) لكون الفاعل (حصّله)، أي: حصل مدلول ذلك العامل حسّا، نحو: "ضرب زيد"، و"قام بكر"؛ لأن "الضرب"، و"القيام" حاصلان حسّا من "زيد"، و"بكر"، فتحصل من هذا أن الفاعل:

• إما أن يكون عامله الذي فرغ له عرضا قائما به؛ بأن كان انفعالا، لا تسبب له فيه في الظاهر، ك"المرض"، و"الموت"، و"الحسن"، و"القبح".
• وإما أن يكون فعلا له؛ بأن كان واقعا منه بسبب ظاهر، ك"الضرب"، و"القيام"، و"القعود"، ونحو ذلك.

(وألزموا) أي: أوجبوا، أي: النحاة البصريون (تأخير)، أي: الفاعل عن عامله؛ خلافا للكوفيين^(٢)؛ تمسكا بقول الزّباء^(٣):

(١) عرّف السيوطي الفاعل بقوله:

"ما أسند إليه عامل مفرغ؛ على جهة وقوعه منه، أو قيامه به".

جمع الهوامع ٥٧٥/١، والمطالع السعيدة ٣٤٦/١.

(٢) ينظر: جمع الهوامع ٥٧٦/١، والمطالع السعيدة ٣٤٦/١-٣٤٧.

(٣) هي الملكة المشهورة في العصر الجاهلي. صاحبة تدمر، وملكة الشام والجزيرة، واسمها: نائلة، وقيل: فارعة، وقيل: ميسون؛ بنت عمرو بن الظرب، كانت تحسن أكثر اللغات الشائعة في عصرها، وكان لها شعر، وإذا مشيت سحبتة وراءها، وإذا نشرته جللها فسميت الزّباء.

مَا لِلْجَمَالِ مَشْيُهَا وَثِيْدًا أَجْنَدًا لَا يَحْمِلْنَ أُمَّ حَدِيْدًا^(١)

وأوله البصريون بأنه ضرورة، أو أنّ "مشيها" مبتدأ محذوف الخبر، أي: "يكون وثيدا".

(و) ألزموا أيضا (ذكره)، فلا يجوز عندهم حذفه؛ لأنه عمدة، ولأنه مع فعله

كجزأي كلمة؛/ فلا يستغني أحدهما عن الآخر؛ خلافا للكسائي في جواز حذفه^(٢)؛ [أ/٣٩] تمسكا بقوله:

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالُكَ رَاضِيَا^(٣)

ينظر: المعارف لابن قتيبة ص ١٠٨، ٦١٨، والكامل في التاريخ ١/٣١٦-٣٢٠، وخزانة

الأدب ٨/٢٧٣.

(١) الرجز للزباء؛

(الجمال): جمع جمل. (وثيدا): ثقيلًا بطيئًا، صفة مشبهة من التؤدة، وهو السير على مهل.

(جندلا): أي صخرا.

والشاهد فيه: (مشيها وثيدا)؛ حيث قدم الفاعل، وهو (مشيها) على عامله، الصفة المشبهة

(وثيدا). وبه استشهد الكوفيون الذين أجازوا تقديم الفاعل على عامله.

وأما البصريون فخرجوا البيت على أن (مشيها) مبتدأ، و(وثيدا) حال من فاعل فعل

محذوف، والتقدير: "مشيها يظهر وثيدا"، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر

المبتدأ، أو على أن (مشيها) بدل من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبرا، وهما

قوله: (للجمال)، ويروى البيت بنصب (مشيها) وجزها، وفي هاتين الروايتين ينتفي الشاهد.

ينظر في: الأمالي للزجاجي ص ١٦٦، وشرح التسهيل ٢/١٠٨، وشرح عمدة الحفاظ

ص ١٧٩؛ ولسان العرب ٣/٤٤٣ (وأد)؛ وأوضح المسالك ٢/٨٦-٨٨؛ ومغني اللبيب

ص ٧٥٨؛ والمقاصد النحوية ٢/٤٤٨؛ وشرح الأشموني ١/٣٨٨، وشرح التصريح ١/٣٩٧؛

وهمع الهوامع ١/٥٧٦، وخزانة الأدب ٧/٢٩٥؛ والدرر ١/٣٥٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/٦٠٠-٦٠١، وارتشاف الضرب ٣/١٣٢٤، وهمع الهوامع ١/٥٧٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو لسوار بن المضرب؛

(قطري): هو قطري بن الفجاءة التميمي، رأس من رؤوس الخوارج في عهد الدولة الأموية.

(لا إخالك): لا أظنك.

وأول على أنّ التقدير بـ "إن كان هو"، أي: "ما نحن عليه من السلامة".

(فإن خلا)، أي: العامل عن الفاعل في اللفظ (فالمضمر)، العائد على ما هو الفاعل حقيقة (الزم)، أي: أوجب (ستره) في العامل؛ حال كونه فاعلا له في الاصطلاح، نحو: "قم"، و"زيد قام"؛ فيكون المقدم على العامل، إما مبتدأ كهذا المثال، وإما فاعلا لفعل محذوف؛ إن لم يحز كونه مبتدأ، نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(١)، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٢)، ولا يجوز إبراز هذا الضمير، فإن أبرز كان تأكيداً للفاعل المستتر، وليس عينه.

(و) لا تستنكر (الحذف) للفاعل (مع عامله)، أي: إذا حذفنا معا وبقي المفعول، كقولك: "زيدا"، لمن قال لك: "من أكرم؟"، أي: "أكرم زيدا"، لدلالة السؤال عليهما.

(و) لا تستنكر الحذف لفاعل (المصدر)، مع بقاء المصدر، كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾^(٣)، ففاعل "إطعام" محذوف، و"يتيما" مفعوله. (و) لا تستنكر الحذف لفاعل (الفعل) المسند إلى الجماعة، أو الواحدة المؤنثة المخاطبة، (ذي التأكيد) بالنون، نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾^(٤)، ﴿فَأِمَّا تَرِينَ﴾^(٥)،

والشاهد فيه: (إن كان لا يرضيك)؛ حيث حذف مرفوع (كان)، و(يرضيك)، وهو ضمير يعود على الحال المشاهدة.

ينظر في: المحتسب ١٩٢/٢، والخصائص ٤٣٣/٢؛ وشرح المفصل ٢١٣/١، وشرح الكافية ٦٠٠/٢، وشرح التسهيل ١٢٣/٢، وأوضح المسالك ٩٠/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٥١/٢؛ وشرح الأشموني ٣٨٧/١، وشرح التصريح ٣٩٨/١؛ وخزانة الأدب ٥٥/٧، ٤٧٩/١٠.

(١) سورة الإنشقاق، الآية: ١.

(٢) سورة التوبة: من الآية: ٦.

(٣) سورة البلد: الآية: ١٤؛ ومن الآية: ١٥.

(٤) سورة آل عمران: من الآية: ١٨٦.

(٥) سورة مريم: من الآية: ٢٦.

فالأصل: "التبلونن"، و"ترينن"؛ فحذفت "النون" منهما كراهة توالي الأمثال، وحذفت "واو الفاعل" من الأول، و"ياؤه" من الثاني لالتقاء الساكنين.

وقوله: (لا تستنكر)، هو: العامل في قوله: "والحذف" في صدر البيت؛ أي: لا تستنكر الحذف إلخ.

(وجرّه)، أي: الفاعل^(١) لفظاً، (بزائد الباء)؛ أي: بالباء الزائدة؛ (وفى)، أي: جاء منقولاً عن العرب؛ كقوله:

أَلَمْ يَأْتِيَنَّكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(٢)
أي: ألم يأتك ما لاقته إلخ.

(١) في المخطوط: (العامل)، والصواب ما أثبتته.

(٢) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير؛

(الأنباء): جمع نبأ، وهو الخبر. (تنمي): تزداد وتنتشر. (لبون): ذات اللبن، وفي رواية (قلوص) بفتح القاف، وضم اللام هي الناقة الشابة. (بني زياد): الربيع بن زياد، وإخوته. والشاهد فيه: (أَلَمْ يَأْتِيَنَّكَ ... بما لاقَتْ)؛ حيث جاءت (الباء) زائدة مع الفاعل ف (ما) فاعل (تأت)؛ وذلك للضرورة، والأصل: "أَلَمْ يَأْتِكَ ما لاقَتْ". وفي البيت شاهد آخر، وهو إثبات ياء المجزوم في (يأتيك) مع وجود الجازم (لم)؛ وذلك لضرورة إقامة الوزن.

ينظر البيت في: الجمل في النحو ص ٢٢٣، والكتاب ٣ / ٣١٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٢٣/١؛ والمحتسب ٦٧/١، ٢١٥، والخصائص ٣٣٣/١؛ وأسرار العربية ص ٩٤، والإنصاف ٢٦/١؛ وشرح المفصل ٤٧٨/٤، ٤٨٨/٥؛ والمقرب ٥٠/١، ٢٠٣؛ وشرح الكافية ٥٧٨/٢، ولسان العرب ١٤/١٤ (أتى)، وتوضيح المقاصد ٣٥١/١، وأوضح المسالك ٧٦/١؛ ومغني اللبيب ص ١٤٦، ٥٠٦؛ والمقاصد النحوية ٣٢٠/١؛ وشرح الأشموني ٨٣/١، ٣٨٧، وشرح التصريح ٨٧/١، وهمع الهوامع ٢٠٥/١، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨، ٥٢٤/٩، والدرر ٧٢/١.

(و) وفي عن العرب أيضا جرّه بـ (من) الزائدة، كقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ﴾^(١).

(وشاع)، أي: كثر في كلام العرب: أن يدخل (زائد الباء)، أي: الباء الزائدة، الجارة لفظاً، (في) فاعل (كفى)، كقوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٢)، أي: كفى الله شهيداً.

ويجوز في تابع الفاعل المجرور بـ "الباء" الزائدة، أو "من" الزائدة اعتباراً للفظ فيجرّ، والمحلّ فيرفع، نحو: "ما جاء من رجل كريم" بالوجهين، فإن كان التابع معرفة معطوفة تعين الرفع، نحو: "ما جاءني من رجلٍ، ولا هندٌ".

(وفعله)، أي: فعل الفاعل، (إن يك فاعل) له (بدا)؛ فإن كان، أي: اسماً ظاهراً، سواء كان: مفرداً، أم مثنى، أم جمعا مؤنثاً، أم مذكراً؛ فإنه (من: عَلِمَ)، أي: من علامة (اثنين)، أي: التثنية، وهي: "الألف"، (و) من علامة: (جمع)، وهي: "الواو" لجمع الذكور، و"النون" لجمع الإناث، (جرّدا) وجوبا، فتقول: "قام الزيدان"، و"جاء الزيدون"، و"قعدت الهندات"، وهذه هي اللغة الفصحى، ومن العرب من يلحقه/ "الألف"، و"الواو"، و"النون" في هذه الحالة على أنها حروف، كـ "تاء التأنيث"^(٣)؛ كقوله:

تَوَلَّى قَتَالَ الْمَارِقَيْنِ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ^(٤)

(١) سورة الأنبياء: من الآية: ٢.

(٢) سورة الرعد: من الآية: ٤٣.

(٣) قال السيوطي: "لا ضمائر، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة: (أكلوني البراغيث)". همع الهوامع ٥٧٨/١، والمطالع السعيدة ٣٤٨/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات؛ في ديوانه ص ١٩٦؛

(المارقين): الخارجين عن الدين. (أسلماه): خذلاه، ولم يعيناه. (مبعد): أجنبي بعيد الصلة.

(حميم): صديق، أو قريب.

وقوله:

نَصْرُوكَ قَوْمِي فَأَعْتَزَلْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَلِيلًا^(١)

وقوله:

رَأَيْنَ الْغَوَائِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ^(٢)

والشاهد فيه: (أسلماه مبعد وحيم)؛ حيث وصل الفعل بألف التثنية مع أن الفعل ظاهر، ومعطوف عليه؛ والقياس أن يقول: "وقد أسلمه مبعد وحيم".

ينظر البيت في: شرح الكافية ٥٨١/٢، وشرح التسهيل ١١٦/٢، والجنى الداني ص ١٧٥؛ وأوضح المسالك ١٠٦/٢؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٢٧؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧٣؛ ومغني اللبيب ص ٤٨١، ٤٨٥؛ وشرح ابن عقيل ٨١/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٦١/٢؛ وشرح الأشموني ٣٨٩/١، وشرح التصريح ٤٠٦/١؛ وهمع الهوامع ٥٧٨/١، والدرر ٣٥٦/١.

(١) البيت من الكامل. وبلا نسبة إلى قائله؛

(نصروك): ساعدوك. (اعتزلت): صرت ذا عزة ومنعة. (خذلوك): امتنعوا عن نصرتك. (ذليلاً): أي مهاناً.

والشاهد فيه: (نصروك قومي)؛ حيث ألحق بالفعل علامة الجمع، وهي (الواو) ضمير الجماعة مع كون هذا الفعل (نصر) مسنداً إلى اسم ظاهر دال على الجمع؛ وهذه لغة بعض العرب. ينظر البيت في: شرح التسهيل ١١٧/٢، وشرح الأشموني ٣٩٠/١، وحاشية الصبان ٦٧/٢.

(٢) البيت من الطويل، وينسب لمحمد بن عبد الله العتيبي؛ في معجم الشعراء ص ٤٢٠، ويروى لمحمد بن أمية؛ في العقد الفريد ٣٥٨/٢؛

(الغواني): جمع غانية، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة. (لاح): ظهر. (النواضر): جمع ناضر، أي الجميلة، من النضرة، وهي الحسن والرواء.

والشاهد فيه: (رأين الغواني)؛ حيث وصل الفعل (رأى) بنون النسوة في (رأين) مع ذكر الفاعل الظاهر بعده، وهو قوله (الغواني).

ينظر البيت في: شرح الكافية ٥٨٢/٢، وشرح التسهيل ١١٧/٢، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٩؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧٤؛ وشرح ابن عقيل ٨٣/٢، والمقاصد النحوية ٤٧٣/٢؛ وشرح الأشموني ٣٩٢/١.

(ويحذف العامل)، أي: في الفاعل؛ (حيث عرفنا)، أي: إذا كان معروفاً، مع

الحذف بقرينة معينة له، كما إذا كان جواب استفهام محقق، كقوله تعالى:

﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^(١)، أي: خلقهن الله،

أو مقدّر؛ كقراءة الشامي^(٢)، وشعبة^(٣):

﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رَجَالٌ﴾^(٤)، أي: يُسَبِّحُهُ رَجَالٌ.

وكقوله:

لِيُنْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ حُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ^(٥)

(١) من الآية: ٢٥ من سورة لقمان.

(٢) ابن عامر الشامي: هو أبو عمران، عبد الله بن عامر الدمشقي، أمام أهل الشام في القراءة، وأسن القراءة السبعة، قرأ على جماعة من الصحابة، وقيل: إنه قرأ على عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولد سنة ٢١هـ، وتوفي بدمشق سنة ١١٨هـ.

ينظر: العبر في خبر من غير ١/١١٤، وغاية النهاية ١/٢٣-٤٢٥.

(٣) هو: أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الأسدي، الكوفي، ولد سنة ٩٥هـ، قرأ على عاصم وعلى ابن السائب، وقرأ عليه الكسائي وغيره، وكان إماماً كبيراً من أئمة اللغة، قيل: إنه ختم القرآن ثمانين عشرة ألف ختمة. مات سنة ١٩٣هـ. في الشهر الذي مات فيه هارون الرشيد. ينظر: معرفة القراء ١/٨٠، وغاية النهاية ١/٣٢٥، وطبقات الحفاظ ص ١١٩.

(٤) من الآية: ٣٦، ٣٧ من سورة النور.

قرأ (يُسَبِّحُ) -بفتح الموحدة مبنياً للمفعول- ابن عامر، وأبو بكر شعبة عن عاصم، ونائب الفاعل (له)، وقرأ باقي السبعة (يسبح)؛ بكسر الموحدة على البناء للفاعل، وفاعله (رجال). ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ١٠٢، والحجة في القراءات ص ٢٦٢، و الإتحاف ص ٤١١.

(٥) البيت من الطويل، وهو للحارث بن نهيك؛ في: الكتاب ١/٢٨٨؛ وهو للبيد بن ربيعة؛ في ديوانه ص ٢٣٢؛ ولنهشل بن حري؛ في: خزانة الأدب ١/٣٠٣؛ ولضرار بن نهشل؛ في: الدرر ١/٣٥٨؛ وللحارث بن ضرار؛ في: شرح أبيات سيويه ١/١١٠؛ ولمزرد بن ضرار، أو للمهلل؛ في: المقاصد النحوية ٢/٤٥٤؛

أي: ييكه ضارع إلخ.

وكقوله:

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَعْرِ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ، قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ^(١)

أي: بل عراه أعظم الوجد.

وكقوله:

أَسْقَى الْإِلَهَ عُذُوتِ الْوَادِي

وَجَوْفُهُ كُلِّ مُلْتِ غَادِي

(ضارع): دليل فقير. (مختبط): هو المحتاج الذي يطلب معروفك من غير أن تكون له وسيلة

يتم بها إليك. (تطيح): تهلك. (الطوائج): جمع مطيحة، وهي المصيبة.

والشاهد فيه: (لييك يزيد ضارع)؛ حيث رفع (ضارع) على أنه فاعل لفعل محذوف، واقع في جواب استفهام مقدر، كأنه حين قال: "لييك يزيد"، قيل: "فمن ييكه؟"، فقال: "ضارع".

ينظر في: المقتضب ٢٨٢/٣؛ والمختضب ٢٣٠/١؛ وأمالي ابن الحاجب ٧٨٩/٢؛ وشرح

المفصل ٢١٣/١؛ وشرح التسهيل ١١٩/٢، ولسان العرب ٥٣٦/٢ (طوح)، وأوضح

المسالك ٩٣/٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧٨؛ ومغني اللبيب ص ٨٠٧؛ وشرح الأشموني

٣٩٣/١، وشرح التصريح ٤٠١/١، وجمع الهوامع ٥٧٩/١.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(تجلدت): تكلفت الجلد والصبر على الهموم. (لم يعر): لم يغش ولم ينزل. (الوجد): الشوق

والحب.

والشاهد فيه: (بل أعظم الوجد)؛ حيث رفع (أعظم) على أنه فاعل لفعل محذوف، دلّ عليه

سياق الكلام؛ وهذا الفعل المحذوف؛ مجاب به على كلام منفي سابق، وتقديره: "لم يعر قلبه

من الوجد شيء"؛ والمراد النفي بالجملة الفعلية، فإن كان النفي بالجملة الاسمية؛ فلا يترجح

كون المرفوع فاعلا.

ينظر البيت في: شرح التسهيل ١٢٠/٢، وأوضح المسالك ٩٢/٢؛ وتخليص الشواهد

ص ٤٧٨؛ والمقاصد النحوية ٤٥٣/٢، وشرح الأشموني ٣٩٤/١، وشرح التصريح ٣٩٩/١؛

وحاشية الصبان ٧١/٢.

كُلُّ أَجَشَّ حَالِكِ السَّوَادِ^(١)

أي: سقاها كلُّ أجش.

(والحذف) للعامل مع بقاء الفاعل، (حتمًا)، أي: واجبا (في مواضع وفا)، أي: جاء حال كونه واجبا في مواضع؛ منها إذا فسر بفعل مذكور بعد الفاعل، مسند إلى ضميره، كقوله تعالى:

﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٢)، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٣)؛ فلا يجوز إظهار الفعل هاهنا، لأن الظاهر كالبديل منه، ولا يجوز الجمع بينهما.

(والأصل وصل فاعل)، أي: اتصاله بالفعل، لأنه كجزء منه، ولذلك تتأخر عنه علامة رفعه في الأفعال الخمسة.

(و) الأصل (فصل مفعوله)، أي: الفعل عنه بالفاعل، لأنه فضلة، ولأن تعلق الفعل به ثان، لتعلقه بالفاعل.

(وقد يجيء الوصل)؛ أي: قد يتصل المفعول بالفعل، ويتأخر عنه الفاعل جوازا، نحو: "ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرُو".

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٧٣؛

عدوات: جمع عدوة، وهي الجانبة. (الملث): المطر الدائم. (الغادي): الذي جاء وقت الغداة. (الأجش): السحاب الشديد الذي يتبعه رعد. (حالك السواد): شديد السواد. والشاهد فيه: (كُلُّ أَجَشَّ حَالِكِ السَّوَادِ)؛ حيث رفع (كُلُّ) على أنه فاعل لفعل محذوف دلّ عليه المذكور، والتقدير: "سَقَاها كُلُّ".

ينظر في: الكتاب ٢٨٩/١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٥٥/١؛ والمختسب ١١٧/١، والخصائص ٢٥/٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧٧؛ والمقاصد النحوية ٤٧٥/٢؛ وشرح الأشموني ٣٩٥/١، وحاشية الصبان ٧١/٢.

(٢) سورة الإنشقاق، الآية: ١.

(٣) من الآية: ٦ من سورة التوبة.

(أو يسبق) المفعول (الفعل)، والفاعل معاً جوازا، نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾^(١)، أو وجوبا، إذا كان المفعول يستحق الصدر، نحو: "مَنْ أَكْرَمْتَ؟".

(والأصل)، وهو: تقديم الفاعل على المفعول، (يلتزم)؛ أي: يجب (لللبس)، أي: لأجل خوف اللبس، أي: التباس الفاعل بالمفعول، نحو: "ضرب موسى عيسى"؛ فيتعين كون الأول فاعلا، والثاني مفعولا، فإن أمن اللبس جاز تقديم المفعول على الفاعل، [نحو]^(٢): "ضَرَبَ سُعْدَى مُوسَى"، و"أَضْنَتْ سُعْدَى الْحُمَى".

(و) يلتزم (العكس)، أي: تقديم المفعول على الفاعل (ل) أجل (مضمرة)، عائد على المفعول، (ألم)، أي: نزل، ولصق بالفاعل، فيجب تأخير، وتقديم المفعول، لئلا يرجع الضمير على متأخر لفظا، ورتبة، نحو: "ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامُهُ".

وشدّ تقديم الفاعل على المفعول في هذه الحالة؛ كقوله:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ^(٣)

(١) من الآية: ٣٠ من سورة الأعراف.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(كسا): ألبس. (الحلم): العقل والأناة. (السودد): المجد والسيادة. (رقى): صعد. (الندى):

الجود. (ذرى): جمع ذروة، وهي أعلى الشيء.

والشاهد فيه: (كسا حلمه ذا الحلم، ورقى نداءه ذا الندى)؛ حيث تأخر المفعول عن الفاعل مع أن الفاعل يشمل ضميرا يعود على المفعول المتأخر لفظا ورتبة. وذلك على الشذوذ عند جمهور البصريين.

ينظر البيت في: شرح الكافية ٥٨٧/٢، وشرح التسهيل ١٦١/١، ١٣٥/٢، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤؛ وتوضيح المقاصد ٥٩٧/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٩٠؛ ومغني اللبيب ص ٦٣٩؛ وشرح ابن عقيل ١٠٧/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٩٩/٢؛ وشرح الأشموني ٤٠٩/١، وجمع الهوامع ٢٦٧/١، والدرر ١١٤/١.

- [٤٠/أ] (وقدّم) وجوبا (منهما)، أي: الفاعل والمفعول، (ما): أي: / الذي (أضمرا)؛
 حال كونه ضميرا (متصلا) على الذي منهما لم يضم.
- مثال إضمار الفاعل متصلا دون المفعول قولك: "ضربت زيدا".
 وكذا إذا أضمرا متصلين، نحو: "ضربتك"، فيجب تقديم الفاعل أيضا.
- ومثال إضمار المفعول متصلا دون الفاعل: "ضربك زيد"، و"ضربني عمرو".
- (وآخرن) وجوبا (ما)، أي: الذي (حصرا) من الفاعل، والمفعول، (ب: إنما) عن
 غير المحصور بها، وهو المحصور عليه.
- مثال حصر الفاعل: "إنما ضرب زيدا عمرو".
- ومثال حصر المفعول: "إنما ضرب زيد عمرا".
- (كذا) يؤخر وجوبا ما حصر منهما (ب: إلّا) عن غير المحصور بها، (في) القول
 (الأصح)، وهو قول جمهور النحاة.
- مثال حصر الفاعل: "ما ضرب عمرا إلّا زيد".
- ومثال حصر المفعول: "ما ضرب زيد إلّا عمرا".
- (وقيل) أي: قال الكسائي: (لا) يجب تأخير المحصور منهما بـ"إلّا"^(١)؛ (إذا
 قصده)، أي: لأجل قصده، أي: المتكلم (فيها)؛ أي: في الحصر بـ"إلّا" (وضح)، أي:
 واضح لا لبس فيه، أي: لا يلتبس المحصور بالمحصور عليه؛ لأن اقتزان المحصور بـ"إلّا"
 قرينة معينة له، كقوله:

(١) ينظر: شرح الكافية ٥٩٠/٢-٥٩١، وتوضيح المقاصد ٥٩٦/٢، وشرح الأشموني ٤٠٦/١،
 وشرح التصريح ٤١٧/١، وجمع الهوامع ٥٨١/١، والمطالع السعيدة ٣٤٩/١.

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ، وَشَامُهَا^(١)

وقوله:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا^(٢)

وقوله:

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة؛ في ديوانه ص ٢٧٩؛

(هيجت): أثارت. (آناء)، ويروى (أناء): جمع نؤي، وهو الحفيرة التي تحفر حول الخباء لمنع

عنه المطر. (شامها): الشام؛ جمع شامة، وهي العلامة.

والشاهد فيه: (فلم يدر إلا الله ما ...)؛ حيث قدم الفاعل المحصور بـ(إلا) على المفعول،

وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك استشهادا بمثل هذا البيت، والجمهور على أنه ممنوع.

ينظر البيت في: المقرب ٥٥/١؛ وأوضح المسالك ١٣١/٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧٨؛

وشرح ابن عقيل ١٠١/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٩٣/٢؛ وشرح الأشموني ٤٠٤/١، وشرح

التصريح ٤١٧/١، وجمع الهوامع ٥٨٢/١، والدرر ٣٦٠/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الملوح؛ في ديوانه ص ١٩٤؛

(تزودت): اتخذت زادا، والزاد: طعام يتخذ للسفر.

والشاهد فيه: (فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها)؛ حيث قدم المفعول به (ضعف) على

الفاعل (كلامها) مع كون المفعول به محصورا بـ(إلا)؛ وهو جائز عند الكسائي؛ والأصل:

"فما زاد كلامها إلا ضعف ما بي". ويروى العجز "فما زادني إلا غراما كلامها"، والشاهد هو

هو.

ينظر البيت في: شرح الكافية ٥٩١/٢، وشرح التسهيل ٣٠٥/٢، وأوضح المسالك

١٢٢/٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٨٦؛ وشرح ابن عقيل ١٠٣/٢؛ والمقاصد النحوية

٤٨١/٢؛ وشرح الأشموني ٤٠٥/١، وشرح التصريح ٤١٤/١؛ وجمع الهوامع ٥٨١/١،

٢٧٣/٢، والدرر ٣٥٩/١؛ ٤٩٦/١.

وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحاً فُؤَادُهُ وَمَنْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ
تَسْلَى بِأُخْرَى غَيْرَهَا، فَإِذَا الَّتِي تَسْلَى بِهَا تُغْرِي بِلَيْلَى وَلَا تُسْلِي^(١)

(١) البيتان من الطويل، وهو لدعبل بن علي الخزاعي؛ في ملحق ديوانه ص ٤١٤؛ وللحسين بن مطير؛ في ديوانه ص ١٨٢؛ ولابن الدمينه؛ في ديوانه ص ٩٤؛ وللمجنون؛ في ديوانه ص ١٨١؛ (أبى): امتنع. (جماحا): مصدر جمع، أي ركب رأسه. (لم يسأل): لم ينس. والشاهد فيه: (أبى إلا جماحا فؤاده)؛ حيث قدم المفعول به (جماحا) المحصور بـ(إلا) على الفاعل (فؤاده).

ينظر البيت في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٠٥؛ وتذكرة النحاة ص ٣٣٤؛ وأوضح المسالك ١٢١/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٨٠/٢؛ وشرح الأشموني ٤٠٦/١، وشرح التصريح ٤١٤/١؛ وجمع الهوامع ٥٨١/١، والدرر ٣٦٠/١.

(النائب عن الفاعل)

أي: هذا مبحثه.

(ويحذف الفاعل) جوازا (عن قصد نبه)، أي: لأجل مقصود نبه، أي: شريف، أو لأجل مقصود نبيه، أي: شخص فطن، يحذفه لأجل غرض يعتبره، وإذا حذف لذلك (فليعط ما كان له)، أي: ما كان للفاعل، من رفع، وعمدية، ووجوب تأخير، وامتناع حذف (المفعول) به، النائب عنه، نحو: "ضرب زيد"، وكقوله:

عُهِدَتْ مُغِيثًا مُغِيثًا مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِنَاءَكَ^(١) مَوْتَلًا^(٢)

وقوله:

وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدِيعَةٌ وَلَا بُدَّ مِنْ يَوْمٍ تُرَدُّ الْوَدَائِعُ^(٣)

(١) في المخطوط: (قباؤك)، والصواب ما أثبتته، وهو المنصوص فيما وقفت عليه من المصادر.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(عهدت): أي عهدك الناس، وعرفوك. (مغيثا): معينا ومنجدا. (مغنيا): من الإغناء، وهو ضد الإفقار. (أجرتة): أي حميته من عدوه، أو كنت له جارا. (فناءك): ساحة دارك، والمراد: الجوار والقرب. (موتلا): ملجأ.

والشاهد فيه: (عُهِدَتْ)؛ امتنع حذف المفعول به، النائب عنه، وهي (التاء) المتصلة بالفعل (عُهِدَ)، وأصلها في المعلوم: "عهدك الناس"، فحذف الفاعل (الناس) عند بنائه للمجهول، وأبقى على المفعول.

ينظر البيت في: شرح الكافية ٦٤٢/٢، وشرح ابن الناظم ص ١٨٤، وتوضيح المقاصد ٦٢٩/٢، وأوضح المسالك ١٨٩/٢، وتخليص الشواهد ص ٥١٣، والمقاصد النحوية ٢/٣، وشرح الأشموني ٤٥٢/١، وشرح التصريح ٤٧٦/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة العامري، في ديوانه ص ٨٩، مع اختلاف في رواية الشطر الثاني: (ولا بدّ يوما أن تردّ الودائع)؛ (وديعه): أي أمانة.

والشاهد فيه: (تردّ الودائع)؛ حيث حذف الفاعل، وأصلها (يرد الناس الودائع) فحذف الفاعل، وأبقى على المفعول عند بناء الفعل للمجهول؛ لينوب عن الفاعل المحذوف.

(وقد) يحذف الفاعل، و(ينوب) عنه المفعول (الثاني)، وهو الذي ليس فاعلا في المعنى، (من باب كسا)، وهو: كل فعل متعد بنفسه إلى مفعولين، وليس ناسخا، نحو: "كسا، وأعطى"، فتقول: "كُسيَ زيدا جبةً"، و"أُعطِيَ عمرا درهم".

(و) قد ينوب المفعول الثاني من باب (ظن)، وهو: كل فعل ناسخ متعد إلى مفعولين، أصلهما: المبتدأ، والخبر، (مع) باب (أعلم)، وهو: كل فعل متعد إلى ثلاثة مفاعيل، الأخيران منهما أصلهما: مبتدأ، وخبر، فتقول: "ظُنَّ زيدا عالم"، و"أُعلم زيدا كبشك سمينا".

وإنما تجوز نيابة المفعول الثاني من هذه الأبواب؛ (إذ لن يُلبس)، أي: حين لم يكن في نيابته لبس، أي: التباسه بالمفعول الأول، فإذا كان في نيابته لبس تعينت نيابة الأول، نحو: "ظُنَّ زيد عمرا"، و"ظُنَّ صديقك زيدا"، و"أُعلم بشر زيدا قائما". وأما الثالث من باب "أعلم"، فلا تجوز نيابته بحال.

[٤٠/ب]

(ولم يكن) المفعول الثاني في النائب (في) باب (ظن)، وباب "أعلم"، (جملة، ولا ظرفا)، أي: أو جارا، ومجرورا، فإذا كان جملة، أو ظرفا امتنعت نيابته، وتعينت نيابة الأول، نحو: "ظن زيد أبوه قائم"، أو "ظن زيد عندك أو في الدار"، و"أعلم زيد غلامك أخوه".

(وثاني اختار)، أي: والمفعول الثاني من باب "اختار"^(١)، وهو: كل فعل متعد إلى مفعولين ليس أصلهما: المبتدأ، والخبر، وتعديه إلى الثاني منهما بحرف^(٢) الجر، (ندبا

ينظر البيت في: الشعر والشعراء ٢٧١/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٨/١، ومحاضرات الأدباء ٤٠٠/٢، والحماسة البصرية ١٧/٢، ولسان العرب ٦٠١/٤ (ودع).

(١) في المخطوط: (اختا)، والصواب ما أثبتته.

(٢) في المخطوط: (بحذف)، وهو تحريف.

(حظلاً)؛ أي: حظلت نيابته عن الفاعل، لأن الفعل لا يتعدى إليه إلا بحرف الجر، فيتعين نيابة الأول عند الجمهور؛ خلافاً لابن مالك في تجويزه: "أُخْتِيَرَ زيدًا الرجال" (١).

(وقابلاً) للنيابة عن الفاعل، (من ظرف)، وهو: الظرف المختص، سواء كان متصرفاً، نحو: "سير وقت صعب"، و"جلس مكان بعيد"، و"صيم رمضان"، أو لازماً للظرفية عند الأخفش، نحو: "جلس عندك"، (أو شبه) للظرف، وهو: المجرور الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال، ولا دل على تعليل، نحو: "جلس في الدار". (أَقِم)، أي: أُنْبِئْهُ عن الفاعل؛ إذا حذفته كما مثلنا.

وغير القابل بالنيابة:

- من الظرف، هو: المبهم، فلا يقال: "سير وقت"، ولا "جلس مكان"؛ لعدم الفائدة.

- ومن المجرور، هو: الذي لزم له الجار طريقة واحدة في الاستعمال، كمجرور "مذ"، و"منذ"، و"رُبَّ"، وحروف القسم، أو كان الجار له حرف تعليل، ك"اللام"، و"الباء"، و"من"؛ إذا كانت للتعليل، وأما قوله:

يُغْضِي حِيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ (٢)

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٢٩/٢، وارتشاف الضرب ١٣٣٢/٣، والمساعد ٤٠٠/١، وشفاء العليل ٤١٨/١-٤١٩، وجمع الهوامع ٥٨٥/١، والمطالع السعيدة ٣٥٣/١.

(٢) البيت من البسيط، وهو للحزين الكنائي-عمرو بن عبد وهيب-؛ في: المؤلف والمختلف ص ١١٠-١١١؛ ولسان العرب ١١٤/١٣ (حزن)، وللفرزدق؛ في: ديوانه ٣٥٤/٢؛ (يغضي): من الإغضاء، وهو تقارب بين جفني العين حتى يقربا من الانطباق. (مهابته): هيئته وجلاله. (يبتسم): الابتسامة أول الضحك.

والشاهد فيه: (ويُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ)؛ لأن النائب عن الفاعل فيه هو ضمير المصدر أي: هو الإغضاء. وكلمة (من) للتعليل؛ أي: لأجل مهابته، وهو مفعول له؛ فلذلك لم ينب عن الفاعل.

ينظر البيت في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٣٥؛ وشرح المفصل ٤٥٠/١، واللمحة في شرح الملحة ٢١٨/١، وتوضيح المقاصد ٦٠٥/٢، وأوضح المسالك ١٤٦/٢؛ ومغني

فالنائب فيه ضمير المصدر، أي: "ويغضى هو"، أي: الإغضاء لا من مهابته.
 (أو مصدر)، أي: وأقم القابل للنيابة عن الفاعل من: مصدر، وهو: المنصرف
 المختص، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾^(١)؛ بخلاف اللازم للمصدرية،
 نحو: "سبحان"، و"معاذ"، والمؤكد، نحو: "سار زيد سيرا"؛ فلا ينوب عن الفاعل، لعدم
 الفائدة.

وإنما يجوز (هذا)، أي: نيابة ما ذكرنا من الظرف، وشبهه، والمصدر، (إذا ذاك)،
 أي: المفعول به، (عدم) في الكلام، وإلا تعينت نيابته، لأنه شريك الفاعل.
 (وقيل)، أي: وقال الأخفش: محل نيابة الظرف، وشبهه، والمصدر به^(٢)، (أو
 يوجد)، أي: بل ولو يوجد؛ حال كونه (تال)، أي: تاليا للنائب مما ذكر، أي: متأخرا
 عنه، (أو لا) متقدما عليه؛ فيجوز نيابته معه عند: الكوفيين، وابن مالك^(٣)؛ محتجين:
 بقراءة أبي جعفر^(٤):

﴿لِيُجْزَى قَوْمًا يَمَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٥)

-
- اللبيب ص ٤٢١؛ والمقاصد النحوية ٥١٣/٢، ٢٧٣/٣؛ وشرح الأشموني ٤١٩/١، وشرح
 التصريح ٤٢٨/١، ٦٤٠.
 (١) سورة الحاقة، الآية: ١٣.
 (٢) ينظر: شرح التسهيل ١٢٨/٢، وارتشاف الضرب ١٣٣٤/٣، وتوضيح المقاصد ٦٠٤/٢،
 وجمع الهوامع ٥٨٥-٥٨٧، والمطالع السعيدة ٣٥٣/١.
 (٣) ينظر: شرح التسهيل ١٢٨/٢، وشفاء العليل ٤١٨-٤١٩، وجمع الهوامع ٥٨٥/١،
 والمطالع السعيدة ٣٥٣/١.
 (٤) هو: أبو جعفر؛ يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد أصحاب القراءات العشر كان تابعا
 جليلا ثقة، وكان إمام أهل المدينة في القراءة، حتى سمي بالقارئ وإليه انتهت رئاسة الإقراء
 بها، ولم يكن أحد أقرأ للسنة منه، توفي سنة ١٣٠هـ.
 ينظر: وفيات الأعيان ٢٧٤/٦، وغاية النهاية ٣٨٢/٢، والأعلام ١٨٦/٨.
 (٥) من الآية: ١٤ من سورة الجاثية.

وقراءة عاصم^(١):

﴿وَكَذَلِكَ نُجَيِّ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢)، أي: النجاة^(٣).

وكقول الشاعر:

لَمْ يُعَنَّ بِالْعَلَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْعَيِّ إِلَّا دُوْهُ هَدَى^(٤)

قرأ أبو جعفر: (لُجَزَى)؛ بالبناء للمجهول.

ينظر في: المبسوط في القراءات العشر ص ٤٠٣، والنشر ٣٧٢/٢، والإتحاف ص ٥٠٢.

(١) في رواية شعبة عنه؛ وعاصم هو: عاصم بن بهدلة بن أبي النجود، الأسدي - ولأ - شيخ الإقراء بالكوفة، وأحد القراء السبعة؛ أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي؛ توفي سنة (١٢٩هـ).

ينظر: معرفة القراء ٥١/١، وغاية النهاية ٣٤٦/١.

(٢) من الآية: ٨٨ من سورة الأنبياء.

(نُجِّي)؛ بضم النون، وتشديد الجيم المكسورة، وسكون الياء، قرأ بها ابن عامر، وفي رواية أبي بكر شعبة عن عاصم، وقرأ العامة (نُجِّي)؛ بضم النون الأولى، وسكون الثانية من: أُنْجِي يُنْجِي. ينظر: المحرر الوجيز ٩٧/٤، والدر المنصون ١٩١/٨، والإتحاف ص ٣٩٤.

(٣) والشاهد في قراءة عاصم: أنه جعل (نُجِّي) فعل ما لم يسم فاعله، وأرسل الياء بغير حركة، لأن الحركة لا تدخل عليها في الرفع، وهي ساقطة في الجزم إذا دخلت في المضارع، وأضر مع مكان المفعول الأول المصدر لدلالة الفعل عليه. والمراد: (نُجِّي النَّجَاءَ الْمُؤْمِنِينَ).

ينظر: الحجة في القراءات ص ٢٥٠، وهمع الهوامع ٥٨٦/١، والمطالع السعيدة ٣٥٣/١.

(٤) الرجز لرؤبة؛ في ملحق ديوانه ص ١٧٣؛

(يُعَنَّ): يهتم ويولع، وماضيه: عُئِي، بالبناء للمجهول دائما. (العلياء): المنزلة الرفيعة.

(شفى): أبرأ، والمراد: هدى مجازا. (الغي): الضلال والجري مع هوى النفس.

والشاهد فيه: (لم يعن بالعلياء إلا سيّدا)؛ حيث ناب الجار والمجرور (بالعلياء) عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام (سيّدا).

ينظر في: شرح الكافية ٦٠٩/٢، وشرح التسهيل ١٢٨/٢، وأوضح المسالك ١٥٠/٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٩٧؛ وشرح ابن عقيل ١٢٢/٢؛ والمقاصد النحوية ٥٢١/٢؛ وشرح الأشموني ٤٢١/١، وشرح التصريح ٤٣٠/١؛ وهمع الهوامع ٥٨٦/١، والدرر ٣٦٣/١.

وقوله:

ولو ولدتْ مُخَيَّرَةٌ جَرَوْ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرُو الْكَلَابَا^(١)

(والخلف) بين النحاة كائن، (في أي الثلاث)، أي: "الظرف"، و"المجرور"،

و"المصدر"؛ إذا اجتمعت، وحذف الفاعل، وأريد نيابة واحد / منها عنه، (أولى)، أي: [٤١/أ] أحق بالنيابة عنه؛

- فقل: الظرف أولى.

- وقيل: المجرور.

- وقيل: المصدر.

والأصح التخيير بينها.^(٢)

(ولا يكون جملة ذو الابتداء)، يعني: أن المبتدأ لا يكون جملة؛ لأنه محكوم عليه،

ومعنى الجملة لا يحكم عليه؛ لأنه غير مستقل بالمفهومية، بخلاف الخبر، لأنه محكوم به فيكون جملة.

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير؛ في خزانة الأدب ٣٣٧/١؛

ويروى: (قفيرة) بدلا من (بحيرة)،

(قُفَيْرَة): اسم أم الفرزدق. (الجرو): ولد السبع، ومنها الكلاب.

والشاهد فيه: (لسب بذلك الجرو الكلابا)؛ حيث ناب عن الفاعل الجار والمجرور (بذلك الجرو)، وترك المفعول (الكلابا).

ينظر في: التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٧٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/١٦٠، وشرح المفصل ٤/٣١٤، وأمالي ابن الحاجب ٢/٦٧٨، والانتخاب لكشف الأبيات المشككة ص ٢٢، وشرح التسهيل ٢/١٢٨، وشرح الرضي ١/٢١٩، وجمع الهوامع ١/٥٨٦، والدرر ١/٣٦٢.

(٢) وهو مذهب البصريين. ينظر: جمع الهوامع ١/٥٨٨، والمطالع السعيدة ١/٣٥٥.

(و) كذا (فاعل، ونائب في) القول (المقتدى) به، أي: المعمول به، وقيل: يجوز

ورود كل منهما جملة، كما في الآية، وهي قوله تعالى:

﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَسْجُنَتْهُمْ﴾^(١).

﴿وَبَيَّنَّ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾^(٢).

فجملة "لِيَسْجُنَتْهُمْ" فاعل: "بَدَأَ"،

وجملة "كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ" فاعل: "بَيَّنَّ".

(١) من الآية: ٣٥ من سورة يوسف.

(٢) من الآية: ٤٥ من سورة إبراهيم.

(خاتمة)

لمرفوعات الأسماء بمرفوعات الأفعال.

(ويرفع) وجوبا (المضارع)؛ أي: الفعل المضارع، (المجرد من): عامل (ناصب، و) عامل (جازم)، ومن: "نون نسوة"، و"نون توكيد" مباشر.

(وجودوا) أي: جمهور النحاة؛ (بأن ما^(١) عامله)، أي: المضارع؛ في حال تجريده مما ذكرنا، (التجريد لا)، أي: إهماله مما ذكرنا، فهو عديم.

(وقوعه)، أي: المضارع، (موقع الاسم اللذ علا) على الأقوال؛ لعلو قائله، وهو: سيويوه، وجمهور البصريين^(٢)، فقالوا: إن عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم، أي: اسم الفاعل، فـ "يقوم" من قولك: "زيد يقوم" واقع موقع "قائم".

وانتقض قولهم برفعه في نحو: "هلاً تقوم"، و"رأيت الذي يقوم"، و"ما لك لا تقوم؟"؛ لأن الاسم لا يمكن أن يقع هنا، فيلزم أن يكون مرفوعاً بلا رافع، وهو باطل؛ فتعين أن يكون عامله "التجرد"؛ لأنه مطرد في جميع مواقعه.

(١) في المخطوط: (بأنها)، وما أثبتته موافق لما في النسخة المطبوعة من ألفية السيوطي ص ٢٥.

(٢) للنحاة في عامل رفع الفعل المضارع أربعة أقوال:

الأول: عامل معنوي، وهو التجرد والتعري من الناصب والجازم، وهو مذهب الفراء، واختيار ابن الخباز، وابن مالك.

الثاني: عامل معنوي، وهو الوقوع موقع الاسم، وهو مذهب سيويوه، وجمهور البصريين.

الثالث: عامل لفظي، وهو الارتفاع بحروف المضارعة، وهو مذهب الكسائي.

الرابع: الارتفاع بمضارعتة للاسم، وهو مذهب ثعلب.

ينظر في: الإنصاف ٤٤٨/٢، وشرح المفصل ٣١٩/٤، وشرح التسهيل ٥/٤، وشرح قطر

الندي ص ٥٧، وجمع الهوامع ٥٩١/١، والمطالع السعيدة ٣٥٧/١-٣٥٨.

الكتاب الثاني

في الفضلات

(الكتاب الثاني)

(في الفضلات)

أي: في البحث عن أحكام "الفضلات"، وهي: ما يتم الكلام بدونه^(١).

وبدأ الناظم بالمفعول به، فقال:

(وما)، أي: الاسم الذي (يقع عليه فعل)، واقع من فاعل، أي: يتعلق به، قوله:

(فانتبه)، تتميم للشطر الأول.

(والناصب) له (الفعل) الواقع عليه^(٢)؛ (هو المفعول به)، أي: هو المسمى بـ

"المفعول به" في اصطلاح النحاة.

(وألزموا)، أي: النحاة، (تقديمه)، أي: المفعول به على الفعل، والفاعل؛ حال

كونه:

(١) الفضلات: جمع فضلة؛ وعنى بها السيوطي المنصوبات، وتشمل الأبواب التالية: المفعول به، والتحذير، والإغراء، والاختصاص، والمنادى، والمندوب، والاستغاثة، والترخيم، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى، والحال، والتمييز، ونواصب المضارع. والفضلة في اصطلاح النحاة: ما ليس بعمدة، وهو ما يأتي من الأسماء تتميمًا للكلام، وليس مسندًا أو مسندًا إليه، وسميت فضلة لأنها زائدة على المسند، والمسند إليه في الجملة، والفضل في اللغة: الزيادة، وهي ضدّ النقص.

ينظر: الأصول في النحو ٧٥/١، والخصائص ١٩٧/١، وشرح الكافية ١٦٠/١، وشرح ابن عقيل ١٥٥/٢، وجمع الهوامع ٤/٢، وتاج العروس ١٧١/٣٠ (فضل).

(٢) للنحاة في ناصب المفعول به عدة أقوال، وهي:

- أنه عامل الفاعل: الفعل، أو شبهه، وهو قول البصريين.
 - أنه الفاعل، وهو قول هشام من الكوفيين.
 - أنه الفعل والفاعل معاً، وهو قول الفراء.
 - أنه معنى المفعولية، أي كونه مفعولاً، وهو قول خلف الأحمر من الكوفيين.
- ينظر: الإنصاف ٦٦/١، وجمع الهوامع ٤/٢.

- (مضمنا)، أي: متضمنا (شرطا)، أي: معنى الشرط؛ وهو: تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى، بأن كان:
- اسم شرط؛ فيقدم لاستحقاقه الصدر، نحو: "من تكرم أكرم".
 - أو مضافا إليه، نحو: "غلام من تضرب اضرب".
- (أو) مضمنا (استفهاما)، أي: معنى الاستفهام؛ وهو: طلب الفهم، بأن كان:
- اسم استفهام، نحو: "من رأيت؟"، و"أيهم لقيت؟".
 - أو مضافا إليه، نحو: "غلام من ضربت؟".
- (أو) أي: وألزموا أيضا تقديمه (حيث عَنَّا)، أي: حيث عرض (ناصبه)، أي: الفعل الناصب؛ حال كونه:

- (جواب أمّا) الشرطية التفصيلية، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝١ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝٢﴾^(١)، لأن "أما" لا يليها الفعل، لتضمنها معناه.
- (أو) قرن ناصبه (ب: فا أمر)، أي: بـ"فاء" داخلية على فعل أمر، هو الناصب له، نحو: "زيدًا فاضرب".
- (وكم)، أي: أو كان المفعول به "كم" الخبرية، (ك: كم غلام خلفًا) زيد؟، والألف للإطلاق.

[٤١/ب] (وألزموا)، أي: / النحاة، (تأخير)، أي: المفعول به عن الفعل، والفاعل؛ (إن كان):

- (أَنَّ) المفتوحة المخففة المصدرية، وصلتها، نحو: "عرفت أَنَّ تقوم".
- (أو) كان (أَنَّ) المشددة المفتوحة، وصلتها، نحو: "عرفت أَنَّك قائم".
- (أو) كان (معمول) فعل (مجزوم) بـ"لم"، أو "لما"؛ (يعنّ)، أي: يعرض؛ فلا يجوز تقديمه على الفعل، بحيث يفصل بينه، وبين جازمه، بل يجب تأخيرهما عنهما، نحو: "لم أضرب زيدا"، أو تقديمه عليهما، نحو: "زيدا لم أضرب".

(١) سورة الضحى، الآية: ٩، ١٠.

- (أو) كان معمولاً (ل) فعل (تعجب)، نحو: "ما أحسن زيدا"، أي: شيء عظيم أحسن زيدا، فيجب تأخيرها.
- (و) كذا إذا كان معمولاً ل (فعل وصلاً بالحرف) المصدرى العامل، نحو: "من البر أن تكفّ لسانك".
- (و) كذا إذا كان معمولاً لفعل وصل بـ:
- (اللام)، أي: لام الابتداء، أو لام القسم، نحو: "ليرضي زيد عمرا"، أو "لأضربن زيدا".
 - (وقد) الحرفية، (وسوف تلاً)، أي: أو كان معمولاً لفعل تلاً، أي: تبع "قد" الحرفية، أو "سوف"؛ فيجب تأخيرها، نحو: "قد ضربت زيدا"، و"سوف أضرب عمرا".^(١)
 - (وحذفه)، أي: المفعول به، (يجوز) اختصاراً، أو اقتصاراً؛ لأنه فضلة، سواء كان ذلك لغرض:
 - لفظي؛ كتناسب الفواصل، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾^(٢)، أي: ما قلاك، وكالإيجاز، نحو: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(٣).
 - أو معنوي؛ كاحتقاره، نحو: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾^(٤)، أي: "الكفار". أو لاستهجانها^(٥)؛ كقول عائشة - رضي الله عنها -: "مَا رَأَى مِنِّي، وَلَا رَأَيْتُ مِنْهُ"^(٦)، تعني: العورة.

(١) ينظر: همع الهوامع ١٠/٢، والمطالع السعيدة ٣٦٠/١.

(٢) سورة الضحى، الآية: ٣.

(٣) من الآية: ٢٤ من سورة البقرة.

(٤) من الآية: ٢١ من سورة المجادلة.

(٥) أي: استقباح ذكره، والتصريح بلفظه.

(٦) نص رواية الحديث في: الكامل في ضعفاء الرجال ٢٢٤/٢: (ما رأيت عورة رسول الله ﷺ

قط)، وهذه الرواية لا شاهد فيها.

و(لا) يجوز حذفه إذا كان (جوابا) لسؤال، كقولك: "زيدا"، في جواب قول من قال لك: "من ضربت؟"؛ إذ لو حذف لم يحصل جواب.

(أو) كان (ذا الحصر)، أي: محصورا بـ"إلا"، أو "إنما"، نحو: "ما ضربت إلا زيدا"، و"إنما ضربت زيدا"؛ إذ لو حذف فسد المعنى.

(لا) يمنع حذفه إذا كان عائدا على مبتدأ غير "كل"، نحو: (ذا بعته)، و"زيد ضربته"، (فيما رووا)، أي: النحاة؛ بل يجوز حذفه، مع بقاء الاسم السابق مبتدأ، كما نقله: ابن مالك عن البصريين، ورجحه الناظم، فنقول: "زيد ضربت"؛ بحذف المفعول الرابط بين المبتدأ والخبر؛ خلافا للكوفيين^(١) في قولهم: إنه لا يجوز مع بقاء الاسم السابق مبتدأ؛ بل يتعين إذا حذف تسلط الفعل على الاسم السابق، فينصبه مفعولا به. (والأصل) في المفعول إذا تعدد، بأن كان الفعل يتعدى لمفعولين، (سبق) المفعول، الذي هو: (فاعل معنى)؛ أي: بأن كان آخذا للمفعول الثاني، نحو: "أعطيت زيدا درهما"، و"كسوت عمرا جبة"، فتقدم "زيدا"، و"عمرا"، لأنهما آخذان، و"الدرهم"، و"الجبة" مأخوذان.

(و) الأصل أيضا سبق (ما)، أي: المفعول به، الذي يتعدى إليه (بغير حرف) على المفعول به، الذي يتعدى إليه الفعل بالحرف، نحو: "اخترت زيدا الرجال"، و"أمرت عمرا بالخير". ويجوز ترك الأصل؛ إذا أمن اللبس، نحو: "أعطيت درهما زيدا".

والشاهد في قول عائشة -رضي الله عنها-: (ما رأى مني، ولا رأيت منه)؛ حيث حذف المفعول به؛ لأن تقديره في الموضعين: (العورة)؛ فحذف المفعول لاستهجانته؛ وحكم الحذف الجواز عند وجود القرينة الدالة على المراد.

ينظر في: شرح التسهيل ١٦١/٢، وأوضح المسالك ١٨٤/٢، وشرح ابن عقيل ٢٨١/١، وشرح الأشموني ٤٥٥/١، وشرح التصريح ٤٧٢/١.

(١) ينظر في: همع الهوامع ١٢/٢-١٣، والمطالع السعيدة ٣٦١/١.

(ولأمر)، أي: ولأجل أمر عرض، ككون المفعول الذي هو فاعل في المعنى محصوراً، أو عائداً منه ضمير على الثاني؛ (حُرِّمًا) الأصل، وهو سبقه، فيتعين تأخيرُه، نحو: "ما أعطيت درهماً إلا زيدا"، ونحو: "أعطيت الغلام مالكة".

[٢٤/أ] (أو) أي: ولأمر أيضاً، كخوف اللبس، أو حصر الثاني الذي ليس فاعلاً / في المعنى، (ألزموا)، أي: أوجبوا - أي النحاة - الأصل؛ فيتعين الأصل، وهو سبق الفاعل في المعنى، نحو: "أعطيت زيدا عمراً"؛ لصلاحيّة كل منهما أن يكون آخذاً، ومأخوذاً، فتعين الأصل؛ مخافة اللبس، ونحو: "ما أعطيت زيدا إلا درهماً"؛ فيتعين الأصل أيضاً؛ لكون الثاني محصوراً^(١).

(ويحذف) جوازا الفعل (الناصب له)، أي: للمفعول به، ويبقى المفعول به؛ وذلك إذا استغني عنه، لحضور معناه؛ كقولك:

- لمن شرع في ذكر رؤيا: "خيراً"، أي: "رأيت خيراً".

- ولمن قطع حديثاً: "حديثك"، أي: "تتم حديثك".

(وقد يكون) حذف الناصب له، مع بقاءه هو؛ (واجباً) سماعاً؛ (ك): ألفاظ (الأمثلة)؛ إذا وردت بذكر المفعول به مع حذف ناصبه؛ ك:

- قول العرب: "الكلاب على البقر"^(٢)، أي: "أرسل الكلاب على البقر".

- وقولهم: "أحشفاً، وسوء كَيْلَةٍ"^(٣)، أي: "تعطيني حشفاً".

(١) ينظر: أوضح المسالك ١٨٣/٢، والمطالع السعيدة ٣٦٢/١.

(٢) سبق تخرجه.

(٣) أي: "أعطيني حشفاً، وتسيء الكيل"، أي: "أجمع بين الفساد في السلعة، والبخس في الكيل".

(الحشف): الرديء من التمر الذي لا حلاوة له. (سوء كَيْلَةٍ): بكسر الكاف، بزنة (فَعْلَةٍ) من الكَيْل، وهي تدلّ على الهيئة والحالة؛ والمراد: الظلم في الكيل. والمثل يضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين.

- وقولهم: "هذا، ولا زَعَمَاتِكَ"^(١)، أي: "ولا أتوهم زَعَمَاتِكَ".
(ومنه)، أي: ومن المفعول به الذي يجب حذف عامله (ما)، أي: المفعول به،
الذي (ينصب) بفعل مضمر؛ (تحذيرا)، أي: لأجل التحذير للمخاطب.
وإنما يجب حذف عامله:
- (إذا كرر) المفعول به، نحو: "الأسد الأسد"؛ سواء كان المكرر المحذر منه، كما
مثلنا، والخائف، نحو: "رأسك رأسك"؛ لأن أحدهما قام مقام الفعل.
- (أو يعطف) على المفعول به، سواء ذكر المحذر منه، نحو: "يا زيد رأسك
والسيف"، أم لم يذكر، كقوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾^(٢)؛ لأنهم جعلوا
العطف كالبدل من الفعل.
- (أو إيّا)، أي: أو كان المفعول به المنصوب تحذيرا؛ لفظ "إيّا"؛ مضافا إلى
ضمير المخاطب، سواء عطف عليها المحذور منه، نحو: "إيّاك والشر"، أو لم يعطف،
نحو: "إيّاك الشر"، أو جرّ بـ"من"، نحو: "إيّاك من الشر"، وسواء كررت، كقوله:
فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ^(٣)

ينظر في: الأمثال لابن سلام ص ٢٦١، وإصلاح المنطق ص ٢٢٢، وأدب الكاتب ص ٤٠٧،
وجمهرة اللغة ٥٣٧/١، والصحاح ١٣٤٤/٤ (حشف)، ١٨١٤/٥ (كيل)، وإسفار الفصح
٨١٦/٢، وفصل المقال ص ٣٧٤، ومجمع الأمثال ٢٠٧/١، والمستقصى ٦٨/١.

(١) أي: "هذا هو الحق، ولا أتوهم زعماتك".

ينظر المثل في: الكتاب ٢٨٠/١، والأصول في النحو ٢٥٣/٢، والمحكم والمحيط ٥٣٥/١
(زعم)، وأساس البلاغة ٤١٥/١، ولسان العرب ٢٦٤/١٢ (زعم)، وشرح الأشموني ٩٠/٣،
وهمع الهوامع ١٦/٢، وتاج العروس ٣١٦/٣٢ (زعم).

(٢) من الآية: ١٣ من سورة الشمس.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفضل بن عبد الرحمن القرشي.

(المِرَاء): المجادلة والمعارضة بالباطل. (دَعَاء): صيغة مبالغة من دعا فلان فلانا؛ إذا طلب
حضوره. (جالب): مسبب له، من جلبه؛ إذا ساقه وجاء به.

أم لم تكرر؛ كالأمثلة السابقة.

و(كذا) ينصب بفعل واجب الإضمار؛ (مغرى به)، أي: المفعول به المغرى به، أي: عليه المخاطب.

وإنما يجب حذف عامله:

- (في) حال (العطف)، نحو: "الأهل، والولد، والمروءة، والنجدة"، أي: "الزم الأهل، والولد، والمروءة، والنجدة".

- (و) في حال (التكرار)، كقوله:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بَعِيرٍ سَلَا ح
وإنَّ ابْنَ عَمِّ الْمَرْءِ فَاغْلَمْ جَنَاحُهُ وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَازِي بَعِيرٍ جَنَاحٍ^(١)

والشاهد فيه: (فإيتاك إيتاك)؛ حيث استعمل في التحذير (إيتاك) مكررة؛ بمعنى: احذر؛ وقد التزم معه إضمار العامل لتكراره.

ينظر في: الجمل في النحو ص ١١٩، والكتاب ٢٧٩/١؛ والمقتضب ٢١٣/٣، واللامات ص ٧٠؛ والخصائص ١٠٢/٣؛ وشرح المفصل ٣٩٠/١؛ وأمالي ابن الحاجب ٦٨٦/٢؛ ولسان العرب ٤٤١/١٥ (أيا)؛ وأوضح المسالك ٣٣٦/٣؛ ومغني اللبيب ص ٨٩٠؛ والمقاصد النحوية ١١٣/٤، ٣٠٨؛ وشرح الأشموني ٣٤٤/٢، وشرح التصريح ١٤٢/٢؛ وخزانة الأدب ٦٣/٣.

(١) البيتان من الطويل، وهما لمسكين الدارمي؛ في ديوانه ص ٣٣؛ ويروى لمسكين، أو لابن هرمة؛ في: فصل المقال ص ٢٦٩؛ ولقيس بن عاصم؛ في: الحماسة للبحري ص ٤٧٧؛ ولقيس بن عاصم، أو لمسكين الدارمي؛ في: الحماسة البصرية ٦٠/٢؛

(ساع): قاصد. (الهيجا): أي الحرب، وهي تمد وتقصّر. (البازي): نوع من الصقور.

والشاهد فيه: (أخاك أخاك)؛ حيث نصبه على الإغراء بعامل واجب الحذف؛ لأن لفظ (أخاك) مكرر، أي: الزم أخاك.

ينظر البيت في: الجمل في النحو ص ٨٤، والكتاب ٢٥٦/١، وشرح أبيات سيويه ٨٨/١؛ والخصائص ٤٨٢/٢؛ وشرح الكافية ١٣٨٠/٢، وتوضيح المقاصد ١١٥٨/٣، وأوضح المسالك ٧٩/٤؛ وتلخيص الشواهد ص ٦٢؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٨٨؛ وشرح قطر

أي: الزَّم أخاك.

(وغير ذاك)، أي: الذي قدمنا من صور التحذير الثلاث، وصورتي الإغراء (جائز الإظهار)، أي: يجوز إظهار ناصبه، ويجوز إضماره، نحو: "احذر الأسد"؛ وإن شئت قلت: "الأسد"، و"الزَّم المروءة"؛ وإن شئت قلت: "المروءة".

(ولم يك) المفعول به (المغرى) به، أي: لا يجوز أن يكون (ضميرا) أصلا؛ بل يجب كونه اسما ظاهرا كما مثلنا.

(و) لم يك المفعول به (الذي حذر)، أي: الذي نصب تحذيرا بفعل واجب الإضمار ضميرا؛ (إلا):

- ضميرا (للخطاب)، نحو: "إِيَّاكَ وَالشَّرَّ".

- أو اسما ظاهرا، نحو: "الأسد الأسد"، ونحو: "رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ".

قوله: (فاحتذي) تتميم للبيت.

(ومنه)، أي: ومن المفعول به المنصوب بفعل واجب الحذف (ما) أي: المفعول به الذي (في) حال (الاختصاص)، وهو: قصر الحكم على المذكور، ونفيه عما عداه.

[٤٢/ب] (ينصب) بفعل موجود، (تقديرًا) أي: غير ملفوظ به، / وتقديره بلفظه؛ (أعني سيبويه) إمام النحاة (يوجب) هـ، أي: يجب عنده أن يقدّر الفعل الناصب المفعول به المذكور بـ"أعني"، والجاري على السنة المعربين تقديره بـ"أخصّ".

(وذلك)، أي: المفعول به المنصوب في الاختصاص اثنان:

- أولهما: (أيّ)، أي: لفظة "أيّ"؛ حال كونها واقعة (بعد مضمّر):

لمتكلم مختص، نحو: "أنا أيها الرجل أفعل كذا".

أو مشارك، نحو: "نحن أيها العصاة نكرم الجار، ونحمي المستجير".

الندى ص ٢٨٩؛ والمقاصد النحوية ٣٠٥/٤؛ وشرح الأشموني ٨٨/٣، وشرح التصريح

٢٧٩/٢؛ وجمع الهوامع ٢٦/٢، ١٧٢/٣، وخزانة الأدب ٦٥/٣، والدرر ٣٦٩/١؛

وحكم "أيّ" هنا حكمها في باب النداء؛ من بنائها على الضم، محكوما على موضعها بالنصب، ووصفها باسم الجنس، ملتزما فيه الرفع.
(وقلّ) مجيء "أيّ"، أو المعرف بـ"أل" منصوبا في الاختصاص بعد مضمّر، (إلا) مضمرا (لذي تكلم) كما مثلنا، ومن القليل قولهم: "بِكَ اللهُ نرجو الفضل" ^(١)، وأما ضمير الغائب فلا يجيء بعده أصلا.

- (و) ثانيهما: (اسم) ظاهر:

• معرّف (بأل) الجنسية، واقع بعد ضمير تكلم أيضا، نحو:
"نحن العرب أقرى الناس للضيف" ^(٢).

• (أو) معرّف (بإضافة)، كقوله -صلى الله عليه وسلم-:
"نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ" ^(٣)،

و(كنحو) قولك: "نحن (مَعَشَر) بني فلان نكرم الضيف"،
وكقول الشاعر:

نَحْنُ بَنِي ^(٤) ضَبَّةٍ أَصْحَابَ الْجَمَلِ ^(٥) وَالْمَوْتُ أَحْلَى عِنْدَنَا ^(٦) مِنَ الْعَسَلِ ^(٧)

(١) ينظر: شرح المفصل ٣٧٠/١، وشرح التسهيل ٤٣٤/٣، وشرح الأشموني ٨٣/٣، وشرح التصريح ٢٧١/٢، وجمع الهوامع ٣١/٢.

(٢) من شواهد الكتاب ٢٣٤/٢، والمفصل ص ٧٠، وشرح الكافية ١٣٧٥/٣.

(٣) البداية والنهاية: ٣٢٣/٢، ٣٢٤، والحديث أخرجه البخاري، ومسلم برواية: "لا نورث، ما تركنا صدقة". جامع الأصول ١٠٣/٤ - ١٠٦؛ ورقم: (٢٠٧٨).

(٤) في المخطوط: (بنوا)، والصواب ما أثبتته.

(٥) في المخطوط: (الجليل)، ولم أجد فيما وقفت إلا رواية (الجمال) وقد أثبتته.

(٦) في المخطوط: (عندنا أحلى ..) ولا يستقيم به الوزن، والصواب ما أثبتته.

(٧) الرجز قيل في موقعة الجمل، وهو للأعرج المعنى؛ في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢١١؛ وهي للحارث الضبي؛ في: الدرر ٣٧٠/١؛

(بنو ضبة): اسم قبيلة من العرب، أبوهم ضبة بن أذ. (الجمال): هو الجمل الذي ركبه أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق يوم الجمل.

وكقوله:

نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقٍ نَمَشِي عَلَى النَّمَارِقِ^(١)

وكقوله:

لَنَا مَعْشَرُ الْأَنْصَارِ جَدُّ مُؤْتَلٍ بِإِرْضَانِنَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ أَحْمَدًا^(٢)

صلى الله عليه وسلم.

(وكالتدا أي)، أي: يعني: أن "أيًا" في باب الاختصاص حكمها حكم "أي" في

باب النداء^(٣).

والشاهد فيه: (بني ضبة)؛ حيث نصب (بني) بعد (نحن) على الاختصاص بفعل محذوف للدلالة على المدح.

ينظر في: الجمل في النحو ص ٩٥، وشرح الكافية ١٣٧٣/٣، ولسان العرب ٢٢٩/٦ (ندس)، ١٢٣/١١ (بجل)، ٥٥٢ (جمل)؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٨٥، وشرح الأشتوني ٨٢/٣، وجمع الهوامع ٢٩/٢، وخزانة الأدب ٥٢٢/٩.

(١) الرجز لهند بنت عتبة، في: أدب الكاتب ص ٩٠، ولهند بنت بياضة الإيادي، في: معجم ما استعجم ص ٧٠؛

والشاهد فيه: (بنات طارق)؛ حيث نصب (بنات) بعد (نحن) على الاختصاص بفعل محذوف للدلالة على الفخر.

ينظر في: لسان العرب (طرق) ٢١٥/١٠، ونهاية الأرب ٩٠/١٧، ومغني اللبيب ص ٥٠٧، وجمع الهوامع ٣٠/٢، والدرر ٣٧١/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

والشاهد فيه: (معشر الأنصار)؛ حيث نصب (معشر) على الاختصاص بفعل محذوف للدلالة على الفخر.

ينظر في: شرح شذور الذهب ص ٢٨٣، وجمع الهوامع ٣٠/٢، والدرر ٣٧٢/١.

(٣) وذلك في بنائها على الضم، ونصبها على المحلّ حكماً. ينظر: جمع الهوامع ٣٠/٢.

(ومن حرف عري)، أي: لا فرق بينهما في الحكم؛ إلا أنها في باب الاختصاص عارية من حرف النداء.

(ومنه)، أي: ومن المفعول به المنصوب بفعل واجب الحذف (ما)، أي: الاسم الذي (نودي)، أي: طلب الإقبال من مسماه؛ الفعل، (والمقدر) الناصب له: (أدعو)، أو (أنادي)؛ معبراً عنها (بحروف تذكر)، نائبة عنه، وهي حروف النداء فمنها:

- (أي)؛ (ل) لمنادى ال (قريب)، كقوله:

أَلَمْ تَسْمَعِي أَيَّ عَبْدٍ^(١) فِي رَوْنَقِ الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ هُنَّ هَدِيرٌ^(٢)

- (وكذا همز)، فإنها أيضاً لنداء القريب، كقوله:

أَفَاطِمُ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَرْمَعْتَ صَرْمِي فَأَجْمِلِي^(٣)

(١) في المخطوط (أيا دعد)، ولا يستقيم به الوزن، والصواب ما أثبتته.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛ ويروى شطره الثاني:

غِنَاءَ حَمَامَاتٍ هُنَّ هَدِيرٌ؟

(رونق الضُّحَى): أي أوله.

والشاهد فيه: (أي عبد)؛ حيث استعمل (أي) لنداء القريب.

ينظر في: لسان العرب ١٠/١٢٦ (رنق)، ومغني اللبيب ص ١٠٦، وجمع الهوامع ٢/٣٤، وتاج العروس ٢٥/٣٦٨، والدرر ١/٣٧٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٢؛

(أفاطم): مرخم أفاطمة. (مهلاً): رفقاً. (التدلُّل): تكلف الغضب. (أرْمَعْتَ): عزمْتُ، ووطنت نفسها. (صرمي): هجري وقطيعتي. (أجملي): أحسني.

والشاهد فيه: (أفاطم)؛ حيث استعمل (الهمزة) لنداء القريب.

ينظر في: الجني الداني ص ٣٥؛ وتوضيح المقاصد ٣/١١٢٧، وأوضح المسالك ٤/٦٧؛ ومغني اللبيب ص ١٧؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٨٩؛ وشرح الأشموني ٣/٦٣، وشرح التصريح ٢/٢٦٤، وجمع الهوامع ٢/٣٣، وخزانة الأدب ١١/٢٢٢؛ والدرر ١/٣٧٢.

- (و) منها (يا ل) لمنادى ذي (البعد)؛ حقيقة، كقولك: "يا زيد"، لمن كان بعيد المسافة منك، (أو شبه) البعيد، كالنائم، والساهي، فينادى بـ "يا"؛ لأنه بعيد حكماً.
- (و) منها (آ)، و(أيا)، و(هيا)، والثلاثة للبعد، نحو: "آزيد"، وكقوله:
- أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقًا كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ^(١)
- وكقوله:
- هَيَا أُمَّ عَمْرٍو هَلْ لِي الْيَوْمَ عِنْدَكُمْ بَعِيَّةٌ أَبْصَارِ الْوُشَاةِ سَبِيلُ^(٢)
- (و) منها (وا)، وإنما تستعمل (ل) منادى (مندوب)، وهو: المتفجع، أو المتوجع منه، نحو:
- وَا فُقْعَسُ وَأَيْنَ مِيَّي فُقْعَسُ أَيْلِي يَأْخُذْهَا كَرُوسُ^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو لليلي بنت طريف الخارجية؛ من قصيدة ترثي فيها أخاها الوليد. (الخابور): نبت أو شجر، وهو نهر، أو واد بالجزيرة؛ وقيل: موضع بناحية الشام. (تجزع): تحزن.

والشاهد فيه: (أيا شجر)؛ حيث استعمل (أيا) لنداء البعيد. ينظر في: شرح شافية ابن الحاجب ٢٧/٤، ولسان العرب ٢٢٩/٤ (حبر)، ومغني اللبيب ص ٦٩، وجمع الهوامع ٤٨٦/١، وخزانة الأدب ٢٧٨/١، والدرر ٢٨٠/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

والشاهد فيه: (هيا أم عمرو)؛ حيث استعمل (هيا) لنداء البعيد. ينظر في: لسان العرب ٩١/١٥ (يا)، وتذكرة النحاة ص ٦٨٤، والجنى الداني ص ٥٠٧، وجمع الهوامع ٣٥/٢، والدرر ٣٧٤/١.

(٣) الرّجَز لرجل من بني أسد، ويروى (وا فقعسا) بالنصب؛ (فقعس): اسم حيّ من أسد. (كرّوس): اسم رجل؛ وقد أغار على إبله؛ وهو في الأصل: الرجل الغليظ.

والشاهد فيه: (وا فقعس)؛ حيث استعمل (وا) لنداء المندوب، ونون المنادى (فقعس) بالضمّ، ويجوز تنوينه بالنصب؛ وهي الرواية المشهورة.

(وإنما ظهر)، أي: لا يظهر نصبه من المنادى إلا (نصب):

- منادى (مضاف)، نحو: "يا رسول الله اشفع لي"، و"يا رجل صدق اذهب معنا".

- (أو) منادى (شبيهه) بالمضاف؛ (معتبر) شبيهه، وهو المطوّل، أي: الوصف ومنصوبه، نحو: "يا طالعا جبلا"، و"يا خيرا من زيد"، و"يا ضاربا عمرا".

- (وهكذا) في ظهور النصب، (نكرة لم تقصد)؛ إذا نوديت، كقول الأعمى: "يا رجلا خذ بيدي".

(ومرّ)، أي: تقدم في المقدمة بيان (ما يبنى) على الضمّ، (من) المنادى

(المنفرد) عن الإضافة، / وهو: المفرد العلم، والنكرة المقصودة. [٤٣/أ]

(وإن ينوّن) المنادي المبني على الضم، (لاضطرار)، أي: لأجل الضرورة،

(نصبا)، جوازا، (أو ضمه)، أي: ويجوز بقاءه على الضم، فقد ورد بهما السماع.

فمن النصب قوله:

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلْوَمًا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتِرَابًا^(١)

ينظر البيت في: مجالس ثعلب ٥٤٢/٢، والمقرب ١٨٤/١، وشرح الكافية ١٣٤٢/٣، وشرح التسهيل ٤١٤/٣، وشرح ابن النازم ص ٤٢١، واللمحة في شرح الملحة ٦٢٤/٢، وارتشاف الضرب ١٤٤/٣، وتوضيح المقاصد ١١٢١/٣، والمقاصد النحوية ٢٧٢/٤، وشرح الأشموني ٥٨/٣، وشرح التصريح ٢٤٧/٢، وجمع الهوامع ٣٥/٢، ٦٥، والدرر ٣٧٤/١، ٣٩٢.

(١) البيت من الوافر، لجرير، في ديوانه ص ٦٥٠؛

(حلّ): أي نزل. (شُعْبَى): اسم موضع؛ أو المراد: جبال متشعبة. (أَلْوَمًا): اللؤم: الخسّة والدناءة. (اعْتِرَابًا): بُعْدًا عن الوطن.

والشاهد فيه: (أعبدًا)؛ حيث نصب المنادى (عبدًا) للضرورة الشعرية، وحقه البناء على الضم لأنه علم .

ينظر في: الكتاب ٣٣٩/١، ٣٤٤، وإصلاح المنطق ص ٢٢١، وجمهرة اللغة ١١٨١/٢، وشرح أبيات سيبويه ٧٠/١، ومعجم ما استعجم ص ٧٩٩، ٨٦١، وشرح التسهيل ٣٩٧/٣، وشرح ابن النازم ص ١٩٥، ولسان العرب ٥٠٣/١ (شعب)، وأوضح المسالك

وقوله:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي^(١)

ومن الضمّ قوله:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ^(٢)

وقوله:

٢٢١/٢، والمقاصد النحوية ٤٩/٣، ٥٠٦/٤، وشرح الأشموني ٤٧٤/١، ٢٨/٣، وشرح التصريح ٥٠٢/١، ٢٢١/٢، ٤٩٣، وخزانة الأدب ١٨٣/٢.

(١) البيت من الخفيف، للمهلل بن ربيعة؛

(وَقَّتْكَ): مأخوذ من الوقاية؛ وهي: الحفظ. (الأواقي): جمع واقية؛ أي: حافظة وراعية؛ وأصلها (الوواقي) فقلبت الواو الأولى همزة.

والشاهد فيه: (يا عدياً)؛ حيث نون المنادى، ونصب مع كونه مفرداً علماً؛ تشبيهاً بالمنادى المعرب المنون.

ينظر في: المقتضب ٢١٤/٤، وسر صناعة الإعراب ٤١٩/٢، والمنصف ٢١٨/١، وشرح المفصل ٣٤٩/٥، وشرح الكافية ١٣٠٤/٣، ولسان العرب ٤٠٤/١٥ (وقي)، واللمحة في شرح الملحة ٦٠٥/٢، وشرح شذور الذهب ص ١٤٦، وشرح ابن عقيل ٢٦٣/٣، والمقاصد النحوية ٢١١/٤، وشرح الأشموني ٢٨/٣، وشرح التصريح ٦٩٨/٢، وهمع الهوامع ٤٠/٢، وخزانة الأدب ١٦٥/٢، والدرر ٣٧٨/١.

(٢) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ص ٢٣٦؛

والشاهد فيه: (يا مطرٌ عليها)؛ حيث نون المنادى (مطرٌ)، لضرورة الشعر؛ وهو مفرد علم واجب البناء على الضم؛ كما هو معلوم؛ وحكم تنوينه الجواز للضرورة الشعرية.

ينظر في: الجمل في النحو ص ٨٢، والكتاب ٢٠٢/٢؛ والمقتضب ٢١٤/٤، ٢٢٤، والأصول في النحو ٣٤٤/١، وشرح أبيات سيويه ٦٠٥/٢، ٢٥/٣؛ والمحتسب ٩٣/٢، والإنصاف ٢٥٣/١؛ وشرح الكافية ١٣٠٤/٣، والجنى الداني ص ١٤٩؛ وأوضح المسالك ٢٨/٤؛ وشرح شذور الذهب ص ١٤٧؛ ومغني اللبيب ص ٤٤٩؛ وشرح ابن عقيل ٢٦٢/٣؛ وشرح الأشموني ٢٧/٣، وشرح التصريح ٣١/١، ٢٢١/٢؛ وهمع الهوامع ٤٠/٢، ٦٢٢، وخزانة الأدب ١٥٠/٢، ٥٠٧/٦؛ والدرر ٣٧٦/١؛ ٢٥٧/٢.

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حَيَّتَ يَا رَجُلٌ^(١)

(واختلفوا)، أي: النحاة، (في المجتبى)، أي: في المختار من: الضم،
والنصب^(٢)؛ فاختار:

-الخليل، وسيبويه: الأول^(٣).

- وأبو عمرو^(٤)، وعيسى^(٥)، ويونس^(٦)، والجرمي^(٧)، والمبرد: الثاني^(٨).

(١) البيت من البسيط، وهو لكثير عزة؛ في ديوانه ص ٤٥٣؛

والشاهد فيه: (يا جمل)؛ حيث نون المنادى (جمل) بالضم، لضرورة الشعر.

ينظر البيت في: الجمل في النحو ص ٨١، والشعر والشعراء ٥٠٢/١؛ والأصول في النحو

٤٥٢/٣، وشرح الكافية ١٣٠٥/٣، واللمحة في شرح الملحة ١٢٧/١، ٦٠٣/٢، والمقاصد

النحوية ٢١٤/٤؛ وشرح الأشموني ٢٧/٣، وجمع الهوامع ٤٠/٢، والدرر ٣٧٧/١.

(٢) في المخطوط: (النصب والضم)، والصواب ما أثبتته؛ لينتظم سياق الكلام بعده.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٠٢/٢-٢٠٣، والمقتضب ٢١٢/٤.

(٤) هو أبو عمرو بن العلاء البصري، وقد سبقت ترجمته.

(٥) هو أبو عمرو؛ عيسى بن عمر الثقفي، مولى خالد بن الوليد المخزومي، كان إماماً في النحو

والعربية؛ أخذ عن ابن أبي إسحاق، وأبي عمرو بن العلاء، روى عن الحسن البصري؛ وعنه أخذ

الأصمعي، والخليل، وغيرهما؛ وكان عيسى يطعن على العرب، ويخطئ المشاهير منهم؛ كالنابغة

في بعض أشعاره، كما كان صاحب تقدير في كلامه، واستعمال للغريب فيه؛ له مصنفات كثيرة؛

منها: الإكمال، والجامع، وقيل: إن له سبعين مصنفًا، مات سنة ١٤٩ هـ.

ينظر: إنباه الرواة ٣٧٤/٢، والبلغة ص ٢٢٧، وبغية الوعاة ٢٣٧/٢، والأعلام ١٠٦/٥.

(٦) سبقت ترجمته.

(٧) هو: أبو عمر؛ صالح بن إسحاق الجرمي البصري، مولى جرم بن زيان، وجرم من قبائل اليمن

فقيه عالم بالنحو واللغة؛ دينا ورعا، أخذ عن الأخفش ويونس والأصمعي وأبي عدة وحدث عنه

المبرد، وناظر الفراء فأفحمه، كان يلقب بالنباح؛ لكثرة مناظرته ورفع صوته فيه. له كتب قيمة:

منها: الأبنية، ومختصر في النحو، وغريب سيبويه، مات سنة ٢٢٥ هـ.

ينظر: إنباه الرواة ٨٠/٢، ووفيات الأعيان ٤٨٥/٢، والبلغة ص ١٥٥، وبغية الوعاة ٨/٢،

الأعلام ١٨٩/٣.

(٨) ينظر: المقتضب ٢١٢/٤، وشرح الأشموني ٢٧/٣، وجمع الهوامع ٤٠/٢، والمطالع السعيدة

(وجاز حذف الحرف)، أي: حرف النداء من كل منادى؛ (لا):

- (ما يندب)، أي: إلا المنادى المندوب، (و) المنادى (المستغاث) به، أو منه؛ لأن المطلوب في: "المندوب"، و"المستغاث" مدّ الصوت، والحذف ينافيه، نحو: "وا زيداه"، "يا لزيد".

- وإلا لفظ الجلالة، إذا لم يتصل به الميم، نحو: (الله)؛ إذا نودي، فيتعين ذكر حرف النداء، فتقول: يا الله.

- (و) إلا (التعجب)، أي: لفظ التعجب؛ إذا نودي، نحو: "يا للعجب"؛ فلا يحذف منه حرف النداء.

- (ولا) اسم (إشارة)، نحو: "يا هذا"، فلا يحذف منه أيضا.

- (أو اسم الجنس)؛ إذا نودي، فلا يحذف منه حرف النداء، سواء كان معربا، أم مبينا، نحو: "يا أناس"، "يا بقر".

- (أو معنى من القصد)، أي: النكرة غير المقصودة، كقول الأعمى: "يا رجلا خذ بيدي".

وهذا (كما الجلل)، من النحاة (رأوا)^(١)، وحملوا ما ورد من حذف حرف النداء في هذه على الشذوذ، أو الضرورة.

فمما ورد منه في اسم الجنس، في النشر، والنظم قولهم:
"أصبح ليل"^(٢)،

٣٧٠/١.

(١) ينظر: همع الهوامع ٤٢/٢، والمطالع السعيدة ٣٧١/١.

(٢) المثل يُقال في الليلة الشديدة التي فيها الشر؛ أو في استحكام الغرض من الشيء؛ وهو يُنسب لامرأة تزوجها امرؤ القيس فكرهته، وطال ليئها معه، فأخذت توقظه فيرفع رأسه فإذا هو بليل فيعود للثوم، فأخذت تقول: (أصبح ليل).
والشاهد فيه: (أصبح ليل)؛ حيث حذف حرف النداء من اسم الجنس؛ على الشذوذ، والأصل: أصبح يا ليل.

و"نَوَّرَ فَجْرٌ"^(١)، و"أَعْوَرَ عَيْنُكَ، وَالْحَجَرَ"^(٢)، و"أَطْرَقَ كَرًا إِنَّ النَّعَامَ فِي الْقُرَى"^(٣).

ينظر في: الكتاب ٢/٢٣١، وجمهرة الأمثال ١/١٩٢، ومجمع الأمثال ١/٤٠٣، والمستقصى ١/٢٠٠، وشرح المفصل ١/٣٦٥، وشرح ابن الناطم ص ٤٠٢، وأوضح المسالك ٤/١٧، وشرح ابن عقيل ٣/٢٥٧، وشرح الأشموني ٣/١٨، وشرح التصريح ٢/٢٠٩.

(١) يروى (نَوَّرَ صَبَحُ)؛ وهو من بيت للأعشى؛ -على الطويل- يقول فيه:

وَحَتَّى يَبِيَّتَ الْقَوْمُ فِي الصَّيْفِ لَيْلَةً ... يَقُولُونَ: نَوَّرَ صُبْحُ وَاللَّيْلُ عَاتِمٌ
(نَوَّرَ الصَّبْحُ): أي ظَهَرَ نُورُهُ.

والشاهد: (نَوَّرَ فجر)؛ حيث حذف حرف النداء من اسم الجنس؛ على الشذوذ، والأصل: نور يا فجر، أو يا صبح.

ينظر في: ديوان الأعشى ص ٧٧، وشرح التصريح ٢/٢٠٩، ولسان العرب ٥/٢٤٠ (نور)، وتاج العروس ١٤/٣٠٣ (نور).

(٢) من أمثال العرب السائرة؛ يضرب للمتمادي في المكروه، المشرف منه على الهلكة، والمراد: يا أعور احفظ عينك، واتقِ الحجر.

والشاهد فيه: (أعور)؛ حيث حذف حرف النداء من اسم الجنس؛ على الشذوذ، والأصل: يا أعور.

ينظر في: الأمثال لابن سلام ص ٢٢٥، وجمهرة الأمثال ١/٨٧، ومجمع الأمثال ٢/٦، والمستقصى ١/٢٥٥، ولسان العرب ٤/٦١٦ (عور)، وجمع الهوامع ٢/٢٤.

(٣) المثل يضرب للذي ليس عنده غناء، ويتكلم فيقال له: اسكت وتوقّ انتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعقّبه.

وقد عدّه البغدادي من (الرجز):

أَطْرَقَ كَرًا أَطْرَقَ كَرًا ... إِنَّ النَّعَامَ فِي الْقُرَى

(أطرق): أرخى عينه ينظر إلى الأرض. (كرا): مرخّم الكروان، وهو ذكر الحبارى.

والشاهد فيه: (أطرق كرا)؛ حيث حذف حرف النداء من اسم الجنس؛ على الشذوذ، والأصل: يا كرا.

وقوله:

فَقُلْتُ لَهُ عَطَّارُ هَلَّا أَتَيْتَنَا بَنَيْتَ^(١) الْخُزَامِي أَوْ بِحُزْمَةِ عَرْفَجٍ^(٢)

ومما ورد منه في اسم الإشارة قوله:

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي هَا قَالَ صَاحِبِي بِمَثَلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامٌ^(٣)

ينظر في: الكتاب ٢٣١/٢، ٦١٧/٣، وجمهرة اللغة ٧٥٧/٢ (رطق)، والدرة الفاحرة ١٥٥/١، وجمهرة الأمثال ١١/١، ١٩٤، ٣٩٥، والأمثال للهاشمي ص ٣٦، ومجمع الأمثال ٤٣١/١، والمستقصى ٤٥/١، ٢٢١، وشرح المفصل ٣٦٥/١، وشرح التسهيل ٤٣٢/٣، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٢، ولسان العرب ٢١٩/١٠ (طرق)، ٢٢٠/١٥ (كرا)؛ وأوضح المسالك ١٧/٤، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/٢، وخزانة الأدب ٣٧٤/٢ - ٣٧٦.

(١) في المخطوط: (بيت) وهو تحريف.

(٢) البيت من الطويل، وبلا نسبة إلى قائله؛ وله روايات مختلفة، ويروى قبلها:

عَجِبْتُ لِعَطَّارٍ أَتَانَا يَسْئُونَا ... بِدَسَكَةِ الْمَرَانِ دُهْنِ الْبَنْفَسِجِ
فَقُلْتُ لَهُ: عَطَّارُ هَلَّا أَتَيْتَنَا ... بَنُورِ الْخُزَامِي أَوْ بِحُخُوصَةِ عَرْفَجِ

(الخزامي): عشبة طويلة العيدان، صغيرة الورق، حمراء الزهر، طيبة الريح. (العرفج): ضرب من شجر الصَّيْفِ لَيِّنٌ أَغْبَرُ، طَيِّبُ الرَّيْحِ، واحدته: عرفجة، وقيل: إنه طيب الريح، أغبر اللون إلى الخضرة، وله زهر أصفر، وليس له حب ولا شوك. وقيل غير ذلك في وصفه. والشاهد فيه: (عطار هلا)؛ حيث حذف حرف النداء (يا)، للضرورة، والمراد: يا عطار. ينظر في: جمهرة اللغة ٣١٩/١، والمختضب ٧٠/٢، والأزمة والأمكنة ص ٧، وضرائر الشعر ص ١٥٥، وزهر الأكم ٣٠٩/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة؛ في ديوانه ص ٢٥٢؛

(هملت عيني): فاض دمعها وسال. (اللوعة): حرقه القلب. (غرام): شدة الرغبة.

والشاهد فيه: (هذا)؛ حيث حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة، والمراد (يا هذا)، وهو جائز عند الكوفيين، وضرورة عند البصريين.

ينظر في: شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٩٧، وتوضيح المقاصد ١٠٥٥/٢، وأوضح المسالك ١٥/٤، ومغني اللبيب ص ٨٤٠، والمقاصد النحوية ٢٣٥/٤، وشرح الأشموني ١٨/٣، وشرح التصريح ٢٠٩/٢، وجمع الهوامع ٤٢/٢، والدرر ٣٨٠/١.

أي: يا هذا.

وجعل منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ﴾^(١) إلخ.

أي: يا هؤلاء.

(وفي جواز الحذف ل) لاسم (المنادي)، وبقاء حرف النداء (خلف)، أي:

اختلاف بين النحاة؛ فجزم ابن مالك بجوازه قبل: الأمر، والدعاء^(٢)، وخرّج عليه قراءة:

﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾^(٣)، أي: يا هؤلاء اسجدوا.

وقول الشاعر:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ^(٤)

(١) من الآية: ٨٥ من سورة البقرة.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٨٩.

(٣) من الآية: ٢٥ من سورة النمل.

(أَلَا يَا اسْجُدُوا)؛ مخففة اللام؛ عَلَى معنى: (أَلَا يَا هَؤُلَاءِ اسْجُدُوا) فيضم (هَؤُلَاءِ)، ويكتفي منها بقوله (يا)؛ وبها قرأ: الكسائي، ورويس، وأبو جعفر، والحسن، والمطوعي، وابن عباس، وقرأ العامة بالتشديد في اللام.

ينظر: معاني القرآن للقرطبي ٢/٢٩٠، والنشر ٢/٣٣٧، والإتحاف ص ٤٢٧.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة لقائله؛ ويروى قوله: (والصالحين) بالرفع: (والصالحون).

وفي هذا البيت يطلب الشاعر من الله -جلّ وعزّز- أن يصيب بلغته جاره سمعان، لأنه لم يرع حق الجوار؛ ولا يكتفي بطلب لعنة الله، بل يضيف إليها طلب لعنة الصالحين، والأقوام كلهم.

والشاهد فيه: (يا لعنة الله)؛ حيث حذف المنادى، وهو: (قوم)، أو اسم الإشارة (هؤلاء) بعد حرف النداء (يا)، والتقدير: (يا قوم لعنة الله ..)، أو (يا هؤلاء لعنة الله ..).

ينظر في: الكتاب ٢/٢١٩، والأصول في النحو ١/٣٥٤، واللامات ص ٣٧، وشرح أبيات سيويه ٢/٤٥، والإنصاف ١/٩٧، وشرح المفصل ١/٣٨٥، ٤٢١، وشرح الكافية ٣/١٣٣٧، وشرح شذور الذهب للجوحري ١/١٤٧، وجمع الهوامع ٢/٤٤، ٥٨٨، والدرر ١/٣٨٠، ٢/٢١٢.

أي: يا قوم.

(وفصل) فعل (الأمر) بين حرف النداء، والمنادى (قد أجادا)؛ أي: قد استحسنه النحاة؛ كقول النخعية:

أَلَا يَا فَاْبُكَ تَهَيَّامًا^(١) لَطِيفًا وَأَذِرِ الدَّمَعَ تَسْكَابًا وَكِيفًا^(٢)

أراد: "يا لطيفة"، فرخم بحذف التاء، وأبقى الفتحة انتظارا للمحذوف.

(ولا ينادى مضمراً)، أي: لا يجوز نداؤه عند جمهور النحاة؛ أما:

- ضمير المتكلم، والغائب؛ فالأن الشخص لا ينادي نفسه، ولا ينادي غائباً.

- وأما ضمير المخاطب؛ فلاستغناء كلّ منهما عن الآخر، فلا يحسن جمعهما.

وجوّز قوم نداءه^(٣)؛ تمسكا بقوله:

يَا أَبْجَرَ بَنَ أَبْجَرَ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا^(٤)

(١) في المخطوط: (تهنأنا) وهو تحريف، ولم أجده هكذا فيما وقفت عليه من مصادر؛ والمرويّ ما أثبتته.

(٢) البيت من الوافر، لجداية بنت خالد النخعية؛ تخاطب ابنتها، أو أمتها: لطيفة.

(تهياما): من الهيام، وهو شدة الوله، كالجنون من العشق. (تسكابا): أي مصبوبا، ومنه دمع ساكب. (وكيفا): أي متقاطرا، وكفت العين إذا تقاطر دمعها.

والشاهد فيه: (يَا ... لَطِيفًا)؛ حيث فصل بين حرف النداء والمنادى المرخم (لطيفا)، والمراد: يا لطيفة.

ينظر في: شرح التسهيل ٣/٣٩٠، وشفاء العليل ص ٨٠٤، وجمع الهوامع ٢/٤٤، والدرر ١/٣٨١.

(٣) قصره ابن عصفور على ضرورة الشعر، وذكر ابن مالك اطراده، وقال أبو حيان بالمنع.

ينظر: المقرب ١/١٧٦، وشرح التسهيل ٣/٣٨٧-٣٨٨، وارتشاف الضرب ٤/٢١٨٣، وشرح التصريح ٢/٢٠٧، وجمع الهوامع ٢/٤٥، والمطالع السعيدة ١/٣٧٤.

(٤) الرجز للأحوص؛ في: ملحق ديوانه ص ٢٦٨؛ ولسالم بن دارة؛ في: خزانة الأدب ٢/١٣٩-١٤٣، ١٤٦؛ وهو الصواب.

وقول ابن الأحوص: "يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ"^(١).

(و) لا ينادى (ما)، أي: الاسم الذي (اتصل) به (حرف خطاب)، نحو:

[٤٣/ب]

"ذلك"، فلا يقال: / "يا ذاك".

أو اتصل به ضمير خطاب، نحو: "غلامك"، فلا يقال: "يا غلامك".

(و) لا ينادى اسم (معرف بأل)، فلا يقال: "يا الرجل"؛ لأن ذلك فيه الجمع

بين أداتي تعريف، وذلك لا يجوز (في سعة)، أي: في الاختيار.

وأما في الضرورة فيجوز؛ كقوله:

فَيَا الْعُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرًّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا^(٢)

(الأبجر): المنتفخ البطن. (طلقت): فارقت حلائلك. (عام جعتا): أي في العام الذي وقعت فيه المجاعة.

والشاهد فيه: (يا أنتا)؛ حيث جواز نداء ضمير المخاطب (أنت)، والذي يُستعمل في موضع الرفع. وتأول البعض: أن (يا) للتنبيه، و(أنت) مبتدأ.

ينظر في: سر صناعة الإعراب ٣٥٩/١؛ والإنصاف ٤٤١/١؛ وشرح المفصل ٣١٦/١، والمقرب ١٧٦/١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٠١؛ وشرح التسهيل ٣٨٧/٣، والملحة في شرح الملحة ٦٠٣/٢، وتوضيح المقاصد ١٠٥٤/٢، والمقاصد النحوية ٢٣٢/٤؛ وشرح الأشموني ١٧/٣، وشرح التصريح ٢٠٧/٢؛ وجمع الهوامع ٤٥/٢، والدرر ٣٨٢/١.

(١) قيل: إن الأحوص اليربوعي وفد مع ابنه على معاوية -رضي الله عنه-، فقام الأب فخطب؛ فلما انتهى قام الابن ليخطب فقال له الأب ذلك القول؛ أي: قد أغنيك عن القول.

والشاهد فيه: (يا إياك)؛ حيث جواز نداء المضمرة (إياك)، والذي في يستعمل في موضع النصب، وتأول البعض: أن (يا) للتنبيه، و(إياك) منصوب بمقدر يدل عليه الظاهر بعده.

ينظر في: شرح التسهيل ٣٨٧/٣، وشرح الرضي ٣٥١/١، وتوضيح المقاصد ١٠٥٣/٢، وأوضح المسالك ١١/٤، وشرح الأشموني ١٧/٣، وشرح التصريح ٢٠٧/٢، وجمع الهوامع ٤٦/٢.

(٢) الرجز بلا نسبة إلى قائله؛

ويروى (تكسباناً) مكان (تعقباناً).

وكقول الآخر:

عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَجِّجُ^(١) وَالَّذِي عَرَفْتُ لَهُ بَيْتَ الْعُلَا عَدْنَانُ^(٢)

(إلا) إذا كان التعريف بـ"أل":

- (مع الله)، أي: مع لفظ الجلالة، فيجوز نداؤه، نحو: "يا الله نسألك خير الدنيا والآخرة".

- (و) إلا مع (ما يحكى) من الجمل المسمى بها، نحو: "يا لمنطلق زيد"، إذا كانت الجملة علما.

- (و) إلا مع اسم (موصول)، مقرون بـ"أل"، نحو: "يا الذي قام"؛ (برأي)، أي: في رأي لبعض النحاة^(٣)، (يعتمى)؛ أي: يختار.

والشاهد فيه: (فيا الغلامان)؛ حيث جمع بين (يا) حرف النداء، و (أل) التعريف؛ وهو مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

ينظر في: المقتضب ٢٤٣/٤، والأصول في النحو ٣٧٣/١، واللامات ص ٥٣، واللمع في العربية ص ١٩٦، وأسرار العربية ص ٢٣٠، والإنصاف ٢٧٤/١، وشرح المفصل ٣٤٥/١، وشرح الكافية ١٣٠٨/٣، وشرح التسهيل ٣٩٨/٣، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٦، وشرح ابن عقيل ٢٦٤/٢، والمقاصد النحوية ٢١٥/٤، وشرح الأشموني ٢٩/٣، وشرح التصريح ٢٢٦/٢، وجمع الهوامع ٤٦/٢، وخزانة الأدب ٢٩٤/٢، والدرر ٣٨٤/١.

(١) في المخطوط: (المفتوح)، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(المتوج): الذي ألبس التاج. (عرفت): اعترفت. (العلا): الشرف. (عدنان): المراد عدنان أبو العرب.

والشاهد فيه: (يا الملك)؛ حيث جمع بين (يا) حرف النداء، و (أل) التعريف؛ وهو مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٢/٤؛ وشرح الأشموني ٢٩/٣، وشرح التصريح ٢٢٦/٢؛ والمقاصد النحوية ٢٤٥/٤؛ وجمع الهوامع ٤٧/٢، والدرر ٣٨٤/١.

(٣) هو رأي المبرّد، وصوّبه ابن مالك؛ حيث يقول:

(وإن يناد اسم إشارة) نداء مجازياً؛ بأن كان غير مقصود بالنداء حقيقة، بل وصلة لما بعده، (وصف) وجوباً، (رفعاً بذى أل)، أي: وصف بذى "أل"؛ حال كونه مرفوعاً، تبعاً للفظ، نحو: "يا هذا الرجل".

(وانصبته)، أي: الوصف جوازاً، إتباعاً للمحل، (إن عرف) موصوفه، أي: اسم الإشارة بالنداء؛ بأن كان هو المقصود بالنداء حقيقة، ويجوز رفعه؛ إتباعاً للفظ، ويجوز أيضاً ترك إتباعه بوصف أصلاً، فتقول: "يا هذا"، و"يا هذا الرجل" بالوجهين.

(أو أيّ)، أي: وإن ينادى "أيّ"، (اضمم)، أي: ابنها على الضمّ وجوباً؛ لأنها نكرة مقصودة بالنداء، (واتل: ها)، أي: اتبعها "هاء التنبيه"، (وصف: ها)، أي: (ب) اسم (ذى أل)، أي: معرف بها؛ حال كونك (رافعاً) للوصف؛ إتباعاً للفظ.

وقال المازني^(١): يجوز نصبه تبعاً للمحل، نحو: "يا أيها الرجل".

وظاهر النظم: أنه صفة مطلقاً، والصحيح: أنه إن كان مشتقاً فهو: صفة، وإن كان جامداً فهو: عطف بيان.

(و) صفها بالاسم (بالمشار) به الخالي من "كاف" الخطاب، سواء وصف المشار به بذى "أل" كقوله:

"وأجاز سيبويه أن يقال: (يا الرجل قائم)، في المسمى بالرجل قائم، لأن معناه: يامقولا له الرجل قائم. وقاس عليه المبرد: دخول "يا" على ما سمي به؛ من موصول مصدر بالألف، واللام؛ نحو: (يا الذي قام)، لمسمى به، وهو قياس صحيح". شرح التسهيل ٣/٣٩٨، وينظر: المقتضب ٤/٢٤١، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٦٧، وشرح التصريح ٢/٢٢٥، وجمع الهوامع ٢/٤٨.

(١) هو: أبو عثمان، بكر بن محمد بن بقية المازني، من بني مازن بن شيبان، كان إماماً في العربية، ثقة، واسع الرواية، لا يناظره أحد إلا قطعه؛ لقد رته على الكلام، وهو بصري أخذ عن أبي عبيدة، والأصمعي، وأبي زيد، وروى عن المبرد، قيل فيه: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان، له تفسير كتاب سيبويه، وعلل النحو، والتصريف. مات سنة ٢٤٩ هـ بالبصرة. ينظر: إنباه الرواة ١/٢٨١، والأعلام للزركلي ٢/٦٩، ومعجم المؤلفين ٣/٧١.

أَلَا أَيُّهَذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لَشَيْءٍ نَحْتُهُ^(١) عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ^(٢)

أو لا، كقوله:

أَيُّهَذَا كُـ لَا زَادِيكُمَْا وَدَعَانِي وَاغِيلاً فِيمَنْ وَغَل^(٣)

(و) صفها بـ (الذي)، كقوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾^(٤)،

وشروطه: أن تكون صلته خالية من الخطاب؛ فلا يقال: "يا أيها الذي قمت".

(وضم)، أي: ابن المنادى على الضم، (وافتح) هـ، أي: ابنه على الفتح، أي:

جوز الوجهين في المنادى؛ (من) نحو: (أزيد بن علي)؛ من كل منادى، مفرد، علم، موصوف بـ "ابن"، متصل به، مضافا إلى علم، كمثال الناظم.

(١) في المخطوط (محته) والمصادر ترويه (نحته)، وقد أثبتته كذلك .

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة؛ في ديوانه ص ١١٨؛

(الباخع): الهالك. (الوجد): شدة الشوق. (نحته): صرفته. (المقادر): المقادير.

والشاهد فيه: (أي هذا الباخع)؛ حيث وصف المبهم (أي) باسم الإشارة (ذا)، ووصف اسم الإشارة بما فيه (أل) التعريف، وهو (الباخع) .

ينظر في: المقتضب ٢٥٩/٤، والمفصل ٦٣/١، وشرح المفصل ٣٧٧/١؛ وأما ابن الحاجب ٤٧٤/١؛ وشرح الكافية ١٣١٩/٣، ولسان العرب ٥/٨ (بجع)؛ ٣١٢/١٥ (نحا)؛ واللمحة في شرح الملحة ٦١٠/٢، والمقاصد النحوية ٢١٨/٤، وشرح الأشموني ٣٦/٣.

(٣) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛ ويروى (يغل) مكان (وغل).

(الواغل): الطفيلي الذي يدخل في قوم فيشاركهم شراهم من دون أن يكون مدعوا إليه.

والشاهد فيه: (أي هذا كلاً)؛ حيث وصف المنادى باسم الإشارة، ولم ينعت اسم الإشارة باسم محلي بالألف واللام.

ينظر في: مجالس ثعلب ص ٤٢؛ وشرح الكافية ١٣٢٠/٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٨١؛ وشرح شذور الذهب ص ١٩٩؛ والمقاصد النحوية ٢٣٩، ٢٤٠؛ وجمع الهوامع ٥٠/٢، والدرر ٣/٣٣.

(٤) من الآية: ٦ من سورة الحج.

والضم: اختيار المبرّد، والفتح: اختيار البصريين؛ إتباعاً لحركة "ابن"، إذ بينهما ساكن، وهو حاجز غير حصين^(١)، فاحترز بالمثل عمّا:

- إذا كان المنادى مضافاً، نحو: "يا عبد الله بن علي"؛ فإنه يتعين النصب.
- أو كان غير علم، نحو: "يا رجل ابن زيد"؛ فإنه يتعين فيه الضم، لأنه نكرة مقصودة.

- وعمّا إذا كان "ابن" غير متصل بالمنادى، نحو: "يا زيد الفاضل ابن عمرو"، فإنه يتعين فيه الضم؛ على الأصل.

- وعمّا إذا كان "ابن" غير مضاف إلى علم، نحو: "يا زيد ابن أخي"، فإنه يتعين فيه الضم أيضاً.

وهذا هو معنى قوله: (واضمم إن ابن علمين ما ولي)؛ بأن كان ما قبلها، أو ما بعدها غير علم.

[٤٤/أ]

هذا حكم المنادى، وأما "ابن" فإنه يتعين / نصبه عند الجمهور؛ تبعاً للمحل، وقد حكى الأخفش عن بعض العرب: "يا زيد بن عمرو" بالضم؛ إتباعاً لضمّة "الـ" ^(٢).

ولاشك أن فتحة "ابن" فتحة إعراب؛ إذا ضم موصوفه، وإن فتح فكذلك عند الجمهور؛ خلافاً لعبد القاهر^(٣) في: كونها حركة بناء للتركيب^(٤).

(١) ينظر: همع الهوامع ٥٣/٢، والمطالع السعيدة ٣٧٧/١.

(٢) شرح الكافية ١٣١٢/٣، وتوضيح المقاصد ١٠٦٦/٢، وشرح الأشموني ٢٦/٣.

(٣) هو: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، النحوي الفارسي، إمام العربية، واللغة، والبيان، أول من دون علم المعاني، تخرج على محمد بن الحسن الفارسي، وهو ابن أخت أبي علي الفارسي، ولم يقرأ على غيره، له مؤلفات مفيدة منها: شرح الإيضاح، دلائل الإعجاز، أسرار البلاغة، .. وغيرها. مات سنة: ٤٧١ هـ.

ينظر: شذرات الذهب ٣٠٨/٣، والأعلام ٤٨/٤.

(٤) ينظر: المقتصد ٧٨٥-٧٨٦، وارتشاف الضرب ٢١٨٧/٤، وهمع الهوامع ٥٥/٢.

وحكم "ابنة" فيما تقدم حكم "ابن".

و(في) المنادى العلم المكرر إذا أضيف الثاني، نحو:

- "يا (سعدُ سعدَ الأوس)"^(١).

- و"يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ"^(٢).

(١) جزء من صدر بيت من الطويل، وتماهه: (أيا سعدُ سعدَ الأوسِ كن أنتَ ناصراً)، وقد سمعت في أبيات شعر؛ قيل: إن هاتفا هتف بها في أهل مكة قبل إسلام سعد بن معاذ، وسعد بن عبادة؛ وهي:

فإن يسلم السعدان يصبح محمد	بمكة لا يخشى خلاف المخالف
أيا سعدُ سعدَ الأوسِ كن أنتَ ناصراً	ويا سعدُ سعدَ الخزرجين الغطارف
أجيباً إلى داعي الهدى وتمنياً	على الله في الفردوس منية عارف

وسعد الأوس هو: سعد بن معاذ -رضي الله عنه-، وسعد الخزرج هو: سعد بن عبادة. والشاهد فيه: (يا سعدُ سعدَ الأوسِ)؛ حيث وردت (سعد) الثانية بين المضاف (سعد) الأولى، والمضاف إليه (الأوس) فوجب نصب (سعد) الثانية، وجاز في الأولى النصب، أو البناء على الضم.

ينظر البيت في: الروض الأنف ٤/٦١، والبداية والنهاية ٤/٤١٢، وشرح الأشموني ٣/٣٨، وشرح التصريح ٢/٢٢٠، وحاشية الصبان ٣/٢٢٧، وضياء السالك ٣/٢٥٨.

(٢) الرجز لعبد الله بن رواحة؛ في ديوانه ص ١٥٢؛ وتماهه:

يَا زَيْدُ زَيْدَ الِيعْمَلَاتِ الذُّبْلُ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَاَنْزِلْ

(اليعملات): الإبل القوية على العمل. (الذبل): الضامرة.

والشاهد فيه: (يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ)؛ حيث وردت (زيد) الثانية بين المضاف (زيد) الأولى، والمضاف إليه (اليعملات) فوجب نصب (زيد) الثانية، وجاز في الأولى النصب، أو البناء على الضم.

ينظر في: الكتاب ٢/٢٠٦؛ والمقتضب ٤/٢٣٠؛ واللامات ص ١٠٢؛ وشرح أبيات سيويه ٢/٤٢؛ وشرح المفصل ١/٣٤٦؛ والممتع في التصريف ص ٧٢؛ وشرح الكافية ٣/١٣٢٠؛ وشرح التسهيل ٣/٢٣٢، ولسان العرب ١١/٤٧٦ (عمل)؛ ومغني اللبيب ص ٥٩٦، ٨٠٩؛

- وعلى الحالية؛ إن كان نكرة.

نحو: "لزيد صوتٌ صوتَ حمار"، أي: يصوت، أو يبيده حال كونه "صوت حمار".

ويتعين نصبه على المصدر؛ إن كان معرفة، نحو: "له صوتٌ صوتَ عمرو"، أي: يصوت، ويجوز فيه: الرفع على البدلية مطلقاً^(١)، وهذا هو معنى قوله: (أو جا بدلا)، أي: من الاسم الذي بمعناه، الكائن في الجملة قبله.

(١) أي: سواء كان نكرة، أو معرفة. ينظر: المطالع السعيدة ٣٩٧/١.

وقوله:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكَبَانًا^(١)
أي: "للجنين" و"الإغارة".

(لا أقعد الجنب): أي لا أقعد لأجله.

(أقعد): أتوانى عن القتال. (الجنب): الخوف. (الهيحاء): الحُزْب. (توالت): تتابعت. (زمر): جمع زمرة، وهي الجماعة.

والشاهد فيه: (لا أقعد الجنب)؛ حيث ورد المفعول له (الجنب) مع كونه محلي بـ (أل) ونصب؛ وهذا قليل.

ينظر في: شرح الكافية ٦٧٢/٢، وشرح التسهيل ١٩٨/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٩٨، واللمحة في شرح الملحة ٢٦٤/١، وتوضيح المقاصد ٦٥٥/٢، وأوضح المسالك ٢٢٨/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٧/٢، والمقاصد النحوية ٦٧/٣، وشرح الأشموني ٤٨٣/١، وشرح التصريح ٥١٣/١، وجمع الهوامع ١٣٤/٢، والدرر ٤٢٢/١.

(١) البيت من البسيط، وهو لقريط العنبري؛ في: خزانة الأدب ٢٥٣/٦؛ وللحماسي؛ في: الجنى الداني ص ٤٠؛

(شنوا): فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة. (الإغارة): الهجوم على العدو والإيقاع به. (فرسانا): جمع فارس، وهو راكب الفرس. (ركبانا): جمع راكب، وهو أعم من الفارس، وقيل: هو خاص براكبي الإبل.

والشاهد فيه: (الإغارة)؛ حيث وقع مفعولا لأجله منصوبا مع اقترانه بـ (أل)، خلافا للجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة، وأن (أل) في (الإغارة)، ونحوها زائدة لا معرفة، وما ذهب إليه خلاف الأصل.

ينظر البيت في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢١/١، وشرح الكافية ٨٠١/٢، وشرح التسهيل ١٥١/٣، ولسان العرب ٤٢٩/١ (ركب)؛ وتوضيح المقاصد ٧٥٤/٢، ومغني اللبيب ص ١٤١؛ وشرح ابن عقيل ١٨٩/٢، ١٩/٣؛ والمقاصد النحوية ٧٢/٣، ٢٧٧؛ وشرح الأشموني ٨٨/٢، وجمع الهوامع ١٣٤/٢، ٤١٨؛ والدرر ٤٢٣/١؛ ٣٣/٢.

(والاستواء) أي: استواء النصب، والجرّ في المصدر المستوفي للشروط كائن،
 (مهما تضاف) أي: إذا كان مضافاً، فمن النصب قوله تعالى: ﴿أَبْتَغَاءَ مَرْضَاتِ
 اللَّهِ﴾^(١)، ومن الجرّ قوله تعالى: ﴿لَا يَلْفِ قَرِيشٍ﴾^(٢).

(وجوزوا) أي: النحاة (التقديم)؛ أي: تقديم المفعول لأجله على عامله (في)
 القول (المعتمد)، أي: الصحيح، كقوله:

فَمَا جَزَعًا وَرَبِّ النَّاسِ أَبْكِي^(٣)

 وقوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرُبُ وَلَا لَعِبًا مِثِّي أَدُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ^(٤)

(١) من الآية: ٢٠٧ من سورة البقرة.

(٢) سورة قريش، الآية: ١.

(٣) صدر بيت من الوافر، وينسب لجحدر؛ وعجزه:

(وَلَا حِرْصًا عَلَى الدُّنْيَا اعْتَرَانِي).

والشاهد فيه: (جزعاً أبكي)؛ حيث تقدم المفعول له (جزعاً) على عامله، وهو (أبكي).

ينظر البيت في: همع الهوامع ١٣٥/٢، والدرر ٤٢٣/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو للكميت، في ديوانه ص ٥١٢، ويروى:

(وذو.. بدل (أذو..))

(طربت) الطرب: استخفاف القلب من حزن، أو فرح أو لهو. (البيض): جمع بيضاء، وهي
 المرأة النقية.

والشاهد فيه: (شَوْقًا .. أَطْرِبُ)؛ حيث تقدم المفعول له (شَوْقًا) على عامله، وهو (أَطْرِبُ).
 ينظر في: المحتسب ٥٠/١، والخصائص ٢٨١/٢، وأمالى ابن الشجري ٤٠٧/١، وشرح
 الكافية ٣٩٩/١، ١٢١٧/٣، ومغني اللبيب ص ٢٠، والمقاصد النحوية ١١٢/٣، وجمع
 الهوامع ١٣٥/٢، ٥٨٢، وخزانة الأدب ٣١٣/٤، والدرر ٤٢٣/١، ٢٠٩/٢.

(والمنع في الحالين) أي: حال نصب المفعول له، وحال جرّه كائن (للتعدد)،

أي: فلا يجوز تعدده بحال، ومن ثمّ منع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْكُوهُنَّ ضَرَارًا
لِّعَنْدُوا﴾^(١)، تعلقه بـ "تمسكوهن"؛ إذا جعل "ضارا" مفعولا له؛ لا حالا فيجوز.

(١) من الآية: ٢٣١ من سورة البقرة.

(ولو) كان ناصب المصدر الناصب لها (مقدّراً) كقولك: "يوم الجمعة"، لمن قال: "متى صمت؟"، أي: "صمت يوم الجمعة"، والنصب على الظرفية بनावب المصدر.

(وفي مكان)، أي: في ظرف المكان (قد أبوا)، أي: النحاة اطرّاده^(١)؛ (إلا) في ظرف المكان (الذي أبهم): وهو الذي لا يعرف حقيقته بنفسه؛ بل بما يضاف إليه، كـ"مكان" و"ناحية"، و"وراء"، و"جهة"، ونحوها، فتقول: "جلست مكان زيد"، و"ناحية المسجد"، و"وراء زيد"، و"جهة المشرق".

(و) إلا ظرف المكان (المشتقاً): وهو الدال على محلّ الحدث؛ المشتق هو من: اسمه، فيطرّد نصبه على الظرفية.

(وقسه) أي: النصب فيه، (إن كان) الظرف (لفعل وفقاً)، أي: إن وافق ناصبه في الاشتقاق، نحو: "قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ"، و"أَنَا قَاعِدٌ مَقْعَدَ عَمْرٍو"، و"جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ"، و"قُئْتُ مَقَامَهُ"؛ فإن خالفه اقتصر على ما سمع منه، نحو: "هُوَ مِنِّي مَقْعَدٌ".

(١) ما يصلح للظرفية ويتعدى إليه الفعل من الأمكنة أربعة أنواع:

أحدها: ما دل على مقدار، ويعبر عنه بمقدّر؛ نحو: ميل، وفرسخ، وبريد، وغلوة.

الثاني: ما لا تعرف حقيقته بنفسه، بل ما يضاف إليه؛ كمكان، وناحية، ووراء، ووجه، وجهة، ونحوها.

الثالث: ما جرى مجرى اسم المكان باطراد، كصفة المكان الغالبة؛ نحو: هم شرقيّ المسجد، وكالمصادر التي قامت مقام المضاف إليها تقديراً؛ نحو قولهم: قرب الدار، ووزن الجبل.

الرابع: ما دل على الحدث المشتق هو من اسمه؛ نحو: مَقْعَدٌ، ومَرْقَدٌ.

ينظر: همع الهوامع ١٤٩/٢-١٥٤، والمطالع السعيدة ١/٤٠٤-٤٠٥.

القَابِلَة^(١)، أو "مَعْقَد^(٢) الإِزَارِ"، و"مَنْزِلَة الْوَلَدِ"، أي: في القرب، أو "هُوَ مِنِّي مَنَاطَ الثُّرَيَّا"^(٣)، و"مَزَجَرَ الْكَلْبِ"^(٤)، أي: في البعد^(٥).

(كذلك) أي: كما تقدم في اطراد نصبه على الظرفية (ها)، أي: ظرف المكان الذي (دل على مقدار) محدود، (كالميل^(٦))، والفرسخ^(٧)،

فتقول: "سِرْتُ مَيْلًا"، أو "فَرَسَخًا"، أو "بَرِيدًا"^(٨)، أو "غَلْوَةً"، والغلوة^(٩):

(١) القابلة: المرأة المولدة، وهذه كناية عن القرب، أي: هو مني في القرب مقعد القابلة من النساء.

(٢) في المخطوط: (مقعد)، وهو تحريف.

(٣) أي: في مكان بعيد كبعد الثريا عمن يروم أن يتصل بها، وهو كناية عن عدم إدراكه في الشرف والرفعة، والمعنى: أنه فريد في شرفه، ورفعة قدره.

(٤) أي: أنه بعيد كبعد المكان الذي تزجر إليه الكلب، ويقصد بهذا الدم.

(٥) ينظر في الأقوال: الكتاب ١/٤١٣، والمقتضب ٤/٣٤٣، وشرح الكافية ٢/٦٧٦-٦٧٧، وأوضح المسالك ٢/٢٣٧-٢٣٨، وشرح التصريح ١/٥٢٤-٥٢٥، وجمع الهوامع ٢/١٥٣-١٥٤.

(٦) (المِيلُ): بكسر الميم؛ منتهى مدِّ البصر؛ ومقداره: أربعة آلاف ذراع. وهو يساوي (١٧٦٠) ياردة، أو (١٦٠٩) أمتار تقريبًا.

ينظر: الصحاح ٥/١٨٢٣ (ميل)، ومعجم اللغة العربية ٣/٢١٤٨ (م ي ل).

(٧) (الْفَرَسَخُ): ثلاثة أميال هاشمية؛ وهي: اثنا عشر ألف ذراع.

وهو يساوي (٤٨٢٧) مترًا، أو ثمانية عشر ألف قدم، أو أربعة كيلومترات.

ينظر: الصحاح (ميل) ٥/١٨٢٣، ومعجم اللغة العربية ٣/١٦٩٠ (ف ر س خ).

(٨) (البريد): اثنا عشر ميلًا.

ينظر: تهذيب اللغة ١٤/١٠٦ (برد)، والصحاح ٢/٤٤٧ (برد)، وتاج العروس ٧/٤١٧ (برد).

(٩) (الغلوة): مقدار رمية سهم، وتقدر بثلاث مئة ذراع إلى أربع مئة.

ينظر: تاج العروس ٣٩/١٧٩ (غلو)، والمعجم الوسيط ص ٦٦٠.

والقياس إنما يكون على الأصول، لا على الفروع^(١)، فلا يقال: "عندهم اليوم أعطيته زيدا درهما".

(وبعض) من النحاة، وهو: ابن عصفور^(٢)، وأبو حيان^(٣) (رضيا)، أي: رضي نصب الفعل المتعدي لاثنتين؛ ضمير الظرف مفعولا به؛ على التوسع^(٤).

(١) ينظر: المطالع السعيدة ٤٣٥/١.

(٢) ينظر رأيه في: شرح جمل الزجاجي ٣٢٨/١-٣٢٩.

(٣) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب ١٤٦٥/٣.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١٦٩/٢-١٧٠، والمطالع السعيدة ٤٣٥/١.

فإن الاسم التالي للواو في البيتين، وهو قوله: "وماء" في الأول، "والعيونا" في الثاني:

- لا يصلح في النصب على المفعولية؛ لأن "الواو" لا يصلح موضعها "مع".
- ولا يصح فيه العطف على الاسم الذي قبله؛ لأن عامله لا يمكن تسلطه على ما بعد "الواو".

ولما لم يصلح الأمران (أضمر)، أي: قدر وجوبا، بعد "الواو" (فعل صالح) للعمل فيما بعد "الواو"؛ فيقدر:

- في البيت الأول: "علفتها تبنًا وسقيتها ماءً باردًا".
 - وفي الثاني: "وزجج الحواجب وكحلن العيونا".
- (ليقفو)^(١)، أي: ليصلح قفو الفعل المقدر للفعل المذكور قبله، أي: عطفه عليه، فيكون من باب عطف الجمل.

ينظر البيت في: الخصائص ٤٣٢/٢، وكتاب الصناعتين ص ١٨٢، والإنصاف ٤٩٩/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٣٥، وشرح الكافية ٦٩٨/٢، وشرح التسهيل ٢٦٢/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٠٦، ولسان العرب ٤٢٢/١ (رغب)، ٢٧٨/٢ (زجج)، وتذكرة النحاة ص ٦١٧، وأوضح المسالك ٢٤٧/٢، وشرح شذور الذهب ص ٣١٣، ومغني اللبيب ص ٤٦٦، وشرح ابن عقيل ٢٤٢/٣، والمقاصد النحوية ٩١/٣، وشرح الأشموني ٥٠٠/١، وشرح التصريح ٥٣٥/١، وجمع الهوامع ٢٤٥/٢، ١٨٩/٣، والدرر ٤٨٣/١، ٤١٣/٢.

(١) في المخطوط: (يقفوا)، والصواب ما أثبتته.

(المستثنى)^(١)

أي: هذا مبحثه.

(ما استثنى إلا) أي: ما أخرجته "إلا" من عموم الكلام السابق؛ حال كون الكلام (موجبا)، أي: غير منفي، (وتم بها) أي: لم يفرغ فيه العامل من المستثنى منه؛ (فانصبه) وجوبا: سواء كان:

- متصلا، نحو: "قام القوم إلا زيدا".

- أم منقطعا، نحو: "قام القوم إلا حمارا".

وسواء تأخر المستثنى عن المستثنى منه كالأمثلة؛ أم تقدم عليه، نحو: "قام إلا زيدا القوم"، و"قام إلا حمارًا القوم".

والناصب للمستثنى "إلا" عند سيوييه، والمبرّد، واختاره ابن مالك^(٢).

(وتال نفيا)، أي: وإذا كان المستثنى منه تابعا نفيا صريحا، نحو: "ما قام أحدٌ إلا زيدٌ"، (أو ما أشبهها)، أي: أو ما يشبه النفي في المعنى، وهو: النهي، والاستفهام الإنكاري؛ حال كون المستثنى (متصلا) بالمستثنى منه؛ بأن كان بعضا منه فإنه (يتبع)؛ أي: يكون المستثنى تابعا للمستثنى منه؛ بدلا: عند البصريين، وعطف بيان: عند الكوفيين^(٣).

- مثال النفي الصريح: "ما جاءني أحد إلا زيد".

(١) قال السيوطي: "عبّر بالمستثنى كابن مالك في (التسهيل)؛ خلاف تعبير النحاة، وابن مالك في (الألفية) بالاستثناء؛ لأن الباب معقود للمنصوبات، والمستثنى أحدها، لا الاستثناء، كما ترجم في بقية الأبواب بالمفعول، والحال، دون المفعولية والحالية.

وحدّ المستثنى: المخرج بـ (إلا)، أو إحدى أخواتها؛ تحقيقا، أو تقديرا؛ من مذكور، أو متروك لفائدة". المطالع السعيدة ٤٤١/١، وينظر: همع الهوامع ٢٤٩/٢.

(٢) ينظر في الآراء: توضيح المقاصد ٦٧٣/٢-٦٧٤.

(٣) ينظر: الجنى الداني ص ٥٢٠، وهمع الهوامع ٢٥٣/٢.

- [الأول]^(١):

(فإن فرغت) العامل من معموله المستثنى منه، نحو: "ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرة"، (أو) لم تفرغه منه، ولكن (أخرت) المستثنى عن المستثنى منه، نحو: "ما قام أحد إلا زيدا إلا خالدا إلا بكرة". (فانصبها)، أي: المستثنى كلها؛ (يهن) لك الصواب، أي: يسهل لك.

(لا واحدا) أي: إلا واحدا منها، (فاجعل له)، أي: أعطه العمل (الذي اقتضى)، أي: الذي اقتضاه العامل؛ من رفع، ونصب، وجر، بالأصالة، أو بالتبعية؛ فيكون بالأصالة: إذا كان العامل مفرغا، ويكون بالتبعية: إذا كان غير مفرغ، فيكون أحد المستثنى بدلا من المستثنى منه، أو عطف بيان، ولا يتعين ذلك الواحد، فيجوز أن يكون الأول، وغيره.

- وإلى الأمر الثاني أشار بقوله:

[٥٣/أ] (ونصب كلها)، أي: جميع/ المستثنى على الاستثناء؛ حال كونه (مقدما) على المستثنى منه، [نحو]^(٢): "ما قام إلا زيدا إلا بكرة إلا عمرا أحد"؛ (رضى)، أي: مرضى عند النحاة، وحكمها في الإخراج، والإدخال حكم الأول.

(ولا يليها) أي: لا يتبعها، (نعت ما)، أي: الاسم الذي (قبل)، أي: قبلها، يعني: أنها لا تفصل بين النعت، ومنعوتة؛ فلا يقال: "ما سرت برجل إلا راكبا"، و"ما لقيت رجلا إلا راكبا"؛ على أن ما بعد "إلا" نعت لما قبلها.

سواء كان النعت مفردا، كالمثالين؛ أم جملة، نحو: "ما مررت برجل إلا زيد خير منه"؛ خلافا للزمخشري، وردّ عليه: بأن الصواب أن ما بعد "إلا" نعت لمحذوف، أي: "إلا رجل راكب"، و"إلا رجل زيد خير منه".

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(ولا يعمل ما)، أي: العامل الذي (يسبقها)، أي: الذي تقدم عليها (فيما تلا)؛ أي: في الاسم الذي تلا المستثنى بها، فـ "عمرو" في قولك: "ما ضرب إلا زيد عمرا"، و"ما مر إلا زيد بعمرو"، و"ما ضرب إلا زيدا عمرو"؛ معمول محذوف مقدر بعد "إلا"، مماثل لما قبلها؛ خلافا للكسائي في: أنه معمول لما قبل "إلا" مطلقا، وخلافا لابن الأنباري فيما إذا كان مرفوعا.

(وعكسه)، أي: ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فلا يقال: "ما قومك زيدا إلا ضاربون"، لأن تقدم ما بعد "إلا" ممتنع، فكذلك معموله.

(وبعد في^(١) النفي)، أي: وإن وقعت "إلا" بعد النفي:

- (تلاها (مضارع)، أي: يجوز أن يتلوها المضارع مطلقا، أي سواء تقدمها؛ فعل نحو: "ما خرج زيد إلا يجز ثوبه"، أو اسم، نحو: "ما زيد إلا يضرب عمرا".

- (و) تلاها الفعل (الماضي) المجرد من "قد"؛ (إن فعل خلا)، أي: إن تقدم

قبلها فعل، كقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾^(٢).

فإن قرن الماضي بـ "قد"؛ فإنه يتلوها مطلقا، كقوله:

وَمَا الْمَجْدُ إِلَّا قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ بِنَدَى وَحْلِمٍ لَا يَزَالُ مُؤَثَّلًا^(٣)

لأن اقترانه بـ "قد" يقربه للحال فيشبه المضارع، فلا يجوز أن يليها؛ إن عرى عن الشرطين، فلا يقال: "ما زيد إلا قام".

(١) في المخطوط (ما) والصواب ما أثبتته.

(٢) من الآية: ٣٠ من سورة يس.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

والشاهد فيه: (وَمَا الْمَجْدُ إِلَّا قَدْ تَبَيَّنَ)؛ حيث وقوع الفعل الماضي، بعد (إلا) مقرونا بـ (قد) التي سوغت وقوعه بعدها.

ينظر في: شرح التسهيل ٣٠٤/٢، وشفاء العليل ص ٥٠٩، وجمع الهوامع ٢٣٠/١، والدرر ٤٩٦/١.

(وَذَان) أي: "خلا"، و"عدا" (فعلان)، والمستثنى: مفعول به لهما، وفاعلهما: ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من المستثنى منه؛ (إِذَا لَمْ يَجْرُا) المستثنى؛ بأن نصباه، فَإِنْ جَرَّاهُ فهُمَا حَرْفَانِ.

(وك: خلا) في فعليتها تارة، وحرفيتها تارة، ونصبها للمستثنى، (حاشا)، و(حشا)، و(حاش)؛ والأولى: هي اللغة الفصحى، وهي: فعل جامد؛ (وما) المصدرية (لا تصحب)ها، أي: لا تدخل عليها عند سيوبه؛ إذا ورد ما يوهم دخولها عليها، كقوله: رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالًا^(١) (وَأَوَّلَنَ مَوْهَمًا)، أي: ذلك الموهم؛ بأن تجعلها "حاشى" المتصرف، التي بمعنى: "أستثنى"، أو تجعل "ما" زائدة.

(وقد تجيء) "حاشا"؛ حال كونها (فعلا) متعديا، مشتق من المحاشاة، (له تصرف) فيضارع منه: الماضي، المضارع، والأمر، وغير ذلك. ومنه الحديث: "أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَى فَاطِمَةَ وَلَا غَيْرَهَا"^(٢). وقول النابغة:

وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ^(٣)

(١) البيت من الوافر، وهو للأخطل التغلبي؛ في ديوانه ص ٥٦٨؛

(فعالا): بفتح الفاء الأفعال الحسنة.

والشاهد فيه: (ما حاشا قريشاً)؛ حيث دخلت (ما) المصدرية على (حاشا)؛ وقد دلّ ذلك على فعليتها، وهو قليل.

ينظر في: اللوحة في شرح الملحة ٣٣٩/١، ٤٧٢، وتوضيح المقاصد ٦٨٩/٢، ومغني اللبيب ص ١٦٤؛ وشرح ابن عقيل ٢٤٠/٢؛ والمقاصد النحوية ١٣٦/٣؛ وشرح شذور الذهب للجوجري ٤٩١/٢، وشرح الأشموني ٥٢٧/١، وشرح التصريح ٥٦٨/١؛ وجمع الهوامع ٢٨٢/٢، وخزانة الأدب ٣٨٧/٣؛ والدرر ٥٠٢/١.

(٢) الحديث رواه الإمام أحمد عن ابن عمر؛ في: مسنده ٥١٨/٩، ورقم (٥٧٠٧)، والطبراني؛ في: المعجم الكبير ٢٩٨/١٢، ورقم (١٣١٧١).

(٣) عجز بيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني؛ في ديوانه ص ٢٠

(و) تحيء أيضا حال كونها (اسما) مصدرا (كتنزيه)، أي: مرادفا للتنزيه في المعنى^(١)، (بناه) أي: ذلك الاسم الذي كـ "تنزيه" على الفتح، لشبهه بـ "حاش" الحرفية، في اللفظ (يؤلف)، أي: يعهد عند العرب.

ومنه قراءة نافع: ﴿قُلْ حَسْبُ اللَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾^(٢).

وقد ينوّن^(٣) معربا، نحو: "حاشا لله"، كما يقال: "تنزيها لله".

وقد يضاف، نحو: "حاش الله"، كـ "معاذ الله"^(٤).

وصدرة: (ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه).

(لا أحاشي): أي لا أستثني.

والشاهد فيه: (لا أحاشي)؛ حيث جاءت (أحاشي) بصيغة الفعل المضارع، ودل ذلك على أنّ (حاشا) فعل متصرف.

ينظر البيت في: الأصول في النحو ٢٨٩/١، وعلل النحو ص ٣٩٧، وأسرار العربية ص ١٦٠؛ والإنصاف ٢٢٦/١؛ واللباب في علل البناء والإعراب ٣٠٩/١، وشرح المفصل ٦٣/٢، ٥١١/٤؛ وشرح التسهيل ٣٠٩/٢، ولسان العرب ١٨١/١٤، ١٨٢ (حشا)، واللمحة في شرح الملحة ٢٣٩/١، والجنى الداني ص ٥٥٩؛ ٥٦٣؛ ومغني اللبيب ص ١٦٤؛ وشرح الأشموني ٥٢٨/١، وجمع الهوامع ٢٨٣/٢، وخزانة الأدب ٤٠٤/٣، ٤٠٥؛ والدرر ٥٠٢/١.

(١) ينظر: شرح المفصل ٥١٠/٤، وتوضيح المقاصد ٦٩٠/٢-٦٩١، وشرح الأشموني ٥٢٥/١-٥٢٨.

(٢) من الآية: ٥١ من سورة يوسف.

(حاش لله)؛ قرأ أبو عمرو البصري بألف بعد الشين (حاشى)؛ وصلا، والباقون بالحذف، ومنهم نافع، ولا خلاف بين العشرة في حذف الألف وقفا؛ اتباعا لرسم المصحف. ينظر: البدور الزاهرة في القراءات ص ١٦٣.

(٣) في المخطوط: (ينوب)، والصواب ما أثبتته.

(٤) ينظر: جمع الهوامع ٢٨٣/٢.

(و) من أدوات الاستثناء: (بيد)، و"ميد" بالميم، ولا تكون استثناء، (في منقطع)، وهي اسم (ك: غير عن)، أي: عرض:

- حال كونه مثل "غير" في المعنى.

- وحال كونه (لازم نصب)، أي: ملازم للنصب على الاستثناء.

(و) ملازم ل (إضافة ل: أن) المشددة، وصلتها، وحقّقها في النظم لضرورة الوزن.

كقوله ﷺ: "نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا"^(١).

وقيل: هي بمعنى "من أجل"، كقوله -صلى الله عليه وسلم-: "أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ"^(٢)، أي: "من أجل أني من قريش"، وقال ابن مالك: إنها هنا بمعنى "غير"^(٣)، على حدّ قوله:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ^(٤)
فهو من المدح في معرض الذم.

(١) رواه البخاري، ومسلم، والنسائي. جامع الأصول ٩/١٨٢ - ١٨٣، ورقم (٦٧٤٦).

(٢) معنى الحديث صحيح، ولا أصل له؛

ينظر في: المقاصد الحسنة ص ١٦٧، وكشف الخفاء ١/٢٢٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣١٤، وهمع الهوامع ٢/٢٧٧.

(٤) البيت من الطويل، وهو للناطقة الذبياني؛ في ديوانه ص ٤٤؛

(الفلول): جمع فلّ، وهو الثلم الذي يكون في السيف. (القراع): المضاربة بالسيوف.

والشاهد فيه: (ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم)، إذ هو بمنزلة قوله: ليس فيهم عيب، فهو من تأكيد المدح بما يشبه الذم.

ينظر في: الكتاب ٢/٣٢٦، وشرح أبيات سيويه ٢/٦٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩١، وشرح التسهيل ٣/١٣٢، ولسان العرب ٨/٢٦٥ (قرع)، ١١/٥٣٠ (فل)، ومغني اللبيب ص ١٥٥، وهمع الهوامع ٢/٢٧٧، وخزانة الأدب ٢/٣٢٣، ٣/٣٢٧، والدرر ١/٤٩٦.

(مسألة)

(الأصل في غير مجيئها) في الكلام (صفة)، أي: نعتا، أو حالا، نحو: "رأيت رجلا غير زيد"، و"جاء زيد غير راكب".

[٥٤/أ]

(وحملوا)، أي: النحاة / عليها (إلا)، فوصفوا بها، كما حملوا "غير" على "إلا" فاستثنوا بها، وشرط الوصف بـ"إلا": أن يكون (بغير معرفة)، أي: في غير معرفة؛ بأن يكون الموصوف بها نكرة، سواء كان:

[مفردا]^(١)، نحو: "لو كان معنا رجل إلا زيد"، أي: "غير زيد".

أو جمعا، نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ لَفَسَدَتَا﴾^(٢)، أي: "غير الله".
وقول الشاعر:

أُنِيخَتْ فَأَلَقَتْ بَلَدَهُ فَوْقَ^(٣) بَلَدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُعْغُمَهَا^(٤)
أي: "غير بغامها".

وإنما يجوز وصف النكرة بـ"إلا" (بشرط):

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو سقط في المخطوط.

(٢) من الآية: ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٣) في المخطوط (بعد) والصواب ما أثبتته.

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة؛ في ديوانه ص ٢٨٠؛

(أنيخت الناقة): أي بركت. (البلدة): الصدر، والأرض. (البغام): صوت همهمة غير مفهومة.

والشاهد فيه: (إلا بغامها)؛ حيث وقعت (إلا) اسما بمعنى (غير)، وهي وصف لجمع شبيهه بالنكرة؛ لأنه مقترن بـ(أل) الجنسية.

ينظر البيت في:

الكتاب ٣٣٢/٢؛ والمقتضب ٤٠٩/٤؛ والأصول في النحو ٢٨٦/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٢؛ وشرح التسهيل ٣٠٠/٢، ولسان العرب ٩٥/٣ (بلد)، ٥١/١٢ (بغم)؛ ومغني اللبيب ص ١٠٠؛ ٤١٧، وشرح الأشموني ٥١٥/١، وجمع الهوامع ٢٦٩/٢، وخزانة الأدب ٤١٨/٣، والدرر ٤٩٢/١.

- (ذكره)، أي: الموصوف بها؛ فلا يحذف، وتقوم "إلا"، وما بعدها مقامه، فلا يقال: "جاء إلا زيد".

- (و) شرط (سبقة)، أي: تقدمه على "إلا"، وما بعدها، فلو تأخر لامتنع الوصف بـ "إلا"؛ لأنها غير متمكنة، فلا يقال: "ما جاءني إلا زيد رجل".

- (و) شرط (أن يصح)، أي: صحة (الاستثناء) بها؛ (حيث الوصف) بها (عن)، أي: حيث عرض الوصف بها، أي: حيث أمكن، فلا يجوز: "عندي درهم إلا جيد"، ويجوز: "غير جيد".

قال أبو حيان: إنه كالمجمع عليه^(١)؛ إلا أن تمثيل سيبويه بـ: "لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ"^(٢) يخالفه، وكذلك الآية^(٣)، وأجيب عن ذلك في الآية: بأنه يصح فيه المنقطع، وهو داخل في الاستثناء^(٤).

- (وزاد^(٥) قوم) منهم: ابن مالك؛ تبعاً لابن السراج^(٦) في الموصوف بـ "إلا"؛ أنه (شرطه)، أي: تشترط فيه: (الجمعية)، أي: كونه جمعا^(٧)؛ لا مفردا، لكن مثال سيبويه يخالفه^(٨).

(ومثل) ذي (نكر)، أي: مثل المنكر في جواز وصفه بـ "إلا" (ذو أل الجنسية)، أي: المعرف بـ "أل" الجنسية؛ لأنه كالمنكر، فيجوز وصفه بـ "إلا"؛ كقوله:
قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُعَاثُهَا^(٩)

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٢٨/٣.

(٢) الكتاب ٣٣١/٢.

(٣) أي قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾.

(٤) همع الهوامع ٢٦٩/٢.

(٥) في المخطوط (ورد)، وهو تحريف.

(٦) في المخطوط (ابن سراج)، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٧) ينظر: الأصول في النحو ٢٨٥/١-٢٨٦، وشرح التسهيل ٢٩٨/٢.

(٨) ينظر: الكتاب ٣٣٢/٢، ٣٣١، وهمع الهوامع ٢٦٩/٢.

(٩) سبق تخريجه.

(وحذف) اسم (تالي) أي: تابع (لغير)، أي: مضاف إليها، (أو) تابع لـ (إلا)، أي: مستثنى بها؛ (وضح) جوازه؛ إذا كانت "غير"، أو "إلا" واقعة (من بعد ليس)، نحو: "جاء زيد ليس غير"، أو "ليس إلا"، و"قبضت عشرة ليس غير"، أو "ليس إلا". (لا) إن وقعت "غير"، أو "إلا" من بعد (سواها)، أي: سوى "ليس"، كـ "لا" النافية، فلا يحذف تاليها، فلا يقال: "قبضت عشرة لا غير"، أو "لا إلا"؛ (في) القول (الأصح).

ومقابل الأصح: جواز حذف تالي "غير"، أو "إلا" بعد "لا" النافية، وحجته: ما أنشده ابن مالك في "شرح التسهيل"^(١):

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدَ فَوَرَّيْنَا لَعَنُ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ^(٢)

ولك في "غير"؛ إذا حذف تاليها بعد "ليس":

- الضم، لقطعها عن الإضافة لفظاً.

- والنصب: لنية الإضافة.

ولك تنوينها: رفعاً، ونصباً، فالمرفوع: اسم "ليس" محذوف الخبر، والمنصوب:

عكسه.

(١) شرح التسهيل ٢٠٩/٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(جواباً): أي هو الجواب الذي يكون عند السؤال بعد الموت. (تنجو): تتخلص. (أسلفت): سبق وقدمت.

والشاهد فيه: (لا غير تسأل)؛ حيث وقعت (غير) منقطعة عن الإضافة لفظاً بعد (لا)

النافية، وهذا جائز عند ابن الحاجب والفيروزبادي، وغير جائز عند السيرافي وابن هشام.

ينظر في: شرح التسهيل ٢٠٩/٣؛ وشرح شذور الذهب للجوجري ٢٦٠/١، وشرح الأشموني

١٦٥/٢، وشرح التصريح ٥٦٧/٢، ٧١٨، وجمع الهوامع ١٩٩/٢، وحاشية الصبان

٤٠٢/٢، والدرر ٤٥٠/١.

(الحال)

أي: هذا باب الحال.

(الحال) في اصطلاح النحاة: (وصف)، أي: مشتق، أو مؤوّل به. (فضلة) أي: مستغنى عنه في أصل الكلام؛ فخرج "الخبر".

(مفهم: في حال)، أي: يفهم منه هذا المعنى، أي: يفسر بـ: "في حال كذا"، فقولك: "جاء زيد راكباً"، معناه: جاء زيد في الركوب. /

[٥٤/ب]

والمعنى أن الحال: وصف فضلة؛ مبين الهيئة التي عليها صاحبه^(١)؛ فخرج: النعت، والتمييز.

(والاشتقاق)، أي: كونه مشتقاً من المصدر، (والنقل) أي: كونه منتقلاً عن صاحبه، أي: غير ملازم له، (قفي) أي: اتبع (فيه) في الحال؛ حال كونه (كثيراً)، أي: غالباً، لا واجباً، نحو: "جاء زيد راكباً"؛ فإن "راكباً" وصف مشتق من "الركوب"، منتقلاً عن "زيد"، أي: غير ملازم له، إذ قد يخلو منه.

ويقل مجيء الحال المؤسسة لازماً لصاحبه، نحو:

﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾^(٢)؛ لأن "الضعف" ملازم للإنسان لا ينفك عنه.

وقولهم:

"خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا"^(٣)، وصف ملازم لها، لا ينفك عنها.

(واللزوم) أي: لزوم الحال لصاحبها (شاع) أي: كثر، وغلب (في): حال (مؤكّد) لصاحبها، أو عاملها، أي: في الحال المؤدية لمعنى دلّ عليه صاحبها، أو عاملها.

(١) ينظر: همع الهوامع ٢/٢٩٣، والمطالع السعيدة ٣/٢.

(٢) من الآية: ٢٨ من سورة النساء.

(٣) من أقوال العرب التي نقلها سيبويه؛ ممن يوثق بعربيته. الكتاب ١/١٥٥، وينظر: شرح المفصل

٢/٢٥٩، وشرح التسهيل ٢/٣٢٣، وشرح الكافية ٢/٧٢٨.

- الأولى: كقوله تعالى:

﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾^(١)،

﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾^(٢)؛

فإن "التصديق" للتوراة والإنجيل، و"الاستقامة" ملازمان للحق، و"صراط النبي صلى الله عليه وسلم"، ومؤكدان لهما.

- والثانية: كقوله تعالى:

﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(٣)؛

فإن "الإفساد"، مؤكد لمعنى "تعثوا".

(والاشتقاق) من المصدر^(٤) (ينتفي) عن الحال، فيقع جامدا:

- (لوصفه)، أي: عند وصفه بمشتق؛ لأن الوصف لا يوصف، كقوله تعالى:

﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾^(٥)، فإن "بشرا" حال من فاعل "تمثل"، وإنما جاء جامدا

لوصفه بـ"سويا".

- (أو قدر) قبله (المضاف)، كقولهم: "وَقَعَ الْمُصْطَرِعَانِ عِدْلِي عَيْرٍ"^(٦)؛ أي:

حال كونهما مثل عدلي عير.

(١) من الآية: ٩١ من سورة البقرة.

(٢) من الآية: ١٥٣ من سورة الأنعام.

(٣) من الآية: ٦٠ من سورة البقرة.

(٤) في المخطوط: (الصدر)، والصواب ما أثبتته.

(٥) من الآية: ١٧ من سورة مريم.

(٦) قول للعرب يضرب للأمر يتساوى فيه الخصمان، ومعناه: وقعا معا ولم يصرع أحدهما الآخر،

(المصطرعان): تشبيه مصطرع، وهو من يحاول صرع صاحبه وطرحه على الأرض. (عِدْلِي): تشبيه

عدل، وهو نصف الحمل يكون على أحد جنبي البعير. (العير): الحمار، ويغلب على الوحشي.

- (أو دلّ) الحال (على أصل) صاحبه، كقوله تعالى: ﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾^(١)، و"هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا"، و"هَذِهِ جُبَّتُكَ خَزًّا".
- (وفرع) أي: أو دلّ على فرعية صاحبه، نحو: "هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا".
- (ورأوا) أي: النحاة من أسباب جمود الحال:
- (مجيئه لسعر)، أي: دالا على "سعر"؛ نحو قولك: "بِعْتُ الشَّاةَ شَاءَ بِدِرْهِمٍ"، و"الْبَرَّ فَفِيْرًا بِدِرْهِمٍ"، أي: مُسَعَّرًا.
- (أو) مجيئه دالا على (مفاعلة)؛ كقولك: "كَلَّمْتُهُ فَأَهُ إِلَى فِيٍّ"، أي: مشافهًا له، و"بِعْتُهُ يَدًا بِيدٍ"، أي: مُنَاجِرًا.
- (أو) مجيئه دالا على (نوع) صاحبه؛ كقولك: "هَذَا مَالُكَ ذَهَبًا"، أي: كائناً ذَهَبًا.
- (أو) مجيئه دالا على (تشبيه) صاحبه بغيره؛ كقولك: "كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا"، أي: حال كونه مثل "أسد" في الشجاعة.
- (أو) مجيئه دالا على (مفاضلة) صاحبه على نفسه باعتبارين؛ كقولك: "هَذَا التَّمْرُ بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا"، أو على غيره، نحو: "زَيْدٌ عَبْدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو حُرًّا"، و"أَنْتَ زَيْدًا أَشْهَرُ مِنْ عَمْرٍو خَالِدًا".
- (وما أتى)، أي: وكل ما ورد (من مصدر) حالا:
- (فأول)؛ أي: فأوله (بالوصف)؛ كقوله تعالى:
- ﴿ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعِيًّا﴾^(٢)، أي: ساعيات.

والمثل من الشواهد في: شرح التسهيل ٢/٢٩٨، وشرح الكافية ٢/٧٣٠، وجمع الهوامع ٢/٢٩٥، ويروى: "وَقَعَا كَعِكْمِي عَيْرٍ"؛ في: جمهرة الأمثال ٢/٣٣٦. وفصل المقال ص ١٩٨، وجمع الأمثال ٢/٣٦٤.

(١) من الآية: ٦١ من سورة الإسراء.

(٢) من الآية: ٢٦٠ من سورة البقرة.

• ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾^(١)، أي: مسـرّين،

ومعلنين.

- (أو) أوله بأنه على (حذف مضاف)، قبل المصدر؛ هو: الحال؛ أي:

• "ادعهم يأتينك ذوات سعي".

• "ينفقون أموالهم؛ حال كونهم ذوي سرّ وعلانية".

قوله: (ينجلي)؛ أي: تتضح حالته؛ بتأويله بالوصف، أو تقدير مضاف.

(ولا يقاس) مجيء المصدر حالا (في) القول (الأصح)؛ بل يقتصر منه على

المسموع، (إلا):

- إذا وقع بعد خبر مقرون بـ "أل" الدالة على الكمال، نحو: (أنت الإمام كرمًا

وفضلاً)، أي: الكامل في الإمامة؛ حال كونك "كرماً"، و"فاضلاً".

- (و) كذا إذا / وقع (بعد أمّا) المؤكدة، الشرطية، التفصيلية، كقولك: "أمّا علما

فعالم"، أي: مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور "عالم".

- (و) كذا إذا وقع بعد خبر شبه به مبتدؤه^(٢)، نحو: "أنت (زهير)"، أي: مثل

زهير (شِعْرًا)، أي: في حال الشعر، و"أنت حاتمٌ جودًا"، و"الأحنفُ حُلْمًا"، أي: في

حال "الجود"، و"الحلم".

فيحوز القياس في مجيء الحال مصدرا في هذه الثلاثة؛ ([وكونها]^(٣) ليست

بحال)، بل المصدر فيها منصوب على التمييز، (أحرى) على القانون العربي.

(ولا تعرّفه) أي: الحال، بل نكره وجوبا، لأنه حكم في المعنى على صاحبه، ولئلا

يتوهم كونه نعتا عند نصب صاحبه، وإخفاء إعرابه.

(وأول) بنكرة:

(١) من الآية: ٢٧٤ من سورة البقرة.

(٢) في المخطوط: (مبتدأه).

(٣) ما بين المعقوفين سقط في المخطوط؛ وهو الثابت في ألفية السيوطي النحوية ص ٣٤.

- (ما ورد) عن العرب (من: علم) شخصي، أو جنسي؛ حالا، نحو: "أنت زيدًا أشهر منك عمرًا"، أي: أنت حال كونك مسمى بـ "زيد" أشهر منك حال كونك مسمى بـ "عمرو"، و"جاءت الخيل بداد"^(١)، أي: حال كونها "متبددة"، أي: متفرقة.

- (أو) ما ورد عن العرب (من مضاف) حالا، نحو: "كلمته فاه إلى في"^(٢)، و"طلبته جهده"^(٣)، و"رجع عوده على بدئه"^(٤)، أي: "مشافهًا"، و"جاهدًا"، و"عائدًا على بدئه"^(٥).

- (أو) ما ورد من (عدد)، أي: من اسم عدد مضاف إلى ضمير ما سبق حالا، نحو: "جاء القوم ثلاثتهم"، أو "عشرتهم"، أي: جميعا.

- وكذا يؤول أيضا ما ورد منه معرfa بـ "الألف، واللام؛ كقولهم: "جاءوا الجماء الغفير"^(٦)، و"أرسلها العراك"^(٧)، و"ادخلوا الأول فالأول"، أي: "جميعا"، و"معتركة"، و"مترتين".

(١) قول للعرب، و(بداد) علم جنسي وقع حالا؛ لتأوله بنكرة كأهم قالوا: (جاءت الخيل متبددة). ينظر: شرح التسهيل ٣٢٧/٢.

(٢) مجمع الأمثال ٢٠٠/١، والمستقصى ٦١/٢؛ ولسان العرب ٥٢٨/١٣ (فوه).

(٣) ينظر: الكتاب ٣٧٣/١، والأصول في النحو ١٦٥/١، والإنصاف ٦٨١/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٣٥/١.

(٤) مجمع الأمثال ١٦٢/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٦/٢.

(٦) من أمثال العرب؛ (الجماء): أي: بكثرة، وقيل: معناه: جاءوا ولم يتخلف منهم أحد.

ينظر في: جمهرة الأمثال ٣١٦/١؛ وشرح المفصل ١٧، ٢٠/٢، وشرح الكافية ٧٣٤/٢،

وشرح التسهيل ٣٢٦/٢، ولسان العرب ٢٧/٥ (غفر)، ٢٧١/٦ (جحش)، ١٠٩/١٢ (جم).

وشرح الأشموني ٨/٢، وشرح التصريح ٥٧٩/١، وجمع الهوامع ٣٠١/٢.

(٧) جزء بيت من الوافر، للبيد بن ربيعة، في ديوانه ص ١٠٨، يصف حمارا وحشيا أورد أنه الماء لتشرب، وهو بتمامه:

فأرسلها العراك ولم يذدها ... ولم يُشَفِّقْ على نَعَصِ الدَّخَالِ

ورواية الديوان: (فأوردها العراك).

(ولا تنكر صاحباً له)، أي: للحال، (بدا) أي: ظهر، (غالباً) أي: في الغالب، أي: لا يجوز محيء صاحب الحال نكرة في الغالب؛ (إلا) إذا كان مصحوباً (بمسوّغ ابتداء)؛ أي: من مسوغات الابتداء بالنكرة التي تقدمت في باب المبتدأ:

- كالنفي في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾^(١).

- والنهي، كقول الشاعر:

لَا يَرْكَنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعْيِ مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ^(٢)

- والاستفهام، كقوله:

(العراك): ازدحام الإبل، أو غيرها حين ورود الماء.

والشاهد فيه: (العراك)؛ حيث وقع حالا مع كونه معرفة، والحال لا يكون إلا نكرة؛ وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة، أي: أرسلها معتركة.

ينظر البيت في: الكتاب ٣٧٢/١، والمقتضب ٢٧٣/٣، وشرح المفصل ٦٢/٢، وتوضيح المقاصد ٦٩٩/٢، وشرح ابن عقيل ٢٤٨/٢، والمقاصد النحوية ٢١٩/٣، وشرح شذور الذهب للجوجري ٤٥٥/٢، وشرح الأشموني ٨/٢، وشرح التصريح ٥٧٩/١، وجمع الهوامع ٣٠١/٢، والدرر ٥١٠/١.

(١) سورة الحجر، الآية: ٤.

(٢) البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة؛ في ديوان شعر الخوارج ص ١١٢؛

(لا يركنن): لا يميلن، من الركون، وهو الميل. (الإحجام): التأخر والتكول عن لقاء العدو.

(الوعى): الحرب. (متخوفاً): الخائف شيئاً بعد شيء. (الحِمَام): الموت.

والشاهد فيه: (مُتَخَوِّفًا)؛ حيث وقع حالاً من النكرة، وهي (أَحَدٌ)، وسوّغ ذلك وقوع النكرة بعد النهي.

ينظر البيت في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٣؛ وشرح الكافية ٧٣٩/٢، وشرح التسهيل ٩٣/٢، ٣٠٣، ٣٣٢، واللمحة في شرح الملحة ٣٩٠/١، وتوضيح المقاصد ٧٠٢/٢، وأوضح المسالك ٣١٤/٢؛ وشرح ابن عقيل ٢٦٢/٢؛ والمقاصد النحوية ١٥٠/٣؛ وشرح الأشموني ١٣/٢، وشرح التصريح ٥٨٧/١؛ وجمع الهوامع ٣٠٤/٢، وخزانة الأدب ١٦٣/١٠؛ والدرر ٥١٠/١.

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلِ^(١)

- وتقديمها عليه، كقوله:

وَبِالْجِسْمِ مَيِّئًا بَيْنَنَا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدُ الْعَيْنَ تَشْهَدُ^(٢)

وكذا سائر المسوغات .

و(يأتي) الحال:

- (من الفاعل) نحو: "جاء زيد راكبا".

(١) البيت من البسيط، وهو لرجل من طييء؛

(صاح): يا صاحبي. (حُمَّ): قضي وقدر. (العدر): المَعْدرة.

والشاهد فيه: (باقيا)؛ حيث جاء حالا من النكرة، وهي (عيش)، وسوغ ذلك وقوع النكرة بعد استفهام إنكاري بمعنى النفي.

ينظر في: شرح التسهيل ٣٣٢/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٣؛ واللمحة في شرح الملحة ٣٩١/١، وتوضيح المقاصد ٧٠٣/٢، وأوضح المسالك ٣١٦/٢؛ وشرح ابن عقيل ٢٦١/٢؛ والمقاصد النحوية ١٥٣/٣؛ وشرح الأشموني ١٣/٢، وشرح التصريح ٥٨٨/١؛ وجمع الهوامع ٣٠٤/٢، والدرر ٥١١/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(بَيْنًا): ظاهرًا. (الشُّحُوب): تَغْيُرُ اللَّوْن.

والشَّاهد فيه: (بَيْنًا)؛ حيث وقعت حالا من النكرة، وهي (شحوب)، والمسوغ لذلك تقدّمها على صاحبها؛ على مذهب سيبويه في جواز مجيء الحال من المبتدأ؛ ومذهب الجمهور على امتناعه؛ فهو حال من الضمير المستكن في الخبر؛ وحينئذ لا شاهد فيه.

ينظر في: الكتاب ١٢٣/٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٢؛ وشرح الكافية ٧٣٨/٢، وشرح التسهيل ٣٣٣/٢، واللمحة في شرح الملحة ٣٨٨/١، وشرح ابن عقيل ٣٨٨/١؛ والمقاصد النحوية ١٤٧/٣، وشرح الأشموني ١١/٢.

- (و) يأتي من (المفعول) نحو: "رأيت هنداً ضاحكة"، ومجيئه [من]^(١) هذين هو الغالب عند جمهور النحاة.

- (أو) يأتي من (مبتدأ) عند سيبويه^(٢)، نحو: "ما فيها رجل قائماً".

- (أو) يأتي من (ذي إضافة)، أي: المضاف إليه؛ الذي (رأوا) أي: النحاة (مضافه) الأول: هو (العامل) في الحال؛ بأن كان بمعنى الفعل؛ كـ:

- قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾^(٣).

- و"عرفت قيام زيد مسرعاً".

(قيل)، أي: قال الأخفش: يجوز مجيء الحال من المضاف إليه؛ إذا كان مضافه هو العامل في الحال^(٤)، كما تقدم.

(أو يرى) المضاف، حال كونه:

- (جزءاً له)؛ أي: للمضاف إليه حقيقة، كقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾^(٥)؛ لأن الصدر جزء من صاحبه، ولذلك يصح الاستغناء عنه به، فكأنه قال: "ونزعنا ما فيهم من غل إخواناً"^(٦).

- (أو يرى حال كونه (مثله)، أي: مثل جزء المضاف إليه في الاستغناء عنه به،

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر: الكتاب ١٢٢/٢، ١١٢.

(٣) من الآية: ٤ من سورة يونس.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٤٢/٢، وجمع الهوامع ٣٠٥-٣٠٦، والمطالع السعيدة ٩/٢.

(٥) من الآية: ٤٧ من سورة الحجر.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٨٠/٣، وشرح ابن عقيل ٢٦٨/٢.

كقوله تعالى: ﴿أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(١)؛ لأنه^(٢)/ يصح "اتبع إبراهيم حنيفا"، لأن "ملة الشخص"، أي: دينه وطريقه كجزء منه^(٣).

(واستنكرا)؛ أي: استنكر قول الأخفش هذا أبو حيان^(٤)، وقال: إن النصب في "إخوانا" على المدح، أي: أمدح إخوانا، وأن "حنيفا" حال من "ملة"، أو من الضمير في "اتبع"، وعلل رده لقول الأخفش؛ بأن العامل في المضاف إليه اللام، أو للإضافة، وكلاهما لا يصلح للعمل في الحال^(٥).

(وسبقه) أي: الحال (صاحبه) أي: تقدمه عليه (أجزه)، أي: سوّغه في كلام العرب؛ [كقوله]^(٦):

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الْعَمَامِ وَدِيمَةُ تَهْمِي^(٧)
سواء كان صاحبها مرفوعا، كهذا المثال، أو منصوبا، نحو: "رأيت راكبة هنداً".
وسواء كان الحال: اسما كالمثالين، أو فعلا، نحو: "جاء يضحك زيد"، و"رأيت تركب هنداً".

(١) من الآية: ١٢٣ من سورة النحل.

(٢) الصفحة [٥٥/ب] من المخطوط لا علاقة لها بكلام المؤلف؛ ويبدو أنها كانت صفحة بيضاء، وقد ملأها الناسخ بكتابة بعض الأدعية والأذكار.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٥٨٠، وشرح ابن عقيل ٢/٢٦٨.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٦/٤٨٢-٤٨٣.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٢/٣٠٦، والمطالع السعيدة ٩/٢.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٧) البيت من الكامل، وهو لطرفة بن العبد؛ في ديوانه ص ٧٩؛

(صوب الغمام): ماء السحاب. (الديمة): الغيمة الماطرة كثيراً. (تهمي): تدرّ المطر.

والشاهد فيه: (غير مفسدها)؛ حيث جواز تقديم الحال على صاحبها المرفوع.

ينظر في: شرح التسهيل ٢/٣٤١، ولسان العرب ١٥/٣٦٥ (همي)، وتخليص الشواهد

ص ٢٣١، وهمع الهوامع ١/٢٤١، ومعاهد التنصيص ١/٣٦٢، والدرر ١/٥١٢.

- (أو) عاملها: فعل (مضمر)، أي: مقدّر.
- تقديره في المثال الأول: "أعرفني معروفاً بها نسبي".
- وفي الثاني: "أعرفه عطوفاً"، وهذا هو الراجح، وعليه اقتصر ابن مالك^(١).
- (أو) عاملها: هو (الخبر)؛ مؤولا بمشتق يناسبه، وعليه اقتصر الزجاج^(٢).
- فيؤول في المثال الأول: "أنا المنسوب إلى دارة".
- وفي الثاني: "زيد والدك عطوفاً".
- (خلف) أي: في عامله خلف بين النحاة، (وفي التقديم) أي: تقديم الحال المؤكدة بجميع أنواعها على عاملها (خلف مستقر)، أي: ثابت بين النحاة.
- (وقد يجيء) الحال حال كونه (مقدّرا)، أي: مفروضا وقوع مضمونه في المستقبل، كقولك: "جاء زيد معه صقر صائدا به غدا"، وكقوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوهَا خَلِيدِينَ﴾^(٣).
- (أو) يجيء حال كونه (سببي) - بالوقف على السكون، على لغة ربيعة - أي: جاريا على من هو له، نحو: "جاء زيد راكبا أبوه".
- (كذلك) يجيء حال كونه (محكيّا) الآن، وهو واقع في الزمن الماضي، نحو: "جاء زيد أمس راكبا".
- (و) يجيء أيضا حال كونه (ذا تركّب) أي: مركّبا، كقولهم: "تَفَرَّقُوا شَعَرَ بَعَرٍ"^(٤)، بَعَرٌ^(٤)، أي: منتشرين، "وشَذَرَ مَذَرَ"^(٥)، أي: متفرقين، و"تركت البلاد حيث بيت"، أي: خالية، و"فلان جاري بيت بيت"، أي: ملاصقا^(٦).

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٥٧/٢، وشرح الأشموني ٢٩/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٢٣/٢، وشفاء العليل ٥٣٩/٢.

(٣) من الآية: ٧٣ من سورة الزمر.

(٤) مجمع الأمثال ٢٧٩/١.

(٥) المرجع السابق نفسه.

(٦) ينظر: المطالع السعيدة ١٧/٢.

فقسيم الحال الموطئة الحال المقصودة بالذات، وقسيم المؤكدة المؤسسة، وقسيم

[٥٧/ب]

المقدرة المقارنة والمحكية، وقسيم السببية الحقيقية، / وقسيم المركبة المفردة.

(وجئ بها) أي: الحال حال كونها (ظرفاً)، أي: أو جاراً، أو مجروراً، نحو: "تركت

زيداً عندك، أو في الدار".

(و) جئ بها حال كونها (جملة جرت)؛ حال كونها (مخبرة)، أي: خبرية، لا

طلبية، و(من حرف) دالّ على زمن (آت)، أي: مستقبل، وهو "السين"، و"سوف"،

و"الن"، (قد عرت) أي: خلت منه. سواء كانت:

- اسمية، كقوله تعالى: ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾^(١)،

- أو فعلية، كقوله تعالى: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٢).

(وألزمت) الجملة الحالية (ضميره)، أي: ضمير صاحب الحال:

- (إن أكّدت) أي: إذا كانت مؤكدة لمضمون الجملة التي قبلها، كقولك: "هذا

زيد لا شك فيه".

- (أو عطفت) أي: أو كانت معطوفة على حال مفردة قبلها بـ"أو"، كقوله

تعالى: ﴿فَجَاءَهَا بِأَسْنَانَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾^(٣).

- (أو بـ) فعل (مضارع ثبت)، أي: مثبت غير منفي؛ (تبدأ) أي: تصدر،

كقوله تعالى: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٤).

(أو) تبدأ بمضارع (ينفي بلا)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾^(٥).

(وحرّم) أي: امنع أيها المتكلم، (واوا) أي: دخول "الواو" في كل واحدة من

هذه الجمل المتقدمة.

(١) من الآية: ٣٨ من سورة البقرة.

(٢) من الآية: ١١٠ من سورة الأنعام.

(٣) من الآية: ٤ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية: ١١٠ من سورة الأنعام.

(٥) من الآية: ٨٤ من سورة المائدة.

(وقدّر مبتدا) بين "الواو"، والفعل (في) كلّ كلام (موهم) دخول "الواو" في واحدة من هذه الجمل، كقولهم: "قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنُهُ"^(١)، أي: وأنا أصلك عينه. وكقوله:

فَلَمَّا خَشِيتُ^(٢) أَظْأَفِيرَهُمْ نَجَّوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكََا^(٣)
أي: وأنا أرهنهم مالكا.

وإنما قدر المبتدأ بين "الواو"، والفعل لتكون الجملة اسمية، يصح دخول الواو فيها. (ك) ما يمنع دخول "الواو"، ويقدر مبتدأ في موهم ذلك، في جملة الحال المصدرة بـ (الماضي) الذي (يتلوّه) أي: يتبعه، (أو) العاطفة، ومعطوفها، كقوله:

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا وَلَا تَشَحَّ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَحَلًا^(٤)

(١) قول للعرب، حكاه الأصمعي؛ وهو من الشواهد في: شرح التسهيل ٣٦٧/٢، وتوضيح المقاصد ٧١٩/٢، ومغني اللبيب ص ٣٠٣، وشرح ابن عقيل ٢٧٩/٢، وشرح الأشموني ٣٠/٢، وجمع الهوامع ٣٢٢/٢.

(٢) في المخطوط (خشينا)، وهو تحريف.

(٣) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي؛

(أظافيرهم): جمع "أظفور"؛ بزنة "عصفور"، والمراد أسلحتهم. (نجوت): تخلصت منهم. والشاهد فيه: (وأرهنهم)؛ حيث يتوهم أن الجملة الفعلية الواقعة بعد (واو) الحالية في محل نصب حال؛ والصحيح أنها مؤولة بإضمار مبتدأ بعد (الواو)، والجملة خبر له، والتقدير: "وأنا أرهنهم".

ينظر البيت في: إصلاح المنطق ص ٢٣١، ٢٤٩؛ والمقرب ١٥٥/١؛ وشرح الكافية ٧٦٢/٢، وشرح التسهيل ٣٦٧/٢، ولسان العرب ١٨٨/١٣ (رهن)؛ والجنى الداني ص ١٦٤؛ وشرح ابن عقيل ٢٧٩/٢؛ والمقاصد النحوية ١٩٠/٣؛ وشرح الأشموني ٣١/٢، وجمع الهوامع ٣٢٢/٢، ومعاهد التنصيص ٢٨٥/١؛ وخزانة الأدب ٣٦/٩؛ والدرر ٥١٧/١.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة إلى قائله؛

(تشحّ): أي تبخل.

(أو) الماضي الذي لـ (إلا) الحاضرة (قد ولي) أي: قد تبعها^(١)، كقوله تعالى:

﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾^(٢).

(وغير ذي الجملة) أي: وما عدا هذه الجملة التي ذكرنا (بالواو صل)^(٣)، أي:

صله بالواو فقط؛ رابطا بين جملة الحال، وصاحبها، كقولك: "جاء زيد وعمرو قائم"، و"أكرمت زيدا ولم تطلع الشمس"، أو "وما طلعت الشمس"، أو "وقد طلعت الشمس".

(أو) صله (بمضمر) صاحب الحال فقط؛ رابطا بين جملة الحال، وصاحبها،

كقوله تعالى:

﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾^(٤).

﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسَّ لَهُمْ سُوءٌ﴾^(٥).

(أو) صله (بهما) معا، أي: المضمر، والواو؛ رابطا بين جملة الحال، وصاحبها

بهما، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾^(٦).

والشاهد فيه: (جار)؛ حيث وقع حالا وهو ماض، ولم يجيء معها (قد)، و (الواو)؛ لكون

الماضي قد غُطِفَ عليه بـ (أو)؛ وكذا الكلام في قوله: (جاد)؛ وكذا إذا وقع بعد (إلا).

ينظر البيت في: شرح التسهيل ٣٦١/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٤٩؛ وشرح ابن النّاظم

ص ٣٤١، واللمحة في شرح الملحة ٣٩٥/١، وشفاء العليل ٥٤١/٢، وتوضيح المقاصد

٧٢٢/٢، والمقاصد النحوية ٢٠٢/٣؛ وشرح الأشموني ٣٢/٢، وجمع الهوامع ٣٢٢/٢، والدرر

٥١٦/١.

(١) ينظر: المطالع السعيدة ١٩/٢.

(٢) من الآية: ٣٠ من سورة يس.

(٣) في المخطوط (بالواصل)، وهو تحريف.

(٤) من الآية: ٣٨ من سورة البقرة.

(٥) من الآية: ١٧٤ من سورة آل عمران.

(٦) من الآية: ٢٤٣ من سورة البقرة.

﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾^(١).

(ويحذف عامل حال) أي: يجوز حذف عامل الحال؛ إذا دلت عليه قرينة

لفظية:

- ككونه جوابا؛ نحو قولك: "راكبا"، لمن قال: "كيف جئت؟"؛ أي: جئت

راكبا، وكقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَدَرِينَ﴾^(٢)؛ جوابا لقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتَّخَذَ عِظَامُهُ

﴿٢﴾، أي: نجمعها حال كوننا قادرين على جمعها.

- أو حالية؛ كقولك للمسافر: "رشدا مهديا"، أي: تسافر رشدا مهديا،

و[قولك]^(٤) للقادم: "مسورا"، أي: قدمت مسورا.

(ووجوبا يؤلف) أي: يؤلف حذف عامل الحال وجوبا، أي: واجبا. وذلك:

[٥٨/أ]

- إذا جرى مثلاً؛ / كقولهم: "حَظِيَّيْنِ بَنَاتٍ صَلَفَيْنِ كَنَّاتٍ"^(٥)؛ أي: "عرفتهم

حال كونهم حظيين بنات عند أزواجهن، صلفين كنّات".

- أو بينت ازديادا، أو نقصا بتدريج، مقرونة بـ"الفاء"، أو "ثم"، نحو: "بعته

بدرهم فصاعدا" أو "فسافلا"، أي: "فذهب الدرهم صاعدا"، أو "فانحط سافلا".

- أو نابت عن خبر مبتدأ، كقولك: "ضربي العبد مسيئا".

- أو وقعت بدلا من لفظ الفعل في توييح، نحو: "أقائما وقد قعد الناس؟"، ومنه

قولهم: "أَلَا هِيَ وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ"^(٦).

أو في غير توييح؛ نحو:

(١) من الآية: ٦ من سورة النور.

(٢) من الآية: ٤ من سورة القيامة.

(٣) سورة القيامة، الآية: ٣.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) مجمع الأمثال للميداني ٢٠٩/١ رقم (١١١٣).

(٦) شرح التسهيل ٣٥١/٢، وجمع الهوامع ٣٣٥/٢.

هَنِئًا مَرِيئًا غَيْرَ دَائٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ^(١)

وجواز حذف العامل، أو وجوبه إنما هو في: العامل اللفظي؛ (لا) في: عامل (معنوي)، كحرف التشبيه، والتمني، والتنبيه، واسم الإشارة؛ فلا يجوز حذفه بحال، لضعفه بالفرعية، قلت^(٢): ويردّ على هذا قولهم:

..... [و]^(٣) نَحْنُ صَعَالِيكَ أَنتُمْ مُلُوكَا^(٤)

و"أنا فذا أنتم جميعا"؛ فإنّ عامل الحالين في المثالين حرف التشبيه المحذوف؛ إلا أن يقال: إنه مقدّر، والمقدّر في حكم المذكور.

(و) الحذف (للحال) بنفسها دون عاملها، وصاحبها (ما حظر)، أي: ما منع؛ لأنها فضلة يستغنى عنها في الكلام، فيجوز حذفها؛ (إلا):

- إذا كانت (جوابا) لكلام سابق، كقولك: "راكبا" في جواب: "كيف جئت؟".

- (أو) كانت مسبوقة (بنهي)، أو نفى، وهي: متعلق النهي، أو النفي، كقوله

تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾^(٥)،

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة؛ في ديوانه ص ١٠٠؛

(داء): مرض. (مخامر): مخالط.

والشاهد فيه: (هنيئا مريئا)؛ حيث وقعت حالا منصوبة، بدلا من لفظ الفعل المحذوف وجوبا

في غير توبيخ، والتقدير: "ثبت لك هنيئا مريئا"؛ فحذف (ثبت)، وأقام (هنيئا) مقامه.

ينظر في: الشعر والشعراء ١/٤٢٨، ٥٠٦، والأمالي للقيلى ٢/١٠٨، وتهذيب اللغة

١٦١/٧ (خمر)، ومقاييس اللغة ٢/٢١٦ (خمر)، وأمالي ابن الشجري ١/٢٥٣، ونهاية الأرب

٧٢/٣، ومعاهد التنصيص ٢/١٤٠.

(٢) ردّ الشارح الولاقي في المسألة.

(٣) ما بين المعقوفين سقط في المخطوط.

(٤) سبق تخرجه.

(٥) من الآية: ٣٧ من سورة الإسراء.

﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنِ﴾^(١)؛

لأن النهي في الأولى متوجه إلى "المرح في المشي"، لا إلى "مطلق المشي"، وفي الثانية متوجه إلى "اللعب"، لا إلى "خلق السماوات والأرض وما بينهما".
- (أو حصر) الحال بـ "إلا"، نحو: "ما جاء زيد إلا راكباً"؛ لأنها لو حذفت في هذه الصور لفسد المعنى.

(١) سورة الدخان، الآية: ٣٨.

(التمييز)^(١)

أي: هذا مبحثه.

وهو لغة: التبيين، واصطلاحاً: اسم، بمعنى "من"، مبينٌ لإيهاماً قبله، نكرة، منصوب، فضلة، غير تابع^(٢)، وعرفه الناظم بقوله:

(اسم) أي: هو: اسم؛ (بمعنى: من) الجنسية، أي: متضمن لمعناها، (مبين)، أي: رافع لإيهام قبله في جملة أو مفرد، (نكرة) أي: لا معرفة.

(ينصب) حال كونه (تمييزاً) أي: مسمى بـ "التمييز" في اصطلاح النحاة. (بما) أي: بالمبهم الذي (قد فسرهُ) هو، أي: إيهامه؛

- (من عدد) بيان لـ "ما"، يعني أن المفسر الناصب للتمييز إما أن يكون اسم عدد، نحو: "أحد عشر رجلاً".

- (أو كيل)، أي: أو اسماً دالاً على كيل، نحو: "قفيز برا".

- (أو) دالاً على (وزن)، نحو: "مثقال ذهباً".

- (وذي مساحة)، أي: أو اسماً دالاً على مساحة، أي: مقدراً من: ذراع، وشبر، نحو: "عنده شبر أرضاً".

- (وكل ما) أي: كل اسم (يشبه ذي)، أي: يشبه هذه الأسماء في الإيهام، والاحتياج إلى التمييز، كـ "مثل" و "غير" في قولك: "لنا مثلها إبلاً"، و "لنا غيرها شاء".

وذي التعجب، كقولك: "حسبك به فارساً"، و "لله دره إنساناً"، و:

يَا جَارَتَا^(٣) مَا أَنْتِ جَارَةٌ^(٤)

(١) ويقال له: المميز، والتبيين، والمبين، والتفسير، والمفسر، وسمي بذلك؛ لأنّ "المراد به رفع الإيهام، وإزالة اللبس؛ وذلك نحو: أنّ تخير بخر، أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً، فيتردد المخاطب فيها، فتنبهه على المراد بالنصّ على أحد احتمالاته تبييناً للغرض". شرح المفصل ٣٦/٢، وينظر: همع الهوامع ٣٣٦/٢.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٢٩٥/٢.

(٣) في المخطوط (جارتنا).

(٤) عجز بيت من مجزوء الكامل، وهو للأعشى؛ في ديوانه ص ١٥٣؛

